



دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

تصدر عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة. جامعة صنعاء

المجلد (8) العددين (14-15) يناير- ديسمبر 2020م

د. محمد أحمد الدقري

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

أ.م.د. نصر الحجيلي
أ. عبد الملك العفاري

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية

د. خليل الخطيب
د. ياسر الخطيب

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة بليونومترية

د. منير الوصافي
د. محمد الهاشمي

القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

د. علي عبد الله العواضي

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

أ.م.د. شرف الحمدي
أ.د. عبداللطيف حيدر
د. خليل الخطيب

تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل معالجتها

د. حسين شيخ أبوبكر

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

Dr. Tareak Barakat
Dr. M. A. AlGorafi

Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University

مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة المجلد (8) العددين (14-15) يناير - ديسمبر 2020م

Academic Development Center & Quality Assurance



Studies in University Education and Quality Assurance

An Academic Biannual Refereed Journal, Published by ADCQA
Sana'a University

Vol (8) Issue No.(14 &15) January- December 2020



ISSN 2073-2619



دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

مجلة علمية محكمة نصف سنوية يصدرها
مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء
المجلد (8) العدد (14، 15) يناير- ديسمبر 2020م

© حقوق الطبع محفوظة لمركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء
رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية (2008/508 م)
الترقيم الدولي (ISSN 2073-2619)

الاشتراكات

1000 ريال للأفراد و 2000 ريال للمؤسسات	في الجمهورية اليمنية
10 دولار للأفراد و 20 دولار للمؤسسات	في الدول العربية
20 دولار للأفراد و 40 دولار للمؤسسات	في الدول الأجنبية

قسمة الاشتراك

أرغب بالاشتراك في مجلة (دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة) الصادرة عن مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة بجامعة صنعاء، وأرسل إليكم الشيك برقم..... مقابل
..... نسخة، وبعدهد..... لعام.....
أرجو إرسال المجلة على العنوان البريدي الآتي:

.....
.....
.....

توجه المراسلات إلى:

رئيس هيئة تحرير

دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة
مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة - جامعة صنعاء
الجمهورية اليمنية

هاتف: (009671-530838) - فاكس: (009671-530838) ص.ب: 1247 صنعاء

Tel: (009671-530838) / Fax: (009671-530838)

P.O. Box: 1247 Sana'a E-mail: adqascu@gmail.com



دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة

رئاسة هيئة التحرير

أ.م.د. هدى علي يحيى العماد

مديرة مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

أ.م.د. أحمد محمد مجاهد القدسي

نائب مدير مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

مدير التحرير

د. خليل محمد الخطيب

هيئة التحرير

د. منصر علي الصباري

د. عبدالغني مطهر النور

د. حسن هائل الصالحي

د. منير صالح العزاني

د. حورية عبدالرقيب الصبري

د. عبدالواسع علي ناجي

أ.م.د. علي محمد شمالان

التدقيق اللغوي

أ.د. سعاد سالم السبع

أ.د. إبراهيم ناجي تاج الدين

سكرتارية التحرير

أ. نجلاء عبدالله الجوفي

الإخراج الفني

أ. عادل محمد القباطي

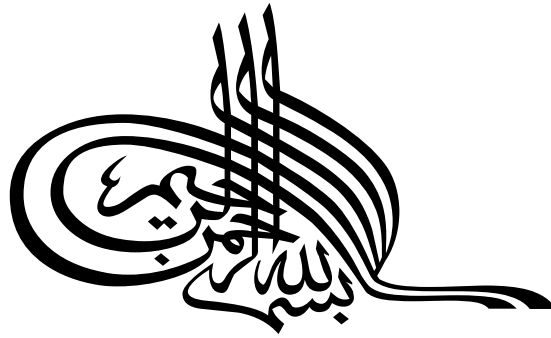
الإشراف العام للمجلة

أ.د. القاسم محمد عباس

رئيس الجامعة

الهيئة الاستشارية

أ.د. عبداللطيف حيدر الحكيمي	أ.م.د. عبده محمد المطلس
أ.د. أمة الله علي حمد الحوري	أ.م.د. غالب حميد القانص
أ.د. صالح سالم باحاج	أ.م.د. صالح محمد حميد
أ.د. عبدالله علي الفضلي	أ.م.د. فائزة محمد المسني
أ.د. ردمان محمد سعيد	أ.م.د. أمة الملك اسماعيل الثور
أ.د. فوزي علي الصغير	أ.م.د. انطلاق محمد المتوكل
أ.د. عبدالوهاب عوض كويران	أ.م.د. إيمان عبدالله الهادي
أ.د. نعمان أحمد فيروز	أ.م.د. أروي أحمد الغزي
أ.د. أحمد عبدالله الدميني	أ.م.د. سكيانة أحمد هاشم
أ.د. أمين محمد عبدالرب	أ.م.د. فاطمة أحمد الحدي
أ.د. محمد أحمد البخيتي	د. زيد علي الوريث
أ.د. محمد أحمد الخياط	د. بلقيس علي زبارة
أ.د. علي جمال الكاف	د. سلوى علي المأخذي
أ.د. أمين عبدالوهاب الحمادي	د. خالد حسين الذماري
أ.د. صالح عوض عرم	د. اروى أحمد عثمان



المحتويات

م	العناوين	الصفحة
1	قواعد النشر في المجلة	7
2	الافتتاحية	10
3	مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة د. محمد أحمد حسين الدقري	11
4	درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية أ.م.د. نصر محمد الحجيلي أ. عبد الملك العفاري	49
5	تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية - دراسة بيبليومترية د. خليل محمد الخطيب د. ياسر حزام هزاع الخطيب	79
6	القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة د. منير مصلح محمد الوصابي د. محمد محمود دائل الهاشمي	106
7	تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة د. علي عبد الله العواضي	134
8	تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل معالجتها أ.م.د. شرف الحمدي أ.د. عبد اللطيف حيدر د. خليل الخطيب	163
9	الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري د. حسين شيخ بن الشيخ أبو بكر	182
10	Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University Dr. Tareak A. H. Barakat Dr. M. A. AlGorafi	205
11	ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة	226

قواعد النشر في دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة:

+ تنشر المجلة البحوث والدراسات التي تنطبق عليها شروط النشر في مجالات الدراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة باللغتين العربية والإنجليزية.

+ ترحب المجلة بملخصات الرسائل الجامعية التي تم مناقشتها وإجازتها في مجال التعليم الجامعي، والتعليم العالي عموماً، وضمان الجودة على أن يكون الملخص من إعداد الباحث نفسه.

+ تنشر المجلة مراجعات الكتب والأبحاث والدراسات المتعلقة بمجالات التعليم الجامعي، والتعليم العالي عموماً، وضمان الجودة.

+ شروط قبول البحث:

أ. أن يكون البحث أصيلاً وملتزماً بمنهجية البحث العلمي المتعارف عليها عالمياً في مجالات التربية والعلوم السلوكية.

ب. ألا يكون البحث منشوراً أو مقمداً للنشر في مجلة أخرى.

ج. أن يكون البحث مكتوباً بلغة سليمة، ومراعياً لقواعد الضبط، وخالياً من الأخطاء اللغوية والنحوية والمطبعية.

د. أن تكون الرسوم والأشكال والجداول البيانية (إن وجدت) معدة بطريقة جيدة، وأن تشمل على العناوين والبيانات الأيضاحية اللازمة، وأن لا تتجاوز أبعادها وأحجامها حواشي الصفحة.

هـ. ألا يزيد عدد صفحات البحث في صورته النهائية عن ثلاثين صفحة، متضمنة الملخص والمراجع والملاحق وإذا زاد عدد صفحات البحث عن الحد المقرر فيحق الهيئة التحرير حذف ما تراه مناسباً من البحث.

و. أن يصاغ البحث وفق إحدى الطريقتين الآتيتين:

أولاً: البحوث الميدانية:

تشتمل على مقدمة يوضح فيها الباحث طبيعة البحث، ومسوغات القيام به، ويشير إلى طبيعة المشكلة ومدى تأثيرها على الواقع التربوي، ثم يبرز باختصار ما أظهرته البحوث السابقة حول هذه المشكلة. يلي ذلك عرض لأسئلة الدراسة أو فروضها، والتي يمكن من خلالها التوصل إلى حل لتلك المشكلة. ثم يورد الباحث حدود البحث التي في إطارها تم تعميم نتائج الدراسة. ثم يورد الباحث التعريفات الدلالية للمفاهيم والمصطلحات الواردة في البحث. ثم يعرض الباحث أهم وأحدث الدراسات المرتبطة بالموضوع، ويحللها ويناقشها، موضحاً تعليقه عليها، ويلى ذلك عرض لإجراءات البحث ونوع المنهجية المتبعة، ثم يقدم وصفاً لمجتمع البحث، وعينته، ونوع الأدوات المستخدمة لجمع



البيانات، وتحديد مدى صدقها وثباتها. ثم يعرض بعد ذلك نتائج البحث، ومناقشتها وما توصل إليه من توصيات ومقترحات. ثم يختم البحث بسرد قائمة المصادر والمراجع المستخدمة.

ثانياً: البحوث النظرية والتحليلية:

تبدأ بعرض مقدمة للبحث توضح فيها طبيعة المشكلة أو الموضوع قيد الدراسة ويحرص الباحث فيها على تحديد أهمية البحث ودوره في إضافة الجديد إلى المعرفة السابقة. يلي ذلك عرضٌ للموضوعات المطلوب تحليلها ومناقشتها بحيث تكون مرتبة بطريقة منطقية مع ما يسبقها أو يليها من الموضوعات، وبحيث تؤدي بمجملها إلى توضيح الفكرة العامة التي يهدف الباحث للوصول إليها، والتي تتضمن حلاً للمشكلة أو إزالة للغموض الذي يحيط بالموضوع قيد البحث. ثم يختم البحث بملخص يتضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات المرتبطة بموضوع البحث. وأخيراً يورد الباحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها عليها.

ز. يتم توثيق المصادر والمراجع في البحث وفقاً لطريقة جمعية علم النفس الأمريكية (APF) بحيث يتم التوثيق في المتن بذكر الاسم الأخير لصاحب المرجع، وسنة النشر، ورقم الصفحة، وعلى الباحث تجنب كتابة اسم المرجع في الهامش.

ح. تبين كافة المصادر والمراجع في المراجع بحيث تسرد المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية (إن وجدت) وذلك على النحو الآتي:

مثال لتوثيق بحث منشور في دورية:

السعيد، سعيد محمد (1992). "اتجاهات المعلمين بمصر نحو بعض قضايا البيئة". *دراسات في المناهج وطرائق التدريس*، العدد (15)، ص 43-70.

Al-Khatib, M. (1995). "A Sociolinguistic View of Linguistic Taboo in Jordanian Arabic." *Journal of Multilingual & Multicultural Development*, pp. 443-457.

مثال لتوثيق كتاب:

نشواتي، عبد المجيد (1985). *علم النفس التربوي*. دار الفرقان للنشر، إربد، الأردن.
Ellis, R. (1987). *Understanding Language Acquisition*. OUP. Oxford.

إجراءات تسليم البحث وتحكيمه:

أ. ترسل ثلاث نسخ من البحث على ورق قياس A4، مطبوعة بالكمبيوتر بمسافات مضاعفة، كما يشترط إرفاق نسخة إلكترونية.

ب. يكتب في الصفحة الأولى عنوان البحث، واسم الباحث أو الباحثين، واللقب العلمي، والمؤسسة التي ينتمي لها، والبريد الإلكتروني.

ج. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية في حدود 100-150 كلمة.



- د. يرفق بالبحث موجز بالسيرة العلمية للباحث، ويوضح فيها عنوانه، ورقم هاتف العمل والمنزل والجوال، والفاكس (إن وجد)، والبريد الإلكتروني.
- هـ. تعبئة الاستمارة الخاصة بطلب النشر والتوقيع عليها من قبل الباحث وإرسالها إلى رئيس التحرير.
- و. إرسال شيك مصرفي بمبلغ 100 دولار أمريكي باسم أمين صندوق المركز مقابل تحكيم البحث وأجور البريد للباحثين خارج اليمن، و(20,000) ريال للباحثين داخل اليمن.
- ز. جميع الأبحاث المرسله للمجلة يتم إخضاعها للفحص الأولي من قبل هيئة التحرير قبل إرسالها للمحكمين، ويحق للهيئة الاعتذار عن قبول نشر البحث دون الحاجة لإبداء الأسباب.
- ح. في حالة قبول البحث مبدئياً من قبل هيئة التحرير يتم إرسال البحث إلى أستاذين في مجال التخصص ليتوليا تحكيمه وتحديد مدى صلاحيته للنشر، ويتم اختيار المحكمين بسرية تامة، ولا يعرض عليهما اسم الباحث أو بياناته.
- ط. الأبحاث التي لم تتم الموافقة على نشرها لا تعاد إلى الباحثين سواء نشرت أو لم تنشر وما ينشر في المجلة يعبر عن وجهة نظر صاحبه.
- ي. يمنح صاحب البحث المنشور نسختين من المجلة.
- ك. تتول كافة حقوق النشر للمجلة.

ترسل البحوث والدراسات وجميع المراسلات المتعلقة بالمجلة إلى مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة على عنوان المجلة الآتي:

أ.م.د. هدى علي العماد

رئيس هيئة التحرير ومديرة مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة

ص.ب (1247) جامعة صنعاء - الجمهورية اليمنية

البريد الإلكتروني: adqacsu@gmail.com

الافتتاحية

يصدر المجلد الثامن من مجلة (دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة) متضمناً بين دفتيه العدديين "الرابع عشر والخامس عشر"، في إطار حرص مركز التطوير وضمان الجودة بجامعة صنعاء على تشجيع حركة البحث والإنتاج والنشر العلمي، وإيماناً من عمادة المركز وأسسة التحرير بأن انتظام المجلة في إصداراتها في الظروف الطبيعية وفي ظل حالات الطوارئ والأزمات وتفشي الأوبئة العالمية والتي كان آخرها وباء كورونا كوفيد - 19، تعد سمة أساسية من سمات المجلة.

ويسر أسرة التحرير الاحتفاء بهذا المجلد كونه يسهم في احتفاظ المجلة بمكانتها العلمية والوطنية، باعتبارها مجلة متخصصة بالأبحاث العلمية المحكمة، والإنتاج المعرفي الرصين، وعلى الرغم من شيوخ حالة من القلق والارتباك في أوساط المؤسسات الجامعية ومن ضمنها مركز التطوير وضمان الجودة بجامعة صنعاء بسبب جائحة كورونا؛ والتي ظهرت ملامحها في الصين نهاية 2019، إلا أن المجتمع العلمي اليمني لم يتوقف عن الإنتاج والنشر، مهما كانت التحديات والمعوقات.

يتضمن المجلد الحالي مجموعة من الدراسات العلمية النوعية، إذ بلغ عددها (8) دراسات، كانت الدراسة الأولى بعنوان: مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة، والدراسة التي تليها بعنوان: درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية ثم الدراسة الثالثة بعنوان: تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية دراسة ببيومترية، أما الدراسة الرابعة فهي بعنوان: القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة، والدراسة الخامسة بعنوان: تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة، وهناك دراسة سادسة بعنوان: الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري، أما الدراسة ما قبل الأخيرة بعنوان: تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل التعرف معالجتها) والدراسة الثامنة والأخيرة فهي باللغة الانجليزية بعنوان:

"Student Perception of Quality Education in the Faculty of Engineering at Sana'a University".

بالإضافة إلى عدد من الملخصات لبعض من رسائل الماجستير والدكتوراة الجامعية المختارة . وفي الختام تتمنى هيئة التحرير أن تكون قد وفقت في تقديم ما يناسب القراء والمهتمين في مجال التعليم الجامعي وضمان الجودة، وترحب بملاحظاتهم ومقترحاتهم على عنوان المجلة، مع جزيل الشكر والتقدير للباحثين الذين أسهموا بأبحاثهم العلمية ضمن المجلد الحالي وكافة مجلدات وأعداد المجلة، آمليين المزيد من الإنتاج والنشر والتواصل، ومن الله العون والتيسير.

والله ولي التوفيق،،،

هيئة التحرير

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

د. محمد أحمد حسين الدقري

ملخص البحث:

هدف البحث إلى تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ، وذلك في ضوء معايير جودة تعليم القراءة في هذه الحلقة . ولتحقيق ذلك أعد الباحث استبانتيين :إحدهما لتحديد معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى ، والأخرى لتحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة للتلاميذ ، وبلغت عينة البحث (60) فرداً من معلمي وموجهي مادة اللغة العربية في الحلقة الأولى، ومختصي المناهج ، وبعض الخبراء بالجامعة ، ومركز البحوث بأمانة العاصمة، وتوصل البحث إلى الآتي :

- تحددت معايير جودة تعليم القراءة في تعرف الرموز المكتوبة ، وفهمها ، وقراءة النصوص بصورة صحيحة ، وتذوق المقروء ، ونقده .
 - تحددت مستويات الفهم القرائي في أربعة مستويات هي:
 - مستوى الفهم المباشر وتضمن (9) مهارات في كل صف من الصفوف الثلاثة.
 - مستوى الفهم الاستنتاجي وتضمن (6) مهارات في الأول ، و(7) مهارات في الثاني والثالث .
 - مستوى الفهم الناقد وتضمن (6) مهارات في كل صف.
 - مستوى الفهم الإبداعي وتضمن (5) مهارات في الأول ، و(6) مهارات في الثاني والثالث . ولم يجد الباحث فروقاً ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) بين متوسطات استجابات العينة تعزى لصف من الصفوف الثلاثة في أي محور من محاور الفهم القرائي الأربعة .
- وقد أوصى البحث بضرورة تضمين مهارات الفهم القرائي بصورة هادفة ومقصودة في الوثائق ، والكتب الدراسية ، والأنشطة المتنوعة .

Abstract

The research aimed at identifying the appropriate reading comprehension skills for pupils of the first cycle of the basic education, in light of the standards of quality of teaching reading in this cycle. To achieve that, the researcher prepared two questionnaires: one to identify the quality of teaching reading in the first cycle, and the other to identify the appropriate reading comprehension skills for pupils. The research sample was (60) individuals selected from teachers and mentors of the Arabic language course in the first cycle, curriculum specialists, some experts at the university, and the Research Center in the Capital Secretariat. The research concluded with the following findings:

- Quality standards of teaching reading have been identified to define in knowing and understanding written symbols, reading texts correctly, reading and tasting the read text.
- Reading comprehension levels were identified in four levels:

- Level of direct comprehension included (9) skills in each grade of the three grades.
- The level of deductive understanding included (6) skills in the first grade, and (7) skills in the second and third grades.
- Critical understanding included (6) skills in each grade.
- The level of creative understanding included (5) skills in the first grade, and (6) skills in the second and third grades.
- The researcher did not find statistically significant differences at the level of significance ($\alpha \leq 0.05$) between the averages of the sample responses due to one of the three rows in any of the four axes of reading comprehension.

The research recommended that reading comprehension skills should be purposefully and intentionally included in documents, textbooks, and various activities.

مقدمة:

نزلت أول آية من كتاب الله تعالى أمرة بالقراءة مؤكدة عليها، وفي الخمس الآيات الأولى تكرر الأمر بالقراءة مرتين، قال الله تعالى: " اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ (1) خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ (2) اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ (3) الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ (4) عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ (5) " سورة العلق.

وقد اهتمت الآيات القرآنية الكريمة بالفقه والتدبر والتفكير وأعمال العقل، وكل هذه المفردات تشير إلى الفهم ومستوياته بصورة أو بأخرى، فقد وردت مفردة "فقه" ومشتقاتها (20) مرة، ووردت مفردة التفكير ومشتقاتها (13) مرة، ووردت مفردة "عقل" ومشتقاتها (49) مرة، ووردت مفردة (تدبر) مرتين.

والأمر بالقراءة لم يذكر معه مفعول به بل ترك الأمر مفتوحاً في إشارة مهمة إلى اتساع مفهوم القراءة وتنوع مجالاتها ، وتعد القراءة الأداة الأساسية للدراسة والتحصيل وتنمية التفكير وبناء الشخصية، وما عدا القراءة من وسائل مساعدة بل إن هذه الوسائل لن تكون ذات فاعلية إلا إذا بنيت على أساس من الإتقان الجيد لمهارات القراءة، ومن ثم يوجه معظم الاهتمام في المدرسة الابتدائية في كل دول العالم إلى تعليم القراءة والكتابة وبصفة خاصة في الصفوف الثلاثة الأولى من التعليم الأساسي (يونس، 2005، 5).

والقراءة من الفنون اللغوية المهمة في حياة الفرد والمجتمع ، فهي تحتل مكان القلب من الكيان اللغوي الواحد ، وتمثل نقطة الارتكاز التي تلتقي عندها بقية الفنون ، وهي تحظى أكثر من غيرها بالنصيب الأكبر من الأهمية .(رشدي طعيمة ، 2006م، 28) .
وتكمن أهمية القراءة في تكوين شخصية الفرد من الناحية العقلية واللغوية ، وتلبية ميوله ، واحتياجاته ، وتنمية قيمه وثقافته ؛ مما يتطلب اختيار المواد القرائية بدقة وعناية بالغة . (قاسم والحديبي ، 2017م ، 255).

وتبدأ مسئولية القراءة من الأسرة التي تعنى برعاية الميول وتعزيز الاتجاهات نحو القراءة منذ الصغر ، مروراً بالمدرسة التي تتولى مسئولية تعليم القراءة ، وتعزيز حبها في نفوس الناشئة ، ثم المجتمع بجمع مؤسساته التي تتحمل مسئولية تشجيع القراءة وتيسير الحصول على مصادرها ، وانتهاء بالدور الذي تقوم به الدول في متابعة ورعاية برامج القراءة بوصفها عاملاً مهماً من عوامل رقي الوطن ورفعته وعلو شأنه . (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي ، 2012م ، 13) .

والقراءة ليست مجرد تعرف أو إدراك بصري للرموز المكتوبة ، بل هي فهم واستبصار، وتصور للنتائج والاحتمالات المتوقعة ، فهي تتضمن عمليتين متصلتين، إحداهما: عملية فيسيولوجية، هي: الاستجابة الحسية العضوية لما هو مكتوب، والأخرى: عملية عقلية لتفسير معانيه، والمتمثلة في التفكير والاستنتاج (مدكور، 2010، 172) .

والقراءة تسهم في زيادة رصيد التلميذ من الكلمات المتنوعة ، وهي مصدر من مصادر تحديد المعاني والأفكار، وهي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالفهم (عصر، 2005، 65).

ويمثل الفهم القرائي لب عملية القراءة وجوهرها، والهدف الأساس منها فهو يمكن التلاميذ من ربط المعاني، وتنظيمها ، واستخدامها في أنشطة الحياة المتنوعة (الناقبة، 2006م ، 214).

ويدون الفهم القرائي تصبح القراءة عملية لا قيمة لها للفرء أو للمجتمع خاصة في عصر العولمة وما يصاحبه من مفاهيم سياسية ، واقتصادية، وثقافية ، وأخلاقية ، يندر فيها الثمين ، ويشيع فيها كل غث . (مدكور، 2010م، 173).

فالقراءة ليست مجرد تذكر لتفاصيل ونطق صحيح لكلمات ، ولكنها عملية تتضمن التفكير والتأمل ، وربط تلك الخبرات بما يتعلق بنا من أمور ، فنحن نقرأ لإشباع فضولنا وأحاسيسنا ، أو للترفيه ، أو لأن القراءة تمدنا ببعيد النظر والحكمة التي تعيننا في أمورنا الحياتية المختلفة . (Shannon&Donna,2004,33).

وتؤكد العديد من الدراسات والأدبيات أن المرحلة الأساسية نقطة تحول مهمة في نمو مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ، ففي هذه المرحلة يكون التلاميذ قد اكتسبوا المهارات اللازمة للقراءة ، وتعلموا أساليب التفكير الصحيح من خلال المناقشة والتحليل والاستنتاج والوصول إلى الحقائق ، وتعتمد معظم المواد الدراسية على قراءتهم ، والقصور في فهمهم للنصوص التي يقرئونها بطريقة صحيحة يؤثر سلباً على أدائهم في معظم المواد الدراسية الأخرى ، وأشارت نتائج هذه الدراسات إلى أن الطريقة المتبعة في تعليم القراءة لا تحقق النتائج المرجوة ، وأنه من الضروري تعرف مشكلات تعليم القراءة منذ وقت مبكر ومعالجتها . (يونس ، 2014م) ، (المركز الثقافي للطفولة ، 2012م) ، (المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج 2012م) TEMS (2009) ، فهم محمود (2001م) ، البلوشية (2013م) ، مدبولي (2012م) .

وعلى الرغم من أهمية تعليم القراءة وفق مهارات الفهم القرائي في مرحلة التعليم الأساسي ، وفي الحلقة الأولى على وجه الخصوص ، غير أن هذه المهارات لم تضمن في وثيقة مادة اللغة العربية في الجمهورية اليمنية بصورة محددة ومقصودة وتفصيلية وفق مستويات الفهم القرائي المتنوعة ؛ مما أدى

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

إلى ورودها بطريقة عشوائية في أنشطة الكتب التي تم تأليفها وفقاً لتلك الوثائق ، وهذا ما أثبتته نتائج البحث الذي أجري عن واقع تعليم القراءة في المرحلة الأساسية في الجمهورية اليمنية ودولة الكويت ؛ إذ أثبتت النتائج أن مهارات القراءة وردت عامة ولم تكن وفق مستويات الفهم القرائي (الدقري والعجمي ، 2017م)، ومن هنا دعت الحاجة إلى بحث يحدد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى في ضوء معايير جودة تعليم القراءة في هذه الحلقة ، وهو ما يهدف إليه هذا البحث.

أهمية البحث :

سيفيد من هذا البحث كل من :

- مؤلفي المناهج الدراسية وذلك بتأليف كتب القراءة في ضوء مهارات الفهم القرائي.
- المعلمين وذلك من خلال تصميم أنشطة تتلاءم ومهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى.
- مراكز البحوث وجهات التقييم ، وذلك من خلال تصميم اختبارات قرائية وفق مهارات الفهم القرائي.
- الباحثين والمهتمين بقضايا التربية والتعليم في الجمهورية اليمنية .

مشكلة البحث وأسئلته :

تتحدد مشكلة البحث الحالي في وجود قصور في تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي ، ويتجلى هذا القصور في تأليف وثائق وكتب القراءة دون تحديد لمهارات الفهم القرائي بدقة وفق مستوياته ، وإهمال تنمية هذه المهارات بصورة هادفة ودقيقة من قبل المعلمين بعد ذلك ، وتعالج مشكلة البحث من خلال الإجابة عن

السؤالين الآتيين:

- 1 - ما معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟
- 2 - ما مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟
ويتفرع من السؤال الثاني الأسئلة الفرعية الآتية:
 - 1- ما مهارات الفهم الحر في (المباشر) لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟
 - 2- ما مهارات الفهم الاستنتاجي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟
 - 3- ما مهارات الفهم الناقد لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟
 - 4- ما مهارات الفهم الإبداعي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟
 - 5- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الحر في المباشر لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟

- 6- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الاستنتاجي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟
- 7- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الناقد لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟
- 8- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الإبداعي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

- تحديد معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي .
- تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بمستوياته المتنوعة في ضوء معايير جودة تعليم القراءة في هذه الحلقة .

حدود البحث:

يقتصر البحث الحالي على :

- تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي للعام 2020/2019م.

- آراء المعلمين والموجهين بالحلقة الأولى ، ومؤلفي المناهج ، والباحثين بمركز البحوث، والخبراء في هذا المجال حول معايير جودة تعليم القراءة في هذه الحلقة.
- آراء المعلمين والموجهين بالحلقة الأولى ، ومؤلفي المناهج ، والخبراء بجامعة صنعاء ومركز البحوث والتطوير التربوي؛ لتحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.

خطوات البحث وإجراءاته :

- أ - للإجابة عن السؤال الأول قام الباحث بالإجراءات الآتية :
- الاطلاع على الدراسات السابقة والوثائق التي حددت معايير القراءة في الحلقة الأولى.
- دراسة الأدبيات ذات العلاقة بالقراءة ومعاييرها ومهاراتها وأسسها .
- دراسة التجارب العربية والعالمية في مجال القراءة .
- الأخذ بآراء الخبراء والمختصين في هذا المجال .
- التوصل إلى استبانة تضم معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من خلال المصادر السابقة في صورتها الأولية .

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

- عرض الاستبانة على محكمين من الخبراء بجامعة صنعاء ومركز البحوث .
- تحليل الاستبانات وفقاً لآراء المحكمين .
- تطبيق الاستبانة على عينة البحث ، وتحليلها .
- التوصل إلى معايير جودة تعليم القراءة المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي في الجمهورية اليمنية في صورتها النهائية .
- ب - للإجابة عن السؤال البحثي الثاني قام الباحث بالإجراءات الآتية :
 - الرجوع إلى المصادر السابقة من أدبيات ، ودراسات سابقة ، ووثائق اهتمت بمستويات الفهم القرائي؛ لتحديد مستويات الفهم القرائي بدقة.
 - الرجوع إلى معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي التي تم التوصل إليها.
 - تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي .
 - وضع مهارات الفهم القرائي وفق مستوياتها في قائمة.
 - عرض القائمة على مجموعة من الخبراء في هذا المجال.
 - تعديل القائمة وفق آراء المحكمين.
 - تطبيق الاستبانة على عينة البحث، وتحليلها .
 - التوصل إلى مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي .
- ج - تحليل البيانات إحصائياً باستخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS وذلك لبيان وجود دلالة إحصائية من عدمها بين كل محور وآخر للصفوف الثلاثة.
 - التوصل إلى النتائج في ضوء التحليل .
 - توصيات البحث ومقترحاته .

مصطلحات البحث:

المهارات ، مفرد مهارة وهي : أداء يتسم بالكفاءة والسرعة . (المحجري ، 2012م ، 22)
ويعرّف الباحث المهارات إجرائياً في هذا البحث بأنها : مجموعة من الأداءات اللغوية القرائية التي يتم في ضوءها الحكم على الكفاءة القرائية والسرعة المناسبة لدى تلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية .

عرف الفهم القرائي بأنه : ربط معلومات النص بخبرات القارئ لاستنتاج الفكرة العامة ، والتمييز بين الأفكار الرئيسية والفرعية ، وإدراك ما بين السطور من أفكار ضمنية . (الزيني ، 2010 ، 484)
وعرف بأنه: ربط خبرة القارئ بالرمز المطلوب، وإيجاد المعنى من خلال السياق، وتنظيم الأفكار المقروءة، واختيار المعنى المناسب. (زهران ، 2007م ، 370) .

ويعرف الفهم القرائي إجرائياً في هذا البحث بأنه: مجموعة من العمليات العقلية التي يقوم بها تلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي لإدراك ما يتضمنه النص المقروء من معان وأفكار، وتبدأ بالفهم الحر في المباشر، وتنتهي بالمستوى الإبداعي، مروراً بالمستوى الاستنتاجي والناقد. المعايير: عرّفت بأنّها: "عبارات تتصف بالإيجاز تصاغ في صورة مواصفات تحدد ما نرغب أن يتوفر لدى الطلبة أو المدرسة أو المعلمين ، وهي أنموذج ، وأداة للقياس يتم الاتفاق عليها وضبطها وتحديدها للوصول إلى رؤية واضحة لمدخلات النظام التعليمي ومخرجاته ؛ لتحقيق أهدافه المنشودة ". (حيدر ، 2019م ، 20).

وعرّفت بأنّها: قائمة من التوقعات التي تصف ما نتوقع أن يتعلمه الطالب، ويستطيع أداءه بعد انتهاء فترة التعلم، وفي ضوء تلك المعايير يتم الحكم على الجودة النوعية لما استطاع الطالب أن يعرفه أو يؤديه. (العمر، 2007، 283) .

وتعرّف المعايير إجرائياً في هذا البحث بأنها: جمل تتصف بالإيجاز تصاغ في صورة مواصفات تحدد ما ينبغي أن يتوفر لدى تلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي من مهارات قرائية.

الإطار النظري للبحث :

يهدف هذا المحور إلى عرض الإطار النظري للفهم القرائي من حيث الأهمية، والأسس والمكونات ، والمستويات ، والمهارات ، وفيما يأتي تفصيل ذلك :

تطور مفهوم القراءة:

تعد القراءة عملية فسيولوجية وعقلية مركبة ومعقدة تتألف من عمليات متشابكة يقوم بها القارئ وصولاً إلى المعنى الذي قصده الكاتب، واستخلاصه أو إعادة تنظيمه والإفادة منه، وقد بدأ مفهوم القراءة في مستهل القرن العشرين بأنها عملية تعرف ونطق، ثم بعد ذلك تطور إلى أنها فهم، ثم بعد ذلك شملت الفهم والنقد، والانتقال الأخير في مفهوم القراءة إلى أنها أسلوب من أساليب النشاط الفكري في حل المشكلات .

والقراءة لا تعد قراءة إلا بالفهم، ومن هنا نجمل المفهوم النامي والمتطور للقراءة بأنه تعرف، وفهم، وإدراك علاقات، ونقد وتنبؤ، وإصدار قرارات ، وأحكام (مدكور ، 2010م ، 173).

وفي ظل المتغيرات والتطورات الحديثة نجد أن أهمية القراءة تزداد يوماً بعد آخر، فهي لم تفقد دورها ولم تتراجع، ويعد الفهم القرائي أساس للعلم المقروء، فهناك علاقة قوية بين القراءة الجيدة والفهم ، ولهذا فالفهم القرائي مطلب لغوي وتعليمي، وتربوي . (سامية ، 2017م ، 5) .

وفي ضوء ذلك فإن المفهوم الحديث للقراءة: عملية عقلية انفعالية يتم فيها ترجمة الرموز المكتوبة إلى كلام منطوق بهدف فهمها، وتفسيرها، وتحليلها، وتقويمها، والإفادة منها بعد ذلك في الحياة العملية.

أهمية الفهم القرائي:

يعد الفهم القرائي البنية الأساسية التي ينطلق من خلالها التلميذ إلى تعلم واستيعاب موضوعات اللغة العربية، والمواد الدراسية الأخرى بدرجات متفاوتة ، ولذلك يظل الفهم القرائي هدفاً من

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

الأهداف التي يسعى المعلمون، وعلماء اللغة إلى تحقيقه لدى المتعلمين. (عبدالوهاب ، 2008 ، 95) .
وتظهر أهمية الفهم القرائي في الآتي :

التقليل من أخطاء التلاميذ في القراءة، وأنه أساس لتعلم كل مقروء،
و يرتقي بلغة التلاميذ ويزودهم بأفكار ثرية ومعلومات مفيدة، ويكسبهم مهارات النقد الموضوعي،
ويساعدهم في إبداء الرأي، والتعمق في النص المقروء. (حافظ، 2008م، 166) .

• أسس الفهم القرائي:

يعتمد الفهم القرائي على مجموعة من الأسس أهمها:

- الدافعية؛ فهي المحرك الرئيس للفهم القرائي.
- الخبرة السابقة سواء أكانت علمية أم حياتية؛ فالخبرة تقود القارئ نحو الفهم القرائي وتوسع مساحته الفهم لديه.

- لغة الموضوع السهلة والمشوقة التي تساعد القارئ على الاستمرار في القراءة.
- البيئة التعليمية سواء أكانت مدرسية أم منزلية أم مجتمعية كلما وجدت بيئة مساعدة على الفهم نمت عملية الفهم القرائي لدى التلاميذ.

- طرق التدريس المشجعة على الفهم، والمعززة لجوانب الفهم ومستوياته ومهاراته.
- أساليب التقويم المتجهة نحو الفهم؛ لأن الأساليب التقليدية تهتم بالحفظ على حساب الفهم.
- مراقبة النشاطات القائمة لتحديد ما إذا كان الفهم يحدث.
- تحديد جوانب الفهم المهمة .
- تركيز الانتباه على الفكرة الرئيسية أكثر من التركيز على الفكر الثانوية.
- القبول بتباينات الفهم للموضوع الواحد، ما دام النص يحتمل تعدد أوجه الفهم. (الدليمي والوائل، 2005، 19) ، (سلطان ، 2006م ، 34).

♦ مستويات الفهم القرائي ومهاراته:

صنفت مستويات الفهم القرائي، ومهاراته تصنيفات متنوعة ، منها :
مستوى فهم الكلمة، ويتضمن: تحديد معنى الكلمة، وفهم دلالتها، وتعيين مضاد الكلمة، وإدراك العلاقة بين كلمتين، ونوع هذه العلاقة والقدرة على تصنيف الكلمات في مجموعات.
مستوى فهم الجملة، ويشمل: تحديد هدف الجملة وفهم دلالتها، ونقد ما تتضمنه من معنى، وربطها بما يناسبها من معانٍ متشابهة، وإدراك العلاقة الصحيحة بين جملتين.
مستوى فهم الفقرة، وينطوي تحته: وضع عنوان مناسب للفقرة، وإدراك ما تهدف إليه، وإدراك الأفكار الأساسية، وتقويم الفقرة في ضوء ما تتضمنه من أفكار وآراء، وإدراك ما بين السطور.
وفهم الموضوع بشكل عام. (بهلول، 2003م، 66).

ويرى يونس أن الفهم القرائي يشتمل القدرة على :

- إعطاء الرمز معناه.

- فهم الوحدات الأكبر ، كالجملـة والفقرـة، والقـطعة كلها.
- القراءـة في وحدات فكريـة.
- فهم الكلمات من السياق، واختيار المعنى الملائم لها.
- تحصيل معاني الكلمة.
- اختيار الأفكار الرئيسة وفهمها.
- فهم التنظيم الذي اتبعه الكاتب.
- الاستنتاج .
- الاحتفاظ بالأفكار .
- فهم الاتجاهات.
- تقويم المقروء، ومعرفة الأساليب الأدبية، والنغمة السائدة وحالة الكاتب وغرضه.
- تطبيق الأفكار وتفسيرها في ضوء الخبرة السابقة. (يونس، 2000، 236).
- ، ومنهم من صنف مستويات الفهم القرائي على النحو الآتي :

1 - مستوى الفهم المباشر : ويضم ما يأتي:

- تحديد المعنى المناسب للكلمة من السياق.
- تحديد مضاد الكلمة.
- تحديد مرادف الكلمة.
- تحديد أكثر من معنى للكلمة .
- تحديد الفكرة المحورية للنص.
- تحديد الفكرة الرئيسة للفقرة.
- تحديد الأفكار الجزئية و التفاصيل الداعمة للنص.
- إدراك الترتيب المكاني.
- ادراك الترتيب حسب الأهمية. (عبدالباري ، 2010م ، 74)
- مستوى الفهم الاستنتاجي ويتضمن:
- استنتاج أوجه الشبه و الاختلاف.
- استنتاج علاقات السبب بالنتيجة.
- استنتاج أغراض الكاتب و دوافعه.
- استنتاج الاتجاهات و القيم الشائعة في النص.
- استنتاج المعاني الضمنية في النص.
- القدرة على الربط بين المعاني.
- استنتاج العلاقات بين الأفكار لفهم النص.
- مستوى الفهم النقدي:
- التمييز بين الأفكار الثانوية و الأساسية .

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية
في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

- التمييز بين الحقيقة و الرأي.
- التمييز بين ما يتصل بالموضوع و بين ما لا يتصل به.
- التمييز بين المعقول و غير معقول من الأفكار.
- التمييز بين الفكرة الشائعة و الفكرة المبتكرة.
- تحديد مدى مصداقية الكاتب.
- الحكم على مدى أصالة المادة و معاصرتها.
- نقد الموضوع ، وتعليقه . (العيسوي والظنحاني، 2006م ، 123)
- مستوى الفهم التذوقي: ومن مهاراته:**
- ترتيب الأبيات حسب قوة المعنى.
- إدراك القيمة الجمالية والدلالة الإيحائية في الكلمات و التعبيرات.
- إدراك الحالة الشعورية و المزاجية المخيمة على جو النص.
- اختيار أقرب الأبيات معنى إلى بيت معين.
- تحليل الفقرات .
- تفسير فقرات الموضوع .
- مستوى الفهم الإبداعي: ويتضمن :**
- إعادة ترتيب أحداث القصة أو ترتيب شخصياتها بصورة مبتكرة.
- اقتراح حلول جديدة لمشكلات وردت في موضوع أو قصة.
- التوصل إلى توقعات للأحداث بناء على فرضيات معينة.
- التنبؤ بالأحداث و حبكة الموضوع أو القصة قبل الانتهاء من قراءتها.
- تحديد نهاية لقصة ما لم يحدد الكاتب نهاية لها.
- مسرحة النص المقروء و تمثيله. (الناقة ، وحافظ 2006م، 215 - 218) (نهاية ، 2013م ، 104) ،
(شحاتة والسمان ، 2012م ، 84) ، والموقع الآتي(❖).
- أوجه الإفادة من الإطار النظري :**
- تحديد مستويات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
- تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة للتلاميذ وفق كل مستوى من تلك المستويات.
- بيان الفروق الدقيقة بين مهارات الفهم القرائي من مستوى لآخر .
- الدراسات السابقة :**
- اهتمت الدراسات السابقة بالفهم القرائي في المرحلة الأساسية و سنعرض مجموعة من الدراسات السابقة في مجال الفهم القرائي وفق المنهجية الآتية :

* - انظر الموقع الآتي : (<http://educapsy.com/services/comprendre-lecture-341>) .

- هدف الدراسة .

- إجراءات الدراسة .

أهم النتائج والتوصيات المتعلقة بالبحث الحالي. ومن هذه الدراسات ما يأتي:

أجرت شلبي (2019م) دراسة هدفت إلى تعرف فاعلية استراتيجية القراءة المتكررة في تنمية الطلاقة القرائية والفهم القرائي لدى التلاميذ . ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الباحثة المنهج التجريبي ، واختارت عينة البحث من تلاميذ الصف الخامس الابتدائي ، وقامت بتقسيمهم إلى مجموعتين تجريبية وضابطة . واستخدمت مقياساً للطلاقة القرائية ، واختباراً لمهارات الفهم القرائي . وقد توصلت إلى عدة نتائج أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية ، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بالطلاقة القرائية ، والفهم القرائي من الفصول الأولى من المرحلة الابتدائية.

وأجرى الدقري والعجمي(2017م) دراسة هدفت إلى تعرف واقع تعليم القراءة في المرحلة الأساسية (الابتدائية) (1- 6) في الجمهورية اليمنية، ودولة الكويت. ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي ، وتحددت عينة البحث في وثائق مادة اللغة العربية للمرحلة الأساسية في اليمن والكويت ، حيث قام الباحثان بتحليلها؛ لتعرف المهارات القرائية الواردة فيها ، وطبق الباحثان استبانة على عينة البحث التي شملت مختصي المناهج ، ومعلمي ومعلمات المرحلة الأساسية ، وموجهيها في اليمن والكويت ، حيث بلغ حجم العينة (200) فرد . وقد توصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن مهارات القراءة في وثائق مادة اللغة العربية للمرحلة الأساسية وردت بعمومية دون تحديد أو تفصيل لمستويات الفهم القرائي ، وأن هناك قصوراً في استراتيجيات تدريس القراءة وتقويمها وتوفير الأدوات والوسائل اللازمة لتدريسها في الجمهورية اليمنية.

وقد أوصى البحث بتفصيل المهارات القرائية في وثائق مادة اللغة العربية في الجمهورية اليمنية، ودولة الكويت بما يراعي مستويات الفهم القرائي المتنوعة.

وأجرى الصاعدي (2016م) دراسة هدفت إلى تحديد مهارات الفهم القرائي اللازمة لتلاميذ الصف السادس الابتدائي وتقويم نشاطات التعلم في مقرر لغتي الجميلة في ضوءها. ولتحقيق ذلك الهدف استخدم الباحث أسلوب تحليل المحتوى لتحليل نشاطات الفهم القرائي في مقرر لغتي الجميلة للصف السادس (عينة الدراسة) ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

تحديد (25) مهارة فهم قرائي لأزمة لتلاميذ الصف السادس، موزعة على مستويات الفهم القرائي، وأن نشاطات التعلم قد راعت قياس جميع مستويات الفهم القرائي ، ولكن بنسب متفاوتة ، وأن هناك عدم توازن في بناء النشاطات ، وفي ضوء ذلك أوصت الدراسة بما يأتي :

إعادة النظر في بناء الأنشطة بحيث تتضمن نشاطات متنوعة تنمي مهارات الفهم القرائي نمواً متدرجاً ومتوازناً .

ودراسة التتري (2016م) التي هدفت إلى تعرف أثر توظيف القصص الرقمية في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلاميذ الصف الثالث الأساسي ، ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج التجريبي ،

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

وبلغت العينة (74) تلميذاً ، وتم تقسيم العينة إلى تجريبية ، وضابطة ، وأعد الباحث اختباراً لمهارات الفهم القرائي . وقد توصلت الباحث إلى عدة نتائج أهمها :

وجود أثر إيجابي لتوظيف القصص الرقمية في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى عينة البحث ، من خلال نتائج التطبيق لصالح المجموعة التجريبية ، وقد أوصى الباحث بضرورة مراعاة مهارات الفهم القرائي من قبل مصممي مناهج اللغة العربية ؛ بحيث تركز الأهداف والأساليب على ذلك .

ودراسة البصيص (2015م) التي هدفت إلى تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة واللازم توفرها في محتوى كتاب " العربية لغتي " للصف الخامس الأساسي، والوقوف على مدى مراعاة مستويات الفهم القرائي ودرجة توزيعها في التدريبات القرائية.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج الوصفي التحليلي، حيث حلل عينة مكونة من (487) تديراً قرائياً، وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن محتوى كتاب " العربية لغتي " راعى بدرجة جيدة مستويات الفهم القرائي ومهاراته بنسبة بلغت (86.65%) من إجمالي التدريبات القرائية، ولكنه أعطى بعض المستويات درجة اهتمام أكبر من المستويات الأخرى؛ حيث جاء المستوى الحر في أولاً بنسبة بلغت (42.65%) تلاه المستوى الاستنتاجي بنسبة اهتمام بلغت (29.15%) ثم المستوى الناقد بنسبة بلغت (12.56) ثم المستوى التذوقي بنسبة بلغت (9%) وأخيراً المستوى الإبداعي بنسبة بلغت (6.64%) كما أظهرت النتائج تباين العناية بالمهارات الفرعية واختلاف نسبة تكراراتها وإغفال بعض المهارات التي لم تحظ بأية فرصة للتدريب عليها.

ودراسة الصيداوي (2015م) التي هدفت إلى معرفة أثر استخدام استراتيجية (تنال القمر) في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلميذات الصف الرابع الأساسي بغزة .

ولتحقيق ذلك استخدم الباحث المنهج التجريبي ، وقد بلغت عينة الدراسة (80) تلميذة ، تم تقسيمها إلى مجموعتين : إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة ، وتمثلت أدوات الدراسة بقائمة مهارات الفهم القرائي ، واختبار مهارات الفهم القرائي. وتوصل الباحث إلى عدد من النتائج ، أهمها وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح المجموعة التجريبية ، وأوصت الدراسة باستخدام الاستراتيجيات التي تسهم في تنمية مهارات الفهم القرائي .

ودراسة باجن وسينشل (pagan&seneschal,2014): التي هدفت إلى معرفة دور أولياء الأمور في برنامج القراءة الصيفي لتنمية الفهم القرائي ، والطلاقة والمفردات لدى تلاميذ الصفين الثالث ، والخامس الابتدائي .

ولتحقيق ذلك استخدم الباحثان المنهج التجريبي ، وقد بلغت عينة الدراسة (48) تلميذاً وتلميذة ، من ذوي التحصيل المتدني ، تم تقسيمها إلى مجموعتين : إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة ، وتمثلت أدوات الدراسة في قراءة كتاب أسبوعياً ، واختبار أدائي. وأظهرت النتائج أهمية إشراك أولياء أمور ضعاف التحصيل في تعليم القراءة للفصل الصيفي ، وأثره في تحسن مهارات الفهم القرائي ، وزيادة تحصيل المفردات.

ودراسة جوهنسون (Johnson2014): التي هدفت إلى تعرف أثر النشاط التراكمي وعلاقات الأقران على الفهم القرائي ، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج التجريبي ، وتكونت عينة الدراسة من (129) تلميذاً من تلاميذ الصف الأول حتى السادس . واستخدم الباحث استبانة مقياس النشاط ، واختبار مهارات الفهم القرائي ، وأظهرت الدراسة أهمية دور الأقران في الفهم القرائي ، واكتساب المهارات الاجتماعية بين تلميذ وآخر.

ودراسة الغلبان (2014م) التي هدفت إلى معرفة أثر توظيف استراتيجيتين للتعلم النشط في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلميذات الصف الرابع الأساس بغزة.

ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج التجريبي، وطبقت الدراسة على عينة من تلميذات الصف الرابع الأساس وبلغ عددهن (103)، تم تقسيمهن إلى ثلاث مجموعات، المجموعة التجريبية الأولى بلغ عددها (32) تلميذة درسن باستراتيجية التعلم التعاوني، والمجموعة التجريبية الثانية بلغ عددها (36) تلميذة درسن باستراتيجية لعب الأدوار، بينما واصلت المجموعة الضابطة دراستها وفق الطريقة الاعتيادية، وتمثلت أدوات الدراسة وموادها في قائمة مهارات الفهم، واختبار مهارات الفهم القرائي، ودليل المعلم في توظيف استراتيجيتي التعلم التعاوني ولعب الأدوار. وقد أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطات درجات التلميذات في المجموعتين التجريبيتين والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي لاختبار مهارات الفهم القرائي بمستوياته: (الحرية- الاستنتاجي-النقدي-الإبداعي) لصالح المجموعتين التجريبيتين.

ودراسة الشهري (2012م) التي هدفت إلى تعرف فاعلية برنامج قائم على استخدام نشاطات القراءة في تنمية مهارات الفهم القرائي بمستوياته، وفي تكوين الاتجاه نحو القراءة لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي.

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم المنهج شبه التجريبي، حيث طبقت الدراسة على عينة بلغ حجمها (61) تلميذاً من تلاميذ الصف السادس الابتدائي بمكة المكرمة، تم توزيعهم على مجموعتين: إحداهما تجريبية، والأخرى ضابطة، كما بنى قائمة بمهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الصف السادس الابتدائي، واختبار الفهم القرائي، ومقياس الاتجاه نحو القراءة، ودليل المعلم، وكتاب التلميذ .

وتوصل إلى نتائج عدة، من أهمها: وجود فروق ذات دلالة إحصائية في الأداء البعدي لمستوى مهارات الفهم (الحرية، الاستنتاجي، النقدي، التدوقي، الإبداعي) لصالح المجموعة التجريبية، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في مقياس الاتجاه نحو القراءة لصالح تلاميذ المجموعة التجريبية.

ودراسة المطيري (2012م) التي هدفت إلى تعرف أثر برنامج تدريبي باستخدام التعلم البنائي في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى ذوي صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت ،و اتبع الباحث المنهج التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من تلاميذ الصف الخامس في المرحلة الابتدائية بمحافظة الفروانية، والتي بلغ عددها النهائي (61) طالباً، تم تقسيمهم إلى مجموعتين، إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

وتمثلت الأدوات في: اختبار الذكاء غير اللغوي، و اختبار الفهم القرائي، ومقياس التقدير التشخيصي لصعوبات التعلم. وقد أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية على الأداء البعدي لاختبار مهارات الفهم القرائي لصالح المجموعة التجريبية ، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمهارات الفهم القرائي.

ودراسة كريم (2012م) التي هدفت إلى تعرف أثر توظيف أساليب متنوعة مبنية على أساس الذكاءات المتعددة في الفهم القرائي والمطالعة لدى طلبة الصف الرابع الأدبي، واستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي، وتكونت عينة الدراسة من (57) طالباً، قسموا إلى مجموعتين: إحداهما تجريبية والأخرى وضابطة ، وتمثلت أدوات الدراسة في البرنامج المعد، وفي اختبار الفهم القرائي، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتي البحث في الفهم القرائي لصالح المجموعة التجريبية ، وأوصت الدراسة بتبصير التلاميذ بذكاءاتهم المتعددة ؛ لينعكس ذلك على الفهم القرائي لديهم .

ودراسة الأسدي (2011م) التي هدفت إلى تعرف أثر استراتيجيات ما وراء المعرفة في فهم المقروء وتنمية التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف الرابع في مادة المطالعة، وتكونت عينة الدراسة من (80) طالبة اختيرت بالطريقة العشوائية، قسمت إلى مجموعتين: تجريبية وضابطة ، وتمثلت أدوات الدراسة في: اختبار للفهم القرائي وآخر في التفكير الإبداعي، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين درجات طالبات المجموعتين التجريبية والضابطة لصالح المجموعة التجريبية.

ودراسة فراج (2010م) التي هدفت إلى تعرف فاعلية استراتيجية قائمة على نظرية (الماعات السياق) في تنمية الثروة اللغوية وبعض مهارات الفهم القرائي لدى تلاميذ الصف الخامس الأساس، ولتحقيق أهداف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي و شبه التجريبي، حيث اختار عينة من طلبة الصف الخامس الأساس، بلغ عددها (80) تلميذا وتلميذة، بحيث تم تقسيمهم إلى مجموعتين إحداهما تجريبية ، والأخرى ضابطة وقد تمثلت أدوات الدراسة في: اختبار الثروة اللغوية، واختبار مهارات الفهم القرائي.

وقد أظهرت الدراسة وجود فروق دالة إحصائية بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعتين التجريبية والضابطة بين التطبيقين القبلي والبعدي لاختبار الثروة اللغوية ، والفهم القرائي لصالح التطبيق البعدي ، وقد أوصت الدراسة بتطبيق الاستراتيجيات التي تسهم في تنمية الفهم القرائي .

التعليق على الدراسات السابقة ، وأوجه الإفادة منها :

- تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة في موضوع مهارات الفهم القرائي ومستوياته في المرحلة الأساسية .
- تناولت الدراسات السابقة الفهم القرائي من جوانب متعددة كبناء البرامج والاستراتيجيات ، وتحليل الكتب لاستخراج المهارات الواردة فيها في بيئات متنوعة .

- تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة لأنها تهدف إلى تحديد مهارات الفهم القرائي للأزمة لتلاميذ الحلقة الأولى في الجمهورية اليمنية في ضوء معايير جودة تعليم القراءة.
- وقد أفاد الباحث من خلال عرض الدراسات السابقة ما يأتي :
- تعرف كيفية بناء أدوات الدراسة الحالية .
- تحديد مستويات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
- تحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
- الوقوف على إجراءات تنمية ومعالجة مهارات الفهم القرائي وخصوصاً في المرحلة الأساسية .
- الاستفادة من الاستراتيجيات والبرامج التي طبقتها تلك الدراسات لتنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ.

منهجية البحث وإجراءاته :

منهج البحث :

استخدم البحث المنهج الوصفي التحليلي لمناسبته طبيعة البحث الحالي، ويتم من خلاله تحديد معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي .

مجتمع البحث :

تحدد مجتمع البحث في معلمي، وموجهي مادة اللغة العربية في الحلقة الأولى (1- 3) بمدارس أمانة العاصمة ، ومختصي المناهج بوزارة التربية ، وبعض الخبراء بجامعة صنعاء ومركز البحوث والتطوير التربوي.

عينة البحث :

قام الباحث بحصر المديريات التعليمية بأمانة العاصمة البالغ عددها (11) مديرية ، ثم اختار منها (5) مديريات تعليمية بطريقة قصدية، وهي (شعوب ، التحرير، الوحدة ، معين، الثورة) حيث كانت ممثلة للتنوع الاقتصادي والبشري والجغرافي ، ثم اختار الباحث من كل مديرية مدرستين بطريقة عشوائية ، ثم حدد الباحث عينة البحث في صفوف الحلقة الأولى في هذه المدارس ، حيث تم اختيار (30) معلماً ومعلمة ، و(15) موجهاً ، وتم اختيار (5) من مختصي المناهج بوزارة التربية ، و(10) من الخبراء التربويين في جامعة صنعاء ، ومركز البحوث والتطوير التربوي، ليلبغ عدد العينة النهائي (60) فرداً. والجدول الآتي يوضح ذلك:

م	الجهة	العينة المختارة	عدد العينة	
			معلمون	موجهون
1	مديرية شعوب	مدرسة الحضار	3	2
		مدرسة الأقصى	3	2
2	مديرية التحرير	مدرسة الفرات	3	2
		مدرسة جمال جميل	3	2
3		مدرسة بغداد	3	2

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

1	3	مدرسة ازوي	مديرية الوحدة	
1	3	مدرسة معاذ بن جبل	مديرية معين	4
1	3	مدرسة صلاح الدين		
1	3	مدرسة سبأ	مديرية الثورة	5
1	3	مدرسة الميثاق		
5		خبراء تربويين	جامعة صنعاء	6
5		باحثون تربويين	مركز البحوث والتطوير التربوي	7
5		مختصو مناهج	وزارة التربية والتعليم	8
60		-	الإجمالي	

تصميم أدواتي البحث وتطبيقهما : استخدم البحث استبانتيين هما :

- استبانة لتحديد معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
 - استبانة لتحديد مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي.
- وقد تم عرض الاستبانتيين على محكمين للتأكد من صدقهما ، وتم التعديل والتصويب في ضوء آرائهم حتى أصبحت الاستبانتان جاهزتين للتطبيق، وذلك على النحو الآتي:

أولاً : استبانة معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي :

• التأكد من صدق الأداة :

- تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في هذا المجال بلغ عددهم (20) محكماً للتأكد من صدقها ، حيث اشتملت الاستبانة على (13) معياراً عاماً وتضمن كل معيار عدداً من المؤشرات بلغت (114) مؤشراً ، وقد كانت ملحوظات المحكمين على الاستبانة بعد عرضها عليهم كالآتي :
- رأى معظم المحكمين إبقاء صياغة المعايير بالفعل المضارع بينما رأى اثنان منهم تعديل صياغة المعايير بالمصدر ، وباستخراج الوزن النسبي وجد الباحث أن نسبة من يرى إبقاء الصياغة بالفعل المضارع بلغت 90% بينما نسبة من رأى تعديل الصياغة بالمصدر بلغت 10% ، وبناء على ذلك فقد تم إبقاء صياغة المعايير بالفعل المضارع .

• تعديل المؤشرات:

(i) مؤشرات الصف الأول الأساسي:

- رأى معظم المحكمين تعديل صياغة المؤشر (1- 1) الذي نصه : " يتعرف أعيان الأشياء المتداولة في بيئته المدرسية والمنزلية وصورها" ، وذلك بتعديل (أعيان) ب (أسماء) وقد بلغت نسبتهم 80% .
- إضافة كلمة (سماعاً) إلى المؤشر (1- 2) بحيث تصبح صياغته بعد التعديل : (يميز -سماعاً - بين الأصوات).
- تعديل صياغة المؤشر (1- 7) الذي نصه : " يحدد الكلمة المختلفة في الشكل " بالصياغة الآتية : (يحدد الكلمة المختلفة في الشكل من بين كلمات) .

- تعديل صياغة المؤشر (2- 10) الذي نصه " يدمج بين الحروف لتكوين كلمة جديدة" لتصبح صياغة المؤشر (دمج بين الحروف لتكوين كلمة مفيدة).
- نقل المؤشرين: (3- 1) يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد. والمؤشر: (3- 3) يردد الأناشيد ملحنة بطريقة صحيحة إلى مؤشرات المعيار الخامس.
- حذف المؤشر (4- 7) الذي نصه: " يوضح أحداث القصة التي استمع إليها" مبررين ذلك أنه خاص بفض الاستماع وليس القراءة.
- تعديل صياغة المؤشر (4- 3) الذي نصه: " يحدد الشخصيات الرئيسية في القصة" بحيث يصبح بعد التعديل (يحدد الشخصيات الرئيسية في النص المقروء).
- (ب) مؤشرات الصف الثاني الأساسي:
- تعديل صياغة المؤشر (1- 8) الذي نصه " يرتب الحروف المفككة والمبعثرة مكوناً كلمة " لتصبح صياغة المؤشر بعد التعديل (يركب من الحروف المبعثرة كلمة مفيدة).
- تعديل صياغة المؤشر (1- 9) الذي نصه " يرتب الكلمات المبعثرة مكوناً جملة جديدة " لتصبح صياغة المؤشر بعد التعديل (يرتب الكلمات المبعثرة مكوناً جملة مفيدة).
- اتفق معظم المحكمين بنسبة كبيرة بلغت 90% على نقل المؤشر (2- 1) الذي نصه: " يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد" اتفقوا على نقله إلى مؤشرات المعيار الرابع.
- تعديل صياغة المؤشر (2- 2) الذي نصه: " يقرأ الكلمات المشتملة على الحروف التي تنطق ولا تكتب بطريقة صحيحة" ليصبح المؤشر بعد التعديل: " يقرأ كلمات مشتملة على حروف تنطق ولا تكتب بطريقة صحيحة".
- تعديل صياغة المؤشر (3- 3) الذي نصه: " يذكر الشخصيات الرئيسية في القصة" بحيث يصبح بعد التعديل (يذكر الشخصيات الرئيسية في النص المقروء).
- حذف المؤشر (3- 6) لأنه لا ينتمي إلى القراءة .
- (ج) مؤشرات الصف الثالث الأساسي:
- إضافة إلى المؤشر (1- 1) الذي نصه: " ينطق أصوات الحروف الهجائية بمقاطعها القصيرة والطويلة " حيث اقترح بعض المحكمين إضافة (بسرعة مناسبة) نهاية المؤشر ، ليصبح بعد التعديل : (ينطق أصوات الحروف الهجائية بمقاطعها القصيرة والطويلة بسرعة مناسبة).
- إضافة كلمتي (التاء والهاء) إلى المؤشر (1- 6) الذي نصه: " يميز بين التاء المربوطة والمفتوحة شكلاً ونطقاً " ليصبح بعد التعديل : (يميز بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة والهاء شكلاً ونطقاً).
- تعديل صياغة المؤشر (2- 4) الذي نصه: " يقرأ كلمات جديدة من خلال إضافة الحروف إليها أو حذفها أو استبدالها " ليصبح بعد التعديل (يقرأ كلمات جديدة من خلال إضافة حروف إليها أو حذفها أو استبدالها).

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

- حذف المؤشر (3-6) الذي نصه: "يوضح أحداث القصة التي استمع إليها" وكان مبرر الحذف أنه ينتمي إلى فن الاستماع وليس القراءة . وبعد إجراء التعديلات السابقة على الاستبانة للصفوف الثلاثة ، استخدم الباحث المقياس الرباعي لدرجة أهمية كل معيار ومؤشر : (كبيرة جدا - كبيرة - متوسطة - ضعيفة) ، وصارت الاستبانة في صورتها النهائية .

ثانياً : استبانة مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي:

• التأكد من صدق الأداة :

تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في هذا المجال بلغ عددهم (20) محكماً للتأكد من صدقها ، حيث اشتملت الاستبانة على أربعة مستويات للفهم القرائي ، وقد تضمن كل مستوى عدداً من المهارات ، وقام الباحث بتحليل الاستبانة وتوصل الباحث إلى الآتي :

أ - مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الصف الأول من مرحلة التعليم الأساسي:

رأى معظم المحكمين أن مهارات الفهم القرائي التي تم التوصل إليها مهمة ، باستثناء المهارة السادسة من مستوى الفهم الإبداعي للصف الأول ، فقد رأى المحكمون حذفها ؛ لأنها تتعلق بالتعبير الشفهي ، واقتروا تعديل بعض الصياغات ، ومنها :

- رأى معظم المحكمين تعديل صياغة مهارات الفهم القرائي من المصدر إلى الفعل المضارع ، وباستخراج الوزن النسبي وجد الباحث أن نسبة من يرى تعديل الصياغة بالفعل المضارع بلغت 85% بينما نسبة من لم يقترح تعديل الصياغة بلغت 15% ، وبناء على ذلك فقد تم تعديل صياغة المهارات بالفعل المضارع .

- رأى معظم المحكمين تعديل صياغة المهارة (7) في مستوى الفهم المباشر التي نصها : " استخدام الأنماط اللغوية التي درسها . " وذلك باستبدال كلمة (استخدام) ب (يحاكي) بحيث تصبح الصياغة بعد التعديل (يحاكي الأنماط اللغوية التي درسها). وكان مبرر التعديل أن التلميذ في الصف الأول يحاكي الأنماط ولا يستخدمها مجردة .

- تعديل صياغة المهارة (6) في مستوى الفهم الاستنتاجي التي نصها (استنتاج القيم المتضمنة في النص) ، وذلك بالاكفاء بالقيمة التي وردت في النص بدلا من القيم ؛ مراعاة للمستوى العمري لتلاميذ الصف الأول بحيث تصبح صياغته بعد التعديل : (يستنتج القيمة المتضمنة في النص)

- تعديل صياغة المهارة (4) التي نصها "التعليل لما يقبله أو يرفضه من أشياء" وذلك بإضافة بما يناسب مستواه ، بحيث تصبح بعد الصياغة . " يعلل ما يقبله أو يرفضه من أشياء بما يناسب مستواه " - تعديل صياغة المهارة (6) التي نصها : " تصحيح الجمل في ضوء ما تعلمه من قواعد القراءة." في مستوى الفهم الناقد ، وذلك بحذف (من قواعد القراءة) بحيث تصبح بعد الصياغة : (يصحح الجمل في ضوء ما تعلمه)

ب - مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الصف الثاني من مرحلة التعليم الأساسي:

- استبدال المهارة (5) التي نصها " تحديد مرادف الكلمة . " في مستوى الفهم المباشر ، لتصبح بعد الاستبدال (يفهم مضمون الفقرات من خلال الأسئلة المباشرة) ؛ وذلك لأن تحديد معنى الكلمة قد ورد في موضع آخر.

- استبدال المهارة رقم (2) التي نصها " تحدد السبب الذي أدى إلى نتيجة معينة." في مستوى الفهم الناقد ؛ لأنها وردت في موضع آخر ، وتصبح بعد استبدالها : "يحدد ما أعجبه وما لم يعجبه في النص " - رأى المحكمون تعديل صياغة المهارة رقم (1) في المستوى الإبداعي ، التي نصها " تأليف خاتمة للقصة من عنده " ؛ بحيث تصبح بعد التعديل : " يقترح خاتمة بديلة للقصة من عنده "

ج - مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الصف الثالث من مرحلة التعليم الأساسي:

- رأى المحكمون تعديل صياغة المهارة رقم (6) في مستوى الفهم الاستنتاجي ، التي نصها " توضيح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة." وذلك باستبدال كلمة (توضيح) بـ (يستنتج) وإضافة فقرات ، بحيث تصبح المهارة بعد التعديل : "يستنتج مضمون فقرات النص من خلال التوقع في أثناء القراءة " .

- تعديل صياغة المهارة رقم (7) في مستوى الفهم الاستنتاجي ، التي نصها " توضيح مضمون النص من خلال الأسئلة غير المباشرة." ، وذلك باستبدال كلمة (توضيح) بـ (يفسر) ، بحيث تصبح المهارة بعد التعديل : "يفسر مضمون النص من خلال الأسئلة غير المباشرة " .

- رأى المحكمون استبدال المهارة رقم (3) في مستوى الفهم الناقد، التي نصها " توضيح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة." لأنها قد وردت في موضع آخر ، وقد كان نص المهارة البديلة : " يحدد موقفه تجاه تصرف من التصرفات الواردة في القصة " . وبعد إجراء التعديلات السابقة على الاستبانة للصفوف الثلاثة صارت الاستبانة في صورتها النهائية لتطبيقها على العينة لتحديد درجة أهمية كل مهارة .

التأكد من ثبات الأدوات :

وللتأكد من ثبات الأدوات تم إعادة تحليل الاستبانتين بعد مرور أسبوعين من التحليل الأول ، ثم استعان الباحث بمختص في الإحصاء لاستخراج معامل الثبات للأداتين ، فكانت النتائج على النحو الآتي:

أ - التأكد من ثبات استبانة المعايير ومؤشراتها :

بعد أن حلل الباحث استجابات العينة في استبانة المعايير ومؤشراتها ، أعاد الباحث التحليل بعد مرور أسبوعين من التحليل الأول ، ثم استخراج معامل الارتباط بين التحليلين فكان كالتالي:

معامل الارتباط بين التحليلين (ألفا كرونباخ)	استبانة معايير جودة القراءة ومؤشراتها
.917	التحليل الأول
	التحليل الثاني

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية
في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

ب - التأكد من ثبات استبانة الفهم القرائي :

بعد أن حلل الباحث استجابات العينة في استبانة الفهم القرائي، أعاد الباحث التحليل بعد مرور أسبوعين من التحليل الأول، ثم استخرج معامل الارتباط بين التحليلين فكان كالآتي:

معامل الارتباط بين التحليلين (الفا كرونيباخ)	استبانة الفهم القرائي
.906	التحليل الأول
	التحليل الثاني

من الجدولين السابقين يتضح أن معامل الارتباط بين التحليلين الأول والثاني لكل من أداتي معايير جودة القراءة ومؤشراتها، والفهم القرائي كان عالياً وموثوقاً به .

• تطبيق استبانة معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى على العينة:

طبقت على عينة متنوعة من المعلمين والموجهين، ومختصي المناهج، وبعض الخبراء التربويين بجامعة صنعاء والباحثين بمركز البحوث والتطوير التربوي بلغ عددهم (60) فرداً، وقد حدد الباحث درجة لكل درجة أهمية في الاستبانة، وذلك على النحو الآتي :

كبيرة جداً (4) وبنسبة 100% .

كبيرة (3) وبنسبة 75% .

متوسطة (2) وبنسبة 50% .

ضعيفة (1) وبنسبة 25% .

وحدد الباحث كذلك الحد الأدنى لدرجة الأهمية المقبولة في هذا البحث، وهي التي تصل نسبتها إلى 75%، أي عند درجة الأهمية (كبيرة)، وما عدا ذلك فهو غير مقبول .

• تطبيق استبانة مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى على عينة البحث

طبقت الاستبانة على العينة نفسها البالغ عددها (60) فرداً، وفقاً لدرجة الأهمية بمستوياتها الأربع (كبيرة جداً، كبيرة، متوسطة، ضعيفة)، وحدد الباحث كذلك الحد الأدنى لدرجة الأهمية المقبولة في هذا البحث، وهي التي تصل نسبتها إلى 75%، أي عند درجة الأهمية (كبيرة)، وما عدا ذلك فهو غير مقبول .

نتائج البحث وتوصياته ومقترحاته

أ - نتائج البحث :

يهدف هذا المحور إلى عرض نتائج البحث وتوصياته، ومقترحاته، ويلتزم الباحث عند عرضه لنتائج البحث بالإجابة عن سؤالي البحث .

وللإجابة عن السؤال البحثي الأول الذي نصه : " ما معايير جودة تعليم القراءة في الحلقة الأولى من

مرحلة التعليم الأساسي 9 توصل البحث إلى الآتي :

- تحددت معايير جودة تعليم القراءة في تعرف الرموز المكتوبة ، وفهماها ، وقراءة النصوص بصورة صحيحة ، وتذوق النص المقروء ، ونقده ، يضاف إلى ذلك معيار خاص بالصف الأول يتعلق بتنمية الاستعداد للقراءة .
- تضمن كل معيار عدداً من المؤشرات التفصيلية بلغت (114) مؤشراً موزعة على الصفوف الثلاثة ، وقد تم عرض نتائج كل معيار من معايير جودة تعليم القراءة في كل صف دراسي ، وذلك على النحو الآتي :
- معايير جودة القراءة ومؤشراتها في الصف الأول :

المعيار الأول : ينمي الاستعداد لتعلم القراءة.

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
1	ينمي الاستعداد لتعلم القراءة.	1- 1 يتعرف أسماء الأضياء المتداولة في بيئته المدرسية والمنزلية وصورها	67%	25%	6%	2%
		1- 2 يميز - سماعاً - أنواع الأصوات .	75%	20%	5%	-
		1- 3 يتعرف الاتجاهات المكانية للأضياء .	66%	20%	9%	5%
		1- 4 يصل بين الكلمة والصورة الدالة عليها	70%	22%	6%	2%
		1- 5 يميز بين الحروف المتشابهة رسماً .	65%	25%	6%	4%
		1- 6 يصل بين الكلمات المتشابهة من حيث النوع أو اللون أو الدلالة .	67%	26%	4%	3%
		1- 7 يحدد الكلمة المختلفة في الشكل من بين كلمات .	71%	20%	5%	4%
		1- 8 يحدد الكلمات التي تبدأ بالحرف نفسه .	69%	20%	7%	4%

من خلال عرض مؤشرات هذا المعيار يتضح أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جداً بلغت 75% عند المؤشر (1- 2) يميز سماعاً أنواع الأصوات ، بينما أقل نسبة بلغت 65% عند المؤشر (1- 5) يميز بين الحروف المتشابهة رسماً ، ولعل تفسير ذلك أن التلاميذ في بداية تعلم مهارات القراءة في الصف الأول بحاجة إلى تنمية الوعي الصوتي لديهم من خلال تمييز الأصوات سماعاً وغير ذلك .

المعيار الثاني: يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها:

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
2	يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها	2- 1 ينطق أصوات الحروف الهجائية بمقاطعها القصيرة والطويلة .	76%	21%	3%	-
		2- 2 يميز الأشكال المختلفة للحروف .	75%	20%	4%	1%
		2- 3 ينطق الصوت الذي تبدأ به الكلمة بطريقة صحيحة .	68%	22%	6%	4%
		2- 4 ينطق أصوات الحروف الساكنة .	71%	23%	6%	-
		2- 5 ينطق الحروف المشددة .	66%	24%	8%	2%
		2- 6 يحلل الكلمات إلى حروفها بمقاطعها القصيرة والطويلة .	59%	30%	9%	2%
		2- 7 يميز - نطقاً - بين (ال) القمرية و(أل) الشمسية في كلمات معطاة .	62%	28%	7%	3%
		2- 8 يرتب الحروف مكوناً كلمة مفيدة .	65%	23%	10%	2%
		2- 9 يرتب الكلمات لتكوين جملة مفيدة .	66%	24%	7%	3%

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

-	%9	%22	%69	2- 10- يدمج بين الحروف لتكوين كلمة مفيدة .
-	%6	%27	%67	2- 11- يختار حرفاً لتكملة كلمة ناقصة.

من خلال عرض مؤشرات هذا المعيار يتضح أن المؤشر (2- 1) الخاص بنطق أصوات الحروف الهجائية قد حصل على أعلى نسبة إذ بلغت 76%، بينما أقل نسبة بلغت 62% عند المؤشر (2- 7) يميز - نطقاً - بين (أل) القمرية و(أل) الشمسية في كلمات معطاة. ، ويفسر الباحث ذلك بأن التمييز بين (أل) القمرية و(أل) الشمسية من الظواهر اللغوية التي يتدرب التلاميذ عليها في صفوف الحلقة الأولى ، ويدرسها التلميذ في الصف الأول شكلاً ونطقاً.

المعيار الثالث : يقرأ النصوص قراءة صحيحة.

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
3	يقرأ النصوص قراءة صحيحة.	3- 1- يقرأ كلمات قراءة جهرية بطريقة صحيحة.	%76	%18	%6	-
		3- 2- يقرأ الكلمات المنتهية بالتونين بطريقة صحيحة .	%62	%29	%7	%2
		3- 3- يقرأ كلمات مشتملة على هدة بطريقة صحيحة.	%66	%26	%7	%1
		3- 4- يقرأ جملة قراءة جهرية بطريقة صحيحة.	%72	%19	%9	-

من خلال عرض مؤشرات المعيار الثالث يتضح أن المؤشر (3- 1) يقرأ كلمات قراءة جهرية بطريقة صحيحة قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 76%، بينما أقل نسبة بلغت 62% عند المؤشر (3- 2) يقرأ الكلمات المنتهية بالتونين بطريقة صحيحة ، ويفسر الباحث ذلك بأن التونين كذلك من الظواهر اللغوية التي يتدرب التلاميذ عليها في صفوف الحلقة الأولى ، ويدرسها التلميذ في الصف الأول شكلاً ونطقاً.

المعيار الرابع : يفهم النص المقروء:

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
4	يفهم النص المقروء	4- 1- يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.	%59	%30	%8	%3
		4- 2- يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.	%71	%20	%8	%1
		4- 3- يحدد الشخصيات الرئيسية في النص المقروء.	%57	%32	%6	%5
		4- 4- يوضح أحداث النص الذي قرأه.	%68	%28	%4	-
		4- 5- يوضح معاني الكلمات والصور الواردة في النص.	%71	%19	%8	%2
		4- 6- يستنتج القيم المتضمنة في النص.	%69	%22	%9	-
		4- 7- يوضح الفكرة العامة للنشيد.	%72	%18	%10	-
		4- 8- يحدد كلمة بين عدة كلمات متفقة في المعنى	%68	%20	%8	%4
		4- 9- يحدد كلمة بين عدة كلمات مختلفة في المعنى.	%67	%21	%7	%5

من خلال عرض مؤشرات المعيار الرابع يتضح أن المؤشر (4- 7) يوضح الفكرة العامة للنشيد قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 72%، بينما أقل نسبة كانت عند المؤشر (4- 3) يحدد الشخصيات الرئيسية في النص المقروء. إذ بلغت 57%، ويفسر الباحث ذلك بأن توضيح الفكرة العامة للنشيد لدى تلميذ الصف الأول أمر في غاية الأهمية ؛ فلا يمكن للتلميذ ترديد نشيد واستيعابه دون أن يعلم فكرته العامة كي يتذوقه .

المعيار الخامس : يتذوق النص المقروء:

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
5	يتذوق النص المقروء	5- 1 يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد...	71%	25%	4%	-
		5- 2 يعبر - شفهيًا - عما أعجبه في النص وما لم يعجبه.	65%	28%	5%	2%
		5- 3 يتفاعل مع النشيد أو القصة.	62%	24%	10%	4%
		5- 4 يميل إلى استماع الحكايات والأناشيد.	62%	25%	8%	5%
		5- 5 يردد الأناشيد ملحنة بطريقة صحيحة.	73%	18%	7%	2%

من خلال عرض مؤشرات المعيار الخامس يتضح أن المؤشر (5- 5) يردد الأناشيد ملحنة بطريقة صحيحة قد سجل أعلى نسبة في هذا المحور إذ بلغت 73%، بينما أقل نسبة كانت عند المؤشرين (5- 3، 5- 4) وهما : يتفاعل مع النشيد أو القصة، ويميل إلى استماع الحكايات والأناشيد. إذ بلغت 62%، ويفسر الباحث ذلك بأن تفاعل التلاميذ مع الأناشيد لن يتم إلا بعد ترديدها وفق لحن معين بطريقة صحيحة .

• معايير جودة القراءة ومؤشراتها في الصف الثاني :

المعيار الأول : يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها .

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
1	يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها	1- 1 ينطق أصوات الحروف الهجائية بمقاطعها القصيرة والطويلة.	75%	20%	5%	-
		1- 2 يميز - نطقاً - بين الحروف المتشابهة في الرسم.	77%	19%	4%	-
		1- 3 ينطق الصوت في إطار الكلمة بطريقة صحيحة.	70%	23%	6%	1%
		1- 4 ينطق أصوات الحروف الساكنة.	72%	23%	5%	-
		1- 5 ينطق الحروف المتحركة.	66%	24%	8%	2%
		1- 6 يحلل الكلمات إلى حروفها بمقاطعها القصيرة والطويلة.	62%	29%	9%	-
		1- 7 يقرأ الكلمات الواردة في النصوص قراءة صحيحة .	71%	21%	8%	-
		1- 8 يركب من الحروف المبعثرة كلمة مفيدة .	69%	25%	6%	-
		1- 9 يرتب الكلمات المبعثرة مكوناً جملة مفيدة .	68%	24%	7%	1%
		1- 10 يكون كلمات ذات معان جديدة من حروف معطاة.	71%	20%	9%	-

من خلال عرض مؤشرات المعيار الأول في الصف الثاني يتضح أن المؤشر (2- 1) يميز - نطقاً - بين الحروف المتشابهة في الرسم قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 77%، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 62% عند المؤشر (1- 6) يحلل الكلمات إلى حروفها بمقاطعها القصيرة والطويلة، ويفسر الباحث ذلك بأن تحليل الكلمات إلى حروفها بمقاطعها الصوتية من المفترض أن التلميذ قد تدرب عليها في الصف الأول مع جميع أصوات الحروف الهجائية .

المعيار الثاني : يقرأ النصوص قراءة صحيحة ومعبرة .

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
2	يقرا النصوص قراءة	2- 1 يقرأ كلمات مشتتة على حروف تنطق ولا تكتب بطريقة صحيحة.	75%	21%	4%	-
		2- 2 يقرأ كلمات جديدة من خلال إضافة الحروف إليها أو حذفها أو استبدالها.	64%	22%	8%	6%

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

صحيحة	2- 3- يقرأ جملاً قراءة جهرية معبرة بطلاقة.	67%	25%	7%	1%
ومعبرة	2- 4- يقرأ النص قراءة صامتة استيعابية.	69%	19%	8%	4%
	2- 5- يردد الأناهيذ ملحنة بطريقة صحيحة.	73%	20%	5%	2%
	2- 6- يقرأ الكلمات المنتهية بالتنوين بطريقة صحيحة .	72%	21%	7%	
	2- 7- يقرأ الكلمات التي تتضمن (أل) القمرية و(أل) الشمسية بطريقة صحيحة.	71%	23%	6%	-

من خلال عرض مؤشرات المعيار الثاني يتضح أن المؤشر (2- 1) يقرأ كلمات مشتتة على حروف تنطق ولا تكتب بطريقة صحيحة قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 75%، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 64% عند المؤشر (2- 2) يقرأ كلمات جديدة من خلال إضافة الحروف إليها أو حذفها أو استبدالها، ويفسر الباحث ذلك بأن أفراد العينة يرون أن التلميذ في الصف الثاني معني بقراءة الكلمات المشتتة على حروف تنطق ولا تكتب؛ لينتقل بذلك إلى مرحلة التجريد.

المعيار الثالث: يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها.

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
3	يفهم النص المقروء	3- 1- يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.	65%	25%	8%	2%
		3- 2- يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.	67%	20%	9%	4%
		3- 3- يذكر الشخصيات الرئيسة في النص المقروء.	62%	29%	9%	-
		3- 4- يوضح الأحداث الواردة في النص المقروء.	68%	25%	4%	3%
		3- 5- يستنتج القيم المتضمنة في النص.	70%	21%	8%	1%
		3- 6- يوضح الفكرة العامة للنشيد.	69%	23%	6%	2%
		3- 7- يستخدم السياق لفهم معاني كلمات جديدة	66%	20%	9%	5%
		3- 8- يستخدم الاشتقاق لفهم معاني كلمات جديدة	67%	21%	8%	4%
		3- 9- يميز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة.	59%	28%	9%	4%
		3- 10- يحدد السبب الذي أدى إلى نتيجة معينة.	68%	22%	9%	1%
		3- 11- يوضح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة.	60%	31%	7%	2%
		3- 12- يوضح مضمون النص من خلال الأسئلة المباشرة وغير المباشرة.	67%	26%	6%	1%

من خلال عرض مؤشرات المعيار الثالث يتضح أن المؤشر (3- 5) يستنتج القيم المتضمنة في النص قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 70%، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 59% عند المؤشر (3- 9) يميز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة، ويفسر الباحث ذلك بأن أفراد العينة يرون أن استنتاج القيم المتضمنة في النص أكثر أهمية من التمييز بين الحقيقة والخيال كون القيم يعايشها التلميذ ويتفاعل معها.

المعيار الرابع: يتذوق النص المقروء:

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
4	يتذوق النص المقروء	4- 1- يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد.	72%	20%	8%	-
		4- 2- يتفاعل مع النص المقروء.	66%	23%	7%	4%
		4- 3- يبدي رأيه في مضمون النشيد.	59%	28%	10%	3%
		4- 4- يحدد ما أعجبه وما لم يعجبه في النص.	69%	23%	6%	2%
		4- 5- يذكر تمييزاً أو موقفاً أعجبه في النص.	67%	22%	8%	3%

من خلال عرض مؤشرات المعيار الرابع يتضح أن المؤشر (4- 1) يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 72%، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 59% عند المؤشر (4- 3) بيدي رأيه في مضمون النشيد، ويفسر الباحث ذلك بأن أفراد العينة يرون أن التلميذ في الصف الثاني لم يصل إلى المستوى الذي يستطيع من خلاله إبداء الرأي، ويرى الباحث أن إبداء رأي التلميذ في مضمون نشيد ما يكون بما يناسب عمره وخصائص نموه.

• معايير جودة القراءة ومؤشراتها في الصف الثالث :

المعيار الأول : يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها.

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
1	يتعرف الرموز والكلمات المكتوبة وينطقها	1- 1 ينطق أصوات الحروف الهجائية بمقاطعها القصيرة والطويلة بسرعة مناسبة.	76%	20%	4%	-
		1- 2 يميز - نطقاً - بين الحروف المتشابهة في الرسم	75%	18%	4%	3%
		1- 3 يميز بين صوت الحرف ورسمه .	74%	21%	4%	1%
		1- 4 ينطق أصوات الحروف الساكنة.	71%	22%	7%	-
		1- 5 يميز - نطقاً - بين الحروف المتقاربة من حيث المخرج.	67%	29%	4%	-
		1- 6 يميز بين التاء المربوطة والتاء المفتوحة والهاء شكلاً ونطقاً	69%	28%	3%	-
		1- 7 يقرأ الكلمات المتشابهة بطريقة صحيحة.	70%	23%	7%	-
		1- 8 يرتب الكلمات المعثرة مكوناً جملة مفيدة.	68%	28%	4%	-
		1- 9 يكون كلمات ذات معان جديدة من حروف .	69%	26%	5%	-
		1- 10 يفرق بين الهمزة والمدة شكلاً ونطقاً.	71%	23%	6%	-
		1- 11 يرتب الجمل مكوناً فقرات .	68%	21%	7%	4%
		1- 12 يميز - شكلاً - بين الألف المقصورة والطويلة.	69%	23%	6%	2%

من خلال عرض مؤشرات المعيار الأول في الصف الثالث يتضح أن المؤشر (1- 1) ينطق أصوات الحروف الهجائية بمقاطعها القصيرة والطويلة بسرعة مناسبة قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 76%، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 67% عند المؤشر (1- 5) يميز - نطقاً - بين الحروف المتقاربة من حيث المخرج، ويفسر الباحث ذلك بأن أفراد العينة يرون أنه أصبح لزاماً على التلميذ في الصف الثالث أن ينطق أصوات الحروف المختلفة بمقاطعها بسرعة مناسبة؛ لأنه صار في نهاية الحلقة الأولى.

المعيار الثاني : يقرأ النصوص قراءة صحيحة ومعبرة.

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
2	يقرأ النصوص قراءة صحيحة ومعبرة.	2- 1 يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد.	73%	24%	3%	-
		2- 2 يقرأ الكلمات المشتملة على الحروف التي تنطق ولا تكتب بطريقة صحيحة.	71%	26%	3%	-
		2- 3 يقرأ الكلمات التي تتضمن (أل) القمرية و(أل) الشمسية بطريقة صحيحة.	69%	21%	9%	1%
		2- 4 يقرأ كلمات جديدة من خلال إضافة حروف إليها أو حذفها أو استبدالها	66%	26%	6%	2%
		2- 5 يقرأ فقرات قراءة جهرية معبرة بطلاقة.	70%	20%	9%	1%
		2- 6 يقرأ النص قراءة صامتة استيعابية واستنتاجية.	66%	22%	8%	4%
		2- 7 يردد الأناشيد ملحنة بطريقة صحيحة.	71%	25%	4%	-
		2- 8 يقرأ الكلمات المنتهية بالتنوين بطريقة صحيحة .	71%	23%	6%	-
		2- 9 يطبق الوصل والفصل المناسبين عند القراءة.	63%	26%	8%	3%
		2- 10 يقرأ الكلمات المشتملة على همزة ومدة بطريقة صحيحة.	66%	24%	8%	2%
		2- 11 يقرأ كلمات مشتملة على حروف مشددة بطريقة صحيحة.	70%	21%	9%	-

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

من خلال عرض مؤشرات المعيار الثاني في الصف الثالث يتضح أن المؤشر (2-1) يميز بين قراءة القرآن الكريم والحديث الشريف والنشيد قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 73% ، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 63% عند المؤشر (2-9) يطبق الوصل والفصل المناسبين عند القراءة ، ولعل تفسير ذلك أن أفراد العينة يرون أن الوصل والفصل مهارة قد تمتد مع التلاميذ إلى الحلقات الدراسية الأخرى .

المعيار الثالث : يفهم النص المقروء.

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
3	يفهم النص المقروء.	3- 1 يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.	66%	26%	7%	1%
		3- 2 يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.	69%	22%	9%	-
		3- 3 يحدد الشخصيات الرئيسة في القصة.	64%	28%	8%	-
		3- 4 يوضح أحداث النص الذي قرأه.	69%	26%	5%	-
		3- 5 يستنتج القيم المتضمنة في النص.	71%	22%	7%	-
		3- 6 يستخدم السياق لفهم معاني كلمات جديدة	68%	25%	6%	1%
		3- 7 يستخدم الاشتقاق لفهم معاني كلمات جديدة .	67%	23%	7%	3%
		3- 8 يميز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة.	69%	22%	8%	1%
		3- 9 يحدد العلاقات التي تربط بين السبب والنتيجة.	58%	27%	9%	6%
		3- 10 يوضح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة.	67%	23%	7%	3%
		3- 11 يوضح مضمون النص من خلال الأسئلة المباشرة وغير المباشرة.	64%	29%	7%	-
		3- 12 يستنتج المعاني المتعددة للكلمات البسيطة.	63%	26%	6%	5%
		3- 13 يقترح نهاية مناسبة للنص.	64%	26%	6%	4%
		3- 14 يقترح عنواناً معبراً عن فكرة القصة ومدىها.	66%	21%	7%	6%

من خلال عرض مؤشرات المعيار الثالث يتضح أن المؤشر (3-5) يستنتج القيم المتضمنة في النص قد سجل أعلى نسبة إذ بلغت 71% ، بينما أقل نسبة في هذا المحور بلغت 63% عند المؤشر (3-12) يستنتج المعاني المتعددة للكلمات البسيطة ، ولعل تفسير ذلك أن الجانب التطبيقي لهذا المؤشر في الميدان من قبل المعلمين ما زال محدود الأهمية .

المعيار الرابع : يتذوق النص المقروء .

م	المعايير	المؤشرات	درجة الأهمية			
			كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة	ضعيفة
4	يتذوق النص المقروء.	4- 1 يميز بين أشكال النص المقروء.	70%	21%	8%	1%
		4- 2 يتفاعل مع النص المقروء.	67%	24%	7%	2%
		4- 3 يبدي رأيه في مضمون النشيد.	61%	27%	8%	4%
		4- 4 يحدد ما أعجبه وما لم يعجبه في النص.	71%	21%	5%	3%
		4- 5 يذكر تعبيراً أو موقفاً أعجبه في النص.	67%	22%	8%	3%
		4- 6 يذكر أسباب إعجابه بالنص .	71%	23%	4%	2%

من خلال عرض مؤشرات المعيار الرابع يتضح أن النسب متقاربة ، والفروق بينها من حيث الارتفاع والانخفاض طفيفة ، إذ بلغت أعلى نسبة 71% وكانت من نصيب المؤشر (4-4) يحدد ما أعجبه وما

لم يعجبه في النص ، والفروق متقاربة بين النسب المرتفعة الأخرى ، وبلغت أقل نسبة 67% ، وكذلك النسب المنخفضة الأخرى في هذا المحور كانت متقاربة .

وبصورة عامة من خلال الجداول السابقة وجد الباحث أن استجابات أفراد العينة تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض ، لكنها تركزت عند درجتي الأهمية (كبيرة جداً) و (كبيرة) حيث بلغت أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا 77% ، بينما بلغت أقل نسبة عند هذه النسبة بلغت 57% ، بينما بلغت أعلى نسبة لاستجابات العينة عند درجة الأهمية كبيرة 34% ، وأقل نسبة 19% ، أما أعلى نسبة عند درجة الأهمية متوسطة فقد بلغت 10% ، وأما درجة الأهمية ضعيفة فلم تتجاوز 6% في أعلى نسبة لها . وهذا يعني أن استجابات العينة قد أكدت على أن معايير جودة القراءة ومؤشراتها المتضمنة في الجداول السابقة مهمة بدرجة مرتفعة ، ويلاحظ كذلك أن المعايير ركزت على التعرف ، والفهم ، والتذوق ، والنقد ، وهذا ما شكل أرضية لتحديد مستويات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى .

وللإجابة عن السؤال البحثي الثاني الذي نصه : "ما مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟"

توصل الباحث إلى مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى حسب كل مستوى من مستويات الفهم القرائي الأربعة (الفهم المباشر ، والاستنتاجي ، والناقد ، والإبداعي ، وذلك على النحو الآتي :

مهارات الفهم القرائي المناسبة للصف الأول :

م	المهارة	درجة الأهمية		
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة
				ضعيفة
المحور الأول : مستوى الفهم المباشر.				
1	يشرح معاني الكلمات منفردة	70%	23%	7%
2	يحدد المعنى المباشر للكلمات	63%	27%	10%
3	يرتب الأحداث حسب تسلسلها	65%	28%	7%
4	يوضح معنى الكلمة مستعيناً بالصورة .	72%	21%	7%
5	يحدد مضاد الكلمة .	67%	26%	7%
6	يحدد الفكرة العامة للنص	59%	32%	9%
7	يحاكي الأنماط اللغوية التي درسها .	70%	22%	8%
8	يحدد كلمة من بين عدة كلمات متفقة في المعنى .	66%	29%	5%
9	يحدد كلمة من بين عدة كلمات مختلفة في المعنى.	65%	28%	7%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الأول من محاور مستوى الفهم القرائي للصف الأول وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارتين 1 ، 7 ، وهما : يشرح معاني الكلمات منفردة ، ويحاكي الأنماط اللغوية التي درسها ، حيث بلغت كل منهما 70% ، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (6) يحدد الفكرة العامة للنص ، إذ بلغت 59% ، ولعل هذا ينسجم مع المستوى الحريري للفهم عند تلاميذ الصف الأول من حيث المحاكاة ، وفهم المعنى المباشر للكلمات.

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية
في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

المحور الثاني : مستوى الفهم الاستنتاجي.				
1	يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.	63%	29%	8%
2	يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.	68%	27%	5%
3	يحدد الشخصيات الرئيسية في النص المقروء.	62%	28%	10%
4	يوضح أحداث النص الذي قرأه.	65%	28%	7%
5	يوضح معاني الكلمات والصور الواردة في النص.	66%	28%	6%
6	يستنتج القيمة المتضمنة في النص.	69%	24%	7%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الثاني وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (6) يستنتج القيمة المتضمنة في النص حيث بلغت 69%، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (3) يحدد الشخصيات الرئيسية في النص المقروء إذ بلغت 62%، وعلى الرغم أن نسب هذا المحور متقاربة إلا أن أفراد العينة يرون أن استنتاج القيمة من النص هو الأكثر أهمية .

المحور الثالث : مستوى الفهم الناقد.				
-	يميز بين ما يتصل بالموضوع وما لا يتصل به.	58%	33%	9%
-	يبيد رايه في النص الذي قرأه .	64%	28%	8%
-	يحكم على الأشياء والأشخاص فيما يقرأ	63%	31%	6%
-	يعلل لما يقبله أو يرفضه من أشياء بما يناسب مستواه.	59%	30%	11%
-	يميز بين العبارات الصحيحة والخطأ .	69%	24%	7%
-	يصحح الجمل في ضوء ما تعلمه .	68%	27%	5%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي لهذا المحور وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (5) يميز بين العبارات الصحيحة والخطأ . حيث بلغت 69%، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (1) يميز بين ما يتصل بالموضوع وما لا يتصل به. إذ بلغت 58%، ولعل تفسير ذلك أن أفراد العينة يرون أن على التلميذ في هذا المستوى التمييز بين ما هو صحيح وما هو خطأ.

المحور الرابع : مستوى الفهم الإبداعي :				
1	يتوقع موضوع القراءة من خلال الصورة الرئيسية .	63%	27%	10%
2	يذكر أكبر عدد من الصفات لشخصية ما .	66%	22%	12%
3	يقترح عنواناً جديداً لما يقرأ.	62%	29%	9%
4	يصنّف شخصيات القصة حسب أدوارها.	61%	25%	14%
5	يتوقع نهاية للأحداث في القصة التي يقرأها .	68%	26%	6%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الرابع وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (5) يتوقع نهاية للأحداث في القصة التي يقرأها . . حيث بلغت 68%، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (4) يصنّف شخصيات القصة حسب أدوارها .. إذ بلغت 61%، ولعل تفسير ذلك أن أفراد العينة يرون أن المهارة الأكثر أهمية هو توقع نهاية للأحداث في قصة ما ؛ وهو ما يناسب المستوى الإبداعي.

مهارات الفهم القرائي المناسبة للصف الثاني :

م	المهارة	درجة الأهمية		
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة
				ضعيفة
المحور الأول : مستوى الفهم المباشر :				
1	يركب من الحروف المبعثرة كلمة مفيدة .	71%	24%	5%
2	يرتب الكلمات المبعثرة مكوناً جملة مفيدة .	66%	26%	8%
3	يحدد المعنى المباشر للكلمة .	67%	27%	6%
4	يحدد مضاد الكلمة.	74%	23%	3%
5	يفهم مضمون النص من خلال الأسئلة المباشرة.	69%	25%	6%
6	يحدد أكثر من معنى للكلمة الواحدة .	60%	35%	5%
7	يحدد الفكرة المحورية للنص.	72%	24%	4%
8	يحدد الفكرة الرئيسة للفقرة.	70%	23%	7%
9	يحدد الأفكار الجزئية والتفاصيل الداعمة للنص.	63%	29%	8%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الأول من مستويات الفهم القرائي للصف الثاني وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (4) يحدد مضاد الكلمة ، حيث بلغت 74%، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (6) يحدد أكثر من معنى للكلمة الواحدة إذ بلغت 60% ، ولعل تفسير ذلك أن أفراد العينة يرون أن مهارة تحديد مضاد الكلمة تمثل الأهمية الأكثر في هذا المستوى .

المحور الثاني : مستوى الفهم الاستنتاجي:				
1	يستنتج أوجه الشبه والاختلاف.	68%	28%	4%
2	يستنتج علاقات السبب بالنتيجة.	66%	26%	8%
3	يذكر الشخصيات الرئيسة في النص المقروء.	69%	25%	6%
4	يوضح الأحداث الواردة في النص المقروء.	67%	24%	9%
5	يستنتج القيم المتضمنة في النص.	70%	27%	3%
6	يستخدم الاشتقاق لتوضيح معاني كلمات جديدة .	65%	29%	6%
7	يستخدم السياق لفهم معاني كلمات جديدة	67%	30%	3%

من خلال عرض مهارات المحور الثاني وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (5) يستنتج القيم المتضمنة في النص،، حيث بلغت 70%، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (6) يستخدم الاشتقاق لتوضيح معاني كلمات جديدة إذ بلغت 65% ، وعلى الرغم من تقارب النسب إلا أن الباحث يفسر ذلك بأن مهارة الاشتقاق ما تزال نادرة التطبيق في الميدان من قبل المعلمين على الرغم من أهميتها .

المحور الثالث : مستوى الفهم الناقد :				
1	يُميِّز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة.	61%	28%	11%
2	يحدد ما أعجبه وما لم يعجبه .	60%	32%	8%
3	يوضح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة.	65%	26%	9%
4	يُميِّز بين ما يتصل بالموضوع وبين ما لا يتصل به.	66%	29%	5%
5	يُميِّز بين العقول وغير معقول من الأفكار.	58%	32%	10%
6	يحكم على النص الذي يقرؤه .	70%	25%	5%

من خلال عرض مهارات المحور الثالث وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (6) يحكم على النص الذي يقرؤه ، حيث بلغت 70%، بينما سجلت أقل نسبة

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

عند هذه الدرجة للمهارة (5) يميّز بين المعقول و غير معقول من الأفكار إذ بلغت 58% ، ولعل تفسير ذلك أن التلميذ إذا أصدر حكمه على النص الذي قرأه في حدود عمره وخصائص نموه ، وفهمه لمضمون النص فقد تجاوز التفاصيل الأخرى .

المحور الرابع : مستوى الفهم الإبداعي :			
1	يقترح خاتمة بديلة للقصة من صنده .	61%	27%
2	يذكر أكبر عدد من الصفات لشخصية ما .	67%	23%
3	يقترح عنواناً جديداً لما يقرأ	64%	28%
4	يعيد ترتيب أحداث القصة	66%	24%
5	يفرز شخصيات القصة .	69%	26%
6	يحدد أسباب إعجابها أو رفضه لشيء في النص.	68%	25%

من خلال عرض مهارات المحور الرابع يتضح أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا 69% للمهارة (5) يفرز شخصيات القصة ،بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (1) يقترح خاتمة بديلة للقصة من عنده إذ بلغت 61% ، وقد وجد الباحث فرقاً طفيفاً بين المهارات في هذا المستوى.

مهارات الفهم القرائي المناسبة للصف الثالث :

م	المهارة	درجة الأهمية		
		كبيرة جدا	كبيرة	متوسطة
المحور الأول : مستوى الفهم المباشر :				
1	يحدد الشخصيات الرئيسة في القصة.	72%	24%	4%
2	يوضح أحداث النص الذي قرأه حسب تسلسلها .	68%	25%	7%
3	يُميِّز - شكلا - بين الألف المقصورة والطويلة.	69%	28%	3%
4	يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.	73%	26%	1%
5	يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.	71%	25%	4%
6	يوضح مضمون النص من خلال الأسئلة المباشرة .	69%	29%	2%
7	يحدد الأفكار الجزئية للمقررات .	71%	27%	2%
8	يفرق بين الهمزة والمدة شكلا ونطقاً.	71%	24%	5%
9	يرتب الجمل مكوناً فقرات .	66%	28%	6%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الأول من مستويات الفهم القرائي للصف الثالث وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (4) يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان ، حيث بلغت 73%، بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (9) يرتب الجمل مكوناً فقرات إذ بلغت 66% ، ولعل تفسير ذلك أن توقع مضمون النص هو أساس الفهم المباشر للنص قبل قراءته.

المحور الثاني : مستوى الفهم الاستنتاجي:			
1	يستنتج القيم المتضمنة في النص.	70%	25%
2	يستخدم السياق لفهم معاني كلمات جديدة	69%	26%
3	يستخدم الاشتقاق لفهم معاني كلمات جديدة .	71%	23%
4	يُميِّز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة.	69%	27%
5	يحدد العلاقات التي تربط بين السبب والنتيجة.	72%	26%
6	يستنتج مضمون فقرات النص من خلال التوقع في أثناء القراءة.	67%	28%
7	يفسر مضمون النص من خلال الأسئلة غير المباشرة	68%	24%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الثاني وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (5) يحدد العلاقات التي تربط بين السبب والنتيجة ، حيث بلغت 72%؛ بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (6) يستنتج مضمون فقرات النص من خلال التوقع في أثناء القراءة إذ بلغت 67% ، ومن الملاحظ أن النسب في هذا المستوى متقاربة .

المحور الثالث : مستوى الفهم الناقد :				
1	يُميِّز بين الحقيقة والرأي.	64%	27%	9%
2	يحدد السبب الذي أدى إلى نتيجة معينة.	62%	31%	7%
3	يحدد موقفه تجاه تصرف من التصرفات الواردة في القصة	66%	26%	8%
4	يُميِّز بين ما يتصل بالموضوع وبين ما لا يتصل به.	65%	28%	7%
5	يحدد ما أعجبه في النص مما لم يعجبه.	62%	29%	9%
6	يصدر حكماً على ما يقرأ من نصوص .	71%	26%	3%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الثالث وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (6) يصدر حكماً على ما يقرأ من نصوص ، حيث بلغت 71%؛ بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (2 ، 5) يحدد السبب الذي أدى إلى نتيجة معينة ، يحدد ما أعجبه في النص مما لم يعجبه إذ بلغت نسبة كل منهما 62% ، ولعل تفسير ذلك أن إصدار الحكم على المقروء يمثل المهارة الأعلى في هذا المستوى من وجهة نظر أفراد العينة.

المحور الرابع : مستوى الفهم الإبداعي :				
1	يحدد نهاية مناسبة لقصة مفتوحة النهاية .	63%	27%	10%
2	يقترح عنواناً معبراً عن فكرة القصة وهدفها.	68%	24%	8%
3	يقترح حلولاً جديدة لمشكلات بسيطة وردت في موضوع أو قصة.	59%	25%	16%
4	يتنبأ بالأحداث التالية في القصة قبل قراءتها .	62%	29%	9%
5	يتوقع نهاية مناسبة للنص في ضوء أحداثه .	71%	26%	3%
6	يعيد ترتيب أحداث القصة بطريقة مختلفة .	67%	24%	9%

من خلال عرض مهارات الفهم القرائي للمحور الرابع وجد الباحث أن أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا كانت من نصيب المهارة (5) يتوقع نهاية مناسبة للنص في ضوء أحداثه ، حيث بلغت 71%؛ بينما سجلت أقل نسبة عند هذه الدرجة للمهارة (3) يقترح حلولاً جديدة لمشكلات بسيطة وردت في موضوع أو قصة إذ بلغت 59% ، ويفسر الباحث ذلك بأن توقع نهاية لنص ما تمثل أعلى مهارة في المستوى الإبداعي ؛ مما يشير إلى ضرورة التركيز على هذه المهارة.

وبصورة عامة من خلال الجداول السابقة وجد الباحث أن استجابات أفراد العينة تفاوتت بين الارتفاع والانخفاض ، لكنها تركزت عند درجتي الأهمية (كبيرة جداً) و (كبيرة) حيث بلغت أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة جدا 74% ، بينما بلغت أقل نسبة عند هذه الدرجة 58% ، وبلغت أعلى نسبة عند درجة الأهمية كبيرة 33% ، وأقل نسبة 21% ، بينما أعلى نسبة عند درجة الأهمية متوسطة لم تتجاوز 16% .

مما سبق يتضح أن ما ورد من مهارات في الجداول السابقة حققت درجة أهمية مرتفعة ؛ مما يعني أن هذه المهارات هي المهارات المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى (1 - 3) من مرحلة التعليم الأساسي في مستويات الفهم الأربعة (المباشر ، والاستنتاجي ، والناقد ، والإبداعي)، ويعني البحث بـ(المناسبة) أن

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

يتدرب تلاميذ الحلقة الأولى على هذه المهارات حسب مستواهم الدراسي ، وخصائص نموهم ، ومرحلتهم العمرية .

ويمكن الإجابة عن الأسئلة الفرعية للسؤال الثاني كالآتي :

أولاً : الإجابة عن السؤال الفرعي الأول الذي نصه : ما مهارات الفهم الحر في (المباشر) لتلاميذ الحلقة

الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟

توصل البحث إلى المهارات الآتية:

صفوف الحلقة الأولى			المحور الأول
الثالث	الثاني	الأول	
<p>يحدد الشخصيات الرئيسية في القصة.</p> <p>يوضح أحداث النص الذي قرأه حسب تسلسلها.</p> <p>يُميِّز - شكلاً - بين الألف المقصورة والطويلة.</p> <p>يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.</p> <p>يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.</p> <p>يوضح مضمون النص من خلال الأسئلة المباشرة .</p> <p>يحدد الأفكار الجزئية للمقررات .</p> <p>يفرق بين الهمزة والمدة شكلاً ونطقاً.</p> <p>يرتب الجمل مكوناً فقرات .</p>	<p>يركب من الحروف المبعثرة كلمة مفيدة</p> <p>يرتب الكلمات المبعثرة مكوناً جملة مفيدة</p> <p>يحدد المعنى المباشر للكلمة .</p> <p>يحدد مضاد الكلمة.</p> <p>يفهم مضمون النص من خلال الأسئلة المباشرة.</p> <p>يحدد أكثر من معنى للكلمة الواحدة .</p> <p>يحدد الفكرة المحورية للنص.</p> <p>يحدد الفكرة الرئيسية للمفردة.</p> <p>يحدد الأفكار الجزئية والتفاصيل الداعمة للنص.</p>	<p>يشرح معاني الكلمات منفردة</p> <p>يحدد المعنى المباشر للكلمات</p> <p>يرتب الأحداث حسب تسلسلها</p> <p>يوضح معنى الكلمة مستعيناً بالصورة .</p> <p>يحدد مضاد الكلمة .</p> <p>يحدد الفكرة العامة للنص</p> <p>يحاسكي الأنماط اللغوية التي درسها.</p> <p>يحدد كلمة من بين عدة كلمات متفقة في المعنى .</p> <p>يحدد كلمة من بين عدة كلمات مختلفة في المعنى.</p>	<p>مستوى الفهم الحر في المباشر</p>

ثانياً : الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني الذي نصه : ما مهارات الفهم الاستنتاجي لتلاميذ الحلقة

الأولى من مرحلة التعليم الأساسي؟

توصل البحث إلى المهارات الآتية

صفوف الحلقة الأولى			المحور الثاني
الثالث	الثاني	الأول	
<p>يستنتج القيم المتضمنة في النص.</p> <p>يستخدم السياق لفهم معاني كلمات جديدة</p> <p>يستخدم الاشتقاق لفهم معاني كلمات جديدة</p> <p>يُميِّز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة.</p> <p>يحدد العلاقات التي تربط بين السبب والنتيجة.</p> <p>يستنتج مضمون فقرات النص من خلال التوقع في أثناء القراءة.</p> <p>يفسر مضمون النص من خلال الأسئلة غير المباشرة.</p>	<p>يستنتج أوجه الشبه والاختلاف.</p> <p>يستنتج علاقات السبب بالنتيجة.</p> <p>يذكر الشخصيات الرئيسية في النص المقروء.</p> <p>يوضح الأحداث الواردة في النص المقروء.</p> <p>يستنتج القيم المتضمنة في النص.</p> <p>يستخدم الاشتقاق لتوضيح معاني كلمات جديدة</p> <p>يستخدم السياق لفهم معاني كلمات جديدة.</p>	<p>يتوقع مضمون النص من خلال الصورة أو العنوان.</p> <p>يوضح الفكرة العامة للنص المقروء.</p> <p>يحدد الشخصيات الرئيسية في النص المقروء.</p> <p>يوضح أحداث النص الذي قرأه.</p> <p>يوضح معاني الكلمات والصور الواردة في النص.</p> <p>يستنتج القيمة المتضمنة في النص.</p>	<p>مستوى الفهم الاستنتاجي</p>

ثالثاً : الإجابة عن السؤال الفرعي الثالث الذي نصه : ما مهارات الفهم الناقد لتلاميذ الحلقة الأولى

من مرحلة التعليم الأساسي؟

توصل البحث إلى المهارات الآتية:

صفوف الحلقة الأولى			المحور الثالث
الثالث	الثاني	الأول	
<p>يُميِّز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة. يحدد ما أعجبه وما لم يعجبه . يوضح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة.</p> <p>يُميِّز بين ما يتصل بالموضوع وبين ما لا يتصل به. يُميِّز بين المعقول وغير معقول من الأفكار. يحكم على النص الذي يقرؤه .</p>	<p>يُميِّز بين الحقيقة والخيال في أحداث القصة. يحدد ما أعجبه وما لم يعجبه . يوضح مضمون النص من خلال التوقع أثناء القراءة.</p> <p>يُميِّز بين ما يتصل بالموضوع وبين ما لا يتصل به. يُميِّز بين المعقول وغير معقول من الأفكار. يحكم على النص الذي يقرؤه .</p>	<p>يُميِّز بين ما يتصل بالموضوع وما لا يتصل به. ييدي رأيه في النص الذي قرأه . يحكم على الأشياء والأشخاص فيما يقرأ يعلل لما يقبله أو يرفضه من أشياء بما يناسب مستواه.</p> <p>يُميِّز بين العبارات الصحيحة والخطأ . يصحح الجمل في ضوء ما تعلمه .</p>	<p>مستوى الفهم الناقد</p>

رابعاً : الإجابة عن السؤال الفرعي الرابع الذي نصه : ما مهارات الفهم الإبداعي لتلاميذ الحلقة الأولى

من مرحلة التعليم الأساسي؟

توصل البحث إلى المهارات الآتية:

صفوف الحلقة الأولى			المحور الرابع
الثالث	الثاني	الأول	
<p>يحدد نهاية مناسبة لقصة مفتوحة النهاية . يقترح عنواناً معبراً عن فكرة القصة وهدهدها. يقترح حلولاً جديدة لمشكلات بسيطة وردت في موضوع أو قصة.</p> <p>يتنبأ بالأحداث التالية في القصة قبل قراءتها . يتوقع نهاية مناسبة للنص في ضوء أحداثه . يعيد ترتيب أحداث القصة بطريقة مختلفة</p>	<p>يقترح خاتمة بديلة للقصة من عنده . يذكر أكبر عدد من الصفات لشخصية ما . يقترح عنواناً جديداً لما يقرأ يعيد ترتيب أحداث القصة يفرز شخصيات القصة . يحدد أسباب إصجابة أو رفضه لشيء في النص.</p>	<p>يتوقع موضوع القراءة من خلال الصورة الرئيسة . يذكر أكبر عدد من الصفات لشخصية ما . يقترح عنواناً جديداً لما يقرأ. يصنّف شخصيات القصة حسب أدوارها. يتوقع نهاية للأحداث في القصة التي يقرأها .</p>	<p>مستوى الفهم الإبداعي</p>

خامساً : الإجابة عن السؤال الفرعي الخامس الذي نصه : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الحر في المباشر

لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟

فقد توصل البحث إلى الآتي:

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المحور 1 Between Groups	.183	2	.091	.541	.583
الفهم الحر في Within Groups	29.926	177	.169		
المباشر Total	30.108	179			

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية (**Sig.**) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) : مما

يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مهارات الفهم

الحر في المباشر لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في

هذا المحور .

سادساً : الإجابة عن السؤال الفرعي السادس الذي نصه : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين

متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الاستنتاجي

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟
فقد توصل البحث إلى الآتي:

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المحور2 الفهم الاستنتاجي	Between Groups	.193	2	.096	.394	.675
	Within Groups	43.307	177	.245		
Total		43.500	179			

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية (**Sig.**) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)؛ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مهارات الفهم الاستنتاجي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور .

سابعاً: الإجابة عن السؤال الفرعي السابع الذي نصه : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الناقد لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟
فقد توصل البحث إلى الآتي:

		Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
المحور3 الفهم الناقد	Between Groups	.002	2	.001	.003	.997
	Within Groups	55.617	177	.314		
Total		55.619	179			

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية (**Sig.**) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)؛ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مهارات الفهم الناقد لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور.

ثامناً : الإجابة عن السؤال الفرعي الثامن الذي نصه : هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$) حول مهارات الفهم الإبداعي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور؟
فقد توصل البحث إلى الآتي:

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
المحور4 الفهم الإبداعي	Between Groups	.048	2	.024	.066	.936
	Within Groups	64.960	177	.367		
Total		65.008	179			

يتضح من خلال الجدول أن القيمة الاحتمالية (**Sig.**) أكبر من مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0,05$)؛ مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات استجابات أفراد العينة في مهارات الفهم الإبداعي لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي تُعزى لصف من الصفوف الثلاثة في هذا المحور.

- ب - توصيات البحث :
- في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها يوصي البحث بما يأتي:
 - الاهتمام بمهارات الفهم القرائي ومستوياته التي توصل إليها البحث ، وذلك من قبل :
صانعي القرار، وواضعي المناهج، والمعلمين، والموجهين ، والجهات ذات العلاقة.
 - تضمين ما توصل إليه البحث من مستويات للفهم القرائي ومهارات بصورة هادفة ومقصودة في الوثائق .
 - تضمين ما توصل إليه البحث من مستويات للفهم القرائي ومهارات في كتب القراءة لصفوف الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي .
 - تضمين ما توصل إليه البحث من مستويات ومهارات للفهم القرائي في برامج التدريب والتأهيل .
- ج - مقترحات البحث:
- يقترح الباحث إجراء دراسات تتعلق بالفهم القرائي ، ومنها :
 - دراسة لمهارات الفهم القرائي في بقية الصفوف الدراسية .
 - دراسة لكيفية تضمين مهارات الفهم القرائي في كتب الحلقة الأولى من التعليم الأساسي.
 - دراسة مقارنة لفاعلية برنامج قائم على أنشطة مهارات الفهم القرائي في المرحلة الأساسية وكذلك الثانوية.

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

المراجع

- 1 - القرآن الكريم .
- 2 - أحمد صالح نهاية (2013م) : أثر استراتيجية التساؤل الذاتي في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى طلبة الصف الثاني المتوسط ، مجلة كلية التربية ، جامعة بابل ، ع14 .
- 3 - بسام عبد الخالق الأسدي (2011م) : أثر استراتيجيات ما وراء المعرفة في الفهم القرائي وتنمية التفكير الإبداعي لدى طالبات الصف الرابع العلمي في مادة المطالعة ، ماجستير غير منشورة ، كلية التربية - جامعة بابل .
- 4 - جابر عبد الحميد وآخرون (2016م) : أثر برنامج قائم على استراتيجية (KWLH) في تنمية مهارات مراقبة الفهم لدى تلاميذ الحلقة الأولى من التعليم الأساسي ، مجلة العلوم التربوية ، ع4 ، ج3 ، معهد الدراسات والبحوث ، جامعة القاهرة ، مصر .
- 5 - جمال العيسوي ، ومحمد الظنحاني (2006م) : تنمية مستويات الفهم القرائي لدى تلميذات الصف السابع بمرحلة التعليم الأساسي بدولة الإمارات العربية المتحدة ، مجلة دراسات في المناهج وطرق التدريس ، ع114 ، مصر .
- 6 - حامد عبدالسلام زهران (2007م) : المفاهيم اللغوية عند الأطفال ، أسسها ومهارات تدريسها وتقويمها ، دار المسيرة للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان .
- 7 - حاتم خالد الغلبان (2014م) : أثر توظيف استراتيجيتين للتعلم النشط في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلميذات الصف الرابع الأساسي ، ماجستير :كلية التربية ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- 8 - حاتم البصيص (2015م) : مستوى تمثيل مهارات الفهم القرائي في تدريبات كتاب العربية لغتي لتلاميذ الصف الخامس الأساسي - دراسة تحليلية ، مجلة الآداب ، جامعة بغداد ، العراق .
- 9 - حسني عبد الباري عصر (2005م) : فنون اللغة العربية (تعليمها وتقويم تعلمها) ، مركز الإسكندرية للكتاب ، مصر .
- 10 - خالد ياسين الصيداوي (2015م) : أثر استخدام استراتيجية تنال القمر على تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلميذات الصف الرابع الأساسي ، ماجستير ، كلية التربية ، الجامعة الإسلامية ، غزة .
- 11 - حسن شحاتة ، مروان السمان (2012م) : المرجع في تعليم اللغة العربية وتعلمها ، ط1 ، القاهرة ، مكتبة الدار العربية للكتاب .
- 12 - رشدي أحمد طعيمة ، ومحمد الشعبي (2006م) : تعليم القراءة والأدب ، استراتيجية مختلفة لجمهور متنوع ، القاهرة ، دار الفكر العربي .
- 13 - رزان مطلق ، وراتب عاشور (2015م) : أثر طريقتي القراءة المؤقتة والمكثرة في تحسين مهارة فهم المقروء لدى طالبات الصف السادس الأساسي في الأردن ، كلية التربية ، جامعة اليرموك ، الأردن .
- 14 - صفاء سلطان (2006م) : أثر بعض العمليات الذهنية المصاحبة للتعرف في استيعاب المقروء لدى تلاميذ الصف الثاني الإعدادي ، وفي تعبيرهم الكتابي ، دكتوراه غير منشورة ، جامعة حلوان مصر .
- 15 - طه الدليمي ، وسعاد الوائلي (2005م) : اللغة العربية مناهجها وطرائق تدريسها ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن .
- 16 - عبداللطيف حسين حيدر (2019م) : تصميم المنهج المدرسي وفق أنموذج المعايير التربوية ، دار الكتب ، صنعاء .
- 17 - عبدالناصر أنيس عبدالوهاب (2008م) : أثر التدريب على استراتيجيات ما وراء المعرفة في مواقف تعاونية في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى التلاميذ ذوي صعوبات التعلم بالمرحلة الابتدائية ، مجلة القراءة والمعرفة ، جامعة عين شمس ، ع81 .
- 18 - عبدالعزيز المطيري (2012م) : أثر برنامج تدريبي باستخدام التعلم البنائي في تنمية الفهم القرائي لدى ذوي صعوبات التعلم في المرحلة الابتدائية بدولة الكويت ، مجلة الطفولة والتربية ، ع12 ، ج1 ، مصر .
- 19 - عبد الله بن سعود العمر (2007م) : لغة التربويين ، مكتب التربية العربي لدول الخليج .

- 20- علي ثامر كريم (2012م) أثر توظيف أساليب متنوعة مبنية على أساس الذكاءات المتعددة في الفهم القرائي والمطالعة لدى طلبة الصف الرابع الأدبي، ماجستير، كلية التربية، جامعة ديالى.
- 21- علي أحمد مذكور (2010م): طرق تدريس اللغة العربية، دار المسيرة للنشر، عمان، الأردن
- 22- غازي مفلح (2007م): دليل تدريس اللغة العربية في مناهج التعليم العام، مكتبة الرشيد، السعودية، الرياض.
- 23- فتحي علي يونس (2005م): خواطر حول القراءة والكتابة بالمرحلة الابتدائية، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، مجلة القراءة والمعرفة، العدد 45، 2005م.
- 24- فتحي يونس (2014م): اتجاهات حديثة وقضايا أساسية في تعليم القراءة وبناء المنهج، القاهرة، مكتبة وهبة.
- 25- فهيم محمود (2001م): الكفل ومهارات التفكير في رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي.
- 26- فهيم مصطفى (1999م): مهارات القراءة (قياس وتقويم)، مكتبة الدار العربية للكتاب، ط1، جمهورية مصر العربية، القاهرة.
- 27- فهد خليل زايد (2006م): أساليب تدريس اللغة العربية بين المهارة والصعوبة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، عمان.
- 28- ماهر عبدالباري (2010م): استراتيجيات فهم المقروء - أسسها النظرية وتطبيقاتها العملية، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.
- 29- محمد بن أبي بكر الرازي (2007م): مختار الصحاح، تقديم وتعليق يحيى مراد مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ط1.
- 30- محمد أحمد الدقري، وعبدالله بلية العجمي (2017م): واقع تعليم القراءة في المرحلة الأساسية (الابتدائية) (1 - 6) في الجمهورية اليمنية، ودولة الكويت، المؤتمر العلمي السابع عشر للجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 31- محمود كامل الناقا، ووحيد حافظ (2006م): تعليم اللغة العربية في التعليم العام (مداخله وفتاياته)، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 32- محمد قاسم، وعلي الحديبي (2017م): المواد القرائية المناسبة لتلاميذ الصفوف (1 - 6) على ضوء ميولهم، المؤتمر العلمي السادس عشر، الجمعية المصرية للقراءة والمعرفة، كلية التربية، جامعة عين شمس، القاهرة.
- 33- محمد التتري (2016م): أثر توظيف القصص الرقمية في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلاميذ الصف الثالث الأساسي، ماجستير، كلية التربية، الجامعة الإسلامية، غزة.
- 34- محمد السيد الزيني (2010م): برنامج مقترح في نحو النص ومدى فاعليته في تنمية الفهم القرائي لأنماط متنوعة من النصوص لدى الطلبة المعلمين، مجلة كلية التربية - جامعة المنصورة، العدد 74.
- 35- محمد هادي الشهري (2012م): فاعلية برنامج قائم على استخدام نشاطات القراءة في تنمية مهارات الفهم القرائي و الاتجاه نحوها لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي، دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية.
- 36- محمد عبدالله المحجري (2012م): مهارات الاتصال في اللغة العربية، دار الكتاب الجامعي، صنعاء، ج1.
- 37- نوال بنت سيف البلوشية (2013م): واقع تدريس اللغة العربية في المدارس الحكومية ومشكلاتها، ماجستير، جامعة السلطان قابوس.
- 38- هاني عبد الله فراج (2010م): فعالية استراتيجية قائمة على نظرية الإماعات السياقية في تنمية الثروة اللغوية وبعض مهارات الفهم القرائي لدى تلاميذ الصف الخامس الابتدائي، ماجستير، جامعة المنصورة، مصر.
- 39- هبه مدبولي (2012م): فعالية برنامج قائم على المدخل الكلي في علاج بعض جوانب الضعف في مهارات القراءة الجهرية لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية، ماجستير، كلية البنات، جامعة عين شمس.
- 40- ولاء شلبي محمد (2019م): فاعلية استراتيجية القراءة المتكررة في تنمية الطلاقة القرائية والفهم القرائي، ماجستير، جامعة بني سويف، مصر.

مهارات الفهم القرائي المناسبة لتلاميذ الحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسي بالجمهورية اليمنية

في ضوء معايير جودة تعليم القراءة

- 41- وجدي محمد الصاعدي (2016م) : تقويم نشاطات التعلم في مقرر لغتي الجميلة في ضوء مهارات الفهم القرائي للأزمة لتلاميذ الصف السادس الابتدائي ، ماجستير ، كلية التربية ، جامعة أم القرى ، السعودية .
- 42- وحيد السيد حافظ (2008م) : فاعلية استراتيجية التعلم التعاوني الجمعي ، واستراتيجية (k-w-l) في تنمية مهارات الفهم القرائي لدى تلاميذ الصف السادس الابتدائي بالمملكة العربية السعودية ، مجلة القراءة والمعرفة ، عين شمس ، ع 74 .
- 43- المركز العربي للبحوث التربوية لدول الخليج العربي (2012م) : دراسة سبل تطوير دور مؤسسات المجتمع في تعزيز اتجاه طلبة التعليم العام نحو القراءة الحرة ، مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت .
- 44- المركز الثقافي للطفولة (2012م) : واقع تعليم القراءة في البيئة المنزلية لطلبة المرحلة الابتدائية في دولة قطر .
- 45- وزارة التربية والتعليم (2013م) : وثيقة مادة اللغة العربية للمرحلتين الأساسية والثانوية بالجمهورية اليمنية .
- 46- المركز التربوي للغة العربية لدول الخليج (2014م) : معايير اللغة العربية للصفوف الأولى (للدول الأعضاء بمكتب التربية لدول الخليج) ، جامعة الإمارات العربية المتحدة ، الإمارات .
- 47- وزارة التربية والتعليم (2014م) : اللغة العربية (الإطار العام لمعايير المناهج) : وثيقة مادة اللغة العربية للإمارات العربية المتحدة .
- 48- وزارة التربية (2016م) : وثيقة المرحلة الابتدائية وفق المنهج الوطني في دولة الكويت . مركز تطوير المناهج والمواد التعليمية (2012م) : وثيقة اللغة العربية لمرحلة التعليم الأساسي
- 49- هيئة التعليم (2004م) : معايير المناهج التعليمية لدولة قطر اللغة العربية من الروضة حتى الثاني عشر .
- 50- انظر الموقع الآتي : (<http://educapsy.com/services/comprendre-lecture-341>) .
- 51- Johnson, K. (2014)The Cumulative Effect of Hyperactivity and peer Relationships on Reading Comprehension Journal of Education and Training Studies, V.(2).N(1).
- 52- Pagan&Senechal , M(2014)Involving Parents as summer Book Reading Program to promote Reading Comprehension in Fluency and Vocabulary in Grade 3 and Grade 5 Children Canadian Journal of Education V.(37).N(2).
- 53- Shannon&Donna,2004.The school library Media Specialist and Early Literacy programs Knowledge Quest.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية

أ. عبد الملك العفاري

أ.م.د. نصر محمد الحجيلي

ملخص البحث:

تحددت أهداف البحث في التعرف إلى درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، والكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية في تقديرات أفراد العينة لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين تبعاً لمتغيرات: (النوع، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة)، واعتمد الباحثان المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي والمسحي لتحقيق أهداف البحث، وتمثل مجتمع البحث وعينته في جميع أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، والذي استجاب منهم (113) عضواً مثلوا العينة الفعلية للبحث.

وتوصل البحث إلى عدد من النتائج أهمها: أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بشكل عام جاءت "متوسطة" بمتوسط حسابي بلغ (3.12)، ونسبة مئوية بلغت (62.45%)، وبالنسبة لمجالات الأداة فقد حصل مجال المهارات الفكرية الاستراتيجية على المرتبة الأولى بمتوسط حسابي بلغ (3.22) ونسبة مئوية بلغت (64.42%)، وحصل مجال المهارات الإنسانية الاستراتيجية على المرتبة الثانية بمتوسط حسابي بلغ (3.12) ونسبة مئوية بلغت (62.51%)، وحصل المجال الثالث "المهارات الإدارية الاستراتيجية" على المرتبة الثالثة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ (3.02) ونسبة مئوية بلغت (60.42%). كما أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تبعاً لمتغيرات (النوع، وسنوات الخبرة)، في حين أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في مجال المهارات الإدارية الاستراتيجية تبعاً لمتغير الدرجة العلمية وكانت بين فئة (أستاذ مشارك) وفئة (أستاذ مساعد) ولصالح فئة أستاذ مشارك.

الكلمات المفتاحية: القادة الأكاديميين، مهارات القيادة الاستراتيجية.

Abstract

The research aimed to identify the extent of academic leaders' practice of strategic leadership skills in Thamar University from the viewpoint of faculty members. It also intended to reveal the statistically significant differences in the sample individuals' estimates of extent of leadership skills practice by academic leaders, according to the variables of (gender, degree, and years of experience). The researchers adopted the descriptive approach, which is based on both analytical and survey methods to achieve the objectives of their research. The population of the study and its sample included all faculty members of the university. Only (113) members of the sample responded, representing the actual sample of the research. The research reached a number of results, the most important of which are: Academic leaders practice at Thamar University for the skills of strategic leadership from the viewpoint of faculty members in general came as "medium" with an

average of (3.12), and a percentage of (62.45%). As for the areas of the tool, the area of "Strategic Intellectual Skills" got the first rank with an average score of (3.22) and a percentage of (64.42%). The area of "Strategic Human Skills" got the second rank with an average score of (3.12) and a percentage of (62.51%). Finally, the area of "Strategic Management Skills" got the third and last rank with an average score of (3.02) and a percentage of (60.42%).

The results also showed that there were no statistically significant differences in the estimates of the individuals of the research sample about the extent of academic leaders at Tamar University practice of strategic leadership skills, according to the variables (gender, and years of experience). However, the results showed that there were statistically significant differences in the field of Strategic Management Skills, according to the Academic Status variable, specially between "Associate Professor", and "Assistant Professor", in favor of the Associate Professor category.

Key Words: Academic leaders, leadership skills, strategic leadership skills

مقدمة:

لقد بات من الواضح أهمية القيادة الاستراتيجية ودورها الجوهرية في رسم وصياغة الاستراتيجيات المناسبة لمواجهة التحديات وتجاوز المشكلات التي تعاني منها المنظمات الرسمية وغير الرسمية في مختلف بلدان العالم، وتعاطت تلك المشكلات في بلادنا وازدادت حدتها وتأثيراتها خلال سنوات الحرب والحصار، وهو ما يزيد من أهمية وجود القيادة الاستراتيجية في بلادنا وأهمية دورها في قيادة المنظمات المختلفة؛ ففي ظل غياب القيادة الاستراتيجية الفاعلة؛ ستجد تلك المنظمات -ومنها الجامعات - صعوبة بالغة في البقاء والصمود في وجه التحديات الحالية وتأثيراتها المستقبلية.

كما أن التغيرات السريعة في البيئة الخارجية فرضت الحاجة إلى وجود قيادات استراتيجية تملك رؤية استراتيجية مستقبلية لتواكب التغيرات البيئية المتسارعة وتتاقلم معها حتى لا تكون أعمالها في المستقبل ردت فعل غير مدروسة، لذا فإن الاتجاه السائد في العصر الحاضر هو تزويد الكليات والجامعات بقيادة يمتلكون مهارات استراتيجية للاستفادة منهم في بناء فرق العمل والتأثير في العاملين وتحفيزهم وتنمية مهاراتهم، وتشجيعهم على الابتكار والإبداع لزيادة قدرة الكلية والجامعة على النمو والتطور والتكيف في ظل التغيرات المتسارعة. (حسن ومصطفى، 2018، 1102)

إذ يرتبط أداء الجامعة/المنظمة بشكل وثيق بأداء القائد الاستراتيجي، وعلى الرغم من أن القيادة المقتدرة ليست هي العنصر الوحيد في تميزها؛ لكنها عنصر مهم فيه، ومع تزايد الضغوط والتحديات الكبيرة التي تواجه الجامعات في الوقت الحاضر ظهرت حاجتها إلى قيادة فعالة يكون لها الدور الكبير في تحويلها من حالة التفكك والانحدار إلى جامعة قوية ومتميزة، ومن أجل تحفيز الجامعة يجب أن يكون هناك قائد استراتيجي لديه مهارات تجعله قادراً على نقل رؤية الكلية أو الجامعة إلى الأفراد في المستويات الإدارية المختلفة فيما يتصل بعملية التميز. (حسوني، 2010، 208)

ولقد حظي موضوع القيادة الاستراتيجية وما يحيط من أبعادها أهمية بالغة في الأدب الإداري الخاص بالإدارة الاستراتيجية، وذلك لما لها من تأثير بالغ على العاملين والمنظمات بوجه عام، وأثرها الممتد على حاضر المنظمة ومستقبلها، من خلال ما تملكه من مهارات التوجيه والتحفيز واحتواء المواقف

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة دمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

الدرجة، وما تملكه من مهارات قيادية تتيح لها ترك بصماتها على المنظمة، وصياغة التوجهات المستقبلية لها. (المربع، 2008، 34)

ونستطيع القول بأن القيادة الاستراتيجية ومهاراتها أضحت محط أنظار المهتمين بالارتقاء بمستوى الأداء وتحقيق التميز، (عبده، 2017، 3) وأضحت أكثر أهمية من أي وقت مضى، وبدأت الدراسات تتناولها باستقلالية لأهميتها وأثرها الواضح في المؤسسات التعليمية، ولما لها من أثر كبير في نقل الجامعات من نطاق الجامعات المتأخرة إلى مصاف الجامعات المتقدمة، إذا أحسن قاداتها ممارسة مهاراتهم لبناء رؤى واستراتيجيات طموحة للنهوض والتطور، وقد برز من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة مدى الحاجة الماسة لمهارات القيادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات ومن هذه الدراسات دراسة (العفاري، 2019)، ودراسة (سليمان، 2017)، ودراسة (أبو عليوه، 2013).

تُعد المهارة بمثابة الصمام المسئول عن صحة المنظمة، فأى خلل في هذا الصمام يؤدي إلى اعتلال المنظمة، بل وتدهورها، والمنظمات الحديثة تدرك أهمية المهارات للقيادة باعتبارها الركيزة الأساسية في تحسين خدماتها، وبالتالي فهي تسعى لتمتلك أكبر قدر من المهارات العصرية التي تزيد من كفاءة القادة لتحقيق النجاح في المهام المطلوبة منهم بأعلى قدر من النجاح، ليسهل عليهم التعامل مع المواقف الطارئة والمتوقعة والتي تسبب أزمة، وبهذا يتحقق حلمها لتصبح من المنظمات الرائدة في جميع المجالات. (البيومي، 2008، 56)

وانطلاقاً مما سبق ولرؤية الباحثين وقناعتهم بأهمية وضرورة تفعيل وتعزيز ممارسة مهارات القيادة الاستراتيجية لدى القيادات الأكاديمية في جامعاتنا اليمنية بشكل عام، وفي جامعة دمار بشكل خاص - جاءت فكرة التعرف إلى درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة دمار لتلك المهارات.

مشكلة البحث:

باستقراء الأدبيات في السنوات الأخيرة يُلاحظ توجه الكثير من الأجهزة والمؤسسات التعليمية في معظم الدول العربية إلى تبني مفهوم القيادة والإدارة الاستراتيجية وتطبيقها في العديد من الكليات والجامعات ومنظمات الأعمال، وبالنظر إلى الواقع الحالي للجامعات اليمنية بشكل عام - وجامعة دمار بشكل خاص - يمكن القول بأن من أهم دوافع الحاجة إلى قيادات ذوي مهارات استراتيجية هو تدهور الوضع الاقتصادي الذي تمر به اليمن بسبب الحرب والحصار وتفاقم الأزمات وزيادة الأعباء الواقعة على الكليات والجامعات مع ضرورة الوفاء بمسئولياتها أمام موظفيها، والعجز عن توفير المرتبات وفرص عمل جديدة لتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة، والحاجة إلى تغيير أنماط العمل وسلوكياته وهياكله وإجراءاته داخل أقسام وكليات الجامعة، وضرورة التحسين والتطوير المستمر في جميع المجالات لمواجهة التغير في الظروف المحلية والعالمية، والاستفادة بما توفر من فرص، وكذلك مواجهة وإدارة الأزمات الحاضرة والمستقبلية في ظل الظروف الصعبة المحيطة بها.

وبناءً على ما سبق تتضح أهمية امتلاك القادة الأكاديمي لمهارات القيادة الاستراتيجية، وأهمية ممارسته لتلك المهارات؛ كون ممارسته لها يمثل دليلاً حاسماً على امتلاكه لتلك المهارات

وقدرته على توظيفها في مجال عمله، ولذا فإن مشكلة البحث الحالي تتمثل في التعرف على درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لتلك المهارات، ويتعبير آخر تحدد مشكلة البحث الحالي في السؤالين الآتيين:

- ما درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟

- هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تعزى لمتغيرات: (النوع، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة)؟

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى الآتي:

- التعرف على درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

- الكشف عما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تعزى لمتغيرات: (النوع، الدرجة العلمية، سنوات الخبرة).

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في النقاط الآتية:

- يفيد في تقديم تقييم واقعي - لقيادة الجامعة - حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- تقديم تغذية راجعة للقادة الأكاديميين بجامعة ذمار لتطوير مهاراتهم وقدراتهم.
- قد يفيد هذا البحث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وبالأخص المسؤولين والمختصين - في تحديد الشروط العلمية لاختيار القيادات الأكاديمية، ومنها مدى امتلاك المرشح لمهارات القيادة.
- يُعد هذا البحث - في حدود علم الباحثين - من الأبحاث الأولى التي تحاول تحديد درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار والجامعات اليمنية لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.
- قد يفتح البحث الحالي المجال أمام الباحثين لإجراء دراسات مستقبلية مماثلة وربطها بمتغيرات أخرى.

حدود البحث: تمثلت في الحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: اقتصر على تحديد درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية (الفكرية والإنسانية والإدارية) من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعة.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق البحث ميدانياً في الفصل الدراسي الأول من العام الجامعي 2020م.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

- الحدود المكانية: اقتصر على جامعة ذمار.

- الحدود البشرية: اقتصر على أعضاء هيئة التدريس في كليات جامعة ذمار.

تعريفات إجرائية بمصطلحات البحث:

- **القيادة الاستراتيجية:** تُعرف القيادة الاستراتيجية إجرائياً بأنها: القيادة التي يمارسها القادة الأكاديميين في جامعة ذمار والتي تتميز بالقدرة على استشراف المستقبل برؤية أكثر شمولية ووضوحاً وإبداعاً في تجسيدها، وصناعة القرارات وتنفيذها في بيئة استراتيجية غامضة، واستثمار الفرص من أجل تحقيق الكفاءة والفاعلية داخل الجامعة.

- **مهارات القيادة الاستراتيجية:** تُعرف مهارات القيادة الاستراتيجية إجرائياً بأنها: مجموعة المعارف والقدرات الفكرية والإنسانية والإدارية التي يتوقع أن يمارسها القادة الأكاديميون في جامعة ذمار والتي تمكنهم من أداء أعمالهم بدقة وجودة نحو تحقيق الأهداف المحددة.

الخلفية النظرية للبحث:

مفهوم القيادة الاستراتيجية:

وردت عدة تعاريف لمفهوم القيادة الاستراتيجية نذكر منها ما أشار إليه (هيل وجونز، 2006، 41) بأنها: القدرة على توضيح الرؤية الاستراتيجية للمنظمة مع تحفيز الآخرين للعمل في ظل تلك الرؤية. ويشير (Crow, 1993, 10) إلى أنها: تلك الأفعال التي تركز بشكل كبير على تحديد التوجه والرؤية الاستراتيجية طويلة الأمد، وإيصال هذه الرؤية إلى الجهات ذات العلاقة، وإلهام الآخرين للتوجه صوب الاتجاه الصحيح وإدراكها وتحقيقها.

كما يشير (Wanasika, 2009, 11) إلى أنها القدرة في التأثير على الآخرين للاتخاذ الطوعي للقرارات اليومية لتحسين الاستقرار طويل المدى للمنظمة، والحفاظ في الوقت نفسه على الاستقرار المالي قصير المدى.

ويعرفها (جاد الرب، 2010، 13) بأنها: القيادة التي يكون لها السبق والقدرة على التخيل والتصور المستقبلي وأيضاً بناء المرونة ودعم الآخرين نحو خلق التغيير الاستراتيجي الضروري المطلوب للمنظمة.

وتعرفها (عبده، 2017، 23) بأنها: القدرة على التأثير في سلوك العاملين بمحض إرادتهم، وتوجيه سلوكهم وتنسيق جهودهم من أجل تحقيق الأهداف والغايات بعيدة المدى للكليات الجامعية وتخصيص الموارد لتحقيق هذه الأهداف والغايات.

وتُعرف (أبو عليوه، 2013، 386) القيادة الاستراتيجية للجامعات بأنها: رؤية شاملة ومتكاملة للمؤسسة الجامعية يتبناها القائد ويحفز العاملين على المشاركة في التفكير والتخطيط لتحقيقها من خلال تغيير المنظمة وإعدادها لمواجهة تحديات المستقبل.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول إن القيادة الاستراتيجية في الجامعة؛ هي القيادة التي تتطلب من القائد امتلاك القدرة على استشراف المستقبل وتكوين رؤية وتوجه مستقبلي للجامعة، وتحديد هذا

التوجه بدقة وتوضيحه للعاملين وتحفيزهم، وأن يكون القائد قادرا على توجيه كل الجهود والموارد المتوفرة للجامعة في سبيل تحقيق رؤيتها وتوجيهها وأهدافها .

خصائص القيادة الاستراتيجية:

هناك خصائص تميز القيادة الاستراتيجية ومنها: (هيوز، وبيتي، 2007، 37)

- أنها واسعة المدى: أي أنها تؤثر في مجالات تقع خارج إطار المجال الوظيفي.

- لها تأثير ملموس: أي أن لها تأثيرا على فترات زمنية طويلة.

- تغيير جوهرى: أي أنها تعمل على إحداث تغيير مؤسسي جوهري .

- التعلم المستمر: أي أنها تعمل على تعزيز عملية التعلم التنظيمي على نحو مستمر.

ويرى (خليل، 2017، 130) أن من خصائص القيادة الاستراتيجية: الرؤية الحاملة للمستقبل، والتأثير في الآخرين، والتفكير الاستراتيجي واتخاذ القرارات في بيئات تتصف بالغموض، وابتكار وتنفيذ الخطط، والتغيير الاستراتيجي.

ومن الخصائص أيضا القدرة على المخاطرة والمجازفة المحسوبة، وامتلاك روح المبادرة، وظهور القدرات القيادية في المواقف الساخنة لتحقيق منافع وفوائد بعيدة المدى للمنظمة. (تشابمان، 2002، 32)

مفهوم مهارات القيادات الاستراتيجية:

تعرف المهارة في اللغة بأنها: الحدق في الشيء تقول: "مهر في شيء: أي حدق فيه، والمهارة: الحداقة وإتقان العمل". (الفيروزآبادي، 2003، 353)

والمهارة لغةً: مأخوذة من (مادة: م ه ر)، مهر الشيء وفيه وبه: أحكمه وصار به حاذقا، فهو ماهر، ويقال مهر في العلم وفي الصناعة وفي غيرها، وفي الاصطلاح تعرف بأنها: الأداء الذي يقوم به الفرد في سهولة ودقة، سواء كان هذا الأداء جسميا أو عقليا. (فلية، والزكي، 2004، 241)

ويعرفها (شحاتة، والنجار، 2003، 302) بأنها: السهولة والدقة في إجراء عمل من الأعمال، أو القيام بعملية معينة بدرجة من السرعة والإتقان مع اقتصاد في الجهد المبذول.

وتعرف المهارة بأنها: القيام بعمل معين بدرجة معينة من السرعة والإتقان مع الاقتصاد في الجهد المبذول. (إبراهيم، 2009، 1019)

وتعرف المهارة بأنها: "استعداد أو موهبة طبيعية أو مكتسبة، وتنمو بالمعرفة أو التعليم، وتصل بالترتيب، وتجعل الفرد قادرا على الأداء جسميا أو ذهنيا، كما أنها تستخدم في التأثير على سلوك الآخرين، أو تحقيق هدف معين. (العمرى، 2000، 108)

ويذكر (الخطيب، 2015، 23) إن المهارة هي: القدرة على أداء عمل، أو تنفيذ إجراء، أو اتخاذ هدف، باستخدام أساليب وطرق تتسم بالكفاءة والتميز وتحقق أفضل النتائج من الموارد والإمكانات المتاحة، وأن مصدر المهارة قد يكون الوراثة التي تسمح لبعض الأفراد بقدرات لا تتوفر لغيرهم، وقد يكون مصدرها البيئة وما توفره من تعليم وتدريب.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

وتعرف المهارة أيضا بأنها القدرة على القيام بعمل من الأعمال بشكل يتسم بالدقة والسهولة والسيطرة فيما يبذله الفرد من جهد ووقت. (كنعان، 2009، 23)

أما مهارات القيادة الاستراتيجية فتعرف بأنها: القدرة على التفكير والفعل والتأثير الاستراتيجي وهي تمكن القادة من القيام بأداء عملهم وتحقيق أهداف المنظمة وتحسينها وتطويرها. (هيوز، وبيوتي، 2006، 72)

ويعرفها (الأسمرى، 2009، 8) بأنها: مجموعة القدرات الذهنية، والإنسانية، والفنية، التي تمكن القادة من التعامل الشامل مع المتغيرات الحالية والمستقبلية بأكبر قدر ممكن من الكفاءة والفاعلية. وتعرف أيضا بأنها مجموعة من المعارف والقدرات الفكرية والإنسانية والإدارية الاستراتيجية التي تمكن القيادات الأكاديمية في الجامعة من أداء عملهم في الوقت الحاضر وفي المستقبل القريب والبعيد بشكل أفضل وكفاءة وفاعلية. (العفاري، 2019، 62)

وفي ضوء ما سبق يمكن القول بأن مهارات القيادة الاستراتيجية هي مجموعة من القدرات والمعارف والاستعدادات التي تمكن القادة الأكاديميين في الجامعة من القيام بأعمالهم بسرعة ودقة وإتقان، وبما يحقق أهداف الجامعة بفاعلية حاضرا ومستقبلا.

أهمية القيادة الاستراتيجية ومهاراتها:

ترجع أهمية القيادة الاستراتيجية في أي منظمة إلى أنها العنصر القادر على إدخال وإحداث التغيير والتطوير في أداء التابعين، كما أن إدارة وتقويم وتطوير الأداء عملية تنبع من دافع ذاتي صادق وقدرة تأهيلية متكاملة لدى القيادات الاستراتيجية كونها الأعلام بمواطن القوة والضعف في الأداء وبالمسارات التطويرية المطلوبة. (المطيري، 2003، 45)

ويجد (Bass, 2007, 36) أن أهمية القيادة الاستراتيجية تبرز في كونها القادرة على خلق معنى وهدف للمنظمة، من خلال الرسالة والرؤية القوية التي تنسجم مع الاستراتيجيات والأهداف المرجوة، وكذلك صنع القرارات الاستراتيجية، وتطوير الهياكل التنظيمية، والقدرة على مواجهة التعقيدات والتحديات البيئية وما يتطلبه ذلك من معلومات كثيرة ومتنوعة، أو إعادة النظر في الإجراءات الإدارية غير الفعالة، والحفاظ على منظومة القيم الأخلاقية؛ وتنمية رأس المال البشري والمعرفي والاجتماعي داخل المنظمة من خلال تطوير الكفايات الجوهرية للعاملين وتفعيل الشراكات الفردية والجماعية والمؤسسية كمحددات للميزة التنافسية المستدامة. (Hirschi and Jones, 2008, 142)

وكذلك يرى (Davids, 2010, 14) أنه بدون قيادة استراتيجية فاعلة، فإن المنظمات ستجد صعوبة بالغة في البقاء والصمود في مواجهة التحديات الاقتصادية مستقبلا، مما يعيق تطورها وتحسين أدائها التنظيمي الذي يعد من أهم الأهداف التي تركز عليها القيادة الاستراتيجية.

كما أن ممارسة القيادة الاستراتيجية ومهاراتها المختلفة يعمل على السيطرة على مشكلات العمل وحلها، وحسم الخلافات والترجيح بين الآراء. (البطش، 2019، 15) كما أن القيادة

الاستراتيجية إذا تم ممارستها فإنها تعطي اعتقاداً لدى أعضاء الفريق أن القادة يهتمون بهم، بدلاً من أنهم يستخدمونهم كوسائل للوصول إلى الغايات. (Lo et al, 2010, 53)

والمهارة تعد الصمام المسئول عن صحة المنظمة، فأى خلل في هذا الصمام يؤدي إلى اعتلال المنظمة، بل وتدهورها؛ فالمنظمات الحديثة هي التي تدرك أهمية المهارات للقادة كونها الركيزة الأساسية في تحسين خدماتها، وبالتالي فهي تسعى لتمتلك أكبر قدر من المهارات العصرية، التي تزيد من كفاءة القادة لتحقيق النجاح في المهام المطلوبة منهم بأعلى قدر من النجاح ليسهل عليهم التعامل مع المواقف الطارئة والمتوقعة التي تسبب أزمة، وبهذا يتحقق حلمها لتصبح من المنظمات الرائدة في جميع المجالات. (البقمي، 2008، 45)

وتعد المهارات عنصراً مهماً وضرورياً للقيادة الاستراتيجية حتى تستطيع أن تترجم الرؤية التي تحملها إلى أفعال تستطيع أن تنفذها، وتنتج لنا مخرجات مبدعة، فهي تحمل في ثناياها البعد المعرفي الفكري، والبعد الاجتماعي، والبعد الإداري القيادي. (ثابت، 2013، 59)

إن القيادة الاستراتيجية والحاجة إلى قادة استراتيجيين في الجامعات اليمنية مهم جداً خصوصاً في ظل ظروف الحرب والأزمة التي تمر بها اليمن، بالإضافة إلى طبيعة البيئة المعقدة والتغيرات المتسارعة والمستمرة والتطورات الهائلة والبيئة التنافسية؛ فالأمر يستدعي أهمية وجود مثل تلك القيادات القادرة على إدارة الأزمات وقراءة الأحداث والمستجدات وتخطي الواقع الحالي وإحداث التغيير الاستراتيجي إلى الأفضل وبناء الرؤى والتصورات المستقبلية بما يحقق الأهداف المرجوة من الجامعات اليمنية بكفاءة وفعالية. (العفاري، 2019، 50)

ويرى الباحثان أهمية القيادة الاستراتيجية وممارسة مهاراتها المختلفة لدى القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار لتحقيق النجاح المطلوب والقدرة على التعامل مع الأزمات وإحداث التغييرات الاستراتيجية وتطوير أداء الجامعة والعاملين فيها.

تصنيفات مهارات القيادة الاستراتيجية:

من خلال مراجعة الأدب النظري والدراسات والأبحاث السابقة تبين وجود اختلاف بسيط بين علماء الإدارة والدارسين في تحديد مجالات مهارات القيادة الاستراتيجية الواجب توفرها لدى القيادات في المنظمات والمؤسسات بشكل عام والقيادات الأكاديمية في الجامعات بشكل خاص، ويلخص الباحثان أهم تصنيفات مهارات القيادة الاستراتيجية التي تناولها بعض الباحثين كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (1) تصنيفات مهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر بعض الباحثين

م	المراجع/الباحث	تصنيفات مهارات القيادة الاستراتيجية
1	Neumann & Neumann, 1999	مهارات الرؤية، ومهارات التركيز، ومهارات التنفيذ
2	Boal and Hooijberg, 2001	مهارات القدرة الاستيعابية، ومهارات القدرة التكيفية، ومهارات الحكمة الإدارية
3	هيوز وبيتي، 2006	مهارات التفكير الاستراتيجي، ومهارات الفعل الاستراتيجي، ومهارات التأثير الاستراتيجي
4	الأسمرى، 2009	المهارات الفكرية، والمهارات الإنسانية، والمهارات الفنية
5	جميل، 2010	مهارات الرؤية، ومهارات التركيز، ومهارات التنفيذ.
6	رحيمة، 2012	مهارات الرؤية، ومهارات التركيز، ومهارات التنفيذ.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

م	المراجع/الباحث	تصنيفات مهارات القيادة الاستراتيجية
7	Schoemaker & Others, 2013	مهارة الاستباقية، ومهارة التحدي، ومهارة التفسير، ومهارة اتخاذ القرار، ومهارة المواءمة، ومهارة التعلم.
8	الخطيب، 2015	المهارات الذاتية، والمهارات الفنية، والمهارات الفكرية، والمهارات الإدارية.
9	العجمي، 2016	مهارات تصورية، ومهارات شخصية، ومهارات نفسية
10	حسن، ومصطفى، 2018	مهارات الرؤية، ومهارات التركيز، ومهارات التنفيذ
11	العفاري، 2019	المهارات الفكرية، والمهارات الإنسانية، والمهارات الإدارية.

المصدر: إعداد الباحثين.

من خلال الجدول أعلاه اعتمد الباحثان على ثلاثة تصنيفات/مجالات لتطبيق أداة بحثهما وهي: (المهارات الفكرية الاستراتيجية، والمهارات الإنسانية الاستراتيجية، والمهارات الإدارية الاستراتيجية).

ويمكن الحديث عن بعض تصنيفات مهارات القيادة الاستراتيجية بشيء من التفصيل؛ حيث نجد (هيوز وبيتي، 2006، 77-80) يحدد أهم المهارات الأساسية للقائد الاستراتيجي في الآتي:

1 - مهارات التفكير الاستراتيجي؛ وتمثل البعد المعرفي والإدراكي للقيادة الاستراتيجية والمتعلق

بالعمليات المعرفية المطلوبة لجمع المعلومات والأفكار وتفسيرها وتوليدها وتقويمها، ومن أهم هذه المهارات: مسح البيئة بحثاً عن القوى والاتجاهات التي يمكن أن تؤثر في القدرة التنافسية للمؤسسة، والتأكد من أن كافة المعلومات قد أخذت بعين الاعتبار، ورؤية الأمور بطرائق جديدة ومختلفة، وتحديد العوامل أو الاتجاهات المفتاحية في خضم الكم الكبير من المعلومات المتوفرة التي تؤخذ بالاعتبار، ومعرفة الأفكار المتحيزة، والتأكد من عدم لعبها دوراً قوياً في التفكير، وتمييز المعلومات المهمة فعلاً من بين الكم الهائل من المعلومات والبيانات المتدفقة، ورؤية الأنماط والعلاقات بين البيانات التي تبدو متباينة، وطرح أسئلة استقصائية حول التأثيرات التفاعلية بين مختلف أجزاء وأقسام النشاط، وتقديم أفكار أصيلة وإبداعية مبتكرة.

2 - مهارات الفعل أو التصرف الاستراتيجي؛ ويمثل البعد السلوكي للقيادة الاستراتيجية، المتعلق

بتنسيق الجهود اللازمة لتنفيذ الرؤية؛ أي ترجمة التفكير الاستراتيجي إلى فعل إجرائي، ومن أهم هذه المهارات: الحسم والحزم في مواجهة حالات الغموض وعدم اليقين، وتدبر أمر التوتر بين النجاح في المهمات اليومية والنجاح على المدى الطويل، وتسهيل أفعال المرئوسين عبر إقامة التوازن المناسب بين التوجيه والاستقلال الذاتي، والعثور على طرق مناسبة لمكافحة من يركب المخاطرة المحسوبة، وإدراك وتمييز الحاجة إلى تكييف الخطط الراهنة مع الظروف المتغيرة، والتعلم من الأفعال والتصرفات عبر التفكير المتروي بعواقبها، والاسترشاد بها في قرارات وأفعال المستقبل، وتفحص الأخطاء واستخلاص العبر منها.

3 - مهارات التأثير الاستراتيجي؛ ويتعلق بالوسائل والطرق التي يقوم بها القادة والتي تؤثر في الآخرين

والتزامهم بالوجهة الاستراتيجية للمؤسسة. ومن أهم المهارات: فهم التأثير في الآخرين وكيف يؤثر في نوعية العمل الجماعي، وبناء شبكة من العلاقات مع الموظفين الذين لا يُعدون جزءاً من البنية الروتينية للعمل، وتطوير رؤية مقنعة ومثيرة للاهتمام، وتشجيع المرئوسين نحو الشعور بالحماس والفهم للرؤية المستقبلية للمؤسسة، وإيجاد الطرائق المناسبة لمناقشة ما لا يناقش، والسؤال في وجهات نظر المرئوسين من أجل تعميق الفهم لأرائهم، وفهم حاجات ودوافع الآخرين والاتصال والتواصل معهم

والتأثير فيهم، والعثور على موظفين ناجحين ونافذين في مختلف أقسام المؤسسة يروجون ويناصرون رؤية ورؤية المؤسسة وأهدافها.

ويحدد (الأسمرى، 2009، 138) أهم مهارات القيادة الاستراتيجية في قائمة المهارات الآتية:

1 - المهارات الذهنية "الفكرية" الاستراتيجية للقادة، ويقصد بها قدرات القادة على الرؤية المستقبلية لمنظمتهم، وفهم وصياغة رسالتها وأهدافها وابتكار الأفكار واستشعار المشكلات والتهديدات ونقاط الضعف المحتملة، والمبادرة، واستنباط النتائج المحتملة لها، وربط الأسباب بالمسببات، ومن أهم تلك المهارات: التفاؤل بدوام التوكل على الله والإيمان به، وبناء صورة ذهنية لأي ظاهرة قبل التعامل معها، وبلورة النظرة للمنظمة في علاقتها الشمولية، والأخذ بالاعتبار بالمتغيرات التي تؤثر على المنظمة، وفهم مبررات وجود المنظمة، وإدراك التميز الذي تنفرد به المنظمة، والتذكر المستمر لأولويات المنظمة، وفهم الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وإدراك العلاقة بين أهداف المنظمة وكل من رؤيتها ورسالتها، واكتشاف عوامل القوة في البيئة الداخلية للمنظمة، واكتشاف عوامل الضعف في البيئة الداخلية للمنظمة، وتمييز التحديات التي تواجه المنظمة في البيئة الخارجية، وتمييز الفرص في البيئة الخارجية للمنظمة، وتبني أفكار ابتكارية لتطوير أداء المنظمة، والتفكير التخيلي الذي يقود إلى الإبداع، واستنتاج كافة البدائل الاستراتيجية لتحقيق أهداف المنظمة، واختيار البديل الاستراتيجي الأنسب.

2 - المهارات الإنسانية "الاجتماعية و السلوكية" الاستراتيجية للقادة: وهي قدرات القادة على الاتصال والتواصل مع العاملين بكفاءة عالية، وتكوين فرق متماسكة ومتكاملة ومتعاونة، وتفهم احتياجاتهم ودوافعهم، والتعاون معهم على تحقيقها، ومعالجة الضغوط الاجتماعية التي تواجههم أثناء أداء مهامهم، والقدرة على إقناعهم وحثهم وتوجيههم نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة بحماس وولاء وانتماء، ومن أهم تلك المهارات: التعامل مع الفروق الفردية بين العاملين، والتأثير الفعال وتعزيز الثقة بالأهداف الاستراتيجية في نفوس العاملين، وتشكيل بيئة عمل تنمي رضا العاملين بالمنظمة، والحصول على تعاون القوى المساندة لتحقيق رسالة المنظمة، وتنمية المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين بالمنظمة، وتنمية المسؤولية الأخلاقية في الإدارة بالمنظمة، وتمكين العاملين لإنجاز المهام الاستراتيجية الموكلة لهم، وتنمية المناخ التنظيمي الإيجابي، والاتصال الفعال مع جميع الأطراف، وإدارة الصراعات.

3 - المهارات الفنية "التخصصية" الاستراتيجية للقادة: ويقصد بها قدرات القادة على التطبيق الفعال للعلوم والمعارف المكتسبة في النشاطات المختلفة من خلال التعامل مع الموارد المادية والمالية والبشرية والتنظيمية بكفاءة عالية، وممارسة المهام اليومية باحتراف واستخدام تقنيات العمل الحديثة بفاعلية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية لمؤسساتهم، ومن أهم تلك المهارات: الإسهام الإيجابي في صياغة رسالة المنظمة. وصياغة الخطط الاستراتيجية للمنظمة. والتحديد الدقيق للفئات المستهدفة من خدمات المنظمة، وصياغة الأهداف الاستراتيجية للمنظمة، وتحديد مؤشرات إنجاز الأهداف الاستراتيجية في المنظمة، والإسهام في تطوير الهيكل التنظيمي للمنظمة بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، وتنمية

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

موارد المنظمة بما يحقق أهدافها الاستراتيجية، وتحديد الأساليب المناسبة لاستثمار عوامل القوة في البيئة الداخلية للمنظمة، وتحديد الطرق المناسبة لمعالجة عوامل الضعف بالمنظمة، وتحديد الوسائل الفعالة لمواجهة التحديات في البيئة الخارجية، وتحديد أنسب الوسائل للاستفادة من الفرص المتاحة في البيئة الخارجية للمنظمة، وإدارة الوقت بفاعلية لتحقيق مراحل الأهداف الاستراتيجية، وإدارة الأزمات التي تنشأ أثناء تطبيق الخطة الاستراتيجية، واتخاذ القرار الرشيد عند تطبيق الخطة الاستراتيجية.

أما (عبدالمجيد، 2009، 3) فيرى أن أهم مهارات القيادة الاستراتيجية التي ينبغي أن تتوفر في القائد الاستراتيجي هي: القدرة على التأثير في المرئوسين ورفع درجة ثقتهم وأدوارهم المعنوية والارتقاء بمستويات أدائهم، والرؤية الصحيحة للأمور والأحداث، ومواجهة المعضلات أو المشكلات الاستراتيجية، والمخاطرة والمجازفة المحسوبة، والإبداع والابتكار، وإدارة الوقت، واستحضار المستقبل واستشراف أحداثه، والتفاعل مع البيئة الخارجية، والتحليل وربط الأحداث، والنقد الهادف وتقبل النقد وتجاوز الأخطاء، خلق فرص التعلم للعاملين وتشجيع التعليم المستمر، ودعم العلاقات بين العاملين وتشجيع العمل بروح الفريق الواحد، والرؤية التكاملية والشمولية، وإشراك العاملين في صنع وتحديد أهداف ومستقبل المنظمة.

ويفصل (ديب، 2009، 154) أكثر مهارات التفكير الاستراتيجي، الواجب توفرها لدى القادة الاستراتيجيين، في المهارات الفكرية الاستراتيجية الآتية: مسح البيئة (الداخلية والخارجية) بحثاً عن القوى والاتجاهات التي يمكن أن تؤثر على قدرة المؤسسة سلباً وإيجاباً، والتأكد من أن كافة المعلومات الواردة أخذت بعين الاعتبار، وتحديد الاتجاهات الرئيسية التي يجب التركيز عليها، واستخلاص الحقائق الرئيسية في خضم الكم الكبير من المعلومات المتوفرة، وتحديد القضايا أو النقاط الرئيسية في الموضوع وتمييز المعلومات المهمة من بين سيل المعلومات المتدفقة، ومعرفة الأفكار المتحيزة والتأكد من عدم لعبها دوراً قوياً في التفكير، وطرح أسئلة استقصائية حول التأثيرات التفاعلية بين مختلف أجزاء أو أقسام النشاط المؤسسي، ورؤية العلاقات بين المعلومات التي تبدو متباينة (مختلفة)، ورؤية الأمور بطرق مختلفة وجديدة، وتقديم أفكار إبداعية ومبتكرة.

كما يحدد (الخطيب، 2015، 89-90) في دراسته أهم مهارات القيادة الاستراتيجية، في قائمة المهارات الآتية:

1 - المهارات الذاتية، ومنها: الإصغاء الجيد للعاملين، واتخاذ القرارات بدون تردد، والتوفيق بين الحزم واللين في معاملة العاملين، والتعامل مع وسائل الإعلام بمهارة، واستخدام وسيلة الاتصال المناسبة لنقل الأفكار والمعلومات إلى الآخرين، والابتكار لمواجهة المواقف المتوقعة، وبناء علاقات طيبة مع الآخرين في محيط العمل (رؤساء، زملاء، مرئوسين)، وتحليل بيانات الموقف بدقة، وسرعة البديهة، والحيوية والنشاط.

2 - المهارات الفنية، ومن أهمها: اختيار أعضاء لديهم القدرة والمهارات اللازمة لإنجاز مهمة فريق العمل، ووضع استراتيجيات لمعالجة المشكلات المتوقعة، ومساعدة العاملين على تنمية أنفسهم ذاتياً، وإنجاز الأعمال حسب الأولويات والأهمية في المواقف الصعبة، وتطبيق الأساليب الحديثة لمواجهة

المواقف المتوقعة، وتوزيع المسؤوليات على العاملين وفقاً لهيكل تنظيمي واضح، وإشراك الأعضاء في تنظيم العمل، وتحليل وظائفه ومهامه، وتشجيع العاملين على طرح الأفكار والمقترحات دون تردد.

3 - **المهارات الفكرية الاستراتيجية، ومن أهمها:** تحديد المشكلات التي تواجه العاملين، وتطوير الخطط بمشاركة العاملين، تحديد المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرار معين، والتفكير الإبداعي، واستثمار الأفكار المرتدة من الآخرين، والتروي في إصدار الأحكام، وإدراك الموقف كوحدة متكاملة، وعرض الأفكار بطريقة علمية منطقية.

4 - **المهارات الإدارية الاستراتيجية، ومن أهمها:** تحديد أهداف العمل بشكل واضح وقابل للتطبيق، وإتقان فن المكاتبات والمخاطبات الرسمية، وتحفيز العاملين لتحسين الأداء، وتحديد الموارد المادية والبشرية اللازمة لتحقيق أهداف العمل، والتنسيق بين الإدارات والأقسام المختلفة، وتجنب تداخل الاختصاص، وجمع كل البيانات والمعلومات الممكنة عن مشكلات العمل، ووضع الخطط الاستراتيجية للعمل، وترجمة الخطة الرئيسية إلى خطط تفصيلية وبرامج عمل تنفيذية، وإدارة الوقت بكفاءة وفاعلية.

في حين يذكر (النخالة، 2015، 135-136) أن أهم مهارات القيادة الاستراتيجية والقادة الاستراتيجيين هي ما يأتي:

أ - **المهارات الذهنية (الفكرية): وتمثل في:** تبني أفكار ابتكارية لتطوير أداء المؤسسة، وعرض الأفكار بطريقة علمية منطقية، واكتشاف عوامل الضعف في البيئة الداخلية للمؤسسة، وإدراك العلاقة بين أهداف المؤسسة وكل من رؤيتها ورسالتها، واستنتاج كافة البدائل الاستراتيجية لتحقيق أهداف المؤسسة، واكتشاف عوامل القوة في البيئة الداخلية للمؤسسة، واستشراف المتغيرات التي تراعي مستقبل المؤسسة، والتنبيه بالمشكلات قبل وقوعها، وتحديد المعلومات المطلوبة لاتخاذ قرار معين، وفهم مبررات وجود المؤسسة.

ب - **المهارات الإنسانية: وتمثل في:** تعزيز الثقة بالأهداف الاستراتيجية في نفوس العاملين داخل المؤسسة، والحرص على تعاون القوى المساندة لتحقيق رسالة المؤسسة، وتمكين العاملين بالمؤسسة من إنجاز المهام الاستراتيجية الموكلة لهم، وترسيخ مبدأ المشاركة في عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية، واتخاذ قرارات بما يحل مشكلات العاملين على المدى البعيد، وإقامة علاقات فعالة طويلة المدى مع الفريق، وتعزيز الرقابة الذاتية لدى العاملين لتحقيق الأهداف الاستراتيجية، وإشاعة ثقافة الحوار بين العاملين لفهم وتطبيق المهارات الاستراتيجية، والحرص على تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى العاملين بالمؤسسة، والتأثير الفعال في نفوس العاملين بالمؤسسة.

ج - **المهارات الفنية: وتمثل في:** تحديد مؤشرات إنجاز الأهداف الاستراتيجية في المؤسسة، وتنمية موارد المؤسسة بما يحقق أهدافها الاستراتيجية، والإسهام في تطوير الهيكل التنظيمي للمؤسسة بما يتوافق مع أهدافها الاستراتيجية، واتخاذ القرار الرشيد عند تطبيق الخطة الاستراتيجية، وتوزيع المسؤوليات على العاملين وفقاً لهيكل تنظيمي واضح، وإدارة الوقت بفاعلية لتحقيق مراحل الأهداف الاستراتيجية، وتحديد الأساليب المناسبة لاستثمار عوامل القوة في البيئة الداخلية للمؤسسة، وإنجاز

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

الأعمال حسب الأولويات والأهمية في المواقف الصعبة، وتحديد الطرق المناسبة لمعالجة عوامل الضعف بالمؤسسة.

د - المهارات الذاتية: وتتمثل في: تشجيع المرئوسين بالمدح، والتوازن بين الحزم واللين في معاملة العاملين، واستخدام وسيلة الاتصال المناسبة لنقل الأفكار والمعلومات إلى الآخرين، وبناء علاقات طيبة مع الآخرين في محيط العمل، والابتكار لمواجهة المواقف المتوقعة، وحث العاملين على ممارسة التفكير الاستراتيجي.

ويحدد (العجمي، 2016، 220- 221) مهارات القيادة الاستراتيجية ويقسمها إلى:

أ - المهارات التصورية، وتشمل: التصور وتوقع المستقبل تفكيراً وقائياً، وممارسات إبداعية تفكيراً عاكساً، وتطوير مرجعية وتشكيلها، ويتضمن نظم الفهم وأنماط التمييز، وإدارة المشكلات، ونقد الذات واختبار النفس، والفعالية في ظل محيط العقد، ومهارات صياغة الغايات، والأهداف، والوسائل.

ب - المهارات الشخصية، وتشمل: الاتصال، والتفاوض، ونظم المعلومات، وبناء أصحاب مصالح متنوعين، وإلهام الآخرين بالعمل، وتمثيل المنظمة والجمهور الداخلي والخارجي، ومهارات تنسيق (الغايات، والأهداف، والوسائل).

ج - المهارات النفسية، وتشمل: نظم الفهم، وسياسة القوى الإدارية، واقتصادها، وثقافتها وقوانينها، وتحديد المتغيرات المتتابة في النظم، والقرارات، والمؤسسات، وفهمها، ومهارات تطبيق (الغايات، والأهداف، والوسائل).

دراسات سابقة:

تناول البحث في هذا الجزء عرضاً لبعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث مع مراعاة ترتيبها زمنياً من الأحدث إلى الأقدم، وذلك على النحو الآتي:

دراسة (البطش، 2019): هدفت الدراسة التعرف إلى درجة ممارسة القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بتنمية المهارات الناعمة لدى العاملين بالمنظمات غير الحكومية في قطاع غزة، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي والمسحي، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن الدرجة الكلية لتقدير أفراد عينة الدراسة لممارسة القيادة الاستراتيجية في المنظمات غير الحكومية بقطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها كانت بدرجة كبيرة، وكان ترتيب أبعاد القيادة الاستراتيجية حسب أهميتها النسبية على النحو الآتي: (تحديد التوجه الاستراتيجي، وتطوير رأس المال البشري، ودعم الثقافة التنظيمية، وتنفيذ الرقابة المتوازنة).

دراسة (العفاري، 2019): هدفت الدراسة إلى بناء برنامج مقترح لتدريب القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار على مهارات القيادة الاستراتيجية وفقاً لحاجاتهم التدريبية لها، وقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي والمسحي، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: إن درجة حاجة القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار للتدريب على مهارات القيادة الاستراتيجية كانت بشكل عام عالية، وحصلت جميع مجالات المهارات على درجة حاجة تدريبية عالية، وفي ضوء ذلك تم بناء البرنامج التدريبي المقترح.

دراسة (حسن، ومصطفى، 2018): هدفت الدراسة إلى تحديد دور مهارات القيادة الاستراتيجية في تحقيق الموازنة الاستراتيجية لدى منظمات الأعمال. واعتمد الباحثان على المنهج الوصفي بنوعيه المسحي والتحليلي لتحقيق أهداف دراستهما. وتوصل البحث إلى جملة من النتائج من أهمها: أن هناك علاقة معنوية بين مهارات القيادة الاستراتيجية والموازنة الاستراتيجية، وهناك تأثير معنوي لمهارات القيادة الاستراتيجية في الموازنة الاستراتيجية.

دراسة (سليمان، 2017): هدفت الدراسة إلى تحديد الأسس النظرية والفكرية للقيادة الاستراتيجية وأهمية مهاراتها في الجامعة، كما هدفت إلى معرفة واقع ممارسة عمداء كليات جامعة الملك خالد لمهارات القيادة الاستراتيجية، ووضع تصور مقترح لتنمية مهارات القيادة الاستراتيجية لعمداء كليات الجامعة. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمسحي لتحقيق أهدافها. وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع ممارسة عمداء كليات جامعة الملك خالد لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس كان بدرجة كبيرة، وتتعدى حد الكفاية وأعلى المهارات هي مهارة اتخاذ القرار، وأقل المهارات هي مهارة التوافق. وفي ضوء الواقع وبعد إجراء مقابلات شخصية مع بعض الخبراء في مجال الإدارة تم وضع تصور مقترح خاص بتنمية ثلاث مهارات هي مهارة التحدي والتفسير والتوافق باعتبارها أقل المهارات توفراً عند العمداء.

دراسة (الخطيب، 2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على علاقة مهارات القيادة الاستراتيجية (الذاتية، والفنية، والفكرية، والإدارية) بإدارة الأزمات في الهيئات المحلية بمحافظة غزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي والمسحي لتحقيق أهداف دراسته، وتوصلت الدراسة إلى وجود درجة عالية من الموافقة من قبل أفراد عينة الدراسة على مجالات مهارات القيادة الاستراتيجية وهي: (الذاتية، الفنية، الفكرية، الإدارية)، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ايجابية بين توفر مهارات القيادة الاستراتيجية (الذاتية، الفنية، الفكرية، الإدارية) وإدارة الأزمات في الهيئات المحلية بمحافظة غزة.

دراسة (النخالة، 2015): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الاستراتيجية في رفع الروح المعنوية لمنتسبي الأجهزة الأمنية في محافظات غزة من خلال المهارات الأربعة للقيادة الاستراتيجية: الذهنية، الإنسانية، الفنية، الذاتية. واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي والمسحي لتحقيق أهداف دراسته والإجابة عن أسئلتها. وأظهرت الدراسة عدة نتائج أهمها: جاء مستوى توفر مهارات القيادة الاستراتيجية لدى قادة الأجهزة الأمنية في محافظات غزة بوزن نسبي (68.88%). كما تبين وجود علاقة طردية ايجابية بين توفر مهارات القيادة الاستراتيجية ومستوى الروح المعنوية.

دراسة (قابت، 2013): هدفت الدراسة إلى التعرف على درجة ممارسة عمداء الكليات في الجامعات الفلسطينية للقيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن درجة ممارسة عمداء الكليات في الجامعات الفلسطينية للقيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية جاء بدرجة كبيرة.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

دراسة (أبو عليوة، 2013): هدفت الدراسة إلى تنمية مهارات القيادة الاستراتيجية للقيادات الأكاديمية بالجامعات المصرية، وذلك من خلال التعرف على القيادة الاستراتيجية ومبادئها وممارستها الفعالة وصفات القائد الاستراتيجي، والتعرف على الواقع الحالي للقيادات الأكاديمية، والتوصل إلى بعض الإجراءات المقترحة لتنمية مهارات القيادة الاستراتيجية للقيادات الأكاديمية في ضوء تطبيقاتها ببعض الجامعات الأجنبية. واتبعت الباحثة المنهج المقارن لتحقيق أهداف دراستها، وكانت أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: عدم وجود مشروع يتبنى تنمية أي نمط من أنماط القيادة لدى القيادات الجامعية بمصر، وكذلك نقص عدد الدورات التدريبية المقدمة للقيادات الجامعية مقارنة بالدورات المقدمة للفئات الأخرى، وكذلك عدم وجود تجانس بين المتدربين المشتركين في الدورة الواحدة، وكان من ضمن الإجراءات المقترحة لتنمية مهارات القيادة الاستراتيجية هي تبني مشروع تدريبي مقترح لتنمية تلك المهارات لدى القيادات الأكاديمية بالجامعات المصرية.

دراسة (رحيمة، 2012): هدفت الدراسة إلى التعرف على دور القيادة الاستراتيجية في التهيؤ لضغوط العمل وذلك من خلال دراسة الارتباط والتأثير بين المتغيرين المذكورين وأبعادهما الفرعية. واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي والمسحي لتحقيق أهداف دراستها، وكان من أبرز النتائج: أن أفراد عينة الدراسة يمتلكون أنماط القيادة الاستراتيجية بمستوى عال، كما يمتلكون مستوى فوق المتوسط في التهيؤ لمواجهة ضغوط العمل، كما توصلت الدراسة بشكل عام إلى وجود علاقة ارتباط وتأيير بين مهارات القيادة الاستراتيجية والتهيؤ لضغوط العمل.

دراسة (الأسمرى، 2009): هدفت الدراسة إلى بناء برنامج تدريبي لتطوير المهارات الاستراتيجية للقادة الأمنيين في حرس الحدود، والذي تطلب التعرف على أهم المهارات الاستراتيجية التي تلزم لتطوير القادة الأمنيين في حرس الحدود، والتعرف على مكونات البرنامج التدريبي التي تلزم تطوير تلك المهارات، وكذلك التعرف على آراء الخبراء في بناء البرنامج التدريبي المقترح لتطوير المهارات الاستراتيجية، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي المسحي، وأسلوب دلفي لتحقيق أهداف دراسته. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: إن درجة أهمية المهارات الاستراتيجية التي تلزم لتطوير القادة الأمنيين في حرس الحدود بوجه عام كانت بدرجة كبيرة جدا، وإن درجة الموافقة على مكونات البرنامج التدريبي التي تلزم تطوير المهارات الاستراتيجية للقادة الأمنيين بوجه عام كانت كبيرة جدا، وإن درجة موافقة الخبراء في بناء البرنامج التدريبي المقترح لتطوير المهارات الاستراتيجية بعد استخدام أسلوب دلفي لثلاث جولات كانت بدرجة كبيرة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال الاطلاع على الدراسات السابقة آنفة الذكر فقد اختلف البحث الحالي مع الدراسات المذكورة، وتميز في كونه تناول دراسة درجة ممارسة مهارات القيادة الاستراتيجية وتصنيفاتها على وجه الخصوص في حين تناولت الدراسات موضوع ممارسات القيادة الاستراتيجية وأبعادها المختلفة بالإضافة إلى دراسة بعض المتغيرات ذات الصلة.

منهج البحث وإجراءاته:

منهج البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي بأسلوبه التحليلي والمسحي نظرا لمناسبته لتحقيق أهداف هذا البحث.

مجتمع البحث: تكون من جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار والبالغ عددهم (307) أعضاء خلال فترة إجراء البحث من العام الجامعي 2019/2020م.

عينة البحث:

نظرا لقلّة عدد أفراد مجتمع البحث والبالغ عددهم (307) عضو هيئة تدريس في جامعة ذمار، فقد اعتمد الباحث أسلوب الحصر/المسح الشامل لجميع أفراد المجتمع؛ وتم تطبيق أداة البحث على جميع أعضاء هيئة التدريس في جامعة ذمار، واستجاب منهم (113) عضوا مثلوا العينة الفعلية للبحث، ويتوزعون وفقا لمتغيرات البحث كما هو مبين في الجدول الآتي:

جدول (2) حجم وتوزيع أفراد عينة البحث

المتغير	الفئات	العدد	النسبة %
النوع	ذكر	105	92.9%
	انثى	8	7.1%
	المجموع	113	100%
الدرجة العلمية	أستاذ	17	15%
	أستاذ مشارك	38	33.6%
	أستاذ مساعد	58	51.3%
	المجموع	113	100%
سنوات الخبرة	4 سنوات فأقل	16	14.2%
	5 – 8 سنوات	27	23.9%
	9 – 12 سنة	19	16.8%
	أكثر من 12 سنة	51	45.1%
	المجموع	113	100%
	الكلي:	113	100%

يتضح من الجدول أعلاه بأن الإجمالي الكلي لعدد أفراد عينة البحث من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة الذين استجابوا فعليا هم (113) عضوا موزعين وفقا لمتغيرات البحث على النحو الآتي: توزع أفراد عينة البحث حسب متغير النوع إلى فئتين، وبلغ عدد أفراد فئة الذكور (105) أفراد بنسبة 92.9%، وبلغ عدد أفراد فئة الإناث (8) أفراد بنسبة 7.1%، وحسب متغير الدرجة العلمية توزعوا إلى ثلاث فئات بلغ عدد أفراد فئة أستاذ (17) فردا بنسبة 15%، وبلغ عدد أفراد فئة أستاذ مشارك (38) فردا بنسبة 33.6%، وبلغ عدد أفراد فئة أستاذ مساعد (58) فردا، وأخيرا حسب متغير سنوات الخبرة توزعوا إلى أربع فئات بلغ عدد أفراد فئة (4) سنوات فأقل (16) فردا بنسبة 14.2%، وبلغ عدد أفراد فئة (5 – 8) سنوات (27) فردا بنسبة 23.9%، وبلغ عدد أفراد (9 – 12) سنة (19) فردا بنسبة 16.8%، وبلغ عدد أفراد أكثر من (12) سنة (51) فردا بنسبة 45.1%.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

أداة البحث:

- اعتمد الباحثان على الاستبانة أداة لجمع البيانات من أفراد عينة البحث، من خلال القيام ببناء استبانة خاصة لقياس درجة ممارسة مهارات القيادة الاستراتيجية، وقد مرت عملية بناء الأداة بالآتي:
- الاطلاع على ما أمكن من الدراسات والبحوث السابقة والتقارير والندوات والمؤتمرات والكتب والمراجع العلمية المتخصصة في الإدارة والقيادة الاستراتيجية.
 - مراجعة أهم الدراسات والبحوث التي تناولت موضوع القيادة الاستراتيجية ومهاراتها وأبعادها.
 - بناء قائمة أولية بمهارات القيادة الاستراتيجية، وعرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين في مجال الإدارة (لجنة التسيير).

تحكيم الأداة وتقنينها:

اعتمد الباحثان مجموعة من الإجراءات في عملية تحكيم الأداة وتقنينها هي:

1 - صدق الأداة:

- الصدق الظاهري (صدق المحكمين):

تم اعتماد صدق المحكمين كخطوة أولى للتحقق من صدق الأداة، وذلك بعرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين العاملين في بعض الجامعات في مجال الإدارة التربوية والإدارة الاستراتيجية، والإحصاء التربوي، واللغة العربية، وقد أبدى المحكمون بعض المقترحات والملاحظات المهمة حول الأداة، كما اقترحوا حذف وتعديل بعض الفقرات... إلخ، وقد عمل بها الباحثان وقاما بإعادة صياغة الأداة وتعديلها في ضوء تلك الملاحظات، ليصبح الإجمالي الكلي لفقرات الأداة بصورتها النهائية (27) فقرة.

- صدق الاتساق:

تم حساب صدق الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات مجالات الاستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. واتضح بشكل عام قيم معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة من فقرات الأداة وبين الدرجة الكلية لمجالها تُعد دالة عند مستوى الدلالة (0.05)، والتي تراوحت بين (0.623- 0.874) وهو ما يشير إلى توفر درجة صدق مقبولة لهذه الأداة.

2 - ثبات الأداة:

لحساب ثبات الأداة تم استخراج معامل (ألفا كرونباخ) (Cronpach's Alpha) لكل مجال من مجالات الأداة وللأداة ككل، كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (3) نتائج الثبات للأداة وفق اختبار معامل ألفا كرونباخ للمجالات الأداة ككل

المجال	عدد الفقرات	معامل الفناء كرونباخ
المجال الأول: المهارات الفكرية الاستراتيجية.	9	0.953
المجال الثاني: المهارات الإنسانية الاستراتيجية.	10	0.957
المجال الثالث: المهارات الإدارية الاستراتيجية.	12	0.976
الأداة ككل	31	0.983

يتضح من الجدول أعلاه، أن قيم معاملات الثبات للأداة ككل ولكل مجال من مجالاتها كانت مرتفعة، إذ تراوحت قيمة معامل ألفا كرونباخ للمجالات بين (0.953 - 0.976)، في حين بلغت قيمته للأداة ككل (0.983)، مما يدل على توفر مستوى مناسب من الثبات لهذه الأداة.

إجراءات التطبيق الميداني للأداة:

- قام الباحثان بعملية التطبيق الميداني وفقا للخطوات والإجراءات الآتية:
- إخراج الأداة في صورتها النهائية وطباعتها ورقيا وإلكترونيا وتوزيعها على أفراد عينة البحث بالاستفادة من تقنية السحابة الإلكترونية.
- تحديد جدول برنامج زمني للتطبيق الميداني، وقد استمرت عملية التطبيق الميداني وتجميع الردود ورقيا وإلكترونيا ما يزيد عن شهرين كاملين.
- بعد تجميع الردود الإلكترونية والورقية قام الباحثان بترميز البيانات وتصحيح المقياس لغرض تحويل الإجابات الكيفية إلى إجابات كمية، بهدف تحليلها إحصائيا، وبعد ذلك تم تفريغ البيانات إلى جهاز الحاسوب عبر برنامج الإكسيل Excel، وتحليلها.

- الأساليب الإحصائية:

- لمعالجة البيانات إحصائيا استخدم الباحثان برنامج الرزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) وبالاعتماد على الأساليب والاختبارات الإحصائية الآتية:
- التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية.
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الاتساق الداخلي.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ لقياس ثبات المقياس.
- اختبار كلمجروف سيمرنوف: لمعرفة اعتدالية توزيع البيانات، وقد تم التوصل إلى النتيجة الموضحة في الجدول الآتي:

جدول (4) نتائج اختبار كلمجروف سيمرنوف على مستوى المجالات والأداة ككل

Kolmogorov-Smirnov			المجال
مستوى الدلالة Sig.	df	Statistic	
0.053	113	0.083	المجال الأول: المهارات الفكرية الاستراتيجية.
*0.200	113	0.063	المجال الثاني: المهارات الإنسانية الاستراتيجية.
*0.200	113	0.066	المجال الثالث: المهارات الإدارية الاستراتيجية.
*0.200	113	0.056	الأداة ككل

- من خلال الجدول أعلاه يتضح أن البيانات معتدلة؛ أي أنها تتبع التوزيع الطبيعي، حيث بلغت قيمة اختبار كلمجروف سيمرنوف (0.056) بمستوى دلالة بلغت قيمته (0.200) وهي قيمة أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني أن الباحثين سيعتمدان على الاختبارات الإحصائية المعلمية المناسبة لمثل هذه البيانات وذلك لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتغيرات.
- اختبار T-Test لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة البحث حول تقديراتهم لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية في جامعة دمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تبعا لمتغير النوع.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

- اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة الفروق ذات الدلالة الإحصائية في إجابات أفراد عينة البحث حول تقديراتهم لدرجة ممارسة القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تبعا لمتغيرات (الدرجة العلمية - سنوات الخبرة).
- اختبار شيفيه Scheffe التتبعي لمعرفة اتجاه الفروق في إجابات أفراد عينة البحث تبعا لمتغير الدرجة العلمية في المجال الثالث والأداة ككل.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

يتضمن هذا الجزء من البحث عرضا لنتائج البحث والإجابة عن أسئلته ومناقشتها وتفسيرها على النحو الآتي:

أولاً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول:

والذي ينص على: "ما درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس؟"

للإجابة على هذا السؤال تم حساب التكرارات والنسب المئوية لبدائل الإجابة، ثم تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجات الممارسة، على مستوى الفقرات والمجالات والأداة ككل، وذلك على النحو الآتي:

أ - عرض النتائج على المستوى الكلي للأداة ومجالاتها:

لعرض النتائج المتعلقة بهذا الجانب تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية الكلية لتقدير أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين لمهارات القيادة الاستراتيجية على مستوى كل مجال من مجالات الأداة وعلى مستوى الأداة ككل، وتحددت النتائج التي تم الحصول عليها كما هي مبينة في الجدول الآتي:

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لدرجة ممارسة مهارات القيادة

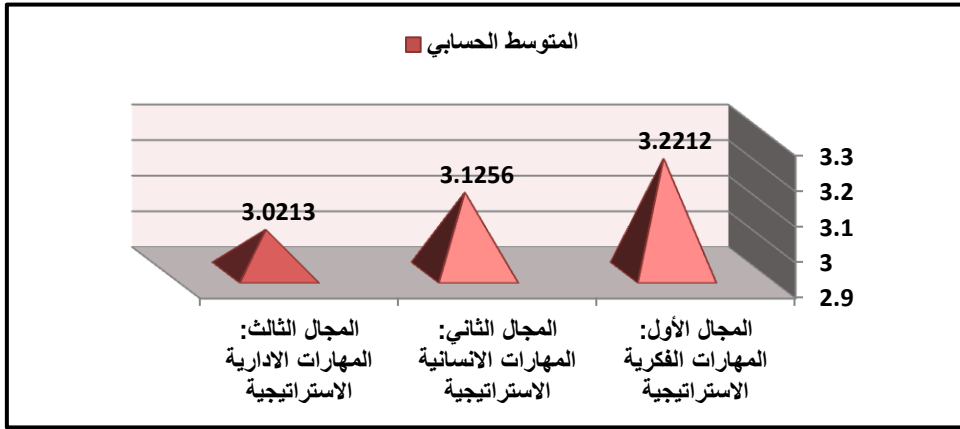
الاستراتيجية على مستوى مجالات الأداة والأداة ككل

رقم المجال	المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الممارسة	الرتبة
1	المهارات الفكرية الاستراتيجية	3.2212	1.0354	64.42	متوسطة	الأول
2	المهارات الإنسانية الاستراتيجية	3.1256	0.9904	62.51	متوسطة	الثاني
3	المهارات الإدارية الاستراتيجية	3.0213	1.1281	60.42	متوسطة	الثالث
	الكلي للأداة	3.1227	1.0513	62.45	متوسطة	

من خلال الجدول أعلاه يتضح الآتي:

• على المستوى الكلي للأداة:

تبين أن المتوسط الحسابي لتقدير أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية على مستوى الأداة ككل بلغ (3.1227)، ونسبة مئوية بلغت (62.45%)، وانحراف معياري (1.0513)، وتقدير ممارسة بدرجة متوسطة.



شكل (1) المقارنة بين المتوسطات الحسابية لمجالات الأداة

مما سبق نجد أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية جاءت بشكل عام بدرجة متوسطة، الأمر الذي يستدعي قيام قيادة الجامعة بالاهتمام بمهارات القيادة الاستراتيجية بشكل كبير جداً وخاصة المهارات الإدارية الاستراتيجية والتي حصلت على المرتبة الأخيرة مقارنة بالمهارات الأخرى.

ب - عرض النتائج على مستوى فقرات كل مجال من مجالات الأداة:

المجال الأول: المهارات الفكرية الاستراتيجية:

لعرض النتائج المتعلقة بالمجال الأول "المهارات الفكرية الاستراتيجية" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقدير أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين لكل مهارة من مهارات هذا المجال، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال المهارات الفكرية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الممارسة
1	1	الحس في إدراك وفهم القضايا والمواقف في الجامعة.	3.3894	0.96763	67.788	متوسطة
2	2	التصور المستقبلي الفاعل في تطوير الجامعة.	3.3628	0.98254	67.256	متوسطة
3	7	التفكير الإبداعي الداعم لتحقيق الميزة التنافسية للجامعة.	3.292	1.09936	65.84	متوسطة
4	6	التفكير الابتكاري الفاعل في تطوير أداء الجامعة.	3.2566	1.05033	65.132	متوسطة
5	8	التفكير الحاسم في القضايا المجردة والمواقف الاستثنائية التي تطرأ بالجامعة.	3.2212	1.05842	64.424	متوسطة
6	3	التفكير المنظومي نحو الجامعة.	3.1681	1.04286	63.362	متوسطة
7	4	التفكير الحر المنفتح في تطوير فكر وفلسفة الجامعة وسياساتها.	3.1593	1.11457	63.186	متوسطة
8	5	الرؤية الناقد للأفكار المختلفة الموجهة للجامعة.	3.0708	0.97024	61.416	متوسطة
9	9	ترجمة الأفكار الاستراتيجية المجردة إلى محتوى مكتوب قابل للتطبيق بالجامعة.	3.0708	1.03265	61.416	متوسطة
		الكلي للمجال	3.2212	1.0354	64.42	متوسطة

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن متوسط تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار للمهارات الفكرية الاستراتيجية في هذا المجال تراوحت ما بين (3.07 - 3.38). وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال (3.22)، وانحراف معياري (1.035).

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار للمهارات القيادة الإستراتيجية

وبنسبة مئوية بلغت (64.42%) وتقدير ممارسة بدرجة متوسطة، وتحليل نتائج فقرات المجال يتضح الآتي:

- إن جميع الفقرات في هذا المجال حصلت على درجة ممارسة متوسطة.
- إن أعلى درجة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة رقم (1) والتي تنص على ممارسة مهارة: "الحدس في إدراك وفهم القضايا والمواقف في الجامعة". حيث حصلت على أعلى تقدير ممارسة "بدرجة متوسطة" بمتوسط حسابي (3.38) وانحراف معياري (0.967)، ونسبة مئوية بلغت (67.78%).
- إن أدنى درجة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة رقم (9) والتي تنص على ممارسة مهارة: "ترجمة الأفكار الاستراتيجية المجردة إلى محتوى مكتوب قابل للتطبيق بالجامعة" حيث حصلت على أدنى تقدير ممارسة "بدرجة متوسطة" وبمتوسط حسابي بلغ (3.07)، وانحراف معياري (1.032)، وبنسبة مئوية بلغت (61.41%).

ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى وعي القادة الأكاديميين بأهمية المهارات الفكرية الاستراتيجية، وأنهم مهتمون ويمارسون التفكير الاستراتيجي بأنواعه ومهاراته المختلفة.

المجال الثاني: المهارات الإنسانية الاستراتيجية:

لعرض النتائج المتعلقة بالمجال الثاني "المهارات الإنسانية الاستراتيجية" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقدير أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين لكل مهارة من مهارات هذا المجال، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال المهارات الإنسانية مرتبة تنازلياً

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الدرجة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية
4	1	متوسطة	3.3628	1.10245	67.256
1	2	متوسطة	3.2389	0.97536	64.778
5	3	متوسطة	3.1681	1.10924	63.362
10	4	متوسطة	3.1416	1.21646	62.832
6	5	متوسطة	3.1327	1.26424	62.654
7	6	متوسطة	3.0885	1.09836	61.77
2	7	متوسطة	3.0619	0.97544	61.238
9	8	متوسطة	3.0354	1.02582	60.708
8	9	متوسطة	3.0265	1.13751	60.53
3	10	متوسطة	3	0	60
		متوسطة	3.12564	0.990488	62.5128

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن متوسط تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار للمهارات الإنسانية الاستراتيجية في هذا المجال تراوحت ما بين (3-3.36). وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال (3.12)، وانحراف معياري (0.990)، وبنسبة مئوية بلغت (62.51%) وتقدير ممارسة بدرجة متوسطة، وتحليل نتائج فقرات المجال يتضح الآتي:

- إن جميع الفقرات في هذا المجال حصلت على درجة ممارسة متوسطة.
 - إن أعلى درجة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة رقم (4) والتي تنص على ممارسة مهارة: "الإسهام في إرساء قيم وأخلاقيات العمل لدى المرئوسين". حيث حصلت على أعلى تقدير ممارسة "بدرجة متوسطة" بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.102)، ونسبة مئوية بلغت (67.25%).
 - أن أدنى درجة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة رقم (3) والتي تنص على ممارسة مهارة: "بناء علاقات تنظيمية فاعلة تعزز روح الفريق لدى المرئوسين" حيث حصلت على أدنى تقدير ممارسة "بدرجة متوسطة" بمتوسط حسابي بلغ (3)، وانحراف معياري (0)، ونسبة مئوية بلغت (60%).
- ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى أن القادة الأكاديميين يمارسون المهارات الإنسانية الاستراتيجية إلى حد ما ؛ حيث يتعاملون مع العاملين في الجامعة باحترام ويؤثرون فيهم ويحفزونهم ويخلقون بيئة عمل مناسبة إلى حد ما، غير أن هذه المهارات تحتاج إلى تدعيم من خلال التدريب المستمر للقادة الأكاديميين وفق برامج تدريبية مخصصة ومناسبة لهذه المجال.

المجال الثالث: المهارات الإدارية الاستراتيجية:

لعرض النتائج المتعلقة بالمجال الثالث "المهارات الإدارية الاستراتيجية" تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسبة المئوية لتقدير أفراد عينة البحث لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين لكل مهارة من مهارات هذا المجال، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لفقرات مجال المهارات الإدارية مرتبة تنازليا

رقم الفقرة	رتبة الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	درجة الممارسة
2	1	صياغة التوجهات الاستراتيجية (رؤية، رسالة، أهداف، قيم).	3.3628	1.15775	67.256	متوسطة
1	2	صناعة القرارات الاستراتيجية.	3.1947	1.07619	63.894	متوسطة
4	3	إعداد الخطط الزمنية التنفيذية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.	3.0796	1.14285	61.592	متوسطة
3	4	التحليل البيئي الاستراتيجي للجامعة.	3.0531	0.99858	61.062	متوسطة
8	5	إدارة الأزمات التي تؤثر على الأداء الاستراتيجي للجامعة.	3.0442	1.22758	60.884	متوسطة
10	6	تبني نظم فاعلة في تجويد أداء الجامعة وتميزها.	3.0354	1.10945	60.708	متوسطة
7	7	إدارة الوقت بكفاءة وفعالية لتحقيق مراحل الأهداف الاستراتيجية للجامعة.	2.9823	1.1876	59.646	متوسطة
5	8	تبني وسائل وأدوات متابعة ورقابة استراتيجية.	2.9381	1.07141	58.762	متوسطة
6	9	إدارة التغيير والتطوير التنظيمي في الجامعة.	2.9381	1.10424	58.762	متوسطة
9	10	تبني إدارة المعرفة في تطوير أنشطة الجامعة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية	2.9292	1.13166	58.584	متوسطة
12	11	تقويم الأداء الاستراتيجي.	2.8673	1.11407	57.346	متوسطة
11	12	تنمية وتدريب المرئوسين وإعدادهم للمستقبل.	2.8319	1.21672	56.638	متوسطة
		الكلي	3.0213	1.1281	60.427	متوسطة

من خلال نتائج الجدول أعلاه يتضح أن متوسط تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار للمهارات الإدارية الاستراتيجية في هذا المجال تراوحت ما بين (2.83 - 3.36). وقد بلغ المتوسط الحسابي الكلي لهذا المجال (3.02)، وانحراف معياري (1.128)، ونسبة مئوية بلغت (60.42%) وتقدير ممارسة بدرجة متوسطة، وتحليل نتائج فقرات المجال يتضح الآتي:

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

- إن جميع الفرضيات في هذا المجال حصلت على درجة ممارسة متوسطة.
 - إن أعلى درجة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة رقم (2) والتي تنص على ممارسة مهارة: "صياغة التوجهات الاستراتيجية (رؤية، رسالة، أهداف، قيم)". حيث حصلت على أعلى تقدير ممارسة "بدرجة متوسطة" بمتوسط حسابي (3.36) وانحراف معياري (1.157)، ونسبة مئوية بلغت (67.25%).
 - أن أدنى درجة في هذا المجال حصلت عليها الفقرة رقم (11) والتي تنص على ممارسة مهارة: "تنمية وتدريب المرئوسين وإعدادهم للمستقبل" حيث حصلت على أدنى تقدير ممارسة "بدرجة متوسطة" وبمتوسط حسابي بلغ (2.83)، وانحراف معياري (1.128)، ونسبة مئوية بلغت (56.63%).
- ويعزو الباحثان هذه النتيجة إلى قدرة القادة الأكاديميين إلى حد ما على ممارسة بعض المهارات كصياغة التوجهات الاستراتيجية وصناعة القرارات الاستراتيجية وإعداد الخطط الاستراتيجية والتحليل البيئي كما قد يعود السبب في ذلك إلى حصولهم على دورات تدريبية في هذا المجال داخل الجامعة، إلا أن الأمر يستدعي عمل المزيد من الدورات والبرامج التدريبية للقادة الأكاديميين في الجامعة في المجال من المهارات.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني:

والذي ينص على: "هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) بين إجابات أفراد عينة الدراسة حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تعزى لمتغيرات: (النوع، والدرجة العلمية، وسنوات الخبرة)؟". وللإجابة عن هذا السؤال قام الباحثان باستخدام الاختبارات العملية المناسبة لكل متغير من المتغيرات المعتمدة في البحث على حدة، وذلك على النحو الآتي:

أ - النتائج المتعلقة باختبار الفروق تبعاً لمتغير النوع:

ولحساب الفروق الإحصائية لمتغير النوع (ذكر/أنثى) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومتوسطات الرتب ومجموعها لكل فئة من فئات المتغير، واستخدام اختبار Independent Samples T-Test لمعرفة نتائج الفروق بين العينتين على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (9) نتائج اختبار (T-Test) لدلالة الفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة مهارات

القيادة الاستراتيجية تبعاً لمتغير النوع

المجال	فئات المتغير	N	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة Sig
المجال الأول	ذكر	105	3.2042	.83860	-0.765-	0.446
	أنثى	8	3.4444	1.08216		
المجال الثاني	ذكر	105	3.1286	.86366	0.129	0.898
	أنثى	8	3.0875	.92804		
المجال الثالث	ذكر	105	3.0190	1.00055	-0.091-	0.928
	أنثى	8	3.0521	.80294		
الكلية للأداة	ذكر	105	3.1081	.87361	-0.217-	0.829
	أنثى	8	3.1774	.85190		

• قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (T) غير دالة إحصائياً للأداة ككل؛ حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.829)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير النوع لدى أفراد عينة البحث.

كما يتبين من الجدول أعلاه؛ أن قيمة (T) غير دالة إحصائياً للمجال الأول (المهارات الفكرية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.446)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الأول تعزى لمتغير النوع لدى أفراد عينة البحث.

ويتبين من الجدول أعلاه أيضاً أن قيمة (T) غير دالة إحصائياً للمجال الثاني (المهارات الإنسانية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.898)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الثاني تعزى لمتغير النوع لدى أفراد عينة البحث.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (T) غير دالة إحصائياً للمجال الثالث (المهارات الإدارية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.928)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الثالث تعزى لمتغير النوع لدى أفراد عينة البحث.

ويعزو الباحثان عدم وجود فروق إحصائية بين الذكور والإناث إلى مدى إدراك أعضاء هيئة التدريس ذكورا كانوا أم إناثا لأهمية ممارسة القادة الأكاديميين في الجامعة لمهارات القيادة الاستراتيجية بمختلف أبعادها الفكرية والإنسانية والإدارية.

ب - النتائج المتعلقة باختبار الفروق تبعاً لمتغير الدرجة العلمية:

ولحساب الفروق الإحصائية لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ/أستاذ مشارك/أستاذ مساعد) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومتوسطات الرتب ومجموعها لكل فئة من فئات المتغير، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One Way ANOVA لمعرفة نتائج الفروق بين أفراد العينة على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (10) نتائج اختبار (ANOVA) لدلالة الفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث

لدرجة ممارسة مهارات القيادة الاستراتيجية تبعاً لمتغير الدرجة العلمية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
المجال الأول	بين المجموعات	4.065	2	2.033	2.877	0.061
	داخل المجموعات	77.700	110	.706		
	الإجمالي	81.765	112			
المجال الثاني	بين المجموعات	4.340	2	2.170	3.011	0.053
	داخل المجموعات	79.276	110	.721		

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
المجال الثالث	الإجمالي	83.616	112			
	بين المجموعات	8.094	2	4.047	4.428	0.014
	داخل المجموعات	100.542	110	.914		
الكلية للأداة	الإجمالي	108.636	112			
	بين المجموعات	5.424	2	2.712	3.773	0.026
	داخل المجموعات	79.063	110	.719		
	الإجمالي	84.487	112			

• قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (F) دالة إحصائياً للأداة ككل حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.026)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير الدرجة العلمية لدى أفراد عينة البحث.

كما يتبين من الجدول أعلاه؛ أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للمجال الأول (المهارات الفكرية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.061)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الأول تعزى لمتغير الدرجة العلمية لدى أفراد عينة البحث.

ويتبين من الجدول أعلاه أيضاً أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للمجال الثاني (المهارات الإنسانية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.053)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الثاني تعزى لمتغير الدرجة العلمية لدى أفراد عينة البحث.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (F) دالة إحصائياً للمجال الثالث (المهارات الإدارية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.014)، وهذا يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الثالث تعزى لمتغير الدرجة العلمية لدى أفراد عينة البحث.

ولمعرفة اتجاه الفروق في المجال الثالث والدرجة الكلية للأداة تم استخدام اختبار شيفيه

Scheffe وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (11) نتائج اختبار شيفيه Scheffe لمعرفة اتجاه الفروق في مجال المهارات الإدارية والأداة ككل

تبعا لمتغير الدرجة العلمية

المتغير	الدرجة العلمية	أستاذ	أستاذ مشارك	أستاذ مساعد	المتوسط الحسابي
المجال الثالث	أستاذ	-			3.3382
	أستاذ مشارك	0.976	-		3.2763
	أستاذ مساعد	0.096	0.039	-	2.7615
الكلية للأداة	أستاذ	-			3.4402
	أستاذ مشارك	0.819	-		3.2835
	أستاذ مساعد	0.078	0.107	-	2.9055

من خلال الجدول أعلاه يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية في المجال الثالث مجال المهارات الإدارية وذلك بين فئة أستاذ مشارك وفئة أستاذ مساعد وكانت الفروق لصالح فئة أستاذ مشارك، بينما أظهرت المقارنات الثنائية عدم وجود أي فروق بين الفئات بالنسبة للأداة ككل.

ج - النتائج المتعلقة باختبار الفروق تبعا لمتغير سنوات الخبرة:

ولحساب الفروق الإحصائية لمتغير سنوات الخبرة (4 سنوات فأقل/ 5- 8 سنوات/ 9- 12 سنة/ 12 سنة فأكثر) تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ومتوسطات الرتب ومجموعها لكل فئة من فئات المتغير، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي **One Way ANOVA** لمعرفة نتائج الفروق بين أفراد العينة على مستوى كل مجال من مجالات الأداة والأداة ككل، وذلك كما هو موضح في الجدول الآتي:

جدول (12) نتائج اختبار (ANOVA) لدلالة الفروق في متوسطات تقديرات أفراد عينة البحث

لدرجة ممارسة مهارات القيادة الاستراتيجية تبعا لمتغير سنوات الخبرة

المجال	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة Sig
المجال الأول	بين المجموعات	.968	3	.323	0.435	0.728
	داخل المجموعات	80.797	109	.741		
	الإجمالي	81.765	112			
المجال الثاني	بين المجموعات	2.079	3	.693	0.927	0.431
	داخل المجموعات	81.536	109	.748		
	الإجمالي	83.616	112			
المجال الثالث	بين المجموعات	4.620	3	1.540	1.614	0.190
	داخل المجموعات	104.016	109	.954		
	الإجمالي	108.636	112			
الكلي للأداة	بين المجموعات	2.341	3	.780	1.035	0.380
	داخل المجموعات	82.146	109	.754		
	الإجمالي	84.487	112			

• قيمة مستوى الدلالة عند (0.05).

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للأداة ككل؛ حيث إن قيمة مستوى الدلالة بلغت (0.380)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى الأداة ككل تعزى لمتغير سنوات الخبرة لدى أفراد عينة البحث.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للمجال الأول (المهارات الفكرية الاستراتيجية)؛ حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.728)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الأول تعزى لمتغير سنوات الخبرة لدى أفراد عينة البحث.

ويتبين من الجدول أعلاه أيضاً أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للمجال الثاني (المهارات الإنسانية الاستراتيجية) حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.431)، وهذا يدل على عدم وجود

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الثاني تعزى لمتغير سنوات الخبرة لدى أفراد عينة البحث.

كما يتبين من الجدول أعلاه أن قيمة (F) غير دالة إحصائياً للمجال الثالث (المهارات الإدارية الاستراتيجية)؛ حيث إن قيمة مستوى الدلالة لهذا المجال بلغت (0.190)، وهذا يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) على مستوى المجال الثالث تعزى لمتغير سنوات الخبرة لدى أفراد عينة البحث.

ويعزو الباحثان عدم وجود فروق إحصائية بين أفراد العينة إلى كون مهارات القيادة ترتبط بطبيعة الأعمال والوظائف منذ بداية العمل وفي أي موقف على مدار سنوات الخدمة داخل الجامعة.

خلاصة النتائج:

كانت أهم النتائج التي توصل إليها البحث الحالي ما يأتي:

- أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية بشكل عام جاءت متوسطة.

- أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات المجال الأول "المهارات الفكرية الاستراتيجية" بشكل عام جاءت متوسطة.

- أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات المجال الثاني "المهارات الإنسانية الاستراتيجية" بشكل عام جاءت متوسطة.

- أن درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات المجال الثالث "المهارات الإدارية الاستراتيجية" بشكل عام جاءت متوسطة.

- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تبعاً لمتغير النوع.

- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية تبعاً لمتغير الدرجة العلمية في المجالين الأول والثاني.

- أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات المجال الثالث "المهارات الإدارية الاستراتيجية" والأداة ككل تبعاً لمتغير الدرجة العلمية (أستاذ مساعد - أستاذ مشارك) لصالح فئة أستاذ مشارك.

- أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (0.05) في تقديرات أفراد عينة البحث حول درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار تبعاً لمتغير سنوات الخبرة.

التوصيات: في ضوء نتائج البحث يوصي الباحثان بالآتي:

- تنظيم دورات وبرامج تدريبية للقيادات الأكاديمية في جامعة ذمار حول مفهوم القيادة الاستراتيجية ومهاراتها المختلفة لغرض إعدادهم ورفع ممارسة مهاراتهم لدرجة مرتفعة.
- إيلاء أصحاب القرار في الجامعة اهتمام لمهارات القيادة بشكل عام ومهارات القيادة الاستراتيجية عند الاختيار والتعيين للقيادات الأكاديمية واعتماد معايير علمية في ذلك.
- إقامة ورش العمل والدورات التدريبية لتعزيز الوعي داخل الجامعة بكافة قطاعاتها ومستوياتها بضرورة وأهمية مهارات القيادة الاستراتيجية.
- الاستفادة من أداة البحث الحالي في تقويم مهارات القيادة الاستراتيجية لقيادات الجامعة.
- عقد الدورات والبرامج التدريبية الإدارية والقيادية الخاصة لمواكبة الاتجاهات الحديثة في مهارات القيادة الاستراتيجية.
- عقد الندوات والمؤتمرات العلمية حول أبعاد ومجالات مهارات القيادة الاستراتيجية وسبل تطويرها وإشراك كافة القيادات الأكاديمية والإدارية في الجامعة.
- تزويد القيادات الأكاديمية بما يستجد في مجالات مهارات القيادة الاستراتيجية المختلفة، وإطلاعهم على تجارب الجامعات المتقدمة في هذا المجال.

المقترحات:

يقترح الباحثان الآتي:

- إجراء دراسة مماثلة لدرجة ممارسة القادة الإداريين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الاستراتيجية.
- إجراء دراسة مماثلة لدرجة ممارسة القادة الأكاديميين والإداريين في الجامعات اليمينية الأخرى لمهارات القيادة الاستراتيجية.
- إجراء دراسة لمعوقات تطبيق القيادة الاستراتيجية ومهاراتها المختلفة في الجامعات.
- إجراء دراسة لمعرفة واقع تدريب القادة الأكاديميين في جامعة ذمار.
- إجراء دراسة لوضع تصور مقترح لتنمية مهارات القيادة الاستراتيجية لدى قيادات جامعة ذمار.
- إجراء دراسة لمعرفة متطلبات تحقيق القيادة الاستراتيجية في الجامعات.

درجة ممارسة القادة الأكاديميين في جامعة ذمار لمهارات القيادة الإستراتيجية

المراجع:

(1) المراجع العربية:

1. إبراهيم، مجدي عزيز، (2009)، معجم مصطلحات ومفاهيم التعليم والتعلم، الطبعة الأولى، عالم الكتب للنشر والتوزيع والطباعة، القاهرة، مصر.
2. أبو عليوة، نهلة سيد حسن، (2013)، تنمية مهارات القيادة الاستراتيجية للقيادات الأكاديمية في الجامعات المصرية في ضوء تطبيقات بعض الجامعات الأجنبية، بحث منشور، مجلة الدراسات التربوية والاجتماعية، المجلد (19)، العدد (4)، أكتوبر، ص 377-440، كلية التربية، جامعة حلوان، مصر.
3. الأسمرى، عبد العزيز سعيد، (2009)، نحو بناء برنامج تدريبي لتطوير المهارات الاستراتيجية للقادة الأمنيين، أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم العلوم الإدارية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
4. البقمي، محمد بن عبد الله، (2008)، الاحتياجات التدريبية للقيادات الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم الإدارة التربوية، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
5. ثابت، رائد حماد، (2013)، درجة ممارسة عمداء الكليات في الجامعات الفلسطينية للقيادة الاستراتيجية وعلاقتها بتطوير أداء أعضاء الهيئة التدريسية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
6. جاد الرب، سيد محمد، (2012)، القيادة الاستراتيجية، الطبعة الأولى، القاهرة، مصر.
7. حسن، زيرك يوسف، ومصطفى، رنكين مراد، (2018)، دور مهارات القيادة الاستراتيجية في تحقيق المواءمة الاستراتيجية، "دراسة استطلاعية لآراء عينة من مديري عدد من المصانع الإنتاجية في محافظة دهوك"، بحث منشور، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة زاخو، المجلد (6)، العدد (4)، ديسمبر، ص 1102-1117.
8. حسوني، أثير عبد الأمير، (2010)، ممارسات القيادة الاستراتيجية ودورها في تعزيز التميز التنظيمي، "دراسة تحليلية في الشركة العامة للصناعات الميكانيكية - بغداد"، بحث منشور، مجلة قسم إدارة الأعمال، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
9. الخطيب، محمد حسن عمر، (2015)، مهارات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بإدارة الأزمات، "دراسة ميدانية على الهيئات المحلية الفلسطينية في محافظات غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم إدارة أعمال، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
10. خليل، ياسر محمد، (2017)، القيادة الاستراتيجية ودورها في تحسين الميزة التنافسية للجامعات المصرية، بحث منشور، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر، ص: 123-144.
11. ديب، حمزة يوسف سليمان، (2009)، التفكير الاستراتيجي ودوره في تطوير قيادات الأمن الوقائي الفلسطيني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. رحيمة، سلمى حنينة، (2012)، دور مهارات القيادة الاستراتيجية في التهيؤ لضغوط العمل "دراسة تحليلية لآراء عينة من القادة العسكريين"، بحث منشور، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع، العدد (9).
13. سليمان، منى محمد، (2017)، تصور مقترح لتنمية مهارات القيادة الاستراتيجية لعمداء كليات جامعة الملك خالد، بحث منشور، مجلة البحث العلمي في التربية، العدد الثامن عشر.
14. شحاتة، حسن، والنجار، زينب، (2003)، معجم المصطلحات التربوية والنفسية، الطبعة الأولى، الدار المصرية واللبنانية للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.
15. عبد المجيد، أحمد عودة، (2009)، تنمية المهارات الاستراتيجية للقادة، نماذج تطبيقية لقياس مهارات القادة، الحلقة العلمية الخاصة بمنسوبي المديرية العامة لحرس الحدود، جامعة العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية.
16. عبده، رنا اسماعيل رزق، (2017)، ممارسات القيادة الاستراتيجية وعلاقتها بالأداء المؤسسي، "دراسة تطبيقية على الكليات الجامعية في محافظة غزة"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

17. العجمي، ناصر محمد سويري، (2016)، المحددات العلمية للقيادة الاستراتيجية: رؤية نقدية ووجهة نظر عصرية، بحث منشور، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، المجلد (27)، العدد (107)، يوليو، ص 209-227.
18. العفاري، عبد الملك محمد، (2019)، برنامج مقترح لتدريب القيادات الأكاديمية في جامعة ذمار على مهارات القيادة الاستراتيجية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم التربوية والنفسية، كلية التربية، جامعة ذمار، اليمن.
19. العمري، على ضيف الله، (2000)، أثر البرامج التدريبية على اكتساب المهارات القيادية من وجهة نظر العاملين بالأجهزة الأمنية، دراسة تطبيقية على الدفاع المدني السعودي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
20. فليبه، فاروق عبده، والزكي، أحمد عبد الفتاح، (2004)، معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا، دار الوفاء لنديا الطباعة، الاسكندرية، مصر.
21. الفيروز آبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب، (2003)، القاموس المحيط، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
22. كنعان، نواف، (2009)، القيادة الإدارية، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
23. المربع، صالح بن سعد، (2012)، القيادة الاستراتيجية ودورها في تطوير الثقافة التنظيمية بالأجهزة الأمنية، الطبعة الأولى، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية.
24. النخالة، محمد رضوان، (2015)، دور مهارات القيادة الاستراتيجية في رفع الروح المعنوية لمنسوبي الأجهزة الأمنية في محافظات غزة، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص القيادة والإدارة، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا وجامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
25. هيل، شارلز، وجونز، جاريت، (2006)، الإدارة الاستراتيجية: الجزء الأول "مدخل متكامل"، ترجمة: رفاعي محمد رفاعي، دار المريخ للنشر، الرياض، السعودية.

(ب) المراجع الأجنبية:

26. Bass, Bernard. (2007). Executive and Strategic Leadership. International Journal of Business, 12 (1), 34-52.
27. Boal KB & Hooijberg, R. (2001). Strategic leadership: Moving on. Leadership Quarterly, 11.
28. Crow, W.J. (1993), Strategic Leadership, N.Y. Simon & Schuster Press.
29. Davies, Brent. Davies, Barbara J. (2010). "The nature and dimensions of strategic leadership. ISEA, 38(1), 5-21.
30. Neumann Y, Neumann, E. (1999). The president and the college bottom line: The role of strategic leadership styles. The International Journal of Educational Management, 13(2).
31. Schoemaker Paul J.H., Krupp Steve & Howland Samantha, (2013), Strategic Leadership: The Essential Skills, Harvard Business review, January-February 2013, available online at HBR.ORG. retrieved at 20-10-2013.
32. Hill, Charles, W. & Jones, G.R., (2001), "Strategic Management Theory: An Integrated Approach", 5th. ed., Houghton Mifflin co. book.
33. Hirschi, G. and Jones, M. (2008). strategic leadership A Resourced Based. Retrieved 10-03-2015.
34. Richard L, Hughes & Katherine Colarelli Beatty (2005), Becoming a strategic leader, John Wiley and Sons, Inc., San Francisco.
35. Wanasika, Isaac (2009), Strategic leadership and rationale for reonomizing-Strategizing principles. Ph.D., New Mexico State University, AAT 3383041.

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -
دراسة ببيومترية

د. ياسر حزام الخطيب

د. خليل محمد الخطيب

ملخص البحث:

تحدد هدف البحث في تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، باستخدام أسلوب تحليل المضمون، كأداة لتحليل القوائم والتسجيلات الببليوغرافية والإحصائيات المستوردة من قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، لدراسة الخصائص الكمية والنوعية للرسائل الجامعية، وتكون مجتمع البحث وعينته من جميع الرسائل والأطروحات للفترة (1980 - 2013)، وتضمنت ستة متغيرات، وهي: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)، وخلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

- تعدد الرسائل الجامعية خلاصة الإنتاج المعرفي لطلبة الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، والمجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية، وبلغ عددها (10000) رسالة، منها (71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، وكان للذكور منها (72%)، و(28%) للإناث.
- حصدت اللغة العربية النصيب الأكبر من الرسائل الجامعية، بنسبة (60%)، مقابل (40%) للغات الأجنبية، وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بنسبة (32%)، يليها الروسية بنسبة (4%)، ثم الفرنسية بنسبة (1%).
- توزعت الرسائل الجامعية على (59) بلداً، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة (49%)، يليها مصر بنسبة (15%)، ثم السودان بنسبة (5%)، فماليزيا بنسبة (4%)، والهند بنسبة (4%).
- بلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة (2004 - 2012)، بنسبة (85%)، وكان العام (2010) أكثر الأعوام إيداعاً، بنسبة (12%) من مجموع الرسائل ككل.
- تناولت الرسائل الجامعية (24) مجالاً موضوعياً، وحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة (15%)، يليه مجال التربية والتعليم بنسبة (13%)، وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات وآداب، ودين، وعلوم، وقانون، وإدارة، وهندسة، ومعلوماتية، وزراعة، وتاريخ، واقتصاد، وعلم نفس، وعلوم سياسية، ومحاسبة، وجغرافيا، وعلم اجتماع، وإعلام، وبيئة، وإحصاء، وآثار، وفلسفة، ورياضة، وسياحة). وفي ضوء النتائج؛ قدم البحث جملة من التوصيات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية:

تحليل - الرسائل الجامعية - المركز الوطني للمعلومات.

Abstract

This study aimed at analyzing the theses archived at the National Information Center in the Republic of Yemen. It adopted the descriptive analytical method, using the content analysis, as a tool for analyzing lists, bibliographic records and statistics imported from the National Information Center database to study the quantitative and qualitative characteristics of theses. The population and the sample of the study consisted of all the theses written in the period between 1980 and 2013. The study investigated six variables, namely, the university degree, type, language, country of study, year of approval and subject area. The findings of the study revealed that:

- The theses are the summary of knowledge production for graduate students in the Republic of Yemen which are approved by Yemeni, Arab and foreign universities. The number of the theses reached (10,000), of which (71%) were Master's theses, whereas (29%) are PhD theses; (72%) of the theses are also written by males, while (28%) were written by females.
- The majority of theses (60%) were written in Arabic language, while others (40%) were written in foreign languages; English came second with a means of (32%), followed by Russian language with a means of (4%) and French with a means of 1%.
- The theses were written in (59) countries; Yemen ranked first (49%), followed by Egypt (15%), Sudan (5%), Malaysia (4%) and India (4%).
- Most of the theses (85%) were archived during the period (2004-2012). Besides, 2010 was the year in which the biggest number of theses was archived with a means of (12%) of the total number of the theses.
- The theses were related to (24) subject areas; the field of medicine and health sciences ranked first with a means of (15%), followed by education with a means of (13%). The rest of the fields came in a row, respectively: Languages And Literature, Religion, Science, Law, Management, Engineering, Informatics, Agriculture, History, Economics, Psychology, Political Science, Accounting, Geography, Sociology, Media, Environment, Statistics, Archeology, Philosophy, Sport, Tourism. In the light of the findings, the study provided a set of suggestions and recommendations.

Keywords: *Analysis; Theses; National Information Center*

مقدمة البحث:

تتسابق الدول في مجال البحث العلمي، والإنتاج المعرفي، وتزداد حدة هذا السباق كلما ازدادت المخاطر والتحديات؛ حيث تسعى البلدان المتقدمة لإيجاد الحلول والمعالجات للمشكلات والتحديات التي تواجهها من خلال الدراسات والبحوث، ولذا تم تشييد الجامعات، والمراكز، وبرامج الدراسات العليا، وخصصت لها موازنات كافية، بل إن بعض الدول قد نجحت في تأسيس جامعات بحثية مستقلة، تتركز وظائفها في إنتاج المعرفة، وتطويرها بصورة مستمرة، خاصة مع ظهور التقدم التقني، وفي ظل ثورة المعلومات، والتدفق المعرفي الهائل، والنشر العلمي الكبير، والتحول الرقمي في مختلف العلوم والتخصصات.

وارتبط البحث العلمي منذ نشأته وحتى اليوم بمحاولات الإنسان الدائبة لمعرفة واستكشاف الحقائق وفهم القضايا والمشكلات بحثا عن الحلول والمعالجات للأزمة للتعاطي معها.. ولقد أدركت المجتمعات الحديثة بأن عظمة الأمم تكمن في قدرات أبنائها العلمية والفكرية والسلوكية، وأن البحث العلمي دعامة أساسية للنماء والتطوير الاقتصادي والاجتماعي للدول وصولا لتحقيق رفاهية شعوبها، ولذلك نجدها تولي اهتماما كبيرا بالبحث العلمي وتوظيف أدواته وأساليبه في التعامل مع المشكلات التي تواجه المجتمع بصفة عامة، والاستفادة من نتائجه في رسم السياسات ووضع الخطط والبرامج وتقييم كفاءة وفعالية تنفيذها. (الرويشان، 2013، 6).

ويُعد البحث العلمي هو المدخل الحقيقي لإنتاج المعرفة الجديدة، بالإضافة إلى ما سبق من العلوم، وهو "الطريق الأفضل إلى مواكبة العصر، في جميع الميادين، والجامعة هي المكان الذي يتوجه له طلبة الدراسات العليا، والأساتذة، والباحثون بغية النشر العلمي بجميع أشكاله، وتهدف البحوث التي تجري في الجامعات إلى إثراء العلم والمعرفة في جميع المجالات العلمية". (الدوكالي، 2019، 49). كما تشكل المؤسسات الجامعية، والمراكز البحثية، والمعاهد والكليات والأكاديميات العلمية، المصادر الأساسية للمعرفة، إنتاجا ونشرا وتطبيقا، فهذه المؤسسات تنتج المعرفة من خلال البحث العلمي، وتنشرها بواسطة التدريس الجامعي، وتطبقها عند تحويلها إلى منتجات وخدمات مختلفة، تصب في خدمة المجتمع، وتحسين الحياة العامة، وتحقيق التنمية والتطور والازدهار للمؤسسات، وللأفراد، وللمجتمعات، وللأوطان.

وفي الجمهورية اليمنية؛ فقد سارعت الدولة إلى تأسيس وزارة مستقلة بالتعليم العالي والبحث العلمي، عام 1990، وتتكون من أربعة قطاعات، منها قطاع البحث العلمي والدراسات العليا، ويتولى عددا من المهام والمسئوليات، ومن أبرزها كما ورد في المادة (18)، من القرار الجمهوري رقم (139) لسنة 2010، "تنفيذ السياسات في مجال البحث العلمي، وتحديد اولويات البحث العلمي ومجالاته، ووضع الخطط والبرامج المتعلقة بالبحث العلمي في ضوء اولويات واحتياجات التنمية الشاملة في الجمهورية، وتشجيع التأليف والنشر والترجمة للكتب المهمة ونتائج البحوث والدراسات والتقارير ذات العلاقة بقضايا التعليم العالي والبحث العلمي". (وزارة الشؤون القانونية، 2010). وشهد العام 1970 ميلاد أول جامعتين يمينيتين وهما جامعتا صنعاء وعدن، وشهد العام 1985 بداية انطلاق برامج الدراسات العليا بجامعة صنعاء، ونظرا لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم، تأسست عدد من الجامعات الحكومية والأهلية، حتى وصل عددها ما يقارب (63) مؤسسة جامعية، أما برامج الدراسات العليا فقد "بلغ عدد برامج الماجستير للجامعات اليمنية (201) برنامج، و(41) برنامجا للدكتوراه للعام الجامعي 2018/2019 (الخطيب A، 2020).

كما أصدرت الوزارة عددا من التشريعات والقوانين والأنظمة الضابطة، ومنها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (40) لسنة 2008، بشأن نظام الدراسات العليا في الجامعات اليمنية، ويهدف النظام وفقا للمادة (3) منه، إلى توحيد الأسس والقواعد والإجراءات المنظمة لشئون الدراسات العليا والبحث

العلمي في الجامعات اليمنية، بما يؤدي إلى تحقيق جملة من الأهداف الفرعية، ومنها: الإسهام في حركة البحث العلمي وإثراء المعرفة الإنسانية، والاهتمام بالإضافات العلمية والتطبيقية والإبداع، واكتشاف الجديد، وإعداد الكفاءات العلمية المتخصصة في مجالات المعرفة النظرية والتطبيقية، واقتراح المعالجات العلمية لقضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والعمل على تأسيس برامج دراسات عليا متطورة ومواكبة التراكم المعرفي والتقدم التقني المتسارعين، بالإضافة إلى إتاحة الإنتاج العلمي المحلي للدراسات العليا وتسييرها لتكون في متناول الباحثين والانفتاح على الإنتاج العالمي (وزارة الشؤون القانونية، 2010).

ونظرا لأهمية مرحلة التعليم العالي والتأهيل العلمي؛ تعمل الجامعات الجيدة على فرز الصفوة من طلبتها، لتأهيلهم لبرامج الدراسات العليا، وفي هذه المرحلة تركز جميع الكليات في العالم على تدريب طلبتها لإتقان المهارات المختلفة حسب متطلبات كل كلية. (جان، 2010، 131). وفيما يتعلق بمخرجات الدراسات العليا لمؤسسات التعليم العالي، فهي متنوعة، يمكن تصنيفها إلى نوعين، الأول: مخرجات بشرية، وتتمثل في الخريجين المؤهلين في مختلف التخصصات التي تمد المجتمع بالكوادر الوطنية، والثاني: مخرجات علمية، وتتمثل في الإنتاج المعرفي (النظري والتطبيقي)، بما يشمل من رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث ودراسات وابتكارات، وأنشطة علمية متنوعة.

وتمثل الرسائل والأطروحات الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي يقوم بها الباحثون والأكاديميون اليمنيون؛ واحدة من المكونات الرئيسية ضمن مجالات اهتمام المركز الوطني للمعلومات والمكتبات الجامعية والوطنية، باعتبارها مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات التي تضاف إلى سجل المعرفة الإنسانية؛ سواء فيما تتناوله من قضايا ومشكلات حاضرة، أو فيما تتوصل إليه من نتائج وتصورات للمعالجات المستقبلية. (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 6).

ويعد المركز الوطني للمعلومات المستودع الأول لحفظ الرسائل الجامعية اليمنية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومع الجامعات؛ إذ يقوم الباحثون بإيداع رسائلهم العلمية لدى المركز فور حصولهم عليها من الجامعات اليمنية في الداخل، أو من الجامعات العربية والأجنبية بالخارج، غير أنه لا توجد دراسات محلية سابقة، تطرقت لحصر وتصنيف الرسائل الجامعية على المستوى الوطني، ومعرفة خصائصها، وملامحها، ومقارنتها بغيرها من نتائج الدراسات التي تناولت الرسائل العلمية في بلدان مختلفة.

ففي السعودية هدفت دراسة (ابو الخير، والقلش، 2018)، إلى رصد وتحليل الأطروحات المجازة بالجامعات السعودية، والمتاحة في قاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة، وهدفت دراسة (الجدعاني، 1432)، إلى الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز، وفي تونس؛ هدفت دراسة (بن حفيظ، وآخرون، 2016)، إلى رصد الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، وفي فلسطين؛ هدفت دراسة (الدجني، وآخرون، 2018)، إلى معرفة توجهات البحوث المعاصرة في مجال الإدارة التربوية، ورسم ملامح خارطة بحثية مقترحة لطلبة الدراسات العليا ورسائل الماجستير والدكتوراه في هذا المجال بجامعات محافظات غزة.

وفي الأردن هدفت دراسة (عبابنة، 2018)، إلى تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية خلال الفترة (2007 - 2016)، وركزت دراسة (جبران، وعطاري، 2013)، إلى تحليل بحوث الإدارة التربوية العربية المنشورة في بعض المجالات التربوية العربية في ضوء علم اجتماع المعرفة. وفي الكويت، هدفت دراسة (الرميضي، 2018)، إلى تحديد اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت، وغيرها من الدراسات.

أما في اليمن - وبحسب علم الباحثين - فلا توجد دراسات محلية تطرقت لتحليل الرسائل الجامعية على المستوى الوطني، باستثناء بعض الدراسات التي تطرقت لموضوعات جزئية، كتقويم برامج أكاديمية، أو تقييم الاتجاهات البحثية لمجال، أو قسم علمي دون آخر، ومنها: دراسة (المسوري وآخرون، 2003)، والتي هدفت إلى ترتيب أولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية، ودراسة (الزليل، 2010)، وهدفت إلى تقويم الرسائل العلمية في مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها في الجامعات اليمنية في ضوء أولويات البحث التربوي، ودراسة (الحدايي وآخرون، 2014)، واقتصرت على تقويم برنامج الدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي.

وهناك دراسات أخرى؛ ركزت على خدمات المركز الوطني للمعلومات، كدراسة، (الخوراني، 2012)، والتي هدفت إلى تقديم صورة واضحة عن خدمات المعلومات التي يقدمها المركز الوطني للمعلومات للمستفيدين، من خلال تحليل هذه الخدمات، والتعرف على نقاط القوة والضعف فيها، بالإضافة إلى تحليلها من خلال القائمين على هذه الخدمات والمستفيدين منها، دون أن تتطرق الدراسة لخصائص الرسائل الجامعية، ولسد هذه الفجوة في الدراسات المحلية، يأتي البحث الحالي، لتسليط الضوء على جزء مهم من البحث العلمي في اليمن، من خلال تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، للتعرف على خصائصها، وسماتها، وملامحها، وفقاً لعدد من المتغيرات، كالدرجة العلمية، والنوع، واللغة، وبلد التخرج، وسنة الإقرار، ومعرفة أكثر المجالات الموضوعية، وأقلها اهتماماً، وغيرها، حتى يتمكن صناع القرار، ومسئولو السياسة التعليمية، ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي من تصحيح مسار البحث العلمي والدراسات العليا في اليمن، وتوجيه المؤسسات البحثية والباحثين؛ بما يحقق جودة الموضوعات البحثية، والرسائل الجامعية، وخدمة المجتمع، وتلبية احتياجات التنمية الشاملة والمستدامة.

مشكلة البحث:

تمثلت مشكلة البحث الحالي في غياب الثقافة العلمية، وجهل المجتمع المحلي بالإنتاج المعرفي اليمني؛ فعلى الرغم من وجود إنتاج معرفي غزير في اليمن، غير أنه ليس معروفاً من حيث الكم، ناهيك عن معرفة جودته، وجدواه، وبإمعان النظر حول الرسائل الجامعية، "والتي تمثل جميعها ثروة علمية وقومية بما تتضمنه من دراسات ونتائج وحلول للمشكلات والمعوقات القائمة في مختلف المجالات

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، غير أن هذه الثروة لا تلقى الاهتمام والاستفادة منها، خاصة في مؤسسات التعليم العالي المختلفة، وكذا الوزارات، والمصالح، والهيئات الحكومية، والقطاع الخاص". (العبيدي، 2008، 1).

كما لا يوجد اهتمام كافٍ من حيث الجمع والتصنيف والترتيب والأرشفة والتوثيق والنشر؛ فحتى اليوم لا يوجد سوى ببيوغرافية المركز الوطني للمعلومات (1999 - 2013) ودليل الرسائل الجامعية الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (1962 - 2007) ودليل الرسائل العلمية لجامعة صنعاء (1985 - 2008) كما لا توجد أدلة وفهارس بالرسائل الجامعية، ولا تنشر الجامعات اليمنية رسائلها على مواقعها الإلكترونية، ولا يتوفر مرصد ولا كشافات علمية، ولا توجد قواعد بيانات شاملة وحديثة، على مستوى الجامعات، وعلى المستوى الوطني.

كما توجد حلقة مفقودة بين صنع القرار والمؤسسات البحثية؛ فلا المؤسسات الحكومية والخاصة على علم كافٍ بما يتوفر من الإنتاج المعرفي المحلي، ولا المؤسسات البحثية قادرة على تسويق منتجاتها المعرفية لدى السلطة من جهة، ولدى المؤسسات الإنتاجية والخدمية (الحكومية والخاصة) من جهة أخرى... وبالتالي يظل الإنتاج المعرفي غير معلوم داخليا وخارجيا، ولا يستفاد منه في التنمية وخدمة المجتمع. ولذا تلجأ الحكومة والقطاع الخاص إلى الخبرات والاستشارات العربية والأجنبية بدلا من الخبرات العلمية المحلية، ناهيك عن تكرار الدراسات السابقة، واستنساخها من قبل الباحثين الجدد من طلبة الدراسات العليا، بسبب ضعف الثقافة العلمية لديهم، وعدم إلمامهم بشكل جيد بالموضوعات المبحوثة سابقا، وعشوائية وتعدد الجهات المبتعثة للدارسين في الخارج.

وباستقراء الأدب السابق، واستنادا إلى خبرة الباحثين، ومعايشتهم لواقع الحال، بحكم موقعهم الوظيفي في الجامعات تبين قلة الدراسات والبحوث التي تطرقت لتحليل الرسائل الجامعية بالجمهورية اليمنية، وحصره وتصنيفه بالدراسة والتحليل على المستوى الوطني، ومن هنا تولدت فكرة البحث الحالي، وتحددت مشكلته، في السؤال الرئيس الآتي:

ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟

وانبثق منه ثلاثة أسئلة فرعية، وهي كالاتي:

- 1 - ما مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية؟ وما أبرز خصائصها؟
- 2 - ما ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية؟
- 3 - ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، وفقا للمتغيرات الآتية: (الدرجة العلمية، والنوع، واللغة، وبلد التخرج، وسنة الإقرار، والمجال الموضوعي)؟

أهمية البحث:

- 1 - استخلاص مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية، وتحديد أبرز خصائصها.
- 2 - تقديم نبذة تعريفية عن أبرز ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -

دراسة ببيومترية

- 3 - تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات باليمن، وفقا لعدد من المتغيرات، أبرزها: (الدرجة العلمية، والنوع، واللغة، وبلد التخرج، وسنة الإقرار، والمجال الموضوعي).
- 4 - التعريف بجزء كبير من الإنتاج المعرفي اليمني لصناع القرار، وللمؤسسات، والباحثين محليا ودوليا.
- 5 - تزداد أهمية البحث من خلال النتائج المتوقعة، والتوصيات المقترحة للجهات ذات العلاقة.
- 6 - إثراء المكتبة المحلية والعربية بدراسة حديثة عن تحليل الرسائل الجامعية الموثقة وفقا لعدد من البيانات والمتغيرات البيولوجرافية المختلفة.

أهداف البحث:

- 1 - التعرف إلى مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية، وتحديد أبرز خصائصها.
- 2 - التعرف إلى أبرز ملامح المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.
- 3 - تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، وفقا للمتغيرات الآتية: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي).

مصطلحات البحث:

- الرسائل والأطروحات الجامعية:

الرسالة أو الأطروحة الجامعية هي عبارة عن حصيلة جهد علمي يقوم به الباحث في الجامعات للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 3). كما تعرف الرسائل الجامعية، بأنها: رسائل الماجستير والدكتوراه التي يعدها طلبة الدراسات العليا، بوصفها متطلبا أساسيا لاستكمال البرنامج، وذلك بعد صدور الموافقة على الخطة البحثية من المجالس العلمية. (جامعة الإمام، 2017، 7).

وتعرف الرسائل الجامعية إجرائيا، بأنها: ذلك الإنتاج العلمي لطلبة الدراسات العليا في مرحلتي الماجستير والدكتوراه، والمجازة من الجامعات اليمنية وغيرها، والمودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية.

- المركز الوطني للمعلومات:

مؤسسة حكومية يمنية أنشئت بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م، ومقره العاصمة صنعاء، ويتبع رئاسة الجمهورية، ويتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، ويهدف إلى "بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات، يربط بين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها ضمن شبكة وطنية يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي القرار، بما يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية

والأنشطة العلمية والإنتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها في الجمهورية" (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

حدود البحث:

اقتصرت الحدود الموضوعية للبحث على تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، والتي تمت إجازتها من الجامعات اليمنية بالداخل والجامعات العربية والأجنبية بالخارج، واقتصرت الحدود البشرية على الباحثين من طلبة الدراسات العليا، ممن حصلوا على درجتي الماجستير والدكتوراه، وعددهم مساويا لعدد الرسائل العلمية، واقتصرت الحدود الزمنية على الفترة التي تم خلالها اقرار تلك الرسائل، وتمتد بين: (1980 - 2013)، وأجري البحث الحالي في النصف الأول من العام 2020.

منهجية البحث وأدواته ومجمعه وعينته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، بهدف تحليل الرسائل الجامعية اليمنية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، ويعد هذا المنهج مناسباً لوصف الظاهرة المدروسة، إضافة إلى أن البحث الحالي يعد نشاطاً علمياً، ويحتمل نظرياً ومكتبياً، وينسجم مع مفهوم البحث العلمي، كما عرفه أحد المفكرين العرب، بأنه "كافة الأنشطة العلمية التي يقوم بها الباحثون، والتي تشمل القيام بالدراسات العلمية النظرية، أو الميدانية، أو النظرية الميدانية". (فراج، 2014، 153).

واستخدم أسلوب تحليل المضمون، كأداة لتحليل القوائم والتسجيلات الجغرافية والإحصائيات المستوردة من قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، لدراسة الخصائص الكمية والتنوع للرسائل الجامعية، وتكون مجتمع البحث وعينته من جميع الرسائل والأطروحات الجامعية للفترة (1980 - 2013)، وبلغ عددها (10000) عشرة آلاف رسالة وأطروحة، وتضمنت ستة متغيرات، وهي: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي).

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول:

إجابة السؤال الأول: ونصه: ما مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية؟ وأبرز خصائصها؟ وللإجابة على السؤال، تم استقراء الأدبيات، وتم استخلاص الآتي:

مفهوم الرسائل والأطروحات الجامعية:

تعرف الرسائل الجامعية، بأنها: عبارة عن عمل علمي يتقدم به الطالب للحصول على درجة علمية معينة تحت إشراف أساتذة يمثلون مراجع في تخصصاتهم، وتخضع هذه الرسائل لعمليات تمحيص متعاقبة منذ أن تكون فكرة في رأس الطالب حتى تتحول إلى مخطط فعمل متكامل (العصيمي، 2010، 228).

وتعد الرسائل والأطروحات الجامعية من أهم مكونات الإنتاج المعرفي على المستوى الدولي، إضافة إلى بقية مكونات الإنتاج المعرفي الأخرى، والمتمثلة في الكتب، والأبحاث والدراسات المنشورة في المجالات والمؤتمرات العلمية، والترجمات، والمخطوطات، والابتكارات العلمية والتقنية، وبراءات الاختراع، وغيرها.

وتعد الرسائل والأطروحات الجامعية أبرز مخرجات الدراسات العليا، بالجامعات، والأكاديميات، والمراكز العلمية، وتعرف الدراسات العليا، وفقا للمادة: (2)، من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (28)، لسنة 2003، بشأن البعثات والمنح الدراسية في الجمهورية اليمنية، بأنها: "الدراسة التالية للدراسة الجامعية بقصد الحصول على الدبلوم العالي أو الماجستير أو الزمالة أو الدكتوراه. (وزارة الشؤون القانونية، 2010).

كما تشكل الرسائل الجامعية مصدرا أساسيا من مصادر المعلومات التي تضاف إلى سجل المعرفة الإنسانية؛ سواء فيما تتناوله من قضايا ومشكلات حاضرة، أو فيما تتوصل إليه من نتائج وتصورات للمعالجات المستقبلية. (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 6). وتمنح من قبل مؤسسات أكاديمية معترف بها، ولجان علمية متخصصة، وفقا لمجموعة من الضوابط والمعايير الواضحة والمعلنة، يقوم بإعدادها غالبا طلبة الدراسات العليا، وبموجبها يحصل الطلبة على درجات علمية مرموقة، وتعرف بالماجستير والدكتوراه.

وتعد الأطروحات الجامعية (ماجستير/ دكتوراه) نمطا من أنماط اوعية المعرفة، كما تعد من أهم المصادر المعلوماتية الأولية التي لا غنى عنها للمهتمين في كافة مجالات البحث العلمي، سواء في العلوم الطبيعية أو العلوم التطبيقية، أو في مجالات العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهناك تسميتان للرسائل الجامعية التي تمنحها الجامعات العربية والأجنبية هما الأطروحة أو الرسالة، وأيا كانت التسمية فجميعها تشير إلى نفس المعنى، والواقع أن هناك من الضمانات ما يؤهل الرسائل الجامعية نظريا لأن تكون إسهاما علميا وإضافة حقيقية لرصيد المعرفة المتخصصة، فعادة ما يقوم بإعداد هذه الرسائل طلبة البحث العلمي وتعتبر من ضمن متطلبات الحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه. (العبيدي، 2008، 1)

كما تمتاز الأبحاث العلمية، والرسائل الجامعية بمعالجة موضوعات يتم اختيارها بطريقة موضوعية محددة، وتتم باستخدام مناهج البحث العلمي بعد إجازة مشروع الرسالة العلمية، والموافقة عليه من قبل القسم العلمي، وتشترط الجامعات أن يكون العمل المقدم للحصول على الدرجة العلمية فيه إسهام علمي، وإضافة جديدة إلى المعرفة، كما يجب أن تخرج الرسائل بشكل مميز منهجيا وبحثيا بما يعكس اهتمامات الحقل وتطلعاته. (العصيمي، 2010، 228).

فالرسالة في الجامعات الأوروبية هي الأساس في الحكم على أهلية الطالب لدرجة الماجستير أو الدكتوراه؛ بينما تشكل في الجامعات الأمريكية جزءاً من المتطلبات الدراسية اللازمة للحصول على الدرجة العملية، ودائما ما تتم أطروحات الدراسات العليا بإشراف أساتذة جامعيين يمثلون قمة التمكن العملي في تخصصاتهم، هذا بالإضافة إلى أن الموضوعات التي يقع عليها الاختيار للبحث عادة ما تكون محددة، ومتخصصة بحيث تستلزم معالجة متعمقة لمشكلة علمية كانت أم إنسانية، اعتمادا على المناهج والطرق العلمية المناسبة التي يقرها الوسط العلمي، مما يكفل لها الانتهاء إلى نتائج جديدة غير مسبوقة. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 3)

مميزات الرسائل الجامعية:

تتميز الرسائل الجامعية، وهي من إعداد طلبة الدراسات العليا بالمؤسسات العلمية، بمميزات عديدة يمكن تلخيصها كما ورد في (الجدعاني، 1432، 28)، بالآتي:

- تعد مصادر معلومات أولية غير منشورة.
- تمثل إسهامات جديدة، وإضافة علمية إلى رصيد المعرفة الإنسانية.
- غالباً ما تكون تحت إشراف أساتذة من ذوي الكفاءة، والخبرة والمكانة العلمية الرفيعة في حقل الاختصاص مما يكسبها أهمية خاصة، من حيث رسالتها وصياغتها وقيمتها العلمية.
- تعتمد على استخدام المناهج، والطرق العلمية، والتحليل المتعمق للمعلومات، وتفسير النتائج، وتقديم الحلول والمقترحات المناسبة.
- تمثل رسائل الدكتوراه إسهاماً علمياً أكثر فاعلية، وتميزاً من رسائل الماجستير على اعتبار أن طالب الدكتوراه قد اكتسب من الخبرة ما يؤهله لإنجاز رسالته بشكل أفضل بعد إكماله رسالة الماجستير وممارسته للبحث العلمي.
- أن الكثير من هذه الأعمال تجد طريقها للنشر بشكل متكامل ومختصر لأجزاء من الرسالة.
- تساعد الباحثين وصناع القرار والمجتمع من معرفة ما تم إنجازه في حقول المعرفة من بحوث، ودراسات والإفادة من النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات في المجال الذي تغطيه.
- تمثل نتاجاً فكرياً أكاديمياً ذا قيمة خاصة باعتبارها خلاصة فكر نخبة متميزة من المجتمع.
- ولذلك فإن الأطروحات الجامعية تعد من أرقى الأعمال العلمية التي يتقدم بها الباحثون الذين اتجهوا طريق الدراسات العليا وانخرطوا في دروب البحث العلمي في أي مجتمع من المجتمعات... كما تعد من أكثر الأعمال العلمية التزاماً بأصول البحث العلمي وضوابطه، وتستمد الرسائل الجامعية هذا الرقي والالتزام من صرامة الإجراءات التي تتخذها السلطات الجامعية لإجازتها؛ حيث يشترط أن تكون الرسالة مبتكرة، وأن تسهم بإضافة علمية جديدة لرصيد المعرفة في مجال اهتمامها. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 4-5).
- وفي ضوء ما سبق؛ يتضح مدى أهمية الرسائل الجامعية بوصفها جزءاً أساسياً من الإنتاج المعرفي للمؤسسات الأكاديمية، والمراكز البحثية، وهي نتاج لطلبة الدراسات العليا بمرحلتى الماجستير والدكتوراه، ويشرف عليها أساتذة متخصصون، وتشكل لجان علمية لمناقشتها، وإقرارها وإجازتها، ولها معايير وضوابط يلتزم الباحثون بها، ومنها ما تطبع وتنتشر على نفقة المؤسسات والمراكز والمعاهد، ويتم تداولها بين الجامعات محلياً وعالمياً.

إجابة السؤال الثاني:

إجابة السؤال الثاني: ونصه: ما ملامح المركز الوطني للمعلومات؟ وللإجابة على السؤال، تم استقراء أدبيات المركز، من قرار الإنشاء، وبعض المصادر المستقاة من الموقع الإلكتروني للمركز، للتعرف على نشأته، وأهدافه، ومهامه واختصاصاته، وإنجازاته، ومشروعاته التطويرية، وفيما يلي استعراضاً موجزاً لإجابة السؤال كالآتي:

نشأة المركز الوطني للمعلومات:

أنشئ المركز الوطني للمعلومات بموجب القرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م، والمعدل بالقرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م، وبالقرار الجمهوري رقم (412) لسنة 1999م. نص القرار في المادة (1) منه، على أن ينشأ مركز يسمى (المركز الوطني للمعلومات، مقره العاصمة صنعاء، ويتبع رئاسة الجمهورية). ونصت المادة (2)، على أن يتمتع المركز بالشخصية الاعتبارية وتكون له ذمة مالية مستقلة. (وزارة الشؤون القانونية، 1999). كما يوجد للمركز إلى جانب مكتبه الرئيسي في العاصمة صنعاء، أربعة مكاتب تنسيق في خمس محافظات وهي: عدن، تعز، إب، ذمار. (رئاسة الجمهورية 1، ب.ت).

أهداف المركز ومهامه واختصاصاته:

يهدف المركز بصورة عامة؛ وفقاً للمادة (4)، من القرار (155) لسنة 1995، إلى بناء وتطوير وإدارة نظام وطني متكامل للمعلومات، يربط بين مراكز المعلومات في مختلف القطاعات وينسق فيما بينها ضمن شبكة وطنية يتم من خلالها توفير البيانات والمعلومات لمختلف القطاعات وأصحاب الاهتمام وصانعي القرار، بما يساعد على إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقييم وتطوير الخطط والبرامج والسياسات في شتى المجالات بما يرفع مستوى الكفاءة والفعالية الإدارية والتنظيمية والأنشطة العلمية والإنتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها في الجمهورية، ويتولى المركز في سبيل تحقيق أهدافه، كما ورد في المادة (5)، ممارسة المهام والاختصاصات الآتية: (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

- 1 - توفير القواعد الرئيسية من البيانات والمعلومات على المستوى الوطني عن طريق جمع البيانات والمعلومات ومعالجتها وحفظها وتحليلها بمختلف أشكالها وأوعيتها ومصادرها ومتابعة انتظام تدفقها وتحديثها واسترجاعها وبثها.
- 2 - وضع أسس ومعايير موحدة لمختلف العمليات الفنية لمعالجة البيانات والمعلومات لتبادلها على المستوى الوطني.
- 3 - إنشاء نظام متكامل للخدمات المعلوماتية عن طريق البث الانتقائي للمعلومات للباحثين والمهتمين وصانعي القرار والرد على الاستفسارات وفقاً للسياسات والإجراءات المنظمة لذلك والتي يضعها المركز.
- 4 - إجراء المسوحات والأبحاث والدراسات المتعلقة بمصادر وأنظمة المعلومات داخل وخارج الجمهورية.

إدارة المركز:

يدار المركز وفقا للمادة (6) من القرار الجمهوري رقم (155) لسنة (1995)، من مجلس الأمانة، ورئيس المركز، ويتألف المجلس وفقا للمادة (7) من رئيس وستة أعضاء من بينهم رئيس المركز يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة ويصدر بتسميتهم قرار جمهوري. وبحسب المادة (8) فإن المجلس هو السلطة العليا للمركز وله الصلاحيات الكاملة في الإشراف والتوجيه، ورسم السياسات واعتماد الخطط والبرامج التي تهدف إلى تحقيق أهداف المركز ضمن حدود القوانين واللوائح والقرارات النافذة. أما رئيس المركز، فنصت المادة (13)، بأن يعين من ذوي الكفاءة والاختصاص، وأن يكون رئيس المركز بدرجة (وزير) ويصدر بتعيينه قرار جمهوري، ويُعد رئيس المركز مسئولاً مسئولية مباشرة عن مجمل أنشطة المركز أمام المجلس ورئيسه. وجاء في المادة (14) بأن يعين نائب رئيس المركز من ذوي الكفاءة والاختصاص ويكون بدرجة نائب وزير ويصدر بتعيينه قرار جمهوري بناء على عرض رئيس مجلس الوزراء (وزارة الشؤون القانونية، 1999).

حرص المركز الوطني للمعلومات ضمن مساعيه الرامية لدعم البحث العلمي بشكل عام وللجهود العلمية بشكل خاص - على الاهتمام بالإنتاج المعرفي وبناء النظم والآليات الكفيلة بتأمين تنميته وحفظه وتيسير سبل الوصول إليه وتهيئته بالصورة المناسبة التي تضي باحتياجات المستفيدين. ومثلت الرسائل والأطروحات الجامعية (الماجستير والدكتوراه) التي يقوم بها الباحثون والأكاديميون اليمنيون؛ واحدة من المكونات الرئيسية ضمن مجالات اهتمام المركز؛ ولذا فقد عمل المركز بالتعاون مع كل من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومختلف الجامعات اليمنية على وضع نظام إجرائي ثابت لتنظيم حصول المركز على نسخ منتظمة (ورقية وإلكترونية) من الأبحاث والرسائل والأطروحات الجامعية التي يتم اعدادها من قبل الباحثين والدارسين في مستويات الماجستير والدكتوراه داخل اليمن وخارجها. (الرويشان، 2013، 6)

إنجازات المركز ومشروعاته التطويرية:

حقق المركز الوطني للمعلومات عددا من الإنجازات، ووضع خطط استراتيجية لبعض المشروعات التطويرية الطموحة في مجال عمله، ويمكن استعراض أبرز الإنجازات فيما يلي :

- أولا : قام المركز بتطوير نظام المكتبة الرقمية وهو نظام إلكتروني متكامل لإدارة وتنظيم حفظ ومعالجة واسترجاع هذا المحتوى المهم من الرسائل والأطروحات الجامعية، ويجري في إطار هذا النظام استيعاب ما يتم إيداعه منها أولا بأول. يدعم النظام الإلكتروني نظم النفاذ والاطلاع الإلكتروني عن بعد مما يجعله متاحا وميسرا أمام مختلف الجهات المستفيدة في الجمهورية، وبالتالي توفير مرونة عالية للقيام بعمليات البحث والاسترجاع والإتاحة لهذا الرصيد العلمي والمعرفي المهم. كما يقوم المركز بالنشر الإلكتروني للملخصات هذه الرسائل والأطروحات من خلال موقعه على شبكة الإنترنت www.yemen-nic.info. (الرويشان، 2013، 7)

- ثانيا: أصدر المركز ببلوغرافية الرسائل والأطروحات الجامعية 2013م، كتسهيل آخر يقدمه المركز للتعريف بما هو متاح لديه من الرسائل والأطروحات الجامعية؛ وبالتالي توسيع الاطلاع على

هذا الرصيد المتنامي من هذا المحتوى النوعي من الدراسات والرسائل والأطروحات الجامعية، وتكون هذه الببليوغرافية بمثابة دليل مرجعي سهل التداول ويحقق مرونة أكبر في آليات تبادل المعلومات البحثية مع مختلف الجامعات والمؤسسات التعليمية والبحثية وأطراف الاهتمام الأخرى من مؤسسات وباحثين ومهتمين. (الرويشان، 2013، 7)

وأما عن المشروعات التطويرية " فإن النهوض بالواقع المعلوماتي من نقطة بناء الأساس يستلزم تركيز الجهود وإمكانات الوطنية لإعطاء مجال المعلومات دفعة الانطلاق الرئيسة الأولى، والتي لا تتحقق إلا من خلال إقامة البنى التحتية الأساسية اللازمة لتأمين شروط ومستلزمات بناء نظام وطني متكامل للمعلومات، وإيجاد قطاع معلوماتي يستند على قاعدة راسخة وسليمة. وحتى يتم وضع دفعة الانطلاق الأولى في سياقها العلمي المستجيب لأولويات النهوض بالواقع المعلوماتي الراهن؛ فإن المركز الوطني للمعلومات يسعى إلى تنفيذ عدد من المشروعات الأساسية التي تمثل ركائز مهمة للبنية التحتية للمعلوماتية والتي يتطلع المركز لدعمها والإسهام في تمويلها من قبل شركاء التنمية لتصبح واقعا ملموسا يدفع بتحقيق تنمية معلوماتية ترفد التنمية الشاملة في اليمن". وفي هذا السياق؛ فقد وضعت إدارة المركز خططا أولية لتنفيذ عددا من المشروعات التطويرية المستقبلية، يمكن ذكرها كما ورد في (رئاسة الجمهورية 2، ب. ت) كالاتي: (مشروع الشبكة الوطنية للمعلومات - مشروع الاستراتيجية الوطنية للمعلومات - مشروع نظام المعلومات الجغرافية الشامل - مشروع وحدة دعم صناعة القرار - مشروع المكتبة اليمنية الإلكترونية - مشروع معهد المعلوماتية، وغيرها).

إجابة السؤال الثالث:

للإجابة على السؤال الثالث، والذي نصه: ما تحليل الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية، وفقا للمتغيرات الآتية: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)؟ اعتمد البحث على التسجيلات الببليوغرافية الصادرة عن المركز الوطني للمعلومات بصنعا، عام 2013، باعتباره أحدث إصدار، وأكثر شمولية، حيث تضمن (10000) رسالة، على الرغم من وجود دليل آخر صادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، إلا أنه كان أقل من حيث عدد الرسائل المصنفة والتي بلغ عددها (5902)، وتاريخ صدوره، والذي كان عام 2008، وبالتالي اعتمد البحث الحالي على تسجيلات ببليوغرافيا المركز الوطني للمعلومات، كما استفاد البحث من دليل المجلس الأعلى لتخطيط التعليم 2008 في عمليات المقارنة والتحليل والتفسير والتوصيات، وبعد استقراء ما سبق؛ وتحليل البيانات، توصل البحث إلى جملة من النتائج، وتتلخص في وجود إنتاج معرفي غزير ووافر لطلبة الدراسات العليا بالجمهورية اليمنية، ويتمثل في مجموع الرسائل الجامعية، والتي تمت اجازتها من جامعات محلية وعربية واجنبية، خلال عقود من الزمن، وتمثل ثروة معرفية لا يستهان بها، وبلغ ما تم إيداعه لدى مكتبة المركز الوطني للمعلومات فقط، من رسائل الماجستير وأطروحات الدكتوراه حتى مطلع العام (2013م) ما يزيد عن عشرة آلاف رسالة وأطروحة في مختلف المجالات العلمية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفيما

يلي استعراض إجابة السؤال الثالث، وفقا للمتغيرات: (الدرجة العلمية، النوع، اللغة، بلد التخرج، سنة الإقرار، المجال الموضوعي)، وذلك على النحو الآتي:

- الدرجة العلمية:

تتوزع الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات باليمن، وفقا للدرجة العلمية إلى فئتين، وهما الماجستير والدكتوراه، كما في الجدول الآتي:

جدول (2): توزيع الرسائل الجامعية حسب الدرجة العلمية (ماجستير - دكتوراه)

م	الدرجة	العدد	النسبة
1	ماجستير	7139	71.39
2	دكتوراه	2861	28.61
	مجموع	10000	100%

يتضح من الجدول (2) غلبة الماجستير على الدكتوراه حتى العام (2013)، وهذا طبيعي، حيث إن معظم برامج الدراسات العليا عادة تبدأ بالماجستير ثم الدكتوراه، فبرامج الماجستير هي الأسبق دائما، غير أنه لم يتم حصر وتصنيف الرسائل الجامعية بعد (2013)، وإلى اليوم، ولا توجد قاعدة بيانات دقيقة وشاملة حولها، لا في المركز الوطني للمعلومات، ولا في قطاع البحث العلمي، ومن المتوقع أن يصل عددها حتى منتصف عام (2020) ما يقارب (16000) رسالة وأطروحة جامعية تقريبا.

- النوع:

على الرغم من عدم تضمين قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات متغير النوع (الجنس)، عند تصنيف الرسائل الجامعية، وفقا لببليوغرافيا 2013، غير أن البحث الحالي قد تضمن هذا المتغير المهم، والجدول (3) يوضح ذلك:

جدول (3): توزيع الرسائل الجامعية حسب النوع (ذكور - إناث)

م	الجنس	العدد	النسبة
1	ذكور	7,174	72%
2	إناث	2,826	28%
	مجموع	10000	100%

يتبين من الجدول (3) غلبة الذكور على الإناث؛ حيث بلغ عدد الرسائل العلمية للذكور (7174) رسالة، بنسبة (72%)، مقابل (2826) رسالة للإناث، وبنسبة (28%)، وهذه نتيجة طبيعية، حيث إن هناك تفاوتاً واضحاً في فرص الالتحاق بالتعليم عموماً، وبالدراسات العليا بوجه خاص، لصالح الذكور، ويعود السبب في ذلك إلى قصور السياسة التعليمية، والتفاوت الموجود في الفرص التعليمية بين الذكور والإناث، والريف والحضر، حيث إن التوزيع الجغرافي لمؤسسات التعليم العالي في اليمن يتسم بالقصور، وعدم المساواة بين المحافظات والمدن والقرى، والتجمعات السكانية المختلفة، كما تواجه الفتاة اليمنية صعوبات بالغة في الالتحاق بالتعليم، إضافة إلى الفقر، وضعف دخل الأسرة، وتحمل الفتاة أحياناً مسؤولية إعالة الأسرة، كما أن الأعراف والتقاليد الاجتماعية، لا تزال تشكل قيوداً على تعليم الفتاة، في مناطق كثيرة، ناهيك عن صعوبات المواصلات والتنقل والمخاوف الأمنية، وندرة المساكن الجامعية للفتيات، وغيره.

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -

دراسة ببيومترية

- اللغة:

دونت الرسائل الجامعية اليمنية بأكثر من لغة، ويمكن توزيعها إلى فئتين، وهما اللغة العربية واللغات الأجنبية، كالآتي:

جدول (4): توزيع الرسائل الجامعية بحسب اللغة (العربية والأجنبية)

م	اللغة	العدد	النسبة
1	العربية	5956	60 %
2	الأجنبية	4044	40 %
	مجموع	10000	100 %

يتضح من الجدول (4) أن اللغة العربية هي أكثر اللغات التي دونت بها معظم الرسائل الجامعية اليمنية، حيث بلغ عدد الرسائل الجامعية المكتوبة بالعربية ما يعادل (5956)، وبنسبة (60%) تقريبا، وهذا شيء طبيعي حيث إن ما يعادل (60%) من حملة الماجستير والدكتوراه هم من خريجي الجامعات اليمنية، إضافة إلى المبتعثين إلى الدول العربية. كما يمكن تصنيف الرسائل الجامعية بحسب جميع اللغات، كالآتي:

جدول (5): توزيع الرسائل الجامعية بحسب اللغة (جميع اللغات)

اللغة	العدد	اللغة	العدد
العربية	5956	العربية + الإنجليزية	15
الإنجليزية	3218	الإنجليزية + الصينية	12
الروسية	404	السلوفاكية	3
الفرنسية	127	الإنجليزية+ الفرنسية	2
الصينية	71	المجرية	2
البulgارية	32	الإنجليزية+ البلغارية	1
الألمانية	30	التركية	1
الإيطالية	24	العربية+ الإنجليزية+ الفرنسية	1
الاسبانية	22	العربية+ الإنجليزية	1
التشيكية	22	الفارسية+ الإنجليزية	1
البولندية	19	الهندية	1
الفارسية	18	اليونانية	1
الرومانية	16	
الإجمالي	10,000		

تعددت اللغات التي دونت بها الرسائل والأطروحات، إذ تجاوزت أكثر من (18) لغة؛ حصلت اللغة العربية على المرتبة الأولى بواقع (5956)، وبنسبة (60%) تقريبا، وهذا شيء طبيعي حيث إن ما يعادل (60%) من حملة الماجستير والدكتوراه هم من خريجي الجامعات اليمنية، إضافة إلى المبتعثين إلى الدول العربية.

وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بواقع (3218)، وبنسبة (32%)، ويعود السبب في ذلك إلى أن اللغة الإنجليزية هي لغة عالمية، ومعتمدة في معظم الجامعات حول العالم، وخاصة في أمريكا وكندا وأوروبا وآسيا، إلى جانب اللغات الأم في معظم البلدان. وحصلت اللغة الروسية على المرتبة الثالثة، بواقع (404)، وبنسبة (4%)، وهذا ليس غريبا، حيث يوجد تعاون وثيق بين الجامعات اليمنية

والروسية، كما أن الاتحاد السوفيتي سابقا كان من أوائل الدول التي استقطبت الدارسين العرب، بمن فيهم الطلبة اليمنيين.

كما جاءت اللغة الفرنسية في المرتبة الرابعة، بواقع (127) رسالة، وينسبة تزيد عن (1%)، وتوزعت البقية بين اللغات العالمية الأخرى - مرتبة تنازليا - كما يأتي: (البلغارية - الألمانية - الإيطالية - الأسبانية - التشيكية - البولندية - الفارسية - الرومانية - السلوفاكية - المجرية - التركية - الهندية - اليونانية)، وعدد قليل جدا من الدراسات كتبت بأكثر من لغة، وهي اللغات الأقل شهرة في العالم.

إن هذا التشتت اللغوي للأطروحات الجامعية للدارسين اليمنيين في معظم لغات العالم إنما يدل على مدى إقبال الدارسين اليمنيين على طلب العلم في أي مكان من العالم، وقد اكتسبوا الخبرات واللغات في أكثر من سبعين بلدا. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 12).

- بلد التخرج:

تتوزع الرسائل الجامعية على عدد من البلدان العربية والأجنبية، غير أن معظم الرسائل الجامعية هي إنتاج محلي، يعود للجامعات اليمنية، وفيما يأتي توضيح ذلك:

جدول (6): توزيع الرسائل الجامعية بحسب بلد التخرج

م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد	م	الدولة	العدد
1	اليمن	4879	21	تونس	28	41	النمسا	2
2	مصر	1495	22	بولندا	27	42	أسبانيا	2
3	السودان	535	23	جمهورية التشيك	27	43	أندونيسيا	2
4	ماليزيا	423	24	اوكرانيا	27	44	الإمارات العربية المتحدة	2
5	الهند	400	25	باكستان	24	45	كندا	1
6	روسيا الاتحادية	339	26	كوبا	23	46	أستراليا	1
7	العراق	307	27	إيران	20	47	ليبيا	1
8	المغرب	233	28	هولندا	19	48	بنجلاديش	1
9	الأردن	205	29	رومانيا	17	49	نيجيريا	1
10	سوريا	149	30	أذربيجان	15	50	الصومال	1
11	الصين	148	31	اليابان	9	51	سلطنة عمان	1
12	الجزائر	133	32	كوريا الجنوبية	8	52	أثيوبيا	1
13	السعودية	125	33	المجر	7	53	جمهورية تشوسلوفاكيا	1
14	المملكة المتحدة	77	34	لبنان	6	54	فلسطين	1
15	ألمانيا	60	35	تركيا	5	55	بلجيكا	1
16	فرنسا	54	36	مالدافيا	4	56	البرتغال	1
17	الولايات المتحدة الأمريكية	46	37	السويد	4	57	الدانمارك	1
18	بلغاريا	33	38	تشوسلوفاكيا	4	58	بيلاروسيا	1
19	إيطاليا	30	39	كازاخستان	3	59	اليونان	1
20	روسيا البيضاء	29	40	أوزبكستان	2
		10,000		إجمالي				

- تتوزع الرسائل الجامعية وفقا لبلد التخرج على (59) بلدا، واحتلت اليمن المرتبة الأولى، حيث كان نصف عدد الرسائل الجامعية تقريبا، هي من مخرجات الجامعات اليمنية، بواقع (4879) رسالة،

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -

دراسة ببيومترية

وبنسبة (49%) تقريبا، أي ما يعادل النصف تقريبا، وهذا شيء طبيعي حيث إن فرص الابتعاث للخارج محدودة، وعدد المنح الدراسية لم تكن كافية، كما أن كثيرا من الطلبة يرغبون في البقاء باليمن لدى أسرهم، وخاصة الفتيات، بسبب الزواج، والارتباط العائلي والاجتماعي، كما لا تجد الفتاة اليمنية فرص الابتعاث نفسها التي يحظى بها الذكور.

- وجاءت جمهورية مصر العربية بالمرتبة الثانية، بواقع (1495)، وبنسبة (15%) تقريبا، ويعود السبب في ذلك إلى وجود تعاون وثيق بين البلدين، وهناك بروتوكولات واتفاقيات ثقافية جيدة، كما أن مصر كانت ولا تزال هي البلد الأكثر استيعابا واستقطابا للطلبة الدارسين على المستوى العربي، نظرا لمرونة نظام التعليم العالي، والتسهيلات التي يحصل عليها الطلبة العرب عموما، واليمنيون بوجه خاص، إضافة إلى إمكانية التعايش مع البيئة المصرية بسهولة، والتأقلم والتكيف مع المجتمع المصري بشكل طبيعي وسريع، ولا يجد الدارسون صعوبة في الدراسة أو العيشة، مقارنة بكثير من الدول.

- وحصلت السودان على المرتبة الثالثة، بواقع (535)، وبنسبة (5%)، وهي بلد عربي مرغوب لكثير من الطلبة المبتعثين، ويحظى الدارسون فيها بتسهيلات، ومعاملة حسنة.

- وجاءت ماليزيا بالمرتبة الرابعة بواقع (423) رسالة، وبنسبة تزيد عن (4%)، ويعود السبب في ذلك إلى تقدم نظام التعليم العالي في ماليزيا، وحسن سير العملية التعليمية هناك، وقدرة الجامعات الماليزية على استقطاب طلبة دوليين خلال فترة قصيرة، وحققت إنجازات كبيرة من حيث الجودة والتصنيف العالمي للجامعات.

- وجاءت الرسائل العلمية الأخرى موزعة على أكثر من خمسة وخمسين دولة عربية وأجنبية، غير أن هذه الترتيبات قد تختلف بحسب تصنيف الرسائل الجامعية ذاتها، واختلاف الفترة الزمنية، أو أي متغير آخر، فعلى سبيل المثال، ووفقا لدليل الرسائل الجامعية، الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم (2008)، جاءت العراق في المرتبة الثالثة بعد اليمن ومصر، وهذا ليس غريبا، حيث كانت العراق من أكثر البلدان العربية استيعابا للطلبة اليمنيين في فترات زمنية طويلة، وليس هناك ما هو أدل على ذلك، من حقيقة مفادها أن العام 1980 قد تضمن رسالة واحدة فقط، وهي رسالة (الكندا، 1980)، وتحمل الرقم التسلسلي (7390)، والرقم المكتبي (2501)، وفقا لقاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، وهي للباحث/ عبدالله سعيد نصيب الكاندا، وكانت بعنوان: التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، تم الحصول عليها من جامعة بغداد بالعراق (المركز الوطني للمعلومات، 2013، 394).

- إن هذا التشتت الجغرافي للأطروحات الجامعية المجازة للدارسين اليمنيين في أكثر من (59) دولة " يدل على مدى ترابط العلاقات الثقافية والسياسية القائمة بين اليمن وبين تلك الدول التي فتحت جامعاتها للدارسين اليمنيين لتأهيلهم التأهيل العلمي المناسب في التخصصات والمجالات التي كانت اليمن في حاجة إلى توفيرها خاصة وأن الدراسات العليا في جامعتي صنعاء وعدن لم تكن قد فتحت بعد" (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 14).

- سنة الإقرار:

بدأ التعليم الجامعي في اليمن عام 1970، وبدأت الدراسات العليا عام 1985 بجامعة صنعاء، غير أن هناك إنتاجاً معرفياً لعقد الثمانينيات بسبب الإيفاد إلى الخارج، ويمكن توزيع الرسائل العلمية وفقاً لسنة الإقرار، كالتالي:

جدول (7): توزيع الرسائل الجامعية بحسب سنة الإقرار

السنة	العدد	السنة	العدد
1980	1	1999	135
1983	1	2000	216
1984	1	2001	227
1987	2	2002	307
1988	3	2003	372
1989	5	2004	633
1990	1	2005	839
1991	4	2006	866
1992	6	2007	911
1993	11	2008	1114
1994	7	2009	1044
1995	7	2010	1235
1996	12	2011	985
1997	25	2012	882
1998	53	يناير - مارس 2013	59
الإجمالي		10,000	

يتوزع التشتت الزمني للرسائل الجامعية اليمنية كالتالي:

- بلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة (2004 - 2012)، بنسبة (85%) من المجموع الكلي، وحصلت الفترة الممتدة للأعوام الثلاثة (2008 - 2009 - 2010) على أعلى نسبة إيداع للرسائل الجامعية خلال 33 عاماً، للفترة (1980 - 2013)، حيث تم إيداع (3393) رسالة للأعوام الثلاثة، وبنسبة (34%) من مجموع الرسائل الجامعية ككل، وجاء العام 2010 في المرتبة الأولى من حيث سنة الإقرار للرسائل الجامعية، حيث بلغ عدد الرسائل (1235) رسالة، وبنسبة (12%)، يليه العام 2008، بواقع (1114)، وبنسبة تزيد عن (11%)، ثم العام 2009، في المرتبة الثالثة، وبواقع (1044)، وبنسبة تزيد عن (10%)، ويعود السبب إلى افتتاح عدد من برامج الدراسات العليا في الجامعات اليمنية الحكومية والخاصة، بالإضافة إلى زيادة عدد المبتعثين إلى الخارج في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين، وبعد تأسيس وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عام 1990.
- أما فترة الثمانينيات والتسعينيات فيلاحظ قلة الرسائل الجامعية وهذا طبيعي حيث لم يكن هناك دراسات عليا، في الداخل، كما أن فرص المبتعثين كانت نادرة. "وهناك أطروحات جامعية لا زالت في حوزة أصحابها لم يتم حصرها أو ضبطها أو توثيقها أو إيداعها في إحدى المكتبات الجامعية أو الوطنية فقد حصل عليها أصحابها قبل أن تنتبه بعض الجهات الرسمية في تسعينيات القرن الماضي للمعلومات، خاصة أولئك الذين تم ابتعاثهم من جهات خاصة غير أكاديمية كالوزارات والهيئات والمؤسسات وبصفة خاصة أولئك الذين درسوا على نفقاتهم الخاصة دون الارتباط بأي جهة رسمية. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 2).

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -

دراسة بيبليومترية

- كما يلاحظ تناقص أعداد الرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بعد 2010، وخاصة في 2011، 2012، وبداية 2013، ويعود السبب في ذلك إلى تأثيرات وتداعيات أحداث الربيع العربي، ووجود مخاوف أمنية لدى الدارسين، وضعف الوصول الأمن إلى صنعاء في تلك السنوات.
- **المجال الموضوعي:**
- تتوزع الرسائل والأطروحات الجامعية اليمنية وفقا لتصنيف المركز الوطني للمعلومات عام 2013 إلى 24 مجالا موضوعيا - مرتبة تنازليا وفقا لعدد الدراسات - على النحو الآتي:

جدول (8): توزيع الرسائل الجامعية بحسب المجال الموضوعي

م	المجال	العدد	م	المجال	العدد
1	طب وعلوم صحية	1463	13	علم نفس	260
2	تربية وتعليم	1269	14	علوم سياسية	225
3	لغات وآداب	987	15	محاسبة	210
4	دين	967	16	جغرافيا	182
5	علوم	839	17	علم اجتماع	153
6	قانون	696	18	إعلام	102
7	إدارة	589	19	بيئة	80
8	هندسة	433	20	إحصاء	65
9	معلوماتية	428	21	آثار	33
10	زراعة	393	22	فلسفة	25
11	تاريخ	295	23	رياضة	19
12	اقتصاد	273	24	سياحة	14
		الإجمالي		10,000	

يتضح من الجدول (8) توزيع الرسائل الجامعية حسب المجال الموضوعي والبحثي، وفيما يأتي استعراض موجز لها:

- حصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى من حيث المجال الموضوعي، بواقع (1463) رسالة وأطروحة، وبنسبة تقترب من (15%)، ويعود السبب في ذلك إلى أهمية التخصصات الطبية على المستوى الدولي، ورغبة الكثير من الطلبة الدارسين في الالتحاق بهذه التخصصات نظرا لما قد يحققه المجال من قيمة علمية، وتوفر فرص العمل للمجتمع الأكاديمي الطبي، أفضل من المجالات الأخرى. كما أن هناك احتياجا محليا ودوليا لهذا المجال.
- وحصل مجال التربية والتعليم على المرتبة الثانية بواقع (1269)، وبنسبة تقترب من (13%)، وهذا متوقع حيث إن قطاع التعليم بأنواعه ومراحلته المختلفة، قطاع كبير، ويضم ثلاث وزارات، وهي: (وزارة التعليم العالي، وزارة التربية والتعليم، وزارة التعليم المهني)، كما أن كليات التربية هي الكليات الأكثر انتشارا في التعليم العالي، وخاصة لدى الجامعات الحكومية، ناهيك عن أن أول كلية بجامعة صنعاء، كانت كلية التربية، ثم في عدن، ومنهما تم استنساخ عدد من كليات التربية في مختلف الجامعات الحكومية.

- وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات وآداب، دين، علوم، قانون، إدارة، هندسة، معلوماتية، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علوم سياسية، محاسبة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، آثار، فلسفة، رياضة، سياحة).
- وإذا ما قورنت نتائج التصنيف للإنتاج المعرفي من الرسائل الجامعية اليمنية حسب المجالات العلمية والبحثية، وفقا لببليوغرافيا المركز الوطني للمعلومات 2013، التي اعتمد عليها البحث الحالي، ودليل الرسائل الجامعية الصادر عن المجلس الأعلى لتخطيط التعليم 2008، نجد أن الأخير قد صنف الرسائل إلى ثلاثة أنواع، وهي كالاتي: (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 19 - 20):
- **أولا : العلوم الإنسانية والآداب واللغات وتظم المجالات الآتية:**
 (اللغات (عربية + انجليزية) - الآداب - علم النفس - الجغرافيا - التاريخ - دراسات سلامية - الفلسفة)، وقد اجيزت في هذه المجالات عددا من الأطروحات بلغ (1717) أطروحة وبنسبة (29.09%) من الإجمالي الكلي للأطروحات، والبالغ عددها (5902) أطروحة.
- **ثانيا: العلوم الاجتماعية وتضم الموضوعات الآتية:**
 (الإدارة العامة - إدارة الأعمال - التسويق - البنوك - التجارة - المناهج التربوية والتربية المدرسية والإشراف التربوي - علوم التربية - العلوم الإسلامية - الشريعة والقانون - العلوم السياسية - الإعلام)، وقد بلغ إجمالي عدد الأطروحات في هذه المجالات (2312) أطروحة وبنسبة (39.17%) من الإجمالي للأطروحات.
- **ثالثا: مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية وتضم المجالات الآتية:**
 (إدارة نظم الحاسوب - الزراعة - الطب - العلوم - البرمجيات - العمارة والفنون المعمارية - الرياضيات - الصناعة - الفيزياء - الهندسة - الجيولوجيا)، وقد بلغ عدد الأطروحات المجازة في هذه المجالات (1873) أطروحة جامعية وبنسبة (31.74%) من العدد الكلي للأطروحات. وقدمت عددا من التفسيرات، كما ورد في (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 5 - 7)، وهي كالاتي:
- يتضح تفوق العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية النظرية على العلوم التطبيقية والتكنولوجية بنسبة (68.26%) لسبب واحد؛ وهو أن الكليات النظرية في الجامعات اليمنية كانت هي الأسبق في النشأة والتطور. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 7)
- إن ارتفاع معدلات التكرار والاجترار الموضوعات البحثية نفسها أصبح من السمات الغالبة على ما يقدم من مشروعات للبحث العلمي لدرجتي الماجستير والدكتوراه، وهي ظاهرة غير صحية علميا تهدد بفقد الثقة في قدرة الباحثين العلميين، وبالتالي في قدرة الجامعات على التصدي لحل المشكلات الحقيقية والواقعية الملحة للمجتمع، ولا يختلف اثنان على أن السبب الذي أدى إلى شيوع هذه الظاهرة هو عدم إحاطة الباحثين والكليات والأقسام بالجامعات اليمنية بكل ما تم اجازته من أطروحات جامعية، وما هو قيد البحث في مجالاتهم الموضوعية (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 5).

- أما فيما يتصل بالأطروحات الجامعية للموفدين اليمنيين إلى الخارج فإنها تعد دون رؤية محددة، فالاجترار والتكرار موجود في معظم الأطروحات وقد تكررت في أكثر من مجال وتم تسجيلها في الجامعات العربية والأجنبية دون علم مؤسسات التعليم العالي في اليمن.. وكان من المفترض ألا يسمح لأي باحث يتم ابتعاثه إلى الخارج وتسجيل أطروحته؛ إلا بعد الرجوع إلى الجهات المختصة في الجامعات اليمنية وإرسال نسخة من خطة البحث للنظر فيها من حيث ارتباطها بالبيئة اليمنية ومن حيث عدم تكرارها أو ضعف موضوعها. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 6).

- ومما يؤسف له أن الأطروحات الجامعية في اليمن لا تلقى الاهتمام بالقدر الكافي، وذلك لغياب الوعي العلمي والوعي الببليوغرافي وعدم الالتفات إلى ما تحمله هذه الأطروحات من مضامين ودراسات وبحوث جادة، وما تحمله من نتائج وتوصيات وتصورات ومقترحات، هذا فضلا عن غياب الموظفين المتخصصين في مجال المكتبات والتوثيق وغياب الأدلة لهذه الأطروحات كما هو الحال السائد في معظم دول العالم التي تولي الجامعات والمؤسسات العلمية الأطروحات الجامعية أهمية قصوى من حيث حصرها وضبطها وتوثيقها والتعريف بها وتبادلها بين الجامعات (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 5 - 6).

أما بالنسبة لمدى الإفادة العلمية من الأطروحات الجامعية المتميزة من قبل الجامعات أو المراكز العلمية والبحثية أو متخذي القرار في الجهاز الإداري للدولة أو العمل بالتوصيات والمقترحات التي تتضمنها تلك الأطروحات المرتبطة بمعالجة المشكلات في الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي فإن هذه الإفادة من قبل تلك الجهات تمثل إفادة نسبية ولا نعلم إن كانت هناك جهات تعمل بما جاء في هذه الرسائل من مقترحات أو توصيات أو حلول، وكان من المفترض أن تظهر نتائجها وتنعكس على اختفاء بعض الظواهر الاجتماعية السلبية وتطوير وتحسين الأداء إلى الأفضل، سواء أكان ذلك في القطاع الخاص أم أجهزة الدولة المختلفة، لإيماننا بأهمية البحث العلمي والأخذ بنتائجه في تطوير مختلف المجالات التنموية. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 7).

وهناك أسباب تعود لضعف تسويق الخدمات البحثية لدى الجامعات، وأسباب أخرى تعود لضعف البرامج التسويقية لخدمات المركز الوطني للمعلومات، وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة (الخولاني، 2012) التي كشفت عن جملة من النتائج حول خدمات المركز الوطني للمعلومات، ومنها على سبيل المثال: (وجود قصور لدى المركز في التعريف بخدمات المعلومات التي يقدمها، وكذا مصادر المعلومات التي تتوفر لديه، ويرجع ذلك لضعف البرامج التسويقية لما يمكن أن يقدمه المركز للمستفيد وما يتوفر لديه من مصادر معلومات، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات، كان أبرزها: ضرورة الاشتراك في الدوريات وقواعد البيانات العربية والأجنبية، وبما يؤمن توفير أحدث الدراسات والأبحاث في شتى المجالات المعرفية التي يحتاج إليها المستفيدون).

ولذا؛ تبذل الدول جهودا كبيرة في مجال البحث العلمي، وتشجيع الجامعات على الإنتاج المعرفي، وتوظيف النتائج والتوصيات والتصورات البحثية لتحسين الأداء، وزيادة الإنتاجية، كما ينبغي ربط

الموضوعات البحثية بقضايا التنمية والمجتمع، وإجراء البحوث بمختلف أنواعها، والتركيز على كل ما يتعلق بصنع السياسات، واتخاذ القرارات، وتعزيز الشراكة مع قطاع الخدمات والإنتاج " حيث إن تطبيق المعرفة الجديدة يتطلب استثمارا مناسباً في البحث التطبيقي وتطويره، باعتبار أن التنمية التي لا تأخذ بالبحث العلمي عمياء، والبحث العلمي غير المرتبط بالتنمية أعم". (حيدر، 2015، 269).

وباستقراء الإحصائيات والبيانات المحلية حول الإنتاج المعرفي في اليمن، يتبين "إن حجم الإنتاج العلمي والمعرفي اليمني كبير، وضخم، وواسع، ومتنوع، ومفيد للغاية، وهو حصيلة نصف قرن من التعليم والبحث، أنفق عليه ملايين الدولارات، وتستهلك الرسائل العلمية سنويا الآلاف من ساعات العمل والتدريس والبحث والتأطير والكتابة والنسخ والتوثيق والحفظ والأرشفة، من دون أن يكون للمجتمع العلمي والمحلي أدنى فكرة عن تلك الثروة، وذلك الإنتاج. وعلى الرغم من ضخامة الإنتاج العلمي اليمني؛ غير أن ثمة دلائل، تشير إلى أن الأجيال الجديدة من الباحثين، ما زالت تكرر وتستنسخ بعض الموضوعات البحثية، ويتسبب هذا في هدر الطاقات والوقت والجهد والمال، وإنتاج معرفة منسوخة من بعضها، فهي لم تنشر للجمهور، ولم يستفيد منها صناع القرار، ورأسمي السياسات العامة بالحكومة، وفي القطاع الخاص أيضا، بل ظل - ولا يزال - الإنتاج العلمي السابق حبيس الأدراج، وعلى رفوف المكتبات الجامعية، ولم يتم توظيف نتائجه في خدمة المجتمع، والتنمية، وتحسين الحياة العامة. (الخطيب B، 2020، 2).

وفي ضوء ما سبق؛ يتضح أن لدى اليمن إنتاج علمي غزير، وجيد من حيث الكم، ولكن تظل هناك علامات استفهام كثيرة عليه من حيث الجودة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى - وهي الأهم - أن الإنتاج المعرفي اليمني رغم وفرة، إلا أنه غير معلوم (داخليا وخارجيا)، فهو عبارة عن كنز مدفون، ولم يصل إلى أحد، ولم يستفد منه أحد، وتكمن المشكلة في أن اليمن لا تعاني من ضعف أو قلة الرسائل الجامعية، ولكن المشكلة تكمن في غياب النشر لتلك الرسائل، واتضح أن جميع الجامعات لا ترفع إنتاجها العلمي، من رسائل الماجستير والدكتوراه، وأبحاث الترقيات على مواقعها الإلكترونية، وهي لا تزال بوضعها التقليدي والورقي، رغم وجود نسخ إلكترونية لعدد جيد من الرسائل والبحوث، ولم تكلف الجامعات نفسها حتى اليوم، بمواكبة التحول الرقمي، وتسهيل الوصول الحر للمعلومات، بواسطة الإنترنت، بما فيها الجامعات الحكومية والخاصة، وإن وجد استثناء لجامعة فهو محدود ولا حكم له.

خلاصة النتائج:

خلص البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها ما يأتي:

- تعدد الرسائل والأطروحات الجامعية أحد مصادر المعلومات، وأبرز أنواع الإنتاج العلمي للباحثين، إلى جانب بقية مصادر المعرفة الأخرى.
- تمثل الرسائل والأطروحات الجامعية خلاصة الإنتاج المعرفي لطلبة الدراسات العليا، والمجازة من الجامعات اليمنية والعربية والأجنبية، وبلغ عددها (10000) رسالة، منها (71%) للماجستير، و(29%) للدكتوراه، وكان للذكور منها (72%)، و(28%) للإناث.

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -

دراسة ببيومترية

- حصدت اللغة العربية النصيب الأكبر من الرسائل الجامعية، بنسبة (60%)، مقابل (40%) للغات الأجنبية، وجاءت الإنجليزية بالمرتبة الثانية، بنسبة (32%)، يليها الروسية بنسبة (4%)، ثم الفرنسية بنسبة (1%).
- توزعت الرسائل الجامعية على (59) بلداً، واحتلت اليمن المرتبة الأولى بنسبة (49%)، يليها مصر بنسبة (15%)، ثم السودان بنسبة (5%)، فماليزيا بنسبة (4%)، والهند بنسبة (4%).
- بلغت ذروة إيداع الرسائل الجامعية خلال الفترة: (2004 - 2012)، بنسبة (85%)، وكان العام 2010 أكثر الأعوام إنتاجاً بنسبة (12%) من الرسائل الجامعية ككل.
- توزعت الرسائل والأطروحات الجامعية اليمنية على (24) مجالاً موضوعياً، وحصل مجال الطب والعلوم الصحية على المرتبة الأولى بنسبة (15%)، يليه مجال التربية والتعليم بنسبة (13%)، وجاءت بقية المجالات مرتبة على التوالي: (لغات وآداب، دين، علوم، قانون، إدارة، هندسة، معلوماتية، زراعة، تاريخ، اقتصاد، علم نفس، علوم سياسية، محاسبة، جغرافيا، علم اجتماع، إعلام، بيئة، إحصاء، آثار، فلسفة، رياضة، سياحة).

الاستنتاجات:

- خلص البحث الحالي إلى تقديم جملة من الاستنتاجات، تتمثل أبرزها فيما يأتي:
- حقق المركز الوطني للمعلومات والمجلس الأعلى لتخطيط التعليم نجاحات مقبولة، فيما يتعلق بإيجاد قاعدة بيانات وطنية للرسائل الجامعية (ماجستير ودكتوراه)، في مختلف المجالات.
- يعمل المركز الوطني للمعلومات على تهيئة أجواء مناسبة للباحثين ورواد المركز.
- وضع المركز إجراءات واضحة ومحددة للحصول على الرسائل الجامعية بالتنسيق مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومختلف الجامعات، والباحثين، وفقاً لآلية منظمة وفاعلة.
- أصدر المركز وللمرة الأولى ببيولوجرافية الرسائل والأطروحات الجامعية عام 2013، والتي تضمنت البيانات البيولوجرافية لعشرة آلاف رسالة (ماجستير ودكتوراه)، وتوقف المركز عن إصدار نسخة أخرى منذ 2013 وحتى اليوم.
- خلو قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات من الرسائل الجامعية والأكاديمية العسكرية والأمنية، نظراً لعدم ارتباط الدارسين العسكريين الأمنيين بالجامعات، ولا توجد شراكات فاعلة بين تلك الجهات والمركز الوطني لإيداع تلك الرسائل لدى المركز الوطني للمعلومات.
- يواجه المركز صعوبات وتحديات كبيرة تتمثل في ضعف الموازنة المالية، وضعف التسويق للخدمات التي يقدمها، والرسائل المودعة لديه، إضافة إلى نقص الرسائل المودعة خلال العقد الأخير نتيجة الأحداث والظروف الأمنية، ولاسيما تلك الرسائل الممنوحة لطلبة المحافظات الجنوبية، وبعض الموظفين إلى الخارج، وتحديدًا ممن لم يعودوا إلى اليمن.
- يمتلك المركز رؤية تطويرية لعدد من المشروعات التي تعثرت نتيجة للتحديات المالية والسياسية والأمنية المتعاقبة.

- نجح المركز في النشر الإلكتروني للمخصصات الرسائل الجامعية، ولكنه لا يزال متحفظاً على نشر المحتوى المعرفي كنص كامل بسبب حقوق الملكية الفكرية للباحثين، على الرغم من أن بعض الباحثين قد تمت موافقتهم على نشر رسائلهم إلكترونياً كنص كامل.
- ضعف التنسيق والتعاون بين المركز والمراكز المماثلة، حيث لا توجد شراكات حقيقية وفاعلة، ولم تربط قاعدة بيانات المركز بمثيلاتها من قواعد البيانات الرقمية عربية وإقليمية ودولية.
- لا تزال كثير من الرسائل الجامعية بنسخها الورقية وخاصة تلك المودعة قبل 2007، ولم يتمكن المركز من أتممتها وتحويلها إلى ملفات إلكترونية حتى اليوم.

التوصيات:

- بعد استقراء الأدبيات، واستعراض نتائج البحث، واستخلاص بعض الاستنتاجات، توصل البحث إلى جملة من التوصيات، والتي تنسجم مع ورد في (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2008، 22)، وقد تساعد - في مجملها - صناع القرار، والجهات ذات العلاقة، بالجمهورية اليمنية، ويمكن ذكر الأهم منها كالآتي:
1. تعزيز القدرة المؤسسية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي باليمن، وللمركز الوطني للمعلومات، والمجالس المعنية بالتعليم، وتوفير الدعم الكافي لها بمختلف أنواعه: القانوني والمالي والإداري والتقني والفني، وحمايتها من مخاطر الحروب والنزاعات المسلحة.
 2. قيام وزارة التعليم العالي بإعداد قاعدة بيانات رقمية وطنية بالتنسيق مع المركز الوطني للمعلومات والجامعات ونشر الرسائل الجامعية اليمنية على تلك القاعدة، وربطها بمحركات البحث والقواعد العلمية العربية والعالمية.
 3. توفير موازنات كافية للمركز الوطني للمعلومات، وتمكينه من القيام بوظائفه ومسئولياته تجاه الرسائل الجامعية، من خلال عمليات التجميع والحصر والتصنيف والفهرسة والمعالجات الفنية، وإصدار بيبليوغرافيا بصورة سنوية، ونشرها على المجتمع، وعلى شبكة الإنترنت.
 4. حماية مكاتب التنسيق التابعة للمركز الوطني للمعلومات بالمحافظات من النهب والسطو وإتلاف محتوياته من قبل الجماعات المسلحة أثناء الصراع والأزمات.
 5. إعداد قاعدة بيانات عن الرسائل الجامعية الأمنية والعسكرية وإيجاد آلية للتعاون والتنسيق بين تلك الجهات والمركز الوطني للمعلومات بقصد توثيقها وضبطها والتعريف بها.
 6. إرسال الأدلة الببليوغرافية السنوية إلى الملحقيات الثقافية اليمنية بالخارج للاطلاع عليها من قبل المبعوثين حتى لا يتكرر تسجيل بحوث سبق تناولها من قبل دراسين سابقين.
 7. التركيز في الابتعاث على مجالات العلوم التطبيقية والتكنولوجية والعلوم النادرة التي لا تتوفر لها برامج دراسية أو أساتذة مشرفين أو متخصصين في هذه المجالات في الجامعات اليمنية.
 8. استحداث جوائز وطنية للتميز في البحث العلمي، تمنح من قبل السلطة العليا، ويتم اختيار أفضل رسالة علمية بشكل سنوي، وعلى مستوى التخصصات، بالداخل والخارج.
 9. عقد مؤتمر سنوي لمناقشة واقع ومؤشرات الإنتاج المعرفي بالجمهورية اليمنية والتعريف به، وتسويقه، بهدف الاستفادة منه، على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، والأفراد والمجتمع.

10. مساعدة الجامعات على تفعيل نظم المعلومات ومواقعها الإلكترونية، وتأسيس مكاتب رقمية، وأتمتة الرسائل العلمية، وربطها بمحرك بحث محلي عبر منظومة رقمية وطنية يشرف عليها المركز الوطني للمعلومات بالتنسيق مع مركز تقنية معلومات التعليم العالي.
11. مساعدة المجتمع الأكاديمي على تأسيس الجمعيات العلمية لكل تخصص، على مستوى كل جامعة، وعلى المستوى الوطني، وربطها بالجمعيات العلمية المماثلة، عربيا وإقليميا ودوليا.
12. تبادل الرسائل العلمية والأدلة البليوغرافية بين الجامعات المحلية والعربية والأجنبية، وتجنب تكرار الموضوعات المبحوثة، والتركيز على القضايا المعاصرة والمستقبلية.
13. تشكيل مجموعات وطنية بحثية من أفضل العلماء والمتخصصين لدى المؤسسات والجمعيات العلمية، لتحليل الرسائل الجامعية حسب التخصصات، وإعداد ملخصات تتضمن أبرز الرؤى والتصورات والمشروعات والمقترحات، وعكسها على شكل أوراق سياسات، تقدم لصناع القرار، ورسمي السياسات والخطط الاستراتيجية الوطنية، وللمنظمات الدولية والمحلية الداعمة، والجهات ذات العلاقة.
14. تطوير منظومة البحث العلمي بالجمهورية اليمنية بما يضمن مواكبة المتغيرات المعاصرة، واستحداث مراكز بحثية متخصصة لتوطين المعرفة، والاستفادة منها، والتركيز على مجالات ترتبط بحياة الإنسان، وصناعة السلام، وإعادة الإعمار، ومكافحة الصراعات والأوبئة.
15. إيلاء المجتمع الأكاديمي وطلبة الدراسات العليا والباحثين الاهتمام الذي يليق بمكانتهم، والحفاظ عليهم من الهجرة إلى الخارج، وتوفير حياة كريمة لهم بالداخل، وحمايتهم من مخاطر الصراعات، والابتزاز، وصرف حقوقهم كاملة دون نقصان، في السلم وفي الحرب.

المقترحات:

- إجراء دراسة تحليلية للرسائل الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات حتى العام 2020.
- إجراء دراسات مقارنة بين الرسائل الجامعية الوطنية ومقارنتها بإنتاج عدد من البلدان.
- إجراء دراسة تكميلية لمعرفة معوقات وتحديات المركز الوطني للمعلومات وتقديم المعالجات والتوصيات المناسبة بشأنها.

المراجع:

- 1 - ابراهيم حسن ابو الخير، واسامة احمد جمال السيد القلش.(2018). الأطروحات المجازة بالجامعات السعودية والمتاحة بقاعدة بيانات الرسائل الجامعية بدار المنظومة: دراسة تحليلية، مجلة مركز بحوث نظم وخدمات المعلومات بكلية الآداب جامعة القاهرة، (مارس، 2018). نقلا عن ابو الخير، ابراهيم حسن.(2019). الإنتاج الفكري العربي في مجال الاقتصاد والإدارة : دراسة تحليلية لقاعدة بيانات Ecolink، المجلة العلمية للمكتبات والوثائق والمعلومات، مج 1، ع1، ص:ص: 9 -55. دارالمنظومة، MD: 917515.
- 2 - بن حفيظ، عبد الوهاب، وأخرون. (2016). الاتجاهات البحثية لرسائل الدكتوراه في الجامعات العربية، مصاعب التفكير من خارج الصندوق، ج 1، منتدى العلوم الاجتماعية التطبيقية، تونس.
- 3 - جامعة الإمام محمد بن سعود.(2017). دليل كتابة الرسائل العلمية: (الماجستير والدكتوراه)، وكالة الكلية للدراسات العليا والبحث العلمي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الإمام محمد بن سعود، السعودية.
- 4 - جامعة صنعاء.(2008). دليل الرسائل العلمية ماجستير - دكتوراه 1985 - 2008. دار جامعة صنعاء للطباعة والنشر.
- 5 - جان، خديجة محمد سعيد عبدالله (2010). دور الأعمال البحثية في مقررات الدراسات العليا بكليات التربية في دعم التقارب العربي، المؤتمر القومي السنوي السابع عشر، 10/11 نوفمبر 2010.
- 6 - جبران، علي، وعطاري، عارف.(2013). تحليل بحوث الإدارة التربوية العربية المنشورة في بعض المجلات التربوية العربية في ضوء علم اجتماع المعرفة ونظرية "بنية الثورات العلمية"، قسم أصول التربية والإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة اليرموك، الأردن.
- 7 - الجدعاني، يسرى محمد.(1432). الأرشفة الإلكترونية للرسائل الجامعية في مكتبة جامعة الملك عبدالعزيز : دراسة حالة، جامعة الملك عبدالعزيز، قسم علم المعلومات، كلية الآداب، المملكة العربية السعودية.
- 8 - المركز الوطني للمعلومات.(2013). بيليوغرافية الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات، المركز الوطني للمعلومات، صنعاء، اليمن.
- 9 - الحدابي، داود عبدالمالك، والعزيزي، محمود عبده حسن، وآل قريش، سالم. (2014). تقييم برنامج الدكتوراه بقسم الإدارة والتخطيط التربوي - جامعة صنعاء، مجلة الدراسات الاجتماعية، ع (39) يناير - مارس: 2014، جامعة العلوم والتكنولوجيا.
- 10 - حيدر، عبد اللطيف حسين.(2015). إعادة هيكلة التعليم العالي - من تعليم عال إلى تعلم عال. صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 11 - الخطيب A، خليل محمد. (2020). تحليل التقارير السنوية لمؤسسات التعليم العالي اليمنية للعام الجامعي 2018 / 2019، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.
- 12 - الخطيب B، خليل محمد. (2020). في ضوء متطلبات التحول الرقمي: واقع الإنتاج والنشر العلمي بالجمهورية اليمنية ومقترحات تطويره، مقال علمي منشور على موقع منظمة المجتمع العلمي العربي ارسكو، متوفر على الرابط، <http://arsco.org/article-detail-1579-8-0#.XoEeyL7mnvU.email> بتاريخ 17 / 4 / 2020.
- 13 - الخولاني، سامي علي حمود.(2012). خدمات المعلومات في المركز الوطني للمعلومات، ماجستير ، جامعة صنعاء، اليمن.
- 14 - الدجني، إياد علي يحي، وأبو سلطان، نوال داوود، والداهوك، هبة وهيب.(2018). خارطة بحثية مقترحة لطلبة الدراسات العليا في تخصص الإدارة التربوية بجامعة محافظات غزة. مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات التربوية والنفسية، مج 26، عدد 5، ص:ص: 1 - 29.

تحليل الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات بالجمهورية اليمنية -

دراسة ببيومترية

- 15 - الدوكالي، مفتاح علي الطرشاني.(2019). صعوبات النشر العلمي في الجامعات الليبية دراسة تقويمية: جامعة الزيتونة أنموذجا، المؤتمر الدولي الأول، تقييم جودة أوعية النشر العلمي في العالم العربي، برلين ، ألمانيا، 29 - 30 مارس، 2019. ص ص: 49 - 77.
- 16 - الرميضي، أسماء خالد.(2018). اتجاهات البحث التربوي في رسائل الماجستير في تخصصي أصول التربية والإدارة التربوية بكلية التربية بجامعة الكويت تحليل محتوى، رسالة ماجستير، جامعة الكويت.
- 17 - الرويشان، عبد الكريم علي. (2013). بليوغرافيا الرسائل والأطروحات الجامعية المودعة لدى المركز الوطني للمعلومات 1999 - 2013، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- 18 - رئاسة الجمهورية 1.(ب.ت). مكاتب التنسيق. المركز الوطني للمعلومات. صنعاء، الجمهورية اليمنية، متاح على الرابط: https://yemen-nic.info/NIC/contact_us.php، بتاريخ 23 / 5 / 2020م.
- 19 - رئاسة الجمهورية 2.(ب.ت).المشروعات التطويرية، المركز الوطني للمعلومات. صنعاء، الجمهورية اليمنية، متاح على الرابط: <https://yemen-nic.info/NIC/projects/> بتاريخ 23 / 5 / 2020م.
- 20 - الزليل، محمود علي أحمد. (2010). تقويم الرسائل العلمية في مناهج اللغة العربية وطرائق تدريسها في الجامعات اليمنية في ضوء أولويات البحث التربوي، ماجستير، مناهج وطرق تدريس، كلية التربية، جامعة صنعاء، اليمن.
- 21 - عبابنة، صالح أمين.(2018). تحليل محتوى الرسائل الجامعية المجازة في الإدارة التربوية بالجامعة الأردنية خلال الفترة (2007 - 2016م)، مجلة دراسات العلوم التربوية، مج 45، ع 3، 2018، وقائع مؤتمر كلية العلوم التربوية التعليم في الوطن العربي نحو نظام تعليمي متميز.
- 22 - العبيدي، سيلان. (2008). دليل الأطروحات الجامعية ماجستير -دكتوراه في الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة، اليمن.
- 23 - العصيمي، حميد بن هلال بن مذكر.(2010). توجهات بحوث تعليم العلوم في ضوء أهمية المجالات العلمية وبعض المعايير العلمية العامة في رسائل الدراسات العليا بجامعتي أم القرى واليرموك خلال الفترة ما بين 1990 - 2008م، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 24 - فراج، أسامة محمود. (2014). التعليم والتعلم المستمر وقضايا الألفية الثالثة. أكاديمي للنشر والخدمات العلمية، القاهرة، مصر.
- 25 - الكاندا، عبدالله سعيد نصيب. (1980). التطور الدستوري في الجمهورية العربية اليمنية، للفترة (1904 - 1968)، ماجستير، جامعة بغداد، العراق. الرقم التسلسلي (7390)، والرقم المكتبي (2501)، قاعدة بيانات المركز الوطني للمعلومات، للعام 2013، اليمن.
- 26 - المجلس الأعلى لتخطيط التعليم.(2008). دليل الأطروحات الجامعية: ماجستير - دكتوراه في الجمهورية اليمنية، الأمانة العامة، صنعاء، اليمن.
- 27 - المسوري، محمد حسن عبده، الجابري، عبدالرحمن مرشد، المخلافي، محمد أحمد قائد. (2003). أولويات البحث التربوي كما يراها القادة التربويون في الجمهورية اليمنية، سلسلة دراسات وأبحاث تربوية، مركز البحوث والتطوير التربوي، الجمهورية اليمنية.
- 28 - وزارة الشؤون القانونية. (1999). القرار الجمهوري رقم (412) لسنة 1999 بشأن تعديل القرار الجمهوري رقم (244) لسنة 1998م والقرار الجمهوري رقم (155) لسنة 1995م بشأن إنشاء المركز الوطني للمعلومات، مطابع التوجيه، صنعاء، اليمن.
- 29 - وزارة الشؤون القانونية.(2010). تشريعات التعليم العالي والبحث العلمي. مطابع التوجيه، صنعاء، اليمن.

"واقع القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة"

د.محمد محمود دائل الهاشمي

د.منير مصلح محمد الوصابي

ملخص البحث:

يهدف هذا البحث إلى وصف واقع القطاع الصحي اليمني والتعرف على الدور الاستراتيجي لجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وتنشيط السياحة العلاجية للإسهام في انعاش الاقتصاد الوطني والمشاركة في بناء الدولة اليمنية الحديثة، من خلال تسليط الضوء على أسباب هجرة المرضى اليمنيين للبحث عن الخدمات الصحية خارج الوطن، والأسباب الجذرية لتدني جودة خدمات القطاع الصحي الوطني، التي تؤدي إلى حدوث الأخطاء الطبية وارتفاع تكاليف الخدمات الصحية، وبيان أثرها على الاقتصاد الوطني، وقد خلص البحث إلى أن اللبنة الأولى لإصلاح القطاع الصحي تتطلب أولاً إصلاح قطاع التعليم الصحي، وتوطين الوظائف الإدارية في المؤسسات والمرافق الصحية من خلال رفدها بكوادر مؤهلة فكرياً وممارسة في إدارة الخدمات الصحية والمستشفيات، وللمحد من حدوث الأخطاء الطبية، لا بد من بناء نظام معلومات صحي وطني والاستفادة من التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير خدمات الصحة الإلكترونية والرقابة الصحية الإلكترونية.

الكلمات المفتاحية:

القطاع الصحي، السياحة العلاجية، الانتعاش الاقتصادي، بناء الدولة اليمنية الحديثة.

Abstract

This research aims to investigate the reality of health sector in Yemen and identify the strategic role of the University of September 21 for Medical and Applied Sciences in reforming the national health sector and encouraging medical tourism to contribute to reviving the national economy and participating in building the modern Yemeni state. To achieve this, the study highlights the reasons behind the Yemeni patients' migration to search for health services abroad, the root causes of the low quality services of the national health sector, which lead to medical errors and high costs of health services. It also indicates to their impact on the national economy. The research concluded that the first step of health sector reform requires reform of the health education sector first. it also requires the localization of administrative jobs in health institutions and facilities by providing them with intellectually and practically qualified cadres in the management of health services and hospitals. To reduce the occurrence of medical errors, a national health information system must be built and benefit from advances in information and communications technology to provide electronic health services and electronic health control.

Key words: The health sector, medical tourism, economic recovery, building the modern Yemeni state.

مقدمة:

تعد سلامة البدن وبناء الفرد بناءً سليماً من مقاصد الشريعة الإسلامية، التي من شأنها أن تسهم في بناء مجتمع منتج قادر على بناء الدولة الحديثة، من خلال تكوينه تكويناً مستقيماً، في جانبين جامعين لخيري الدنيا والآخرة وهما: صلاح العقول، وإصلاح البدن، فالأول شأن مؤسسات التعليم، والثاني شأن الأطباء ومختلف فئات الكوادر الصحية.

إن مهنة الطب والمهن الصحية المساعدة هي التي تحرر البدن من الألام عن طريق ما تقدمه من خدمات صحية للمرضى والمجتمع، سواء أكان ذلك من أجل الوقاية أم العلاج أم إعادة التأهيل والتعليم. غير أن الكادر الصحي وهم يمارسون مهنتهم قد يأتون أعمالاً تمس سلامة المرضى أو تؤثر على صحتهم؛ فهم معرضون للخطأ والصواب، غير أن مثل هذه الأخطاء قد تعرض حياة المريض للخطر.

ومن جانب آخر تعاني الأنظمة الصحية في مختلف بلدان العالم (المتقدمة والنامية) من مشكلات وتحديات عديدة، أدت إلى قيامها بتبني استراتيجيات مختلفة من أجل تحسين وتطوير خدماتها. وبالمثل فإن القطاع الصحي اليمني قد تعرض لتحديات ومشكلات عدة، حيث تضرر في الآونة الأخيرة بشكل كبير بسبب ظروف الحرب والحصار التي تتعرض لها اليمن منذ عام 2015م والتي أثرت أيضاً على مختلف قطاعات الدولة (التعليمية والاقتصادية والأمنية)، وبالتالي كان لابد من التعرف على واقع هذا القطاع الحيوي المهم للتعرف على أهم مشكلاته الراهنة، من أجل الإسهام في وضع الحلول الجذرية المناسبة التي يمكن أن تسهم بها جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية، والتي من شأنها أن تسهم في تطوير القطاع الصحي اليمني، في إطار السعي لتنفيذ الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

مشكلة البحث:

من خلال ما سبق يمكن تلخيص مشكلة البحث في السؤال الرئيسي الآتي:

ما واقع القطاع الصحي اليمني وما دور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره للإسهام في بناء الدولة اليمنية الحديثة؟

ويتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية الآتية:

- 1 - ما واقع القطاع الصحي اليمني؟ وما آثاره على الاقتصاد الوطني عموماً وعلى أفراد المجتمع خصوصاً؟
- 2 - ما أهم المشكلات والتحديات والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصحي اليمني بمختلف مرافقه ومؤسساته؟
- 3 - ما الدور الذي تستطيع من خلاله جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية أن تسهم بكفاءة وفاعلية في تطوير القطاع الصحي اليمني والمشاركة الفاعلة في بناء الدولة اليمنية الحديثة.

أهمية البحث:

واقع القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

تتمثل أهمية هذا البحث في الآتي:

1. رقد المكتبة اليمنية ببحث اصيل يناقش مشكلة مهمة تتعلق بصحة المواطن اليمني ووضعه الاقتصادي على المستوى الفردي والوطني معا.
2. هذا البحث يسלט الضوء على الأهمية والدور البارز لجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية وقطاع التعليم العالي عموما في حل المشكلات الصحية والاقتصادية والاجتماعية للوطن، وأثر ذلك على تحقيق الرفاه الاجتماعي وتوفير الحياة الكريمة للمواطن اليمني.
3. هذا البحث يبرز أهم الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن تتبناها وتسعى إلى تحقيقها كل الجامعات اليمنية ووزارتنا التعليم العالي والصحة العامة كأولوية ملحة في إطار تنفيذ الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها ما يأتي:

- 1 - التعرف على واقع القطاع الصحي اليمني.
- 2 - التعرف على أسباب هجرة المرضى اليمنيين للبحث عن الخدمات الصحية خارج حدود اليمن والنتائج المترتبة على ذلك.
- 3 - التعرف على أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه القطاع الصحي الوطني بمختلف مؤسساته ومرافقه الصحية.
- 4 - التعرف على الأسباب الجذرية لحدوث الأخطاء الطبية في مؤسسات ومرافق القطاع الصحي الوطني.
- 5 - وضع الحلول المناسبة لمعالجة تلك المشكلات والمعوقات والتحديات.
- 6 - التعرف على الحلول الاستراتيجية التي تستطيع من خلالها جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية أن تسهم بكفاءة وفاعلية في تطوير القطاع الصحي اليمني والمشاركة الفاعلة في بناء الدولة اليمنية الحديثة.

منهج البحث وادوات جمع المعلومات:

- اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي (تحليل المضمون) لوصف المشكلة ومعالجتها، كما استخدمنا المنهج الاستقرائي للبحث عن جذور المشكلة.
- حصل الباحثان على المعلومات من المصادر الثانوية المتمثلة بالدراسات والأبحاث والتقارير السابقة، بالإضافة إلى المصادر الأولية المتمثلة في الملاحظة والمقابلات الشخصية.

الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

- اهتم هذا البحث بدراسة واقع القطاع الصحي في الجمهورية اليمنية خلال الفترة من 2015 - 2020م.

مصطلحات البحث:

- **القطاع الصحي:** يعرف القطاع الصحي بأنه " جزء من اقتصاد الدولة يتعامل مع المسائل المتعلقة بالصحة في المجتمع. ويتكون من خدمات صحية عامة وخاصة منظمة) تشمل تعزيز الصحة والوقاية من المرض وخدمات التشخيص والمعالجة والرعاية. (ويشمل كذلك سياسات وأنشطة أقسام الخدمات الصحية ووزارات الصحة والمنظمات غير الحكومية والجماعات ذات الصلة بالصحة في المجتمع، فضلا عن الاتحادات المهنية، وخطط الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي التي تقدم خدمات صحية" (خوجة، 2008، 175).

- **الخدمات الصحية:** تعرف الخدمات الصحية بأنها " الخدمات التشخيصية، والعلاجية، والتأهيلية، والاجتماعية، والنفسية المتخصصة، التي تقدمها الأقسام العلاجية والأقسام الطبية المساندة، وما يرتبط بهذه الخدمات من الفحوصات المعملية (المخبرية) العادية والمتخصصة، وخدمات الإسعاف والطوارئ وخدمات التمريض والخدمات الصيدلانية والغذائية" (مخيمر، 2003م، 9).

المبحث الأول

واقع القطاع الصحي اليمني وأثره على الاقتصاد الوطني

تمهيد:

يعاني القطاع الصحي اليمني من العديد من المشكلات والتحديات أدت إلى تدهور خدماته وارتفاع تكاليفها وصعوبة الحصول عليها أحيانا أخرى، وارتفاع نسبة الأخطاء الطبية والوفيات جراء ذلك، مما أدى إلى تشوه صورة هذا القطاع لدى المجتمع اليمني الذي بدأ يفقد الثقة بهذا القطاع وزاد سعيه للبحث عن الخدمات الصحية خارج حدود الوطن، وقد خصص هذا المبحث لتوضيح جذور وأبعاد هذه المشكلات وآثارها على الفرد والمجتمع والدولة من خلال المحاور الآتية: -

أولاً: - أسباب هجرة المرضى إلى دول أخرى للبحث عن الخدمات الصحية:

- يمكن تلخيص أهم الأسباب التي تدفع بالمرضى للسفر إلى الخارج للعلاج فيما يأتي:
- 1 - انعدام الثقة بخدمات القطاع الصحي الوطني وعدم كفايتها وملاءمتها لتلبية احتياجات وتوقعات العدد الكبير والمتزايد للسكان.
 - 2 - تدني مستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدمها مرافق القطاع الصحي الوطني بشقيه الخاص والعام.
 - 3 - كثرة الأخطاء الطبية التي تحدث في مرافق القطاع الصحي الوطني سواء في التشخيص أو العلاج أو الممارسة السريرية والمتابعة، مما أدى إلى فقدان الثقة بهذا القطاع وبمؤهلات وخبرة الكثير من العاملين فيه.
 - 4 - ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية وعدم تلبية احتياجات المرضى ورغباتهم وتوقعاتهم.
 - 5 - قلة عدد الأطباء المتخصصين والاستشاريين وصعوبة وارتفاع تكلفة الوصول إليهم والحصول على خدماتهم.

- 6 - صعوبة الحصول على العديد من الخدمات التشخيصية والعلاجية المتخصصة والدقيقة، التي وإن توفرت ليست بالمستوى والنوعية المطلوبة، وبالرغم من تدني جودتها فهي ليست في متناول الجميع بسبب عدم قدرتهم على تحمل تكاليفها المرتفعة.
- 7 - على الرغم من كثرة المستشفيات الخاصة والعامة والمرافق الصحية الأخرى غير أن أغلبها لا تنطبق عليها أدنى مواصفات ومعايير الجودة والاعتماد الصحي.
- 8 - تركز معظم الخدمات والأطباء في مراكز المدن الكبيرة وغياب العدالة في توزيع الأطباء والأيدي الصحية العاملة على عموم محافظات ومديريات الجمهورية.
- 9 - عدم توفر العديد من الأجهزة والتقنيات الحديثة المستخدمة في التشخيص والعلاج.
- 10 - شعور المرضى بالاستغلال لوضعهم الصحي من قبل بعض المرافق الصحية ومنتسبيها الذين تخلوا عن أخلاقيات المهنة الطبية لأجل تعظيم الربح والكسب المادي من خلال طلب خدمات صحية وصرف أدوية قد لا يحتاجها المريض.

11 - ضعف عملية التخطيط الصحي على الرغم من إنفاق الدولة مبالغ طائلة على القطاع

الصحي غير أنه لا يلبي احتياجات وتوقعات المجتمع ورغباته من الخدمات الصحية الجيدة.

ثانياً: الأسباب والمشكلات التي أدت إلى تدهور جودة خدمات القطاع الصحي الوطني وارتفاع تكاليفها:

يمكن تلخيص أهم الأسباب والمشكلات والمعوقات التي أدت تدهور خدمات القطاع الصحي الوطني وارتفاع تكلفتها في النقاط الآتية : (الاستراتيجية الصحية 2010 - 2025م: التوجهات المستقبلية للخدمات الصحية في اليمن، 2010م، 34-35) و (البراوري، 2011م، 567-568): -

1. عدم كفاية المستشفيات والمرافق الصحية الحكومية، وبالتالي عدم حصول غالبية المجتمع على الخدمات الصحية في الوقت والمكان المناسبين وبالطريقة والجودة المناسبة ومن قبل الكوادر البشرية الصحية الخبيرة والمتخصصة.

2. يتنافس غالبية المرضى على خدمات القطاع الصحي العام مما يستدعي البحث عن معارف او دفع رشاوى لتعجيل الحصول على الخدمة وهذا يرفع من تكلفة الخدمة الصحية.

3. تدني مستوى جودة الخدمات المقدمة في هذا القطاع لعدة أسباب أهمها: -

- أ. العدد الكبير للمرضى مقابل عدد قليل من الأسرة.
- ب. ضعف وسوء الإدارة بسبب ضعف تنفيذ العمليات الإدارية (التخطيط والتنظيم والمتابعة والرقابة).
- ج. إتاحة الفرصة لاستغلال المرضى وتحقيق مكاسب شخصية نظراً لعدم كفاية المرافق الصحية العامة لتلبية كل طلبات وحاجات المجتمع من الخدمات الصحية.
- د. عدم كفاية وقناعة العاملين في القطاع الصحي بالأجور والمرتبات التي تمنح لهم، مما يدفع بعضهم لاستغلال المرضى والتخلي عن أخلاقيات المهنة الطبية.
- هـ. عدم كفاية الأطباء الاختصاصيين وعدم التزام الموجودين بالمناويات وهجرة أفضل الأطباء للبحث عن مصادر دخل أفضل في البلدان الأخرى، نظراً لعدم حصولهم على الاهتمام والاحترام الكافي في الوطن

وعدم توفير البيئة الصحية الآمنة لهم (من البنية التحتية والتجهيزات) التي تمكنهم من ممارسة عملهم بكفاءة وفاعلية وبما يحقق الأمان لهم وللمرضى.

و. الحالات الطارئة التي تصل إلى طوارئ المستشفى تفوق قدرات وحجم المستشفى بكثير، وبالتالي صعوبة تقديم الخدمات الصحية المتكاملة لكل الحالات واضطرار المستشفى لرفض استقبال معظم الحالات.

4. المناصب الإدارية في المستشفى تدار من قبل الأطباء والأخصائيين الذين لا يملكون خلفية كافية حول العمل الإداري، بالإضافة إلى انشغالهم بأعمالهم الخاصة التي تدر عليهم عوائد أفضل، وبالتالي عدم قدرتهم على إدارة الأقسام والمرافق وحدوث فشل إداري وسوء تنظيم، بالإضافة إلى انشغال هؤلاء الأطباء بالمتابعة وبعض الأعمال الإدارية أثناء أوقات الدوام وحرمان المرضى والمستشفى من خدماتهم، وغالبا ما يكونون هم الأفضل في تخصصاتهم وهنا تكون الخسارة مضاعفة، شغل أوقات أفضل الأطباء في أعمال إدارية خارج تخصصهم وحدوث فشل إداري بالإضافة إلى حرمان المرضى من خدمات هؤلاء الأطباء المتميزين.

5. نظرا للعدد الكبير للمرضى وشحة الأطباء يتم الاستعانة بأطباء العموم والمتدربين؛ لتقديم خدمات التشخيص والعلاج ونظرا لهذا الازدحام وقلة الخبرة تحدث أخطاء كثيرة في التشخيص والعلاج والممارسة وتحمل المريض لتكاليف إضافية متمثلة في تكاليف إعادة التشخيص ومعالجة أضرار تلك الأخطاء التي قد تتجاوز القدرات المادية للمرضى وقد تؤدي إلى أضرار كبيرة تصل إلى فقدان الحياة.

6. ضعف التخطيط الصحي على المستوى الوطني لعدم توفر بيانات دقيقة عن المرضى وتوزيعهم السكاني وحالاتهم وأماكن انتشار الأمراض والأوبئة (ضعف نظام الترصد الوبائي).

7. إهدار موارد المرافق الحكومية وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل لها.

8. تعرض العديد من المرافق الخاصة للفشل والخسارة بسبب سوء وضعف الإدارة وضعف التسويق الصحي.

9. عدم وجود قاعدة بيانات مشتركة بأسماء الأطباء الأخصائيين وتخصصاتهم وأماكن تواجدهم واندفاع المرضى للحصول على خدمات الأطباء المشهورين حد علمهم فقط، نظرا لغياب التسويق الصحي المناسب مما يزيد من تكاليف خدمات هؤلاء الأطباء، كما إن تنافس المستشفيات الخاصة على استقطابهم أدى إلى ارتفاع الأجور التي تمنح لهم.

10. عدم تدخل وزارة الصحة في وضع تسعيرة موحدة معقولة للخدمات الصحية في القطاع الخاص العام.

11. اندفاع عدد كبير من الأطباء والتجار للاستثمار في القطاع الصحي الخاص وفتح مستشفيات وتجهيزها بالأجل، وغالبا ما تكون هذه المستشفيات والمراكز والعيادات غير مطابقة للمعايير الصحية المعتمدة وغير مناسبة من حيث التجهيز والتصميم، بالإضافة إلى عدم إمكانية توفير أطباء متخصصين وغيرهم من الكادر الصحي المؤهل لارتفاع مرتباتهم والطلب الكبير عليهم من قبل المستثمرين في مختلف المناطق، واغرائهم بزيادة الرواتب ومنحهم نسب على الخدمات لتحفيزهم على طلب خدمات تشخيصية (فحوصات وأشعة وأدوية) غير ضرورية ولا يحتاجها المريض، من أجل أن

تتمكن هذه المرافق من زيادة الدخل لمواجهة الالتزامات الكثيرة التي تتحملها، بالإضافة إلى اضطرابهم لتشغيل الكادر الصحي على مدار 24 ساعة وهذا يؤدي إلى رداءة الخدمة وزيادة احتمال حدوث أخطاء في التشخيص والعلاج بسبب التعب والإرهاق وقلة التركيز الناجم عن العمل المتواصل.

12. عدم اعتماد موازنات تشغيلية كافية لتغطية نفقات المؤسسات الصحية العامة.
13. استعانة المستشفيات بخدمات الفنيين من مختلف التخصصات لتغطية معظم الأنشطة والوظائف في المستشفى سعياً لتقليل تكاليف التشغيل وزيادة الأرباح وهذا ينعكس على مستوى وجودة الخدمة المقدمة كون الفنيين تأهيلهم غير كاف.
14. استخدام محاليل ومستلزمات وأجهزة رديئة ورخيصة سعياً لتقليل تكاليف التشغيل.
15. توفير أصناف وأدوية رديئة قليلة الجودة وبيعها بأسعار الأصناف الأصلية من أجل تعظيم الأرباح.
16. التجهيز غير الكافي يؤدي إلى حدوث أخطاء طبية وتعريض حياة المرضى للخطر جراء عدم توفر الأجهزة والمستلزمات المهمة والطارئة.
17. انقطاع التيار الكهربائي وتعطل بعض الأجهزة أثناء تقديم الخدمة مع عدم وجود أجهزة احتياطية بديلة يعرض حياة المريض للخطر.
18. تحمل المريض تكاليف كبيرة جراء استدعاء أطباء متخصصين متعاقدين مع المرفق تحت الطلب، بالإضافة إلى قيام بعضهم بطلب خدمات تشخيصية جديدة للحصول على النسب كون الفحوصات السابقة ليست بأسمائهم وهذا يضاعف التكلفة على المريض.
19. عدم وجود نظام موحد للمعلومات لمعرفة بيانات المريض السابقة والخدمات التي قدمت له يؤدي إلى تكرار خدمات التشخيص وتحمل المريض تكاليف إضافية.
20. صعوبة إجراء متابعة وتقييم من قبل السلطات ومكاتب الصحة لعدم امتلاكها لكادر إداري متخصص يمتلك المعرفة والخبرة الطبية والإدارية معاً، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يتم استغلال المرافق الصحية غير المطابقة وتحميلها غرامات، لكن دون معالجة الاختلالات، وإنما يتم ابتزاز واستغلال تلك المرافق التي تلجأ بدورها لتعويض خسائرها برفع أسعار خدماتها.
21. الإدارة العشوائية لهذه المرافق تزيد من تكاليف التشغيل وزيادة تكاليف الخدمة وتدني الجودة وحدوث الأخطاء الطبية.
22. الخدمات الفندقية والإقامة والتغذية أيضاً رديئة لا تلبى توقعات وحاجات ورغبات المرضى.
23. عدم امتلاك الكادر الإداري الحالي للمعرفة بالجوانب الطبية يقلل حجم الاستفادة منهم في تقديم المساعدة عند حدوث كوارث أو طوارئ.
24. عدم الاهتمام بمشاريع البحث والتطوير لبحث مشكلات القطاع الصحي ومعالجتها وفق قوعد واسس علمية ومنهجية.

25. أقسام الرقود العامة لا تراعي خصوصية المريض ومرافقه، بل أن مرافق المريض يعاني كثيرا لعدم توفر سرير خاص به، بالإضافة إلى عدم توفير وسائل الراحة والترفيه في الغرفة العامة خصوصا أن المريض يبقى أياما وربما أسابيع في الغرفة نفسها، ويحتاج توفير البيئة المريحة والنظيفة التي تساعد على سرعة التعافي، وهذا يتطلب توفير خدمات فندقية مميزة مزودة بوسائل الترفيه مثل: التلفاز، ومكيف الهواء، والخصوصية أثناء النوم والهدوء... الخ.
26. عدم توفر خدمات العلاج الطبيعي وإعادة التأهيل في معظم المستشفيات الخاصة، وعدم إلمام كثير من الكادر التمريضي والخدمات الإدارية بأهمية هذه الخدمات.
27. عدم توفر خدمات الرعاية النفسية للمريض وذويه أثناء مكوثه بالمستشفى، وعدم إلمام طاقم التمريض والخدمات الإدارية المساندة بأهمية هذه الخدمات في تحسين حالة المريض.
28. عدم توفر خدمات التغذية العلاجية في معظم المستشفيات الخاصة، وعدم إلمام الكادر الإداري والخدمات المساعدة بأهمية هذه الخدمة في تحسن حالة المريض.
29. عدم التزام الأطباء والكادر الطبي بتعبئة السجل الطبي الإلكتروني إن وجد أو اليدوي بكل الإجراءات والملاحظات التي تمت للمريض ليتمكن الأطباء من الاستفادة من هذه البيانات لتتبع الحالة الصحية للمريض بناءً على تاريخه المرضي ومعرفة مستوى التحسن أو استجابة المريض للعلاج بدون الحاجة لإعادة الفحوصات وتحمل المريض تكاليف إعادة العديد منها، حيث يفترض الحصول عليها من سجله الطبي وستساعد الأطباء على سرعة ودقة التشخيص.
30. إصدار بعض العيادات والمراكز والمستوصفات والمستشفيات تقارير طبية وجناحية مبالغ فيها مع عدم إدراك الآثار القانونية المترتبة عليها والعقوبات والجزاء المترتبة عليها.
31. صعوبة تحديد مصدر الخطأ الطبي نظرا لتعدد الجهات المشتركة في تقديم الخدمة الصحية خصوصا مع عدم وجود نظام معلومات يوثق كل إجراء ومن الذي قام بتنفيذه.
32. ضعف عملية التسويق فقد تتوفر الأجهزة الحديثة والكافية في بعض المرافق الصحية لكن مع القصور في عملية التسويق لها، مما يؤدي إلى فشلها وإغلاقها وتدهورها وربما بسبب عدم إجراء دراسات واقعية واختيار الموقع المناسب قبل افتتاحها.
33. عدد المستشفيات الحكومية في العاصمة حوالي خمسة مستشفيات وهي تعد مستشفيات مرجعية لكل محافظات الجمهورية. كما أن عدد الأسرة في أكبر مستشفى لا يتعدى 500 سرير، حيث لا يتعدى إجمالي عدد الأسرة في كل المستشفيات الحكومية سواء المدنية أو العسكرية (2000 سرير تقريبا)، أي بواقع سرير واحد لكل 15 ألف نسمة من السكان تقريبا، وعلى الرغم من أن 70% من الخدمات الصحية تقدم عبر القطاع الخاص غير أن عدد الأسرة الإجمالي للقطاعين العام والخاص مازالت أقل من 5 أسرة لكل 10 ألف نسمة (WHO, 2018 (HerAMS)). وهنا تظهر جليا نسبة وحجم العجز الكبير في عدد الأسرة قياسا بعدد السكان الذين يعيش أكثر من ثلثي عددهم تحت خط الفقر، وعدم قدرتهم على تحمل التكاليف المرتفعة للخدمات الصحية في المستشفيات الخاصة، بالإضافة إلى أن معظم المستشفيات الحكومية لا تقدم خدماتها مجانا وإنما بأسعار منخفضة نسبيا

عن القطاع الخاص، كما أن المرضى يتحملون تكاليف إضافية تتمثل بتكاليف الوصول و الانتظار (تكاليف نقل المريض ومرافقه إلى مراكز المدن أو العاصمة، وتكاليف الفنادق والمطاعم) للحصول على تلك الخدمات والتي قد تتجاوز في كثير من الأحيان تكاليف الحصول على الخدمات نفسها من المستشفيات الخاصة التي تقدم خدماتها بدون تأخير أو وساطة.

ثالثاً: مصادر حدوث الأخطاء الطبية:

من خلال خبرة الباحثين وملاحظاتهم الشخصية ومطالعتهم للعديد من التقارير (بوعيشه، 2014م، 9- 14. : مجلة العربي، 25 يناير 2008م. : مجلة اليمن الطبية، 16 مارس 2019م. ميدا ايست 25 سبتمبر 2010م) حول موضوع الأخطاء الطبية - فيمكن تلخيص أهم مصادر حدوث الأخطاء الطبية وأسبابها بحسب تصنيف هذه الخدمات في الآتي: (نصيرات، 2008م، 59- 61)

1. أخطاء التشخيص من قبل بعض الأطباء، ومن أسبابه ما يأتي: -
 - عدم توفر بيانات كافية عن حالة المريض وتاريخه المرضي.
 - عدم توفر وقت كافٍ للطبيب لمناقشة المريض عن تاريخه المرضي بسبب كثرة الحالات.
 - ممارسة بعض الأطباء لتخصصات خارج تخصصاتهم أو تفوق مستواهم وخبراتهم العلمية.
 - عدم قيام إدارة المستشفى بتوفير التجهيزات والبيئة المناسبة للطبيب، ليتمكن من عمل فحص سريري صحيح ومتكامل.
 - عدم وجود وتنفيذ سياسات وإجراءات وأدلة تنظم العمل والممارسات الإكلينيكية.
 - القيام بمهام الأطباء من قبل غير الأطباء (ممرضين، صيادلة، مختبرات).
 - ضعف مخرجات بعض الكليات والمعاهد الصحية خصوصاً الأهلية بسبب التجاوز في معايير التسجيل والقبول، بالإضافة إلى وجود قصور في عملية التعليم والتقييم وعدم حصولهم على التدريب والتعليم المناسب وفقاً لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
 - ضعف القدرة على التواصل بين المريض والطبيب لأسباب عديدة منها استخدام اللهجة العامية من قبل المريض وعدم فهم الأطباء شكوى المريض خصوصاً الأطباء الأجانب (عائق لغوي)، بالإضافة إلى عائق التعامل الأخلاقي والتعامل بتعالٍ أو بتوتر وقلق سواء من الطبيب أو المريض.
 - صرف أدوية لشركات معينة ذات جودة رديئة من أجل الحصول على المكافآت والحوافز التي تقدمها تلك الشركات بغرض التسويق والترويج لمنتجاتها، مما يؤدي إلى عدم تعالٍ المريض حتى وإن كان التشخيص سليماً واضطرار المريض للبحث عن طبيب آخر وفقدان الثقة بالطبيب الأول، وتحمل المريض لتكاليف إضافية بسبب إعادة التشخيص والعلاج.
 - حدوث أخطاء في بيانات المريض خصوصاً عند التساهل في تطبيق سياسات وإجراءات التحقق من شخصية المريض قد يؤدي إلى تقديم خدمات مريضاً مريضاً خصوصاً أثناء الجراحة أو عمل الفحوصات المخبرية.

- عدم إلمام والالتزام بعض العاملين في القطاع الصحي بقواعد مكافحة العدوى والصحة والسلامة المهنية يؤدي إلى انتشار العدوى وتعرضهم للمخاطر.
 - ندرة الكوادر الإدارية المتخصصة في العمل الطبي يؤدي إلى غياب دور الإدارة في تخطيط وتنظيم وتنسيق ومتابعة ورقابة وتقويم عمل الأطباء.
 - قيام الأطباء في هذه المستشفيات بممارسة عدة تخصصات (مثل باطنية - أطفال قلب - طوارئ) وغيرها لعدم إمكانية توظيف أطباء اختصاصيين في كل الأقسام وهذا يؤدي إلى زيادة احتمالات تعرض المريض لحدوث أخطاء في التشخيص والعلاج وأخطاء طبية.
2. قد يكون تشخيص الطبيب صحيحا لكن قد تحدث الأخطاء بسبب عدم دقة نتائج الخدمات
- التشخيصية المساعدة، ومن أهم أسبابها ومصادرها ما يأتي :
 - رداءة المحاليل المستخدمة في إجراء التحاليل المخبرية.
 - رداءة الأجهزة أو عدم صيانتها ومعايرتها دوريا.
 - حدوث خطأ في سحب وأخذ العينة.
 - حدوث خطأ في ترميز العينة.
 - عدم الالتزام بسياسات وإجراءات مكافحة العدوى.
 - عدم توفر الأجهزة والمستلزمات المناسبة.
 - عدم امتلاك الكادر الصحي المعرفة والخبرة الكافية.
 - غياب الرقابة والمتابعة والتخطيط السليم من قبل كوادر متخصصة في المجال الإداري والطبي.
 - عدم تنفيذ خطط للتدريب والتأهيل.
 - تدني مستوى الرضا الوظيفي وغياب نظام التحفيز.
 - تسريب المحاليل والتجهيزات من قبل بعض العاملين لبيعها والاستفادة من ثمنها.
 - صعوبة توفير أطباء وكادر صحي مؤهل في المناطق البعيدة.
 - صعوبة توفير كل أنواع الفحوصات والكشافات في المناطق النائية والبعيدة وتركزها في مراكز المدن الكبيرة.
 - تعدد الضرائب والرسوم والإتاوات التي تدفعها المرافق الصحية الخاصة للدولة يزيد من تكاليف خدماتها.
 - تخوف معظم مدراء المرافق الصحية من تطبيق معايير الجودة والاعتماد الصحي تجنباً لتحمل تكاليف وأعباء إضافية.
 - عدم توفر كوادر مؤهلة طبيا وإداريا قادرة على تحقيق الكفاءة والجودة في إدارة الخدمات الصحية والمستشفيات.
 - ممارسه الوظائف الإدارية في المرافق الصحية من قبل أشخاص لا يمتلكون المعرفة الطبية أو العكس.
 - عدم إلمام ومعرفة غالبية الكوادر الصحية بسياسات وإجراءات الممارسة السليمة، وكذا جهلهم بمعايير الجودة والاعتماد الصحي.

واقع القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

- عدم إلمام الكثير من العاملين الصحيين والمديرين بالمواصفات الفنية والهندسية للأقسام الطبية اللازمة لتقديم خدمات صحية ذات جودة عالية.
- ضعف قدرات القائمين على إدارة هذه المرافق في وضع وتنفيذ التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة السليمة.
- 3. **قد يكون التشخيص صحيحا ولكن قد يحدث الخطأ أو الضرر بسبب الدواء، ومن أهم أسبابه ما يأتي:**
 - حدوث خطأ في صرف الأدوية من قبل الصيدالنة.
 - حضور المريض إلى المستشفى بعد قيامه باستخدام أدوية أو وصفات علاج عشوائية من قبل الصيدالنة أو أصحاب العيادات أو المختبرات أو بعد استخدام علاج الأعشاب وأثر ذلك في عدم وضوح أعراض المرض ونتائج الفحوصات.
 - عدم وجود نظام معلومات يمنع صرف الأدوية التي يحدث فيها تداخل أو تفاعل دوائي، مع عدم وجود نظام معلومات موحد يوضح ما تم صرفه من أدوية للمريض أو نتائج الفحوصات وصور الأشعة السابقة، مما يترتب عليه إعادة خدمات التشخيص والعلاج في كل مرة يدخل فيها المريض للمستشفى وتحمله تكاليف إضافية.
 - انعدام أو انقطاع بعض الأدوية والمستلزمات الصحية من السوق يزيد من تكلفة توفيرها بسبب احتكارها نظرا لغياب التخطيط الدقيق المبني على المعلومات الدقيقة عن حجم الاحتياج المتوقع منها.
 - عدم تدخل الدولة في تسعير الأدوية والمستلزمات الصحية والسماح بدخول أدوية غير مطابقة للمواصفات وريئة وغير فعالة أو قليلة الفعالية.
 - عدم توعية المرضى بالخطوة العلاجية وبأهمية الالتزام بها من قبل بعض الأطباء وأضرار الإخلال بها، وعدم وجود آلية لمتابعة حالة المريض بعد خروجه من المرفق الصحي.
 - الاستخدام العشوائي للأدوية من قبل المرضى وقلة خدمات التوعية ومراكز الرعاية الصحية الأولية.
 - عدم فهم كتابة العديد من الأطباء من قبل الصيدالنة وغيرهم وهذا يؤدي إلى حدوث خطأ في صرف الأدوية.
- 4. **قد يكون التشخيص صحيحا وكذلك الأدوية مناسبة ولكن يأتي الخطر أو يحدث الخطأ من الخدمة التمريضية، ومن أهم أسباب ذلك ما يأتي:**
 - رداءة الخدمات التمريضية في المستشفى الناجم عن ضعف تأهيل الممرضين أو الاستعانة بممرضين من ذوي الخبرة فقط أو ممن حصلوا على دورات قصيرة في التمريض نظرا لقبولهم العمل برواتب زهيدة، بالإضافة إلى عدم عمل برامج تدريبية وتطويرية لهم.
 - عدم إلمام ومعرفة الكثير من العاملين ضمن طاقم التمريض بسياسات وإجراءات خدمات التمريض في كل قسم ولكل خدمة وعدم إلمامهم بمعايير الجودة سيما ما يتعلق بأمن وسلامة المريض.

- ضعف المتابعة والرقابة والتوجيه والتحفيز الإداري المستمر قد يؤدي إلى اللامبالاة والإهمال من قبل طواقم التمريض وحدث العديد من الأخطاء الطبية.
5. الكليات والمعاهد الصحية: إن المتتبع لمصادر وأسباب حدوث الأخطاء الطبية سيجد بأن المصدر الرئيسي لها هو المستوى التعليمي (المعري) للكوادر الصحية، حيث لوحظ أن أغلب الكليات والمعاهد الطبية لا تملك توصيف برامج أكاديمية معتمدة ولا توصيفا معتمدا للمقررات التي تدرس، وبالتالي عشوائية التدريس مع وجود قصور إداري في إدارة تلك الكليات والمعاهد في بعض الأحيان، واعتماد المعاهد والكليات الخاصة على حملة الماجستير والبيكالوريوس في التدريس من أجل خفض تكاليف التدريس والتدريب، بالإضافة إلى تحمل الدولة تكاليف باهظة في الكليات الحكومية بسبب عدم الاستغلال الأمثل لأعضاء هيئة التدريس في أكثر من جامعة، وكذا محدودية الكليات الحكومية؛ حيث يعين عضو هيئة التدريس في الكلية الحكومية ويعطي محاضرة أو محاضرتين أسبوعيا ويصرف له راتب شهري كامل ولعدم وجود كليات حكومية أخرى في المدينة نفسها؛ فلا يمكن تحقيق استغلال أمثل لهؤلاء الأساتذة، بالإضافة إلى ندرتهم وانشغالهم بأعمالهم الخاصة، وهنا نلاحظ وجود ضعف في تخطيط وتنظيم وتنسيق و توجيه عمل الكليات والمعاهد الطبية وارتفاع تكاليف تشغيلها وانعكاس ذلك على الطلبة، كما أن الكليات الخاصة تقبل تسجيل طلبة وبمعدلات متدنية في التخصصات الطبية بهدف استقطاب أكبر عدد من الطلبة لضمان تحقيق العوائد المستهدفة، وهذا قد يدفعهم إلى التساهل معهم في عملية التقييم وتسهيل النجاح في الاختبارات وذلك بسبب القلق من تسريحهم وانقطاعهم عن الدراسة وعدم دفع الرسوم الدراسية بسبب رسوبهم، وهذا يؤدي إلى تخرج كادر صحي ضعيف التأهيل.
6. التحديات التي تواجه المديرين الصحيين وأهمها ما يأتي (نصيرات، 2008م، 10-23: شعيب، ج1، 2014م): -
- محدودية الموارد المتاحة وكلفتها العالية وبالمقابل الطلب الكبير على هذه الموارد، مما يعني أن المدير الصحي مطلوب منه دائما أن يقدم الكثير بالقليل المتوفر لديه.
- التوقعات العالية لمستهلك الخدمات الصحية، فهو يتوقع المعجزات من الطب والنظام الصحي، كما إنه غير راضٍ بشكل عام عن جودة ما يستهلك وعن كلفة هذه الخدمات.
- التصاعد المستمر في كلفة الخدمة، هذا يصاحبه عدم رضا من جانب ممول الخدمات الصحية سواء أكانت جهات حكومية أم خاصة أم مؤسسات تأمين.
- تدمير وعدم رضا من جانب مقدم الخدمات الصحية، وبشكل خاص الأطباء والمرضى؛ فهناك عدم رضا بسبب ضغط العمل وزيادة الطلب على الخدمة وهنالك عدم رضا عن ظروف العمل وتدني الأجور ما ينعكس سلبا على المعنويات.
- الاعتبارات الإنسانية والأخلاقيات الاجتماعية والمهنية، هذه تضع قيودا ومعوقات أمام التركيز على الكفاءة والاعتبارات الاقتصادية للخدمات الصحية.
- غياب وضعف التنسيق والتعاون بين مختلف المرافق الصحية سواء الحكومية أم الخاصة.

رابعاً: الأسباب الجذرية لتدهور القطاع الصحي الوطني وتدني جودة خدماته:

من خلال تحليل مشكلات القطاع الصحي ومصادر حدوث الأخطاء الطبية، نجد أن أهم الأسباب الجذرية لظهور المشكلات والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصحي الوطني، التي أدت إلى تدني جودة خدماته وتزايد نسبة حدوث الأخطاء الطبية في مؤسساته ومرافقه الطبية تتمثل في الآتي (جاد الرب، 2009م، 94):

1. وجود قصور كبير في عملية التخطيط الصحي السليم في مختلف المؤسسات والمرافق الطبية .
2. قصور في عملية التنظيم والتنسيق خصوصاً أن الخدمة الصحية خدمة تكاملية تقدم من قبل فريق متكامل يتمثل في الطبيب والإداري والصيدلاني والمخبري والممرض وغيره.
3. قصور في عملية المتابعة.
4. قصور في عملية التقييم واتخاذ القرار.
5. قصور في عملية التعيين والتدريب والتأهيل.
6. قصور في الاستثمار واستغلال الموارد بكفاءة وفاعلية.
7. قصور في توفير المعلومات عن كل مريض وتاريخه المرضي، أي أن المشكلة إدارية بحثة تبدأ من الكلية والمعهد وتنتهي في المرفق الصحي ونتيجتها ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية وانخفاض جودتها وزيادة نسبة الأخطاء الطبية وابتزاز المريض.
8. نظراً لعدم وجود كوادر متخصصة تمتلك المعرفة الكافية في الجوانب الطبية والإدارية معا يتم الاستعانة بأفضل الأطباء لإدارة المرافق الصحية وهذا يعد جزءاً من المشكلة إضافة إلى ذلك عدم إلمام المديرين الحاليين بالتشريعات الصحية والقوانين المنظمة للعمل وإدارة مرافق القطاع الصحي، يعرضهم للمساءلة القانونية، بالإضافة إلى عدم امتلاكهم للمعارف في العديد من الجوانب مثل: الإدارة، والمحاسبة، والاقتصاد، والاحصاء، ونظم المعلومات، وإدارة الجودة، والإدارة المالية، والقوانين ... الخ. بالإضافة إلى أن العاملين ضمن الفريق الطبي بحاجة إلى توفير البيئة المناسبة والمستلزمات والتنسيق والتنظيم وغيرها من الخدمات الإدارية ليتمكنوا من القيام بواجبهم بصورة صحيحة؛ أي أنهم بحاجة إلى كوادر إدارية تمتلك المعرفة الطبية والإدارية معا، وتعرف تفاصيل كل عمل وخدمة في المنظمة الصحية.

وبناءً على ما سبق يخرج الباحثان بالاستنتاج الرئيسي الآتي:

إن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها القطاع الصحي اليمني هي مشكلة إدارية بالدرجة الأساس ناجمة عن قصور في المستوى العلمي للكوادر الصحية بسبب تدني جودة العملية التعليمية في الكليات والمعاهد الصحية، فكما نعلم فإن مهمة الطبيب هي تشخيص وعلاج المرضى ومهمة الصيدلاني تركيب وصرف الأدوية ومهمة المخبري إجراء التحاليل المخبرية ومهمة الممرض تقديم الرعاية التمريضية للمرضى، غير أن الخدمة الصحية تتطلب تعاون كل الكوادر الصحية السابقة وغيرها من أجل تقديم خدمة

متكاملة للمريض، وهكذا نجد بأننا بحاجة إلى من يقوم بتخطيط وتنظيم وتنسيق ومتابعة وتقييم أعمال الفريق الطبي، ويوفر لهم متطلبات إنجاز العمل، وهنا تبرز الحاجة جليا إلى شخص إداري يمتلك المعرفة الطبية جيدا وتفصيل إدارة وتقديم كل خدمة في المستشفى أو المرفق الصحي.

خامسا: الآثار الاقتصادية المترتبة عن مشكلات القطاع الصحي:

إن تدني مستوى جودة الخدمات الصحية التي تقدم في المؤسسات والمرافق الطبية اليمنية، وارتفاع نسبة الأخطاء الطبية، يترتب عليه آثار اقتصادية كبيرة، ويدفع بالكثير من اليمنيين إلى البحث عن الخدمة الصحية خارج حدود الوطن، ويمكن تلخيص أهم الأضرار الاقتصادية المترتبة على ذلك في الآتي (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الأسكوا، مارس 2020م):

1. استنزاف العملة الصعبة من قبل المرضى المضطرين للسفر إلى خارج البلد بحثا عن الخدمات الصحية والتي تصل إلى مليار دولار سنويا، وانعكاسات ذلك على ارتفاع أسعار صرف العملات الاجنبية مقابل العملة المحلية، فارتفاع نفقات الفرد الواحد على الخدمات الصحية يزيد من معاناة المواطن وعدم كفاية دخله الشهري.
2. حدوث انكماش اقتصادي وكساد تجاري بسبب ارتفاع الأسعار وعدم استقرارها وهجرة المجتمع.
3. سخط المواطنين على الدولة ومرافق القطاع الصحي وسهولة انجرارهم واصطيادهم من قبل أعداء الوطن.
4. عدم حل المشكلة يزيد من آثارها وتعقدها أكثر.
5. هجرة الكوادر الخبيرة والمؤهلة.
6. ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة (منظمة الأغذية والزراعة، نشرة مراقبة السوق، العدد 54، يناير 2020م).
7. عدم استثمار الدولة أو التجار في إنتاج الأدوية عالية الجودة، يؤدي إلى استنزاف العملة الصعبة في استيراد الأدوية والتي تقدر بحوالي مليار دولار سنويا.
8. ارتفاع نسبة البطالة بسبب تدهور الوضع الاقتصادي وعدم إنشاء المصانع، والاعتماد على الاستيراد واضطرار آلاف اليمنيين إلى الهجرة إلى بلدان أخرى بحثا عن عمل وعدم استفادة البلد من خبرة أبنائه. (التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا وطرق المواجهة في اليمن، فريق الإصلاحات الاقتصادي، أبريل 2020).
9. ارتفاع نسبة البطالة مع تدهور الوضع الاقتصادي وانتشار المرض يزيد من سخط المجتمع ويؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني (UN OCHA Yemen; Issue 03 / March 2020).
10. حدوث كساد اقتصادي في البلد مع عدم الاستقرار السياسي والأمني يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال وعزوف المستثمرين عن الاستثمار في البلد وهذا يزيد الوضع سوء.
11. تدني المستوى الصحي العام للمجتمع، وسهولة انتشار الأمراض والأوبئة والإعاقات بسبب ضعف التقييم والمتابعة وغياب تنفيذ مشاريع التحسين (الأوتشا، تقرير آخر المستجدات الإنسانية، يناير 2020م).

وهكذا نجد أن إصلاح القطاع الصحي وتطويره أصبح ضرورة حتمية، وعنصرا أساسيا في إنعاش الاقتصاد الوطني واستقرار البلد وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

المبحث الثاني

دور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في تطوير القطاع الصحي اليمني وبناء الدولة اليمنية الحديثة

تمهيد:

بعد أن تم استعراض أهم المشكلات والتحديات والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصحي اليمني بمختلف مرافقه العامة و الخاصة، سيتم تناول أهم الحلول والمعالجات التي يمكن من خلالها القضاء على أسباب تلك المشكلات وتنشيط السياحة العلاجية وإنعاش الاقتصاد الوطني، وقد انتهج الباحثان في هذه البحث أحد الأساليب الإدارية في تحسين الجودة وهي قاعدة باريتو (80/20) (نيان، 2005م، 200 - 254)، أي أننا من خلال إجراء تحليل المخاطر للمشكلات سألنا في الذكر وأسبابها الجذرية ووضع سلم أولويات لها، سوف نجد بأنه يمكن معالجة وحل ما نسبته 80% من تلك المشكلات والتحديات والمعوقات من خلال معالجة 20% من مسبباتها بحسب أولويتها. وسيتم توضيح آفاق إصلاح القطاع الصحي الوطني وفق هذه المنهجية من خلال المحاور الآتية:

أولا: دور جامعة 21 سبتمبر في تطوير القطاع الصحي اليمني:

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت من قبل وزارة الصحة العامة خلال السنوات الماضية من أجل إصلاح القطاع الصحي، وعلى الرغم من أنها وضعت العديد من الخطط التنفيذية والاستراتيجية (الخطة الخمسية الثالثة للتخفيف من الفقر 2006 - 2010م، 2006، 40) من أجل ذلك غير أن المشكلات مازالت قائمة، وهذا قد يعزى إلى أن تلك الخطط غالبا كانت تهدف إلى معالجة أعراض المشكلات وليست جذورها.

لذلك اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على أدوات الجودة الشاملة في معالجة المشكلات وبناء مشاريع التحسين، والتي تركز على ضرورة إجراء تحليل للمخاطر وعمل تحليل جذري للمشكلات (الوصابي، 2020م، 60 - 70)، ثم معالجة جذور المشكلة مما سيؤدي بدوره إلى وضع حل دائم، وبعد أن تعرفنا على الأسباب الجذرية لمشكلات القطاع الصحي في المبحث الأول من هذا البحث، حيث تبين أن المسبب والمصدر الرئيسي لمعظم مشكلات القطاع الصحي كان ضعف المستوى المعرفي لمعظم الكوادر الصحية، ولعلاج هذه المشكلة فإن الأمر يتطلب تصحيح وتحسين العملية التعليمية في الكليات والمعاهد الصحية. وهنا يبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية في إصلاح القطاع الصحي الوطني، كونها أول جامعة حكومية متخصصة في العلوم الطبية والتطبيقية، أنشئت في عام 2016 بموجب قرار رئيس اللجنة الثورية رقم (161) الصادر بتاريخ 13/6/2016 ومقرها في مديرية سنحان وبلاد الروس - محافظة صنعاء، تقدم الجامعة خدماتها التعليمية لكافة أبناء الجمهورية اليمنية وفقا لسياسات القبول والتسجيل المعتمدة من المجلس الأعلى

للجامعات اليمنية، وتدار الجامعة وفقا لقانون الجامعات اليمنية ولائحته التنفيذية، وتضم الجامعة خمس كليات طبية هي: (كلية الطب البشري، وكلية الصيدلة السريرية، وكلية الطب المخبري، وكلية التمريض، وكلية الإدارة الطبية). كما تضم الجامعة عددا من مراكز العلوم التطبيقية وخدمة المجتمع هي: مركز اللغات واللسان العربي- مركز تقنية المعلومات - مركز التدريب والتأهيل الطبي الذي يمنح درجة الدبلوم بعد الثانوية العامة (نظام ثلاث سنوات) في التخصصات الآتية: (دبلوم قبالة، ودبلوم فني عمليات، ودبلوم فني طوارئ، ودبلوم فني تخدير وعناية مركزة).

ومن خلال اطلاعنا على تقرير الإنجاز السنوي للجامعة للعام 2018/2019م، وجدنا بأن الجامعة قادرة على الإسهام الفاعل في معالجة كل مشكلات القطاع الصحي وبالتالي إصلاح الاختلالات القائمة فيه وتنشيط السياحة العلاجية والمشاركة الفاعلة في بناء الدولة اليمنية الحديثة(الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة، 2019م، 57 - 60) من خلال تحقيقها لأهداف الاستراتيجية الآتية (جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية، تقرير الإنجاز السنوي للعام الجامعي 2018/2019م): -

1. خلق شراكة وتعاون حقيقي مع مجلس الاعتماد الأكاديمي اليمني من أجل سد العجز في مختلف التخصصات الطبية وتحسين العملية التعليمية لطلبة الكليات والمعاهد الصحية ورفع جودة خدماتها وفقا لمعايير الاعتماد الأكاديمي وتحقيق الاستغلال الأمثل لمواردها، وهذا يتطلب القيام بما يأتي:

أ. توفير فرص تعليمية أكثر للطلبة للالتحاق بالتعليم الجامعي الحكومي من خلال التوسع في إنشاء كليات ومراكز صحية في التخصصات الطبية النادرة وبحسب الاحتياج الوطني والإقليمي ووفقا لمعايير الاعتماد الأكاديمي العالمية وبطاقة استيعابية مدروسة للحد من لجوء الطلبة لقطاع التعليم الخاص.

ب. وضع واعتماد توصيف للبرامج الأكاديمية والمقررات الدراسية وبرامج التدريب السريري، والسعي لتوحيده ومتابعة تنفيذه في مختلف الكليات والمعاهد الصحية في اليمن، على أن يحدث سنويا من قبل ذوي الاختصاص العلمي والكوادر المؤهلة.

ج. رفق هذه الكليات والمعاهد بقيادات تمتلك الخبرة والمعرفة الإدارية والعلمية (المخلافي، 2007م، 282 - 286) لإدارة هذه المؤسسات بكفاءة وفاعلية وفق خطط واضحة ومدروسة تعد وتنفذ بمشاركة كافة منتسبيها أكاديميين وإداريين.

د. تحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال وضع خطط تشغيل لتلك المؤسسات وتغطية نفقاتها من إيراداتها الذاتية.

هـ. ترسيخ معايير وسياسات وإجراءات إدارة الجودة الشاملة في الخدمات الصحية، من خلال اعتمادها كمقرر أساسي في كل التخصصات الطبية.

و. تسخير كل الموارد والإمكانات اللازمة لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي الخاصة والحصول على الاعتماد البرامجي والمؤسسي لكل الكليات والمراكز التابعة للجامعة والحفاظ عليه، لضمان تقديم خدمة تعليمية عالية الجودة قليلة التكلفة تواكب أحدث ما وصلت إليه العلوم الطبية عالميا.

واقع القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

- ز. العمل على استقطاب افضل الكوادر الأكاديمية والمحافظة عليهم وتوفير استقرار وظيفي حقيقي لهم لتتمكن الجامعة من استغلالهم بكفاءة وفاعلية في التعليم والتطوير والبحث العلمي باعتبارهم الثروة الفكرية وبناء العقول والمجتمعات، فهؤلاء هم ورثة الانبياء.
 - ح. تفعيل مركز الدراسات والبحوث الطبية في الجامعة وتحفيز الكوادر الأكاديمية على البحث العلمي والإنتاج الفكري، وخلق تعاون وشراكة حقيقية مع الجامعات والكليات الطبية على المستوى الاقليمي والدولي.
 - ط. وضع وتنفيذ برنامج رقابي صارم لمتابعة وتقييم وتقويم مختلف الانشطة الأكاديمية في الكليات والمعاهد والمراكز الصحية.
 - ي. توحيد شروط وسياسات القبول والتسجيل في التخصصات الصحية في مختلف الكليات والمعاهد العامة والخاصة وعدم التهاون فيها.
2. **رصد القطاع الصحي بكوادر صحية مؤهلة فكريا وممارسة في الإدارة الصحية، لئتمكنوا من سد الفجوة الحاصلة وإصلاح اختلالات القطاع الصحي في مختلف مرافقه سواء الخاصة او العامة، من أجل ضمان تقديم خدمات صحية ذات جودة عالية منخفضة التكلفة والحد من شغل الكوادر الطبية المتخصصة في القيام بمهام إدارية وما يترتب على ذلك من آثار وقصور، وهذا يتضمن تنفيذ الآتي:**
- أ. تحديث البرنامج الأكاديمي والخطة الدراسية لكلية الإدارة الطبية وفقا لمعايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، بحيث يحصل خريج هذه الكلية على مؤهلين الأول في أحد العلوم الصحية المساعدة والآخر في الإدارة الصحية، لضمان رصد القطاع الصحي بكوادر مؤهلة فكريا وممارسة في الإدارة والعلوم الصحية قادرة على تقديم خدمات صحية عالية الجودة قليلة الكلفة وبما يتماشى مع معايير الجودة والاعتماد الصحي العالمية.
 - ب. تشكيل فريق الجودة الصحية الوطني من خريجي هذه الكلية.
 - ج. تتولى كلية الإدارة الطبية وضع وتنفيذ برامج تدريبية للقيادات الإدارية العاملة حاليا في القطاع الصحي وتزويدهم بالمعارف والمهارات الإدارية وترسيخ مبادئ الجودة الشاملة في القطاع الصحي.
 - د. العمل على زيادة توظيف الوظائف الإدارية في المؤسسات والمرافق الصحية، سعيا لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين جودة الخدمات الصحية وتقديمها بأقل التكاليف.
3. **تشكيل مجلس أو هيئة وطنية لاعتماد المرافق الصحية بالتعاون بين جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية ووزارة الصحة العامة، على غرار اللجنة المشتركة الدولية لاعتماد المنظمات الصحية (JCI) (JOINT COMMISSION INTERNATIONAL) (ACCREDITATIONS .2007) ومجلس الاعتماد الأردني، بحيث تقوم بالمهام الآتية:**
- وضع وتطوير معايير وطنية لاعتماد المرافق الصحية تغطي كافة المجالات واعتمادها من الجمعية الدولية لجودة الرعاية الصحية (ASQUA) (International Society for Quality in Health Care).

- وضع دليل لتطبيق هذه المعايير ودليل آخر للتقييم.
 - إعداد فرق جودة مؤهلة ومدرية من خريجي كلية الإدارة الطبية.
 - تغطي لكل المرافق الصحية الوطنية مهلة مدتها عامان كحد أقصى لتطبيق معايير مجلس (هيئة) الاعتماد الصحي الوطني والحصول على شهادة الاعتماد الصحي طوعا.
 - أي مؤسسة أو مرفق صحي لا يحصل على شهادة الاعتماد بعد انقضاء المهلة يغلق.
 - يقدم هذا المجلس (الهيئة) خدمات التدريب والتقييم وكافة أوجه الدعم الفني الممكن لكل المؤسسات والمرافق الصحية من أجل تطبيق معايير الاعتماد.
 - توحيد أسعار الخدمات الصحية في مختلف المنظمات الصحية في ثلاث مستويات.
 - توحيد سلم الرواتب والأجور الممنوحة للعاملين في هذا القطاع.
 - تحقيق رقابة وتقويم حقيقي للمؤسسات والمرافق الصحية الوطنية لضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة والحد من حدوث الأخطاء الطبية وتنشيط السياحة العلاجية في اليمن.
4. تقديم الدعم الفني لوزارة الصحة العامة والسكان من أجل بناء نظام معلومات صحي (Kathryn J. Hannah Marion J. Ball. 2006) وطني موحد يتكون من عدة أنظمة فرعية تحقق الأهداف والمزايا الآتية (Reda Abdo Amira 2019.10-16):

أ. نظام السجل الطبي ويهدف إلى تحقيق الآتي:

- يمنح كل مواطن يمني رقم وطني (رقم تأمين) يستخدمه في أي مستشفى أو عيادة أو مرفق صحي ويفضل أن يكون رقم بطاقته الشخصية أيضا، يستخدمه عند زيارة أي مرفق صحي، وبالإمكان معرفة عدة بيانات عن الشخص من خلال هذا الرقم كأن يخص أول خانتين من اليسار للمحافظة الخانتين التي تليها للمديرية والتي تليها للجنس والأربع الخانات التالية لتاريخ الميلاد، وهكذا يكون للرقم فوائد كثيرة لغرض عمل التقارير والإحصاءات.
- تدرج في هذا النظام كافة بيانات المواطن الشخصية والصحية بما فيها الفحوصات والعمليات التي تجرى له وكذلك الأدوية المصروفة والطبيب المعالج والمخبري الذي عمل الفحص والصيدلي الذي صرف الدواء والمرفق الذي تمت فيه المعالجة والأدوية المصروفة بالاسم أو الكود الدولي، ويحدث هذا السجل بصورة دورية في كل مره يدخل فيها المريض أي مرفق صحي أو يصرف له أي دواء من أي صيدلية أو يجرى له فحص في أي مختبر وهكذا يصبح لكل مريض تاريخ مرضي كامل عن حالته الصحية منذ الولادة حتى موته بحيث يستطيع أي طبيب معرفتها عندما يتعالج هذا المريض وبهذا نستطيع الحد من حدوث الأخطاء الطبية والتعرف على الخطأ وكذلك تحسين عملية التشخيص.
- يحتوي هذا النظام على معلومات كاملة عن كل مرض وحالته وأعراضها ويستطيع الطبيب مراجعتها عند الحاجة بكل سهولة ويسر وهذا يحسن من عملية التشخيص والعلاج.
- نظام بيانات الأطباء والصيدلة والمخبريين والمرضى المرخص لهم بالعمل والجهات المرخص عملهم فيها، حيث يمنح لكل منهم رمز أو كود خاص به للولوج إلى النظام ويُعد بمثابة التوقيع ويتعرف عليه

النظام تلقائياً ويحفظ اسم الطبيب في سجل المريض عندما يقوم أي من الكوادر الطبية بتقديم خدمة لأي مريض وفي أي مرفق وفي أي تاريخ وفي أي وتوقيت.

- وكذلك تعطى لكل طبيب وصيدلي أو مخبري أو ممرض أو إدارة طبية صلاحيات تتناسب مع طبيعة الخدمة التي يقدمها للمريض.

- معرفة الأطباء الأخصائيين ومختلف الكوادر الطبية المؤهلة وكيفية التواصل معهم والحصول على خدماتهم.

ب. نظام الصيدلة وبيانات الأدوية، ويحقق الأغراض الآتية:

- يحتوي النظام على بيانات كل أصناف الأدوية والمستلزمات الموجودة في الجمهورية وأماكن تواجدها والشركات الموردة لها وأسعارها.

- يحتوي النظام على بيانات الأدوية وتداخلاتها الدوائية ويمنع صرف دوائيين متعارضين.

- يتعرف على كل صنف من خلال باركود يعرف الشركة المصنعة والوكيل ونوع الدواء وطبيعته (مضاد حيوي، مخدر... الخ).

- يستطيع أي طبيب اختيار الأدوية من قائمة الأدوية المتوفرة في أقرب صيدلية وتدرج في سجل المريض الطبي، وبالإمكان طباعة الوصفة وهذا يحد من مشكلة عدم وضوح الخط واحتمال حدوث خطأ في صرف الأدوية، ويسهل من اكتشاف أي صرف خاطئ أو عشوائي للأدوية في الصيدليات، بحيث إنه عندما يصرف الدواء للمريض من أي صيدلية لا بد للصيدلي من الدخول إلى سجل المريض الطبي والتأكد من الوصفة العلاجية، ومن ثم صرفها وإثبات عملية الصرف في سجل المريض، بالإضافة إلى قيام كل ممرض في مستشفى كان أو عيادة من تأكيد عملية تناول المريض وإعطائه الدواء من خلال إدراج الباركود الموجود على علبة الدواء المعطى في سجل خدمات التمريض الخاص بالمريض، لأن كل مرفق صحي صغيراً كان أو كبيراً لديه نقطة لإدخال بيانات المرضى وتحديثها، وهذا النظام يتيح إمكانية التواصل مع الطبيب للاستفسار من قبل كل مقدمي الخدمات الطبية المساعدة للمريض ومن أي مكان، وهذا من شأنه أن يحد من حدوث الأخطاء الطبية.

- يتيح هذا النظام إمكانية اكتشاف مصدر الخطأ الطبي ومن قام به في حالة حدوث أي خطأ طبي لا سمح الله.

- يمكننا هذا النظام أيضاً على التعرف على سبب عدم شفاء المريض هل هو سبب خطأ في التشخيص أو سبب عدم فعالية الدواء وتدني جودته (الدواء رديء) أو سبب خطأ في نتائج الفحوصات أو خطأ في صرف الدواء أو في الجرعة... الخ.

- يعطينا هذا النظام صورة واقعية عن حجم وعدد الأدوية المصروفة والمطلوبة من كل صنف، للتخطيط لإنتاجها أو استيرادها ويحدد أيضاً أماكن الطلب عليها وسبل تخفيض أسعارها ويسهل من عملية ضبط تسعيره موحد على مستوى الجمهورية كون التسعيرة ستكون موحدة للأدوية والخدمات التشخيصية والعلاجية عبر النظام.

- يمكن تتبع شحنات الأدوية وأماكن توزيعها وبيعها والغرض من استخدامها والحد من التعامل بالأدوية المهربة، خصوصا أنه سيتم توعية المجتمع بضرورة إدراج أي دواء يصرف لأي مريض في سجله الطبي من قبل الجهة أو الصيدلية التي قامت بالصرف، وباستخدام الباركود الموحد لكل الأصناف على مستوى البلد، وبالإمكان الاعتماد على الباركود الدولي الذي تطبعه الشركات المصنعة على أغلفة الأدوية التي تنتجها.
 - وهذا بدوره يمنع صرف الأدوية المخدرة ويراقب صرفها ومستخدميها وكمية الدواء المصروفة والمستخدم لأى شخص، وهذا بدوره يساعد الأطباء والباحثين في تطوير وتحسين عملية التشخيص والعلاج نظرا لتوفر معلومات دقيقة وأكيدة عن كل الأدوية التي تعاطها المريض ومدى تحسنه والأمراض التي أصيب بها المريض أثناء حياته والأمراض المزمنة إن وجدت.
 - السجل الطبي للمريض يحتوي على كافة بيانات المريض الطبي السابقة والفحوصات التي أجريت له، والأدوية التي صرفت له وغيرها من الخدمات الصحية التي حصل عليها المريض بالإضافة إلى آخر تشخيص من قبل الأخصائيين وهذا يمنع صرف أي أدوية تتعارض مع صحة المريض وحالته.
 - يعطينا هذا النظام تقارير أكيدة حول تقييم الأطباء والصيدالدة لكل صنف من أصناف الأدوية، وهذا سوف يساعد على الحد من التعامل مع الأدوية الرديئة وإهدار الأموال فيها.
 - يتيح لنا النظام ويسهل الحصول على الأدوية المحتركة أو النادرة وأماكن تواجدها وأسعارها وطريقة التواصل لشرائها وتوصيلها وتقليل تكاليف البحث عنها.
 - يحتوي هذا النظام على بيانات كاملة عن كل دواء لتذكير وتعليم الصيدلاني والطبيب إذا رغب بذلك بكل سهولة ويسر.
 - يجري هذا النظام مقارنة بين عدد المرضى وعدد وحجم المستلزمات الطبية والمواد المستخدمة في العمليات وغيرها من أقسام المستشفى ويكشف أي انحرافات غير منطقية قد تحدث نتيجة تسريب أو سرقة أو إهدار للأدوية والمستلزمات الطبية، وهذا من شأنه أن يحقق الكفاءة والاستغلال الأمثل لتلك الموارد ويقلل من تكاليف الخدمات الصحية.
- ج. نظام المختبرات الطبية، ويحقق المزايا الآتية:**
- يوفر هذا النظام معلومات متكاملة عن كل الفحوصات المتوفرة في اليمن وأماكن تواجدها وأسعارها وطرق وبدائل الحصول عليها.
 - يقدم اعتراض في حالة ظهور نتائج شاذة وغير مقبولة ويوضح السبب.
 - اكتشاف أي خطأ طبي مصدره خطأ في الفحوصات أو نتائجها.
 - يساعد على اكتشاف المحاليل أو الأجهزة المخبرية الرديئة والتي تعطي نتائج غير دقيقة أو خاطئة.
 - حفظ نتائج كل الفحوصات التي أجريت لكل مريض في سجله وإتاحة نتائجها للأطباء لدراساتها، ومعرفة التطورات الحاصلة واختيار الأدوية المناسبة ويمنع تكرار إجراء فحوصات بدون داع ، لأن الطبيب يستطيع على سجل المريض والفحوصات التي أجريت له سابقا.

- يتيح هذا النظام الرقابة الكاملة على كل المختبرات والفحوصات التي تجرى لأي مريض في أي مكان للتأكد من أنها أجريت من قبل كوادر متخصصة ومرخص لهم للقيام بهذه المهام، ويتحملون المسؤولية الكاملة عن دقة نتائجهم، وأي تقصير قد يحدث منهم.
 - تسعير كافة خدمات التشخيص بسعر موحد مع احتواء النظام على معلومات عن كل فحص ونتائجه وتفسيرها لمساعدة المخبري والطبيب في تفسير نتائج الفحص، وتذكيره بها والأدوية المناسبة لها.
 - يعطينا نظام المختبر معلومات عن أصحاب الفصائل الدموية النادرة وأماكن تواجدهم للاستعانة بهم عند الحاجة والضرورة.
 - يعطي تقارير دقيقة عن الأمراض والأوبئة المنتشرة وأماكن انتشارها ويعطي إنذارا مبكرا لمواجهةها واحتوائها قبل تفشيها.
 - يقوم هذا النظام بإجراء مقارنة بين عدد المرضى وعدد الفحوصات وحجم استخدام المحاليل وغيرها من المستلزمات المتعلقة بهذا القسم ويصدر تقرير عن أي إهدار لتلك الموارد من أجل منع تسريبها واستخدامها بكفاءة عالية وتقليل تكاليف التشغيل.
- د. نظام الأشعة، ويحقق المزايا الآتية:**
- يحتوي هذا النظام على كافة أنواع الخدمات التشخيصية الإشعاعية المعروفة عالميا، والغرض منها ومزايا كل نوع وكيفية تفسير نتائجها والأنواع المتوفرة منها في اليمن وأسعارها وأماكن تقديمها وكيفية الحصول عليها وحجز المواعيد والساداد بكل سهولة ويسر.
 - يوفر هذا النظام بيانات كاملة عن كل أخصائي الأشعة المرخص لهم بالعمل وكيفية التواصل معهم والحصول على خدماتهم المباشرة أو عن بعد عبر النظام بكل سهولة ويسر وبأقل تكلفة ممكنة. وهذا يقلل من ضرورة الحاجة إلى توفير أخصائيين في كل مرفق.
 - حفظ صور وتقارير أي خدمات من هذا النوع في سجل المريض الطبي وفترات زمنية طويلة (عمر المريض)، وإتاحتها للاطلاع من قبل الأطباء وأخصائي الأشعة في أي وقت وبكل سهولة ويسر.
 - إمكانية إجراء الأشعة في مرفق والاستعانة بخدمات أخصائي الأشعة لكتابة التقرير عن بعد، كما أن توفر بيانات كاملة عن حالة المريض السابقة والحالية يساعد الأخصائي على التشخيص الدقيق، ويقلل من حدوث الأخطاء وما يترتب عنها من تكاليف إعادة الخدمة مرارا وتكرار وتأثير ذلك على حالة المريض الصحية والمادية.
- هـ. نظام التعليم الطبي المستمر (الصحة الإلكترونية):**
- يعد هذا النظام من أهم الأنظمة التي يجب توفرها في كل نظم المعلومات الصحية لما يوفره من مزايا عديدة تساعد الكادر الطبي على التعلم الذاتي وتطور معارفه ومهاراته وخبرته بصورة يومية وبكل سهولة ويسر، حيث يحقق هذا النظام العديد من المزايا أهمها ما يأتي:

- يوفر هذا النظام معلومات كاملة عن كل الأدوية والخدمات التشخيصية والأمراض المعروفة وأعراضها وكيفية تشخيصها والبدائل المستخدمة لعلاجها بحسب نوع وطبيعة الحالة الصحية والجسدية لكل شخص، وتكون هذه المعلومات متوفرة ومتاحة لكل العاملين في الحقل الصحي للاستفادة منها في التعليم والتدريب والتطوير. وهذا من شأنه أن يحدد من احتمالات حدوث الأخطاء الطبية إلى درجة كبيرة، ويسهل من عملية تقديم خدمات صحية عالية الجودة قليلة الكلفة.
- يمنع صرف الأدوية التي تتعارض مع حالة وصحة المريض أو صرف أدوية متعارضة أو التي يحدث لها تداخل وتفاعل فيما بينها يضر صحة المريض.
- يعطي تنبيهها في حالة ظهور نتائج فحوصات غير متوقعة أو متعارضة مع نتائج أخرى.
- و. نظام إدارة الموارد البشرية والأجور والمرتبات: ويحقق هذا النظام العديد من المزايا، أهمها ما يأتي:
 - يوفر معلومات كاملة عن كل العاملين في القطاع الصحي ومؤهلاتهم وتخصصاتهم وأماكن تواجدهم وكيفية التواصل معهم والحصول على خدماتهم المباشرة أو عن بعد بكل سهولة ويسر وبأقل تكلفة، وهذا من شأنه أن يساعد على تعظيم الفائدة من عملهم واستغلالهم الاستغلال الأمثل وتقليل تكاليف خدماتهم وإتاحتها لكل المرضى ومن أي مكان أو مرفق صحي.
 - كما يساعد هذا النظام مختلف المرافق في إدارة مواردها البشرية بكل كفاءة وفاعلية (استقطاب، واختيار، وتوظيف، وأجور، ومرتبات، وجزاءات، وحوافز، وتدريب وتأهيل وتطوير).
 - يساعد على توحيد الأجور والمرتبات وتوفير فرص العمل والحصول على الكوادر المطلوبة والمرخصة بكل سهولة ويسر.
- ز. نظام الإحصاء والتتبع الأمني وخدمات الأحوال المدنية: ويحقق هذا النظام العديد من المزايا أهمها ما يأتي:
 - يسهل هذا النظام تقديم خدمات الأحوال المدنية مثل: إصدار شهادات الميلاد و البطاقات الشخصية والجوازات وشهادات الوفاة والتقارير الصحية وغيرها كونه يحتوي على بيانات كل مواطن من تاريخ ولادته حتى وفاته.
 - يساعد في التعرف على الفارين من وجه العدالة وتتبعهم.
 - يحد من تزوير الوثائق والتقارير الطبية والجناحية، ويسهل من عملية إبلاغ الجهات الأمنية عن الحوادث المرورية والأمنية وبصورة آلية، ويحدد الإصابات والأضرار البشرية الناجمة عنها.
 - يوفر للجهات المعنية والباحثين معلومات وإحصائيات دقيقة عن عدد السكان (عدد المواليد والوفيات) وتوزيعهم الجغرافي والعمرى وحالتهم الصحية وأماكن انتشار الأمراض والأوبئة.
 - يوفر تقارير شاملة عن الإحصاءات الحيوية التي تمكن المستشفيات وقيادة القطاع الصحي من التخطيط والتنظيم والرقابة والمتابعة الدقيقة لكل مرفق يعمل في القطاع الصحي الوطني.
- ح. نظام الترميز الدولي للأمراض والخدمات الصحية والأدوية: حيث يحتوي على ترميز موحد لكل الأمراض والخدمات الصحية والأدوية لاستخدامها في كتابة التقارير الصحية، ووصف الحالة الصحية لكل مريض والخدمات التي حصل عليها والأدوية التي تعاطاها، بحيث يمكن الاطلاع عليها

وفهمها من قبل أي كادر طبي محلي أو دولي، كما أن استخدام الرموز يسهل من عملية التوثيق ويقلل من حجم المعلومات المخزونة ويسهل من الاستفادة منها وعمل الدراسات واستخراج الإحصائيات، ويسهل من عمليات الفهرسة والحفظ والاسترجاع لهذه المعلومات.

ط. **النظام المالي والربط الضريبي:** ويحقق هذا النظام العديد من المزايا، أهمها ما يأتي:

- يوفر معلومات كاملة عن الخدمات الصحية المتوفرة وأسعارها ويساعد على توحيد أسعارها في ثلاثة مستويات سعرية بحسب درجة ونوع وجودة الخدمة المقدمة، وبما يضمن عدم المبالغة في التسعير واستغلال جهل المرضى بطبيعة وتكلفة كل خدمة.

- يساعد في تحقيق ربط ضريبي عادل ومنصف لكل من المستثمر والمريض والدولة، ويحد من تعرض المرافق الصحية للابتزاز والاستغلال من قبل موظفي الضرائب، ويحد من ظاهرة التهرب الضريبي.

- يسهل من إجراء الدراسات المالية والاقتصادية الدقيقة عند الاستثمار في هذا القطاع.

- يساعد على إدارة مختلف مرافق القطاع الصحي بكفاءة وفعالية ويحد من ظاهرة إهدار الموارد، ويحقق رقابة مالية دقيقة، ويضمن حقوق كل العاملين الصحيين وعدالة توزيع الموارد المالية.

ي. **نظام التعاون وتبادل الاستشارات الطبية والتنسيق بين مختلف المرافق الصحية العامة والخاصة محليا وإقليميا ودوليا:** ويحقق هذا النظام العديد من المزايا أهمها:

- يسهل التعاون بين مختلف المرافق من خلال إتاحة تبادل الاستشارات الطبية عن بعد بين الأطباء والكوادر الصحية الأخرى العاملة في مختلف المرافق وفق عقود واتفاقيات تنظم هذه العلاقة، بالإضافة إلى تسهيل وتنسيق تحويل المرضى بين مختلف المرافق وفق آلية تحافظ على الحقوق وتحمي المريض والمرفق والطبيب وتتيح تقديم خدمات طبية عالية الجودة وقليلة الكلفة (التكامل في تقديم الخدمات).

- ينظم عمليات الحجز المسبق سواءً من داخل أو خارج اليمن للحصول على خدمات الطبيب أو المرفق الصحي.

- يساعد على توفير خدمات التشخيص عبر التواصل عن بعد بالصوت والصورة بين الطبيب والمريض سواءً من داخل أو خارج اليمن.

ك. **نظام إدارة الأجهزة الطبية وصيانتها:** ويحقق هذا النظام المزايا الآتية: -

- يوفر هذا النظام بيانات كافية عن كل الأجهزة والأدوات الطبية وطرق تشغيلها وصيانتها ومتطلبات تشغيلها ومعايرتها.

- يوفر بيانات عن كل الأجهزة الطبية المتوفرة والعاملة في القطاع الصحي الوطني وكيفية الحصول عليها وأسعارها ومواصفاتها وكيفية الحصول على قطع الغيار وأماكن بيعها وأسعارها.

- يوفر بيانات عن كل المهندسين المرخص لهم والمعتمدين، وكيفية التواصل معهم للحصول على خدماتهم وأماكن تواجدهم وأسعار خدماتهم (تكون موحدة، ومعروفة مسبقاً).

ل. نظام الجودة والتقييم الإلكتروني الذاتي؛ ويحقق هذا النظام رقابة وتقييم دوري إلكتروني وفق مؤشرات ومعايير الجودة والاعتماد الصحي لكل مرافق القطاع الصحي المعتمدة والمرخص لها بالعمل ولكل العاملين فيها، وهذا يحقق رقابة عالية على جودة الخدمات الصحية التي يقدمها كل مرفق صحي.

م. نظام سهولة استرجاع وتحديث معلومات المريض وضمان سريتها؛ ويسمى أيضا نظام البطاقة الذكية أو الممغنطة أو البطاقة الصحية الإلكترونية وهي تشبه بطاقة الصراف الآلي تحتوي على ذاكرة ذات سعة خزن كبيرة وحجم صغير، تخزن فيها بيانات الشخص الصحية من قبل النظام الصحي وتحديث أولا بأول من قبل الكوادر الصحية كلما زار الشخص أي مرفق صحي، ويمكن استخدامها بديلا عن البطاقة الشخصية وجواز السفر.

ثانيا: مظاهر الانتعاش الاقتصادي المحتمل اللازم لبناء الدولة اليمنية الحديثة:

إن التعامل الصحيح وتنفيذ الحلول الوطنية لمعالجة المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع الصحي، والسعي الجاد لإصلاح القطاع الصحي اليمني من خلال تظافر الجهود بين وزارة الصحة العامة وجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية، سيؤدي بإذن الله إلى تنشيط السياحة العلاجية في اليمن واستعادة ثقة المجتمع بخدمات القطاع الصحي الوطني، وتمكن مؤسسات ومرافق هذا القطاع من تقديم خدمات صحية آمنة ذات جودة عالية وقليلة التكاليف بالإضافة إلى ضمان حصول كل المرافق الصحية على شهادات اعتماد صحية محلية ودولية، والبدء بالتسويق للخدمات الصحية الوطنية على المستوى الإقليمي والدولي وتحويل اليمن من بلد مصدر للمرضى إلى بلد يقدم أفضل الخدمات الصحية، والذي نتوقع أن يؤدي إلى افتتاح المطارات والمنافذ البرية والبحرية واستقبال طالبي الخدمات الصحية عالية الجودة قليلة التكلفة من كل أنحاء العالم، وهذا سيسهم بدرجة كبيرة في تحقيق الرؤية الوطنية وبناء الدولة اليمنية الحديثة هل من خلال تحقيق الآتي:

- إنشاء مصانع أدوية عالية الجودة وتشغيل الأيدي العاملة وامتصاص البطالة وتحسين الدخل الفردي والاقتصاد الوطني، كون تنشيط السياحة العلاجية واستثمار الدولة في قطاع الصحة وإنتاج الأدوية سيؤمن مصادر إيرادات للدولة تغنيها عن فرض العديد من الضرائب على المواطنين والمرافق الصحية ويخفض من تكاليف الخدمات الصحية والأدوية وتزيد من قدرة القطاع الصحي الوطني على المنافسة دوليا من خلال الجودة والسعر.

- إن استقبال اليمن لمئات الألاف من المرضى من دول الخليج والقرن الأفريقي سوف يدر على الدولة مصادر عديدة للإيرادات من رسوم التأشيرات وبيع مختلف الخدمات للوافدين وكلها بالعملة الصعبة، سوف يؤدي إلى انتعاش اقتصادي في مختلف المجالات التجارية والصناعية مثل المصانع والفنادق والمطاعم والمستشفيات ومختلف المرافق الصحية وتشجيع الإنتاج المحلي والزراعي وتقل الحاجة للعملة الصعبة، وهذا من شأنه أن يزيد من قيمة العملة الوطنية ويرتفع دخل المواطن وتحسن المعيشة والخدمات في مختلف المجالات، ويسهم بدرجة كبيرة في بناء الدولة اليمنية الحديثة، وبهذا يتحقق

واقع القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

استقرار البلد أمنيا واجتماعيا وثقافيا وتعليميا واقتصاديا ويغني الشعب والكوادر اليمنية عن السفر للبحث عن عمل في البلدان الأخرى وتجرح ذل الغربية، ونتحول إلى بلد منتج ونحقق الاكتفاء الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

خرجت الدراسة بعدد من الاستنتاجات نوجزها في الآتي:

1. إصلاح القطاع الصحي يتطلب أولاً إصلاح منظومة التعليم الصحي.
2. يعاني القطاع الصحي من مشكلة حقيقية في الإدارة الصحية نظرا لغياب الكوادر المؤهلة فكريا وممارسة في هذا الحقل المعرفي المهم، وقد أدت هذه المشكلة إلى تدني جودة الخدمات الصحية وارتفاع تكلفتها.
3. غياب نظام المعلومات الصحي الموحد يؤدي إلى عدم توفر المعلومات الكافية عن المرضى لاتخاذ القرارات، وبالتالي حدوث الأخطاء الطبية وتفاقم المشكلة.
4. تسهم جامعة 21 سبتمبر إلى جانب بقية الجامعات والكليات والمعاهد الطبية بدور بارز في إصلاح القطاع الصحي وتحسين جودة خدماته الصحية.
5. إصلاح القطاع الصحي وتحسين جودة خدماته وتقليل تكاليفها هو عنصر النجاح الأساسي اللازم لتنشيط السياحة العلاجية في اليمن.
6. تنشيط السياحة العلاجية من شأنه أن يؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الوطني من خلال تنشيط القطاع التجاري والصناعي.
7. حدوث الانتعاش الاقتصادي لليمن سوف يسهم بشكل كبير في تنفيذ الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني لليمن.

ثانياً: التوصيات:

1. لإصلاح القطاع الصحي لابد من معالجة المشكلة من جذورها وبالتالي فإن التصحيح والإصلاح يجب أن يبدأ من الكليات والمعاهد والمراكز الصحية، من خلال تجويد العملية التعليمية وتحسين مخرجاتها، لضمان تزويد القطاع الصحي بكوادر مؤهلة فكريا وممارسة في مختلف مجالات العلوم الصحية.
2. خلق جسور من التعاون والشراكة الحقيقية وتكامل الجهود بين مجلس الاعتماد الأكاديمي وجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية من أجل نجاحها في الدور الاستراتيجي المنشود منها.
3. تحمل الدولة لمسئوليتها تجاه الجامعة من خلال توفير الدعم والاهتمام الكافي بهذه الجامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية، وتوفير البنية التحتية اللازمة لنجاحها واستمرارها وفقا لمعايير الجودة والاهتمام الأكاديمي العالمية.

4. تعزيز أوجه الشراكة والتعاون الجاد والهادف بين جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية ووزارة الصحة العامة والسكان من أجل حل مشكلات القطاع الصحي والعمل على تحسين مستوى جودة خدماته والاستفادة من التجارب العالمية في هذا المجال.
5. العمل الجاد على بناء نظام معلومات إلكتروني صحي على المستوى الوطني، كونه يسهم بدرجة كبيرة في الحد من حدوث الأخطاء الطبية وتحسين مستوى جودة الخدمات الصحية ويحقق رقابة صارمة على كل المؤسسات والمرافق الصحية الوطنية.
6. العمل على زيادة نسبة توظيف الوظائف الإدارية في المؤسسات والمرافق الصحية، من أجل تنظيم العمل والاستغلال الأمثل للموارد وضمان تقديم خدمات صحية عالية الجودة قليلة الكلفة.

واقع القطاع الصحي اليمني ودور جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية

في تطويره وبناء الدولة اليمنية الحديثة

المراجع:

1. الاوتشا، تقرير آخر المستجدات الإنسائية (2020م)، العدد : 1 للفترة من 19 ديسمبر 2019 حتى 31 يناير.
2. البراوري نزار عبد المجيد و باشوية لحسن عبد الله (2011م)، إدارة الجودة مدخل للتميز والريادة، ط1، عمان، الأردن، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
3. بو عيشة نور الهدى (2014م)، المسئولية عن الخطأ الطبي، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة العربي بن مهدي - ام البواقي.
4. جاد الرب سيد محمد (2009م)، استراتيجيات تطوير وتحسين الأداء (الأطر المنهجية والتطبيقات العملية)، مصر، مطبعة العشري.
5. جامعة 21 سبتمبر للعلوم الطبية والتطبيقية، تقرير الإنجاز السنوي للعام الجامعي 2018/2019م.
6. الجمهورية اليمنية (2005م)، تقرير عن قطاع الصحة في الجمهورية اليمنية، المركز الوطني للمعلومات..
7. الجمهورية اليمنية (2006م)، الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الصحية والتخفيف من الفقر 2006 م - 2010 م، وزارة التخطيط والتعاون الدولي.
8. الجمهورية اليمنية (2019م)، الرؤية الوطنية لبناء الدولة اليمنية الحديثة يد تبني ويد تحمي، المجلس السياسي الأعلى، مارس 2019م.
9. الجمهورية اليمنية (2020م)، التدايمات الاقتصادية لوباء كورونا وطرق المواجهة في اليمن، فريق الإصلاحات الاقتصادية، أبريل 2020 .
10. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2020م)، قطاع الدراسات والتوقعات الاقتصادية، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد (47) ابريل.
11. خوجة توفيق بن احمد (2008)، قاموس مصطلحات أداة الاعتماد العربية للمؤسسات الصحية، الرياض، ط1، مكتبة الملك فهد الوطنية.
12. شعيب محمد عبد المنعم (2014م)، إدارة الأعمال وإدارة المستشفيات، ج1، إدارة المستشفيات منظور تطبيقي، جمهورية مصر، دار النشر للجامعات، ط1.
13. قاسم عبد الرحمن وآخرون (2010م)، التوجهات المستقبلية للخدمات الصحية، اليمن، وزارة الصحة العامة والسكان (قطاع التخطيط والسياسات).
14. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) (2020م)، استجابة اقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا، مارس 2020 .
15. مجلة العربي الجديد [متاح على الخط] (2018م)، أخطاء طبية بالجملة في اليمن، صنعاء، 25 يناير، متاح على الرابط الآتي: <<https://www.alaraby.co.uk/society/2e1e7f87-f0b4-4cd7-abac-62eed139c640>>.
16. مجلة اليمن الطبية [متاح على الخط] (2019م)، الأخطاء الطبية ملف كان لا بد من فتحه بشجاعة، اليمن/16 مارس 2019م الساعة السادسة مساءً، متوفر على الرابط الآتي: <<http://ye-mj.net/index.php>>.
17. المخلافي عبد الواسع عبد الغني (2007م)، "إدارة الجودة الشاملة، كإطار مرجعي للإصلاح الإداري، وإعادة الهيكلة في اليمن، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر السابع للقادة الإداريين ، تحت شعار التحديث والإصلاح الإداري ، صنعاء ، الفترة من (26 -28) نوفمبر.
18. مخيمر عبد العزيز و الطعمانه محمد (2003)، "الاتجاهات الحديثة في إدارة المستشفيات (المفاهيم و التطبيقات)", بحوث ودراسات المنظمات العربية للتنمية الإدارية، عدد 377، القاهرة، دايناميك للطباعة.
19. منظمة الاغذية والزراعة (2020م) ، نشرة مراقبة السوق، العدد 54 يناير. 2020 .

20. ميدل إيست [متاح على الخط] (2010)، الإهمال وغياب الرقابة يفاقمان الأخطاء الطبية في اليمن، صنعاء، السبت 25 سبتمبر 2010، متوفر على الرابط الآتي: <<https://middle-east-online.com/>>.
21. نصيرات فريد توفيق (2008م)، إدارة المستشفيات، عمان، الأردن، إثراء للنشر والتوزيع.
22. نصيرات فريد توفيق (2008م)، إدارة منظمات الرعاية الصحية، ط1، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر.
23. نياز عبد العزيز بن حبيب الله (2005م)، جودة الرعاية الصحية: الأسس النظرية والتطبيق العملي، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية.
24. وزارة الصحة العامة والسكان (2010م)، الاستراتيجية الوطنية الصحية 2010 - 2025م، اليمن.
25. الوصابي منير مصلح (2012م)، دور أنظمة الجودة في تحسين أداء المرافق الصحية اليمنية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 3.
26. الوصابي منير مصلح (2020م)، إدارة الجودة الشاملة في الخدمات الصحية، ج2، اليمن، المكتبة الذهبية، ط1.
27. <http://www.isqua.org>.
28. <http://ar.jointcommissioninternational.org/enar/About->
29. JOINT COMMISSION INTERNATIONAL ACCREDITATIONS, STANDARDS FOR HOSPITALS, 3rd Edition, © 2007 By Joint Commission International. Kathryn J. Hannah Marion J. Ball(2006), Health Informatics (formerly Computers in Health Care), Springer Science+Business Media, LLC, USA, Library of Congress Control Number: 2006921549.
30. Reda Abdo Amira(2019), health information system, Egypt republic, ministry of health & population.
31. UN OCHA Yemen; Issue 03 / March 2020; (HUMANITARIAN UPDATE).
32. WHO(2018), Yemen: Health Resources and Services Availability Mapping System (HeRAMS).

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة.

د. علي عبد الله العواضي

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى معرفة تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة، وتحددت أسئلة البحث فيما يأتي:

- 1 - ما الخلفية القانونية لنظام التعليم عن بعد في الجمهورية اليمنية؟
- 2 - ما أبرز ملامح نظام التعليم عن بعد في جامعة صنعاء؟
- 3 - ما تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء؟
- 4 - ما سبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة؟

ولتحقيق أهداف البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي واستخدم أسلوب تحليل المضمون أداة لجمع البيانات والمعلومات، وبعد تحليل البيانات توصل البحث إلى جملة من النتائج أبرزها ما يأتي:

- تتوفر بنية قانونية جيدة لنظام التعليم عن بعد في الجمهورية اليمنية بصورة عامة من خلال القرار الوزاري رقم 170 لسنة 2007، ويسمى: (نظام الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد)، كما أصدر مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي معايير جودة التعليم عن بعد عام 2017.

- نجحت جامعة صنعاء في تأسيس أول وحدة للتعليم عن بعد عام 1997، بهدف استيعاب وتعليم أبناء المغتربين اليمنيين في الخارج، وفي 2008 تحولت إلى مركز مستقل، يسمى مركز التعليم عن بعد.

- تعد تجربة جامعة صنعاء جزءاً من التجربة اليمنية في مجال التعليم عن بعد، والتي تتسم بالضعف والقصور، ولم يكتب لها الاستمرارية والنجاح بالشكل المطلوب، ويعود السبب في ذلك إلى وجود عدد من التحديات، وهي جزء من التحديات العامة التي تواجه التعليم العالي بشكل عام.

- يواجه مركز التعليم عن بعد مجموعة من التحديات أبرزها: ضعف التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإلكترونية، ضعف البنى التنظيمية والمادية والمعلوماتية، وقصور في التوجيه والإرشاد الأكاديمي، ونقص التدريب والتأهيل للموارد البشرية، وضعف الجودة وإغفال المعايير الدولية.

وفي ضوء نتائج البحث قدم البحث عدداً من التوصيات ذات العلاقة.

الكلمات المفتاحية:

تحديات - التعليم عن بعد - التعليم المفتوح - جامعة صنعاء - الأزمات - الأوبئة.

Abstract

The research aims to identify the challenges of distance education at Sana'a University and ways of overcoming them to face crises and epidemics. The research questions were identified as follows:

1. What is the legal background for the distance education system in the Republic of Yemen?
2. What are the most prominent features of the distance education system at Sana'a University?
3. What are the challenges of distance education at Sana'a University?
4. What are the ways to overcome them to face crises and epidemics?

In order to achieve the research objectives, the descriptive analytical approach was adopted, and the content analysis method was used as a tool to collect data and information. After analyzing the collected data, the research reached a number of findings, the most prominent of which are:

- Generally, there is a good legal structure for the distance education system in the Republic of Yemen through Ministerial Resolution No. 170 of 2007, and it is known as “General Controls System for Open Education and Distance Education.” Moreover, the Council for Academic Accreditation and Quality Assurance of Higher Education has issued quality standards for distance education after 2017.
- Sana'a University succeeded in establishing the first distance education unit in 1997, with the aim of accommodating and educating the children of Yemeni expatriates abroad. Later in 2008, the unit developed into an independent center, called the Distance Education Center.
- The experience of Sana'a University is part of the Yemeni experience in the field of distance education, which is characterized by weakness and shortcomings. It could not achieve the required continuity and success. The reason for this is the presence of a number of challenges, which form a part of the general challenges facing higher education in general.
- The Distance Education Center faces a set of challenges, the most prominent of which are weak strategic planning and electronic management; weak organizational, material and information structures; deficiencies in academic guidance and counseling; lack of training and qualification for human resources; poor quality and neglect of international standards.

Finally, and in light of the research findings, a number of related recommendations were given.

Key words: Challenges – Distance Education – Open Education - Sana'a University - Crises - Epidemics.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

مقدمة البحث:

تتعدد أنماط التعليم العالي حول العالم؛ وذلك بحسب إمكانيات الجامعات، وقدرات الموارد والكوادر البشرية لديها؛ ومن الأنماط الشائعة نمط التعليم التقليدي، والذي يعتمد على وسائل تعليمية تقليدية، كالكتاب الورقي والقلم والسبورة والمحاضرة، وأنماط التعليم الحديثة الناتجة عن التطور التقني، والتحول الرقمي، والتي تعتمد على التكنولوجيا والإنترنت، والقاعات والمنصات الافتراضية، ومنها: التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، وغيره.

ويتصف نظام التعليم العالي في الجمهورية اليمنية بحدثة إنشائه إذ يعود تأسيسه إلى أربعة عقود تقريبا، وبالرغم من قصر هذه الفترة غير أنه أحرز خلالها تطورا ملحوظا وتقدما متسارعا منذ بداية ظهوره في بداية العقد السابع من القرن العشرين وحتى الآن. وجدير بالإشارة هنا أن هذا التطور لم يواكب اتجاهات التنمية البشرية ومتطلباتها المنشودة. فمؤسسات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية شأنها شأن مؤسسات التعليم العالي في دول العالم الثالث تتعرض للعديد من المتغيرات التي شكلت تحديات لتلك المؤسسات وأثرت على أدائها الأكاديمي. ومن أبر هذه المتغيرات ظاهرة العوالة بأبعادها المختلفة، والتطورات المتنامية في مجال تكنولوجيا الاتصالات وتبادل المعلومات، وتكنولوجيا التعليم التي فرضت احتياجات ومتطلبات جديدة للمجتمع وسوق العمل من مخرجات متخصصة ومتسلحة بالبرامج والخدمات العلمية المتطورة. ورافق تلك التغيرات توسيع في عدد ونوعية مؤسسات لتعليم العالي وتخصصاتها العلمية والطاقة الاستيعابية لها، الأمر الذي أدى إلى زيادة في أعداد الطلبة المنخرطين في الجامعات اليمنية. إذا وجدت التخطيط السليم والإعداد الجيد لبرامجها ومواردها التعليمية، كما يمكن ان تسهم إلى حد كبير في تحسين المخرجات التعليمية بشقيها الكمي والنوعي. ومع تزايد المخاطر والأزمات والأوبئة العالمية والتي كان آخرها وباء كورونا كوفيد - 19؛ فقد تعالت صيحات بعض المفكرين وخبراء التعليم العرب إلى ضرورة أن تقوم كل دولة بتطوير أنظمتها التعليمية، ومنها التعليم عن بعد، "باعتباره نظاما تعليميا إلكترونيا بديلا تتم إتاحتها في الأوقات العادية كأداة مساعدة في العملية التعليمية، كأداة أساسية في أوقات الأزمات والكوارث المناخية أو الطبيعية أو المرضية، التي يصعب معها الاعتماد على التعليم النظامي التقليدي... وعدم ترك الأمور لكل فرد يستخدم الأدوات التي يريدها بشكل عشوائي، (الدهشان، 2020، 7-8).

وقد قام اتحاد الجامعات العربية بإصدار دليل جودة برامج التعليم عن بعد للعام 2020، وسعى الاتحاد في الآونة الأخيرة إلى التركيز على مساعدة الجامعات العربية الأعضاء لمواجهة الظروف الطارئة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا على العالم، والتي تسببت أيضا في تعطيل الدراسة التقليدية للطلبة في الجامعات العربية وغيرها من الجامعات الدولية، مما ألجأ المؤسسات التعليمية العربية والدولية إلى التعلم عن بعد استعاضة عن التعليم التقليدي الذي حالت دونه الأزمة الصحية العالمية (سلامة، 2020، 1).

ونظرا للتقدم العلمي والتطور التقني ودخول التقنيات الحديثة في مختلف المجالات ومنها التعليم، واستنادا إلى طبيعة هذه التقنيات الحديثة في التعليم - فقد وجدت المؤسسات التعليمية نفسها في تحديات كبيرة لمواجهة التوفيق ما بين هذه التطبيقات التقنية في التعليم، والنجاح في تحقيق الأهداف من خلالها. وعليه ظهر رجال الفكر والمتخصصون والخبراء التقنيون لمساعدة هذه المؤسسات التعليمية في وضع السياسات والمقاييس والقواعد التنظيمية، لإعطاء الاتجاه الصحيح لبرامج التعليم عن بعد، لتصبح جزءا من عمليات التعليم المعتمد، وإمدادهم ببرامج التقييم للمراجعة الذاتية لهيكل هذه النظم بصفة مستمرة.

وفي اليمن فقد تبنت بعض الجامعات نظام التعليم عن بعد، ومنها جامعة صنعاء بسبب زيادة الطلب الاجتماعي على التعليم وتزايد أعداد الطلبة عاما بعد عام، بالإضافة إلى اهتمام الحكومة بالمغتربين والجاليات اليمنية ومحاولة لتوفير فرص تعليمية لأبناء الوطن في مختلف دول العالم، وقامت بتأسيس مركز التعليم عن بعد لتحقيق هذه الغايات.

وحيث إن الدراسات المحلية قد أغفلت مركز التعليم عن بعد بجامعة صنعاء، وهناك حاجة ماسة لتسليط الضوء على نظام التعليم عن بعد من حيث النشأة والتطور والضوابط والقواعد القانونية التي اصدرتها وزارة التعليم العالي ومجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، ولم تتطرق الدراسات السابقة للجهود المبذولة في هذا الاتجاه - فقد جاء البحث الحالي لتحقيق هذه الأهداف، وتسلط الضوء على تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة.

مشكلة البحث:

تعتمد مؤسسات التعليم العالي اليمنية على الأنظمة التعليمية التقليدية بصورة أساسية، أما الأنظمة التعليمية الرقمية فلا تزال في طور التأسيس، وبما إن اليمن تعاني أساسا من ضعف القدرة المؤسسية لقطاع التعليم العالي بما فيها القدرة التقنية والأنظمة التعليمية الإلكترونية، فقد أضفت جائحة كورونا تحديات جديدة؛ تضاف إلى التحديات الموجودة، ولتشخيص واقع التعليم عن بعد لدى جامعة صنعاء باعتبارها من أوائل الجامعات اليمنية التي اعتمدت هذا النظام التعليمي منذ سنوات، وواجهت العديد من التحديات وبذلت بعض الجهود لمعالجتها ولمعرفة سبل التغلب عليها أثناء الكوارث والأزمات والأوبئة - فقد تحددت مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

ما تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء؟ وما سبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة؟

ونبثق من السؤال الرئيس أربعة أسئلة فرعية، وهي كالآتي:

- 1 - ما الخلفية القانونية لنظام التعليم عن بعد في الجمهورية اليمنية؟
- 2 - ما أبرز ملامح نظام التعليم عن بعد في جامعة صنعاء؟
- 3 - ما تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء؟
- 4 - ما سبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة؟

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث من خلال الآتي:

- 1 - قد يسهم الإطار النظري للبحث في تنمية الوعي المجتمعي حول المصوغات والضوابط القانونية لنظام التعليم عن بعد في اليمن بصورة عامة وجامعة صنعاء بوجه خاص.
- 2 - قد تسهم النتائج والتوصيات المتوقعة من البحث في صنع السياسات التعليمية وعند تحديث التشريعات واللوائح المنظمة لها وعند اتخاذ القرارات في مجال التعليم العالي وخاصة نمط التعليم عن بعد.
- 3 - تسهم نتائج البحث في كشف التحديات التي تواجه التعليم عن بعد بجامعة صنعاء مما قد يسهل الوصول إلى وضع بعض المعالجات والبدائل المناسبة تجاهها.
- 4 - مساعدة الباحثين على معرفة واقع التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وإثراء المكتبة المحلية والعربية بدراسة حديثة حول نمط من أنماط التعليم الإلكتروني في المنطقة العربية.

أهداف البحث:

- 1 - التعرف إلى الخلفية القانونية لنظام التعليم عن بعد في الجمهورية اليمنية.
- 2 - تحديد أبرز ملامح نظام التعليم عن بعد في جامعة صنعاء.
- 3 - كشف تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وتقديم جملة من الحلول والمعالجات والتوصيات للتغلب على التحديات لمواجهة الأزمات والأوبئة.

مصطلحات البحث:

تحددت مصطلحات البحث فيما يأتي:

التعليم عن بعد: يعرف التعليم عن بعد: "بأنه نقل برنامج تعليمي من موضعه في حرم مؤسسة تعليمية ما إلى أماكن متفرقة جغرافياً"، ويهدف إلى جذب طلبة لا يستطيعون تحت الظروف العادية الاستمرار في برنامج تعليمي تقليدي. والتعليم عن بعد هو نقل العلم من مراكز تجمعه في عواصم الدول إلى مدنها البعيدة التي لا تتوفر فيها وسائل وسائط المعرفة الضخمة والمتخصصة. ويكون الاتصال بين الطالب المتلقي والمحاضر متفاعل interactive ويتيح نظام التعليم عن بعد إمكانية تلقي المحاضرات من مصدر بعيد عن مكان المحاضرة بالسرعة نفسها وفي زمن التنفيذ نفسه real time application ويمكن هذا النظام من بث المحاضرات الحية والمسجلة بكفاءة عالية. (الشحات، 2007، 7)

ويعرف التعليم عن بعد إجرائياً بأنه: نظام التعليم في جامعة صنعاء الذي يعتمد بنسبة (70%) على الدراسة الذاتية ؛ حيث يتم توفير مواد تعليمية معدة بأسلوب منهجي مبرمج ومدعمة بإرشادات وأدلة لتسيير الدراسة، إضافة إلى المعينات السمعية والبصرية والأقراص المرنة والاسطوانات المدمجة وخدمات شبكة المعلومات على مواقع الإنترنت ومصادر التعلم الأخرى المختلفة والمتنوعة مثل المكتبات والمصادر

القائمة على الحاسوب ومراكز مصادر التعلم، وذلك لتوفير بيئة تعليمية تعزز التعلم عن بعد ويستخدم بنسبة محدودة (30%) عمليات التعلم المباشر وجها لوجه لتبادل الخبرات والمعلومات.

- **الأزمات:** يعرف مفهوم الأزمة بأنه: نقطة تحول بسلسلة من الاحداث المتتابعة تسبب بدرجة عالية من التوتر وتقود إلى نتائج غالبا ما تكون غير مرغوبة وبخاصة في حالة عدم وجود استعداد او قدرة على مواجهتها. (حجي، 2000، 399).

وتعرف الأزمة إجرائيا بأنها: خطر تهدد العملية التعليمية بجامعة صنعاء نتيجة تعليق الدراسة بسبب انتشار فيروس كورونا كوفيد - 19 للعام الجامعي 2019 / 2020، واحتمالية تعرض منتسبيها من الأكاديميين والإداريين والطلبة لمخاطر الفيروس.

- **الأوبئة:** يُقصد بالوباء الانتشار السريع أو الزيادة غير الطبيعية في حدوث شيء ما يكون سيئا عادة، ويؤثر الوباء على العديد من الأشخاص في الوقت ذاته في منطقة ما، ويمكن أن يكون الوباء معديا فينتقل من شخص إلى آخر وينتشر بشكل أكبر بينهم. (عوني، 2018، 1).

وتعرف الأوبئة إجرائيا لأغراض البحث بأنها مجموعة الأوبئة القاتلة والتي تسببت في وفاة المئات من البشر في اليمن، ومنها كوفيد 19، وغيرها.

حدود البحث:

اقتصرت حدود البحث الموضوعية على تحديات التعليم عن بعد، واقتصرت الحدود المكانية على مركز التعليم عن بعد في جامعة صنعاء، واستغرقت فترة تنفيذ البحث حوالي ثلاثة أشهر للفترة (مايو - يوليو 2020).

الدراسات السابقة:

يعد التعليم العالي مجالا خصبا للبحوث والدراسات، وفيما يتعلق بالتعليم عن بعد والتعليم المفتوح بالجمهورية اليمنية ؛ فقد بدأ الاهتمام البحثي بهذا النمط من قبل المجتمع الأكاديمي اليمني مطلع العشرينيات من القرن الحالي، غير أنها لا تزال قليلة وغير كافية، خاصة مع زيادة اهتمام الدول والحكومات والجامعات بالأنماط التعليمية الحديثة، التي تعتمد على التقنية أكثر من الأساليب التقليدية، ولمعرفة الجهود البحثية اليمنية في هذا المضمار، يمكن استعراض الدراسات الآتية:

1 - دراسة: (الجرادي، 2005)، بعنوان: (رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في الجمهورية اليمنية)، وهدفت إلى تقديم رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في الجمهورية اليمنية، من خلال الوقوف على واقع التعليم الجامعي في الجمهورية اليمنية، وعرض لبعض الأنماط التعليمية المعاصرة غير النظامية (التعليم المفتوح - التعليم عن بعد)، وقدمت الدراسة بعض الخبرات العالمية في كل من: بريطانيا - اليابان - الجامعة العربية المفتوحة - جامعة القدس المفتوحة - وكشفت نتائجها عن موافقة عينة الدراسة على جميع مجالات استطلاع الرأي حول إنشاء جامعة مفتوحة بدرجة عالية جدا، وأن الكليات المرغوب فتحها بناء على رأي الخبراء بجامعتي صنعاء وعدن والمستفيدين من الجامعة المفتوحة هي الكليات الآتية: (الحاسبات - العلوم والتكنولوجيا - اللغات - التجارة

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

والاقتصاد). واقترح غالبية أفراد عينة الدراسة أن يكون عدد الساعات المعتمدة في الجامعة المفتوحة في الجمهورية اليمنية حوالي 140 ساعة، موزعة كالتالي: (16 ساعة متطلبات جامعية - 26 ساعة متطلبات كلية اجباري - 22 ساعة متطلبات كلية اختياري - 72 ساعة متطلبات تخصص).

2 - دراسة: (الحيفي، 2009)، بعنوان: (معوقات استخدام أعضاء هيئة التدريس في كليتي العلوم والتربية بجامعة صنعاء للتقنيات التعليمية الرقمية)، وأظهرت نتائج الدراسة عن أن جميع الفقرات تعد معوقات حقيقة تواجه استخدام التقنيات التعليمية الرقمية باختلاف أنواعها كالحاسوب وبرمجياته، والتعليم الإلكتروني، والإنترنت في الكليتين. وجاءت المعوقات المتعلقة بالتجهيزات المادية بالمرتبة الأولى، تليها المعوقات الخاصة بالجوانب التنظيمية والإدارية، والمعوقات الخاصة بفني التقنيات الرقمية في المرتبة الثالثة، والمعوقات المتعلقة بمناهج المواد العلمية في المرتبة الرابعة، أما المعوقات الخاصة بأعضاء هيئة التدريس احتلت المرتبة الأخيرة (الخامسة). وقدمت مجموعة من التوصيات، أبرزها:

- العمل على توفير عدد كاف من أجهزة الحاسوب مع اشتراك بالشبكة العالمية.
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية استخدام الحاسوب والإنترنت في التعليم الجامعي.
- توفير المصادر المالية لتطوير التعليم الجامعي وتوفير خدمات الإنترنت في الكليات.
- إنشاء مراكز لصيانة أجهزة الحاسوب والإنترنت.
- توفير مختبرات حاسوب خاص بالمواد العلمية وفني مختبر لمساعدة أعضاء هيئة التدريس أثناء تنفيذ التعليم الإلكتروني.
- تكوين بوابة إلكترونية تعليمية خاصة بالجامعة.
- وضع المقررات الدراسية المحوسبة على أقراص CD وتوزيعها على الطلبة في بداية العام الدراسي وكذلك الكتب.
- رفع مستوى اللغة الإنجليزية لدى المدرسين والطلبة للاستفادة من تكنولوجيا التعليم الرقمية العالمية.

3 - دراسة: (الريمية، 2009)، بعنوان: (التعليم الجامعي عن بعد وآفاقه المستقبلية في الجمهورية اليمنية: جامعه العلوم والتكنولوجيا نموذجا)، وهدفت إلى التعرف على التعليم الجامعي عن بعد وآفاقه المستقبلية في الجمهورية اليمنية بالتطبيق على جامعه العلوم والتكنولوجيا، وذلك من حيث مبرراته وخصائصه ومعوقاته ومقرراته وطرائق تدريسه ودوافع الإقبال عليه. وأظهرت نتائج الدراسة وجود مبررات داعية للأخذ بنظام التعليم الجامعي عن بعد في الجمهورية اليمنية منها المشكلات في الساحة التعليمية وأهمها الزيادة المطردة في أعداد خريجي الثانوية العامة، وعدم قدرة الجامعات على استيعابهم. وكشفت عن قلة الاهتمام من قبل الدولة بهذا النظام وذلك نتيجة عدم وضوح الرؤيا عند بعض المسؤولين القائمين على العملية التعليمية بأهمية نظام التعليم عن بعد. مع وجود عوائق تحد من نجاح التعليم عن بعد أبرزها عدم توفر الإطار البشري المكون إداريا، الذي يساعد في تسهيل التواصل

بين المعلمين والمتعلمين، وتجهيز كل متطلبات التعليم عن بعد. وقلة استخدام التقنيات الحديثة من قبل الطلبة وأعضاء هيئة التدريس، بالإضافة إلى وجود نظرة سلبية لنظام التعليم عن بعد من قبل المسئولين عن السياسة التعليمية والجامعات والمجتمع نفسه. وهذا يعود إلى قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة. وقدمت الدراسة برنامج مقترح أو مشروع يساعد على تسهيل الأخذ بنظام التعليم عن بعد والعمل به في أي مؤسسة تعليمية تريد ادخال عملية التجديد في العملية التعليمية.

- 4 - دراسة: (عقيدة، 2010)، بعنوان: (التماس الأكاديميين للمعلومات العلمية على شبكة الإنترنت - دراسة ميدانية مقارنة بين مصر واليمن)، وهدفت إلى التعرف على الجوانب المختلفة لإفادة الأكاديميين في مصر واليمن من شبكة الإنترنت كمصدر للمعلومات العلمية و الذي يشتمل على التعرف على أنواع المصادر الإلكترونية التي يفيدون منها، ومدى توفر مقومات التعامل مع الشبكة، ودوافع الاستفادة منها، ومعايير تقييمها والاستراتيجيات المتبعة في التماسهم لتلك المعلومات ومدى الحاجة للمعلومات العلمية المتوفرة على شبكة الإنترنت والصعوبات التي يواجهونها في إفادتهم من هذا الشكل من المصادر العلمية الإلكترونية على شبكة الإنترنت.
- وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق إحصائية بين الأكاديميين في مصر واليمن في التماسهم للمعلومات العلمية من مصادرها على شبكة الإنترنت، كما توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين اتجاهات الأكاديميين نحو المحتوى لشبكة الإنترنت كمصدر لإشباع الحاجة إلى المعلومات العلمية، وقدمت الدراسة عددا من التوصيات أهمها:
- ضرورة تفعيل دور الإنترنت في الاتصال العلمي، وذلك بالالتزام المؤسسات العلمية بمسئولياتها تجاه توفير مقومات التعامل مع الإنترنت من جانب الأكاديميين، وتصميم الدورات التدريبية المناسبة التي تساعد الأكاديمي على تطوير مهارته في التعامل مع الإنترنت كمصدر من مصادر المعلومات العلمية.
 - التزم المؤسسات العلمية بتوفير المواقع غير البحثية الغير مجانية للأكاديميين لتسهيل الوقت والجهد في إعداد البحوث والدراسات العلمية، والعمل على الارتقاء بمستوى الكفاءة اللغوية للأكاديمي، كون معظم المواقع البحثية بلغات أجنبية وخاصة اللغة الإنجليزية.
 - ضرورة التوسع الكمي والكيفي للمؤسسات العلمية في برامج التعليم عن بُعد عبر شبكة الإنترنت، وذلك لاستيعاب أعداد المتقدمين والذي يفوق قدرات تلك المؤسسات العلمية، وتحفيز الأكاديمي على إنشاء مواقع تفاعلية على الإنترنت، يقوم بعرض المواد التي يقوم بتدريسها، إلى جانب تعاونه في بناء مقررات تدريسية على وسائط إلكترونية.
 - العمل المشترك من قبل الجامعات والمؤسسات العلمية في الدول العربية على إعداد أدلة بمصادر المعلومات الإلكترونية في كل قسم أو كلية بالمؤسسات العلمية لتسهيل التعرف إلى تلك المصادر وتفعيل خدمة التبادل، لمساعدة الأكاديميين في الوصول السريع والحر إلى الإنتاج الفكري المنشور في مصادر المعلومات الإلكترونية المختلفة.

- 5 - دراسة: (قعشوش، 2011)، بعنوان: (واقع التعليم عن بعد في الجامعات والمعاهد العليا اليمنية ومدى تطبيقه في تدريس مادة الرياضيات)، وهدفت إلى معرفة واقع التعليم عن بعد في الجامعات

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

والمعاهد العليا اليمنية ومدى تطبيقه في تدريس مادة الرياضيات، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: أن الأسباب التي جعلت الجامعات والمعاهد تتجه لنظام التعليم عن بعد هو توفير فرص تعليمية لمن فاتهم الالتحاق بالتعليم العالي. كما أن شروط القبول في هذا النظام تتسم بالمرونة، وأن أكثر البرامج للتعليم عن بعد هي "العلوم الاجتماعية والإنسانية" وأن أكثر الوسائل التعليمية المستخدمة عن بعد هي المطبوعات والحاسوب. إضافة إلى أن تقييم مخرجات هذا النظام تتم عبر المعايير الأكاديمية المعروفة في أي نظام تعليمي آخر، وأن الاعتراف بالشهادات الممنوحة للطلبة بين الرفض والقبول محليا ودوليا. وكشفت الدراسة عن أهم المشكلات التي تواجه نظام التعليم عن بعد تمثلت في ضعف البنى التحتية والوسائط التقنية، كما يعاني هذا النوع من التعليم من عدم ثبات السياسات والخطط المتبعة فيه.

6 -دراسة: (المطري، 2011)، بعنوان: (دراسة تقويمية للتعليم الإلكتروني في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة)، وقدمت الدراسة عددا من الخبرات في مجال التعليم الإلكتروني أبرزها (تجربة الاتحاد الأوروبي، وتجربة القارة الأمريكية، والتجربة الكندية، والتجربة الآسيوية في اليابان وماليزيا). وكشفت نتائجها عن أن نسبة من أخذوا دورات في الحاسب الآلي في الجامعات اليمنية بلغت (70%)، ونسبة من أخذوا دورات في التعلم الإلكتروني (17%)، ونسبة من أخذوا دورات في مهارات التعلم الإلكتروني (38%). كما حققت جامعة العلوم والتكنولوجيا في محوري التصميم والمحتوى لموقع التعليم الإلكتروني نسبة (52%) وخفضت في بقية محاور الدراسة بنسبة توفر دون المستوى المتوسط. وخفضت جامعتا العلوم الحديثة والأندلس للعلوم والتقنية في تحقيق جميع المحاور وينسب دون المستوى المتوسط للجامعتين.

وقدمت الدراسة عددا من التوصيات، أبرزها: تأهيل الفنيين والقائمين على مواقع التعلم الإلكتروني وإطلاعهم على آخر المستجدات في مجال التعلم الإلكتروني عن طريق التدريب والتأهيل المستمر. وتكوين لجنة من المتخصصين والخبراء والمصممين ذوي الكفاءة والخبرة في هذا المجال بكل جامعة لتحويل المقررات الدراسية إلى برمجيات إلكترونية يسهل استخدامها. وكذا إنشاء الجامعات اليمنية شراكات إلكترونية مع جامعات عربية وعالمية لإثراء مواقعها التعليمية والاستفادة وتبادل الخبرات. إضافة إلى عقد ندوات ومؤتمرات تتبناها وزارة التعليم العالي خاصة بالتعلم الإلكتروني والتوعية بأهمية المواقع الإلكترونية ودورها في تنمية قدرات فئات المجتمع المختلفة.

7 -دراسة: (صالح، 2012)، بعنوان: (واقع استخدام التعليم الإلكتروني في كلية التربية والألسن جامعة عمران بالجمهورية اليمنية (دراسة مسحية))، وهدفت إلى الكشف عن واقع استخدام التعلم الإلكتروني بكلية التربية والألسن بجامعة عمران، والمعوقات التي تحول دون استخدامه، تطرقت الدراسة لعدد من التجارب العالمية كتجربة كوريا، والاتحاد الأوروبي وكندا وسنغافورة وأستراليا والهند والصين وأمريكا وماليزيا واليابان ومصر والأردن. وكشفت الدراسة عن الوضع السيئ للتعليم الإلكتروني، وقلة

أجهزة التعليم الإلكتروني وتدني استخدامها من قبل أعضاء هيئة التدريس، ووجود معوقات كثيرة وكبيرة في استخدام التعليم الإلكتروني. كما قدمت الدراسة توصيات عدة من أهمها:

- تأهيل كادر فني متخصص في صيانة الأجهزة والتقنيات وتفاذي الأعطال التي تعوق العملية التعليمية.

- العمل على حوسبة المقررات ورفعها على شبكة الإنترنت.

- إنشاء إدارة مستقلة متخصصة في التعليم الإلكتروني على مستوى الجامعة.

8 -دراسة: (الأبرط، 2018)، بعنوان: (أهمية ومعوقات توظيف تقنيات التعليم في التدريس من وجهة

نظر أعضاء هيئة التدريس)، وهدفت إلى معرفة أهمية ومعوقات توظيف تقنيات التعليم في التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس في كلية التربية والعلوم برداع - جامعة البيضاء، وتكونت عينة الدراسة من جميع أعضاء هيئة التدريس في الكلية، والبالغ عددهم (96) عضواً، وكشفت نتائج الدراسة عن ان درجة أهمية توظيف تقنيات التعليم في التدريس كانت عالية، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة أهمية توظيف تقنيات التعليم في التدريس، تعزى إلى سنوات الخبرة في التدريس، وأظهرت النتائج مجموعة من المعوقات التي تواجه أعضاء هيئة التدريس في توظيف تقنيات التعليم في التدريس، كانت بدرجة عالية، كما لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في درجة تلك المعوقات تعزى إلى سنوات الخبرة في التدريس.

9 -دراسة: (العبدلي، 2018)، بعنوان: (واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة لتطبيقات

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم التدريسي والبحثي)، وهدفت الدراسة إلى معرفة واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم التدريسي والبحثي، والمعوقات التي تحول دون استخدامهم لها، والحلول المقترحة؛ ولتحقيق أهداف الدراسة صمم الباحث استبياناً لجمع البيانات تكون من (71) عبارة موزعة على خمسة محاور، وتم تطبيقه على عينة من أعضاء هيئة التدريس بجامعة الحديدة بلغ عددها (80) عضواً، وأظهرت النتائج أن توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأداء البحثي كانت متوسطة بنسبة (62.5%) وهي نسبة لا تتفق مع المعايير الإقليمية والدولية، باستثناء استخدام شبكة الإنترنت في البحث، ومتابعة الإصدارات العلمية الحديثة والمجلات العلمية المحكمة التي جاءت بدرجة كبيرة؛ وأظهرت النتائج أن عضو هيئة التدريس لا يهتم بتوظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الجانب التدريسي، ويعود ذلك لعدد من المعوقات، منها ما يتعلق بضعف البنية التحتية في البيئة التعليمية، ومنها ما يتعلق بعضو هيئة التدريس نفسه؛ واقتُرحت الدراسة عدد من التوصيات منها توفير البيئة المناسبة لاستخدام تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس، وعقد دورات تدريبية لعضو هيئة التدريس حول توظيف تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس والبحث العلمي.

التعليق على الدراسات السابقة:

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

تعددت الدراسات السابقة عن التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد والتعليم المفتوح باليمن، وأسهمت نتائجها وتوصياتها في تنمية الثقافة العلمية والخلفية الفكرية لدى الباحث حول التعليم عن بعد في اليمن، وزادت من إدراك الباحث بأهمية تطوير التعليم عن بعد في الظروف الطبيعية وفي الأزمات، كما استفاد الباحث من الإطار النظري للدراسات السابقة ومن المنهجية المستخدمة والمخرجات البحثية لها.

ويختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة في كونها لم تتطرق إلى الضوابط القانونية للتعليم عن بعد على مستوى الجمهورية، ولم تسلط الضوء على واقع التعليم عن بعد بجامعة صنعاء، ولم تستعرض التحديات التي تواجه مركز التعليم عن بعد بالجامعة، ولذا جاء البحث الحالي لتغطية هذه الفجوة البحثية، وخاصة في زمن الكوارث والأوبئة.

منهجية البحث وإجراءاته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستقراء الأدبيات والتقارير الرسمية والضوابط والقواعد المعلنة للتعليم عن بعد على المستوى المحلي، وتم استخدام أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات والمعلومات.

عرض نتائج البحث ومناقشتها:

يمكن استعراض النتائج من خلال الإجابة عن أسئلة البحث على النحو الآتي:

إجابة السؤال الأول:

ما الخلفية القانونية لنظام التعليم عن بعد بالجمهورية اليمنية؟

تعود بدايات التعليم العالي في اليمن؛ إلى عام 1970، وهو عام ميلاد جامعتي صنعاء وعدن، كأول جامعتين يمنيتين، وظهر التعليم العالي الأهلي عام 1992، بإنشاء الكلية الوطنية للعلوم والتكنولوجيا، ثم تحولت إلى جامعة، ويعد مضي خمسين عاما، وصل عدد الجامعات اليمنية، إلى (63) جامعة وكلية، منها: (16) حكومية، و(47) أهلية، ويوجد في صنعاء وحدها ما يعادل (47%) من مجموع المؤسسات الجامعية اليمنية، (الخطيب، 2020، 4). وعلى الرغم من التطورات الكبيرة التي شهدتها التعليم الجامعي في اليمن، غير أن قدرته الاستيعابية لا تزال غير كافية، ولم تتمكن الجامعات الحكومية والخاصة في اليمن من استيعاب خريجي الثانوية العامة، فمثلا في عام 2014 لم تستوعب الجامعات الحكومية والأهلية إلا (53%) من إجمالي خريجي الثانوية العامة. (المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، 2015، 67)، مما يتطلب الاهتمام بالتعليم الجامعي وتطوير أنظمة التعليم العالي التقليدية والإلكترونية ومنها نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

ولمعرفة الخلفية القانونية لنظام التعليم عن بعد في التعليم الجامعي بالجمهورية اليمنية، فقد قطعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي باليمن خطوات جيدة، وأصدرت أول خطة استراتيجية وطنية للتعليم العالي، 2006-2010، وأشارت إلى "أن أنماط التعليم الحديثة، كالتعليم

الإلكتروني، والتعليم عن بعد، هي من الفرص المتاحة للوزارة، ولؤسسات التعليم العالي باليمن، في حال تم الاهتمام بهذا النوع من التعليم". (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 2006)، وهناك خمسة أنظمة معتمدة للتعليم العالي في اليمن، وهي: نظام الفصول الدراسية، ونظام السنة الدراسية، ونظام الساعات المعتمدة، ونظام التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، ونظام التجسير. (وزارة التعليم العالي، 2014، 24 - 25).

واعتمد نظام التعليم عن بعد، بناء على عدد من التجارب العربية والعالمية، ومنها: جامعة القدس المفتوحة، والجامعة العربية المفتوحة، والتجربة السودانية، وآلاماراتية، والماليزية، والهندية، والأمريكية، والأوروبية، وغيرها، وصدر القرار الوزاري رقم 170 لسنة 2007م، ويسمى: (نظام الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد)، ويقتصر هذا النظام على التخصصات الإنسانية فقط، ويمنع في التخصصات التطبيقية التي لا يُسمح بها من قبل الوزارة. (وزارة الشؤون القانونية، 2010). ولتسليط الضوء أكثر على الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، فقد حددت المادة الثانية من النظام، مجموعة من الضوابط، والتي يجب الالتزام بها من قبل مؤسسات التعلم المفتوح، وهي كالآتي:

- 1 - الحصول على ترخيص خاص للعمل بنظام التعلم المفتوح من وزارة التعليم العالي شريطة أن تكون الجامعة قد مضى على تأسيسها خمس سنوات على الأقل.
 - 2 - توفر لوائح لتنظيم العملية التعليمية والإدارية على أن تتضمن رسالة وأهداف هذا النوع من التعليم.
 - 3 - توفر الجامعة الميزانية الكافية لضمان حسن سيرة العمل.
 - 4 - توفير موقع إلكتروني لتسهيل عمليات الاتصال وتقديم الخدمات التعليمية للطلبة.
- ومعرفة المتطلبات الأساسية لمؤسسات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، فقد تم توزيعها إلى عدد من المحاور، يمكن استعراضها كالآتي:

أولاً: البنية التنظيمية.

تعد البنية التنظيمية للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد متطلبا أساسيا، ومعرفة جوانب البنية التنظيمية؛ فقد تضمنت المادة الثالثة من النظام، على أن تقوم الجامعة بتوفير بنية تنظيمية وأكاديمية وإدارية على النحو الآتي:

- 1 - مجلس أكاديمي ليكون مسئولاً عن تحديد أهداف نظام التعليم المفتوح والتعلم عن بعد ورسم سياسته وسير العمل لهذا النظام وتوفير المتطلبات المالية.
- 2 - مسئولاً إدارياً وأكاديمياً يتولى الإشراف على هذا النمط من التعليم والتعلم.
- 3 - مسئولاً للمناهج والتقويم.
- 4 - مسئولاً للشؤون المالية والإدارية.
- 5 - مديراً لكل مركز تعليمي خارج المركز الرئيسي للجامعة.
- 6 - أقسام أكاديمية لمتابعة سير العملية التعليمية بصورة جيدة في المكتب الرئيسي في الجامعة.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

7 - وحدات وظيفية وفنية تشمل: (وحدة تأليف وتطوير المواد التعليمية - وحدة للحاسوب والاتصالات - وحدة للتصميم والإنتاج - وحدة القبول والتسجيل - وحدة لثئون الاختبارات والتقويم).

ثانيا: البنية التعليمية.

تعد البنية التعليمية جزءا أساسيا من متطلبات التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، ولذا فقد ركزت المادة الرابعة من النظام؛ على أن تلتزم الجامعة التي تقدم برامج التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بالآتي:

- أ - العمل على توفير مرجع رئيسي لكل مقرر معد بطريقة مناسبة للتعليم المفتوح.
- ب - توفير تعليم / تدريس على شكل لقاءات تعليم مباشرة مع الهيئة التدريسية بما لا يقل عن 30% من مجموع ساعات التدريس لكل مقرر.
- ج - توفير وسائل تعليمية مختلفة لكل مقرر _ مسموعة ومرئية _ مثل الأقراص الممغنطة (CDs) ترفق مع الكتاب المقرر.
- د - استخدام نظام رقمي لإدارة نظام التعلم الإلكتروني (LMS) لتوصيل المواد التعليمية والبرامج والجدول والتعليمات والاتصالات مع الدارسين حيث يتواجدون.

ثالثا: البنية التقنية.

يعتمد التعليم المفتوح والتعليم عن بعد على التقنية الحديثة، كما بات يعرف العصر الحالي بالعصر الرقمي، وحيث إن التقنيات الحديثة أصبحت مكون أساسي من التعليم الجامعي بصورة عامة، والتعليم المفتوح والتعليم عن بعد بصورة خاصة، فقد نصت المادة الخامسة من النظام؛ على أن تقوم الجامعات بإيجاد البنية التقنية اللازمة، وتوفير الآتي:

1. عدد مناسب من الحواسيب وربطها بشبكة المعلومات (الإنترنت).
2. خادم إلكتروني ذو كفاءة وجودة عالية.
3. الربط الشبكي لتسهيل عملية التعليم والتعلم عن بعد.

رابعا: تقييم الدارسين.

وضعت بعض الضوابط لتقييم الدارسين ضمن نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وفي هذا الجانب، أشارت المادة السادسة من النظام، على أن يتم تبني تقييم الأداء كالتدريبات والتكليفات بالإضافة إلى أسئلة التقييم الذاتي والأسئلة الموضوعية والأسئلة المقالية ذات الإجابات القصيرة، والامتحانات النهائية، ويشرف على هذا النوع وحدة الامتحانات المركزية لتوفير ضمانات سرية وعدالة الامتحانات وجودتها.

خامسا: البنية التحتية.

حدد النظام مجموعة من المتطلبات الأساسية فيما يتعلق بالبنية التحتية، تمثلت كما جاء في المادة السابعة في توفير أماكن ومكاتب مناسبة بالمركز الرئيسي للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد، وتشمل في حدودها الدنيا المكونات الآتية: (مكتب السكرتارية والأرشيف - مكتب لتسجيل الدارسين وحفظ

ملفاتهم وسجلاتهم الأكاديمية - مكاتب المشرفين - مركز الحاسوب - استديو التسجيل - مكتب للتصميم والطباعة).

سادسا: الخدمات الطلابية.

يعد الطالب هو محور العملية التعليمية سواء أكان النظام التعليمي تقليدي أم افتراضي، ولذا يجب توفير مجموعة من الخدمات الطلابية المساندة، وحدد نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد باليمن نوعين من هذه الخدمات، يمكن توزيعها كما ورد في المادة الثامنة، إلى نوعين، (أكاديمية وإدارية)، يمكن استعراضها كالآتي:

1. خدمات أكاديمية: وتشمل عددا من الأنشطة، منها: (مادة التعلم الذاتي كالكتاب المقرر، CD، وغير ذلك - المراكز الدراسية التي ستستخدم للتعليم المباشر Face to Face - الوسائط التعليمية - التقنيات والاختبارات).

2. خدمات إدارية: وتشمل عددا من الأنشطة، منها:

1. تزويد الطلبة قبل التحاقهم بالجامعة بدليل التعليم المفتوح والتعليم عن بُعد يشمل على المعلومات الخاصة بسياسة القبول والإجراءات المتبعة في ذلك، وتوضيح البرامج والمقررات الدراسية لهم.
2. الرد على استفسارات الطلبة واستلام الاستمارات وكذلك استيفاء رسوم التسجيل مكتبيا وإلكترونيا.
3. تحديد مواعيد اللقاءات العلمية
4. إعلان النتائج بالطرق المختلفة وتقديم نسخة منها لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
5. إصدار الوثائق الدالة على التخرج وفقا للوائح المنظمة لهذا النمط من التعليم.

سابعا: ضمان الجودة والتطوير:

أكدت المادة التاسعة على أن تقوم الجامعة أو الكلية التي ترغب في تأسيس نظام التعليم المفتوح والتعليم عن بعد، بإنشاء وحدة لضمان الجودة والتطوير الأكاديمي، ويكون من مهامها الآتي:

- 1 - تطبيق معايير ضمان الجودة في المؤسسة.
- 2 - التدقيق الدوري للبرامج التعليمية التي تقدمها المؤسسة.
- 3 - التدريب المستمر للقائمين بالتدريس والإداريين والفضيين.
- 4 - إعداد وثائق ضمانات الجودة: (تقارير التقييم الذاتي لهيئة الاعتماد وضمانات الجودة كل عام دراسي).

وأخيرا فقد نصت المادة العاشرة على أن تلتزم الجامعة (الحكومية والأهلية) بما ورد بهذا القرار، ومن يخالف ذلك يتحمل المسؤولية القانونية. ولتعزيز البنية التقنية في التعليم العالي، تم إنشاء مركز تقنية معلومات التعليم العالي، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (174) لسنة 2007م (وزارة الشؤون القانونية، 2010) ومن أهدافه: "الإسهام في بناء الخدمات لتقنية المعلومات كالخدمات المعلوماتية للمكتبات والتعليم الإلكتروني وغيرها في كافة مؤسسات التعليم العالي". كما تضمنت

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

مخرجات مؤتمر الحوار الوطني عام 2011، عددا من التوصيات، وكان من أبرزها: اعتماد التعليم الإلكتروني في جميع مراحل التعليم، وتوظيف تقنية المعلومات والاتصالات، وتقديم أنماط جديدة من التعليم؛ كالتعليم المفتوح والتعليم عن بُعد، وبرامج التعليم المستمر". (وزارة التعليم العالي، 2014، 18 - 19).

ومن الناحية التنفيذية فقد تم اعتماد هذا النظام لدى جامعة صنعاء وبعض الجامعات اليمنية مثل: العلوم والتكنولوجيا صنعاء، وعدن، والمستقبل، والاندلس، والعلوم الحديثة، وسبأ، والمملكة أروى، والعلوم والتكنولوجيا حضرموت (الشماري، 2020).

وفي العام 2009م أقر المجلس الأعلى للجامعات إيقاف القبول والتسجيل في نظام التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الداخل والخارج، كما ورد في ملحق (1)، والذي يتضمن مذكرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى وزير الخارجية بتاريخ 31 - 9 - 2009م. (وزارة التعليم العالي، 2009). وفي 2013 أوقفت الوزارة هذا النظام مؤقتا، بهدف المراجعة والتقييم، وفي 2016 تم إيقافه بشكل قاطع، لوجود بعض المخالفات القانونية، حيث تم توقيف أكثر من 186 مكتبا من مكاتب التنسيق للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد التابعة للجامعات الأهلية، في الداخل والخارج، وعلى أثرها أصدر مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة معايير التعليم عن بعد عام 2017 (الشماري، 2020). ولم يتم التأكد من التزام الجامعات بتلك المعايير حتى إعداد البحث الحالي.

إجابة السؤال الثاني:

ما أبرز ملامح نظام التعليم عن بعد في جامعة صنعاء؟

نجحت جامعة صنعاء في تأسيس أول وحدة للتعليم عن بعد عام 1997 - 1998م، بهدف استيعاب وتعليم أولاد المغتربين اليمنيين في الخارج، وفي 2008 تحولت إلى مركز مستقل، يسمى "مركز التعليم عن بعد"، وتعد تجربة التعليم عن بعد بجامعة صنعاء من أبرز التجارب، ولتسليط الضوء على ملامح نظام التعليم عن بعد بالجامعة، من حيث نشأته وتطوره، تم مسح الأدبيات والوثائق والتقارير الرسمية ذات العلاقة، وخلص الباحث إلى ما يأتي:

نشأة وتطور مركز التعليم عن بعد بجامعة صنعاء:

نشأ نظام التعليم عن بعد بموجب توجيهات رئيس الجمهورية رقم (338) بتاريخ 19 / 2 / 2003م، والتي قضت بوجوب تقديم خدمة التعليم عن بعد لأبناء المغتربين في المملكة العربية السعودية من أبناء الجالية اليمنية، بحيث يتم اختبارهم في السفارة أو القنصلية، وبناء عليه تم عقد اتفاق بين جامعة صنعاء والاهم محمد عبد الحميد الكندي لمدة أربع سنوات في بداية 2004م والذي جدد للفترة نفسها في العام 2008م، (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة: 2010، 2).

وصدر قرار رئيس جامعة صنعاء رقم (586) لسنة 2011م، كما في الملحق (2)، يقضي بإلغاء العقد المبرم بين جامعة صنعاء وممثل الجامعة في نظام التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية تنفيذا

لحكم محكمة الأموال العامة الابتدائية بالأمانة. (جامعة صنعاء، 2011). ويعد مركز التعليم عن بعد من المراكز الحديثة جدا بالجامعة؛ حيث تم إنشاؤه بموجب القرار الصادر من رئيس الجامعة رقم (310) لسنة 2008م، (جامعة صنعاء، 2008).

وفي العام (2014) وفي ضوء قانون التعليم العالي والبحث العلمي رقم (18) لسنة 1995م، والقرار الجمهوري رقم (139) بشأن اللائحة التنظيمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وكما في الملحق (3) _ صدر القرار الوزاري رقم (872) بشأن الموافقة على منح جامعة صنعاء - ترخيصا أوليا - لفتح برنامج التعليم عن بعد في الداخل، في التخصصات الإنسانية الآتية: (إدارة، ومحاسبة، ولغة انجليزية، وعلم نفس، وعلم اجتماع، ودراسات إسلامية، وشريعة وقانون، وصحافة، وعلاقات عامة) في المركز الرئيسي. (وزارة التعليم العالي، 2014).

وتأسيسا على ما تقدم؛ فقد تم فتح باب القبول للتعليم عن بعد في الداخل في العام الجامعي 2014 - 2015م وتم البدء في العملية التعليمية، لمدة سنتين ولكن بسبب الحرب توقف البرنامج وأدى ذلك إلى تسرب العديد من الطلبة. (الشماري، 2016).

أهداف المركز:

- 1 - تطوير العملية التعليمية في كليات الجامعة من خلال العمل على تحسين أساليب التعليم باستخدام طريقة التعليم الإلكتروني في التعليم عن بعد.
 - 2 - الاسهام بتسهيل انتشار التعليم في خارج البلاد وداخله.
 - 3 - إتاحة الفرصة للطلبة اليمنيين خارج البلاد لمتابعة دراستهم من خلال مركز التعليم عن بعد.
 - 4 - توظيف شبكة المعلومات الدولية - الإنترنت - لتحويل التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني عن بعد.
 - 5 - العمل على زيادة التحصيل العلمي للطلبة من خلال تطوير مهاراتهم في الميادين العلمية والبحثية ومهارات الاتصال، وحل المشكلات والتعلم الذاتي والتعلم التعاوني.
 - 6 - دعم الأقسام العلمية للتوسع في تخصصات جديدة تتناسب مع الجامعة وحاجة المجتمع.
 - 7 - إنشاء المكتبة الإلكترونية وتحويل الكتب والمناهج الدراسية إلى صيغة المنهج الإلكتروني لأتمتة التعليم عن بعد ونشرها ضمن موقع يستحدث خصيصا للمكتبة الإلكترونية على شبكة الإنترنت.
 - 8 - تطبيق مفهوم الجودة بما يتناسب مع المقاييس العالمية.
 - 9 - إعداد المناهج الإلكترونية ونشرها على الأقراص المدمجة وشبكة الإنترنت.
 - 10 - توفير البرمجيات والنظم المناسبة لإدارة التعليم عن بعد.
- البرامج الأكاديمية التي ينفذها المركز:**
- نفذ المركز عددا من البرامج في السعودية تمثل خمس كليات وهي كالآتي:
- 1 - كلية العلوم: وتتضمن قسمي الهندسة والنظم.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

- 2 - كلية الإعلام: وتشمل قسمي الصحافة والعلاقات العامة.
 - 3 - كلية التجارة: وتشمل قسمي المحاسبة والإدارة الأعمال.
 - 4 - كلية الشريعة: قسم واحد فقط وهو القسم العام.
 - 5 - كلية الآداب: وتشمل أربعة أقسام وهي: الإسلامية والانجليزي وعلم الاجتماع وعلم النفس.
- **الدرجة العلمية التي يمنحها المركز:**
يمنح المركز درجة البكالوريوس في البرنامج المعني لمدة أربع سنوات دراسية بتقديرات (امتياز - جيد جدا - جيد - مقبول).
- **طريقة التكنولوجيا المستخدمة في المركز:**
- 1 - التواصل بين الطالب والأستاذ: هنالك ما يعرف بالأستاذ المشرف وهو الأستاذ الذي أعد المادة العلمية التي تدرس حسب البرامج، لكل أستاذ مشرف بريد إلكتروني وهاتف جوال لاستقبال استفسارات وأسئلة الطلبة والدارسين.
 - 2 - التواصل بين الطالب وإدارة المركز: قسمت المهام وفق كل غرض يحتاجه الطالب وتجهيز بريد إلكتروني لكل إدارة لاستقبال استفسارات الطلبة والدارسين، فهناك بريد للمالية، وبريد لشئون الطلاب وبريد للتوجيه والإرشاد وبريد لنائب العميد والعميد والمسجل وإتاحة هواتف المركز على الموقع.

الخريجين:

وصل عدد الطلبة اليمنيين المقيدون في نظام التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية للأعوام من 2004 / 2005م وحتى العام 2008 / 2009م، (7404) طالبا وطالبة يمنيين، وعدد الطلبة الأجانب عدد (5747) طالبا وطالبة في جميع التخصصات المذكورة أعلاه. ليصبح إجمالي الطلبة اليمنيين والأجانب في نظام التعليم عن بعد (13151) طالبا وطالبة، كما تخرجت ثمان دفع من مركز التعليم عن بعد يمكن تحديدها فيما يأتي:

جدول (1): توزيع الخريجين على الاعوام الجامعية للفترة (2007 - 2015)

م	الدفعة	العام الجامعي	م	الدفعة	العام الجامعي
1	الأولى	2008/2007	5	الخامسة	2013 / 2012
2	الثانية	2009 / 2008	6	السادسة (تصفية)	2013 / 2012
3	الثالثة	2010 / 2009	7	السابعة (تصفية)	2014 / 2013
4	الرابعة	2012 / 2011	8	الثامنة (تصفية)	2015. 2014

الأنشطة التطويرية في الجانب التعليمي:

يأتي مركز التعليم عن بعد في المرتبة الثانية بعد مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة على مستوى المراكز بجامعة صنعاء من حيث الأنشطة التطويرية في الجانب التعليمي، "حيث نجح المركز في إنجاز (192) نشاطا، وبنسبة قدرها 30 %؛ حيث بلغ عدد المقررات المعتمدة لديه، والتي تم تطويرها

وتحويلها إلى مقررات إلكترونية (192) مقررا دراسيا، ولم يستحدث مقررات دراسية جديدة وخاصة به، غير أنه نجح في اعتماد المقررات الدراسية لخمس من كليات جامعية صنعا، وهي الكليات الآتية: الشريعة، والعلوم، والآداب، والتجارة، والإعلام، ونجح في تحويل تلك المقررات إلى مواد علمية إلكترونية كي تتناسب مع أهدافه، وطبيعة عمله" (الخطيب وآخرون، 2019، 115).

وفي ضوء ما تقدم؛ فإن مركز التعليم عن بعد يعد من أوائل المراكز التي تبنت نمط التعليم عن بعد في اليمن، إلى جانب بعض الجامعات الأخرى كالعلوم والتكنولوجيا، والعلوم الحديثة، وسبأ وغيرها، وحقق المركز بعض الإنجازات، غير أنه لم يستمر في العملية التعليمية، حيث إن هناك الكثير من التحديات التي تواجهه، ويتطلب مزيدا من الاهتمام لتطوير جودة التعليم الإلكتروني بالمركز، وفقا لمعايير الجودة العربية والعالمية في مجال التعليم المفتوح والتعليم عن بعد.

إجابة السؤال الثالث:

ما تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعا؟

تعد تجربة جامعة صنعا في مجال التعليم عن بعد ضعيفة وقاصرة، ولم يكتب لها الاستمرارية والنجاح بالشكل المطلوب، ويعود السبب في ذلك إلى وجود عدد من التحديات، والصعوبات منذ نشأته وحتى اليوم، حيث تم استقراء عدد من الدراسات والتقارير الرسمية للمركز، وتم استخلاص مجموعة من التحديات، يمكن إيجازها فيما يأتي:

1 - ضعف التخطيط الاستراتيجي والإدارة الإلكترونية:

تتسم السياسات والخطط التعليمية المتبعة في التعليم عن بعد بالتقادم وعدم الحداثة، كما تغيب الخطط الاستراتيجية بعيدة المدى، مما يؤدي إلى قصور واضح تجاه النظرة المستقبلية للتعليم، وأسهمت الصراعات والاضطرابات المتلاحقة التي شهدتها اليمن، في عدم ثبات السياسات والخطط المرسومة مما شكل ارباكا واضحا في عملية التطوير للمؤسسات الجامعية ونشأت في الجهود والمبادرات، وتوقف المشروعات التطويرية وخاصة الممولة من الخارج، ومن أبرزها مشروع الربط الشبكي والمكتبات الإلكترونية.

كما لا تزال الأنماط التقليدية هي السائدة في مركز التعليم عن بعد سواء الأنماط الإدارية أو التعليمية والبحثية، وفي هذا الجانب كشفت دراسة (سالم، 2014)، عن "ضعف الاتصالات الإدارية في مركز التعليم عن بعد، مما يتطلب خمس سنوات للانتقال إلى تطبيق نظم وبرامج الاتصالات الإدارية الإلكترونية بالمركز". كما يتطلب قيادة تكنولوجية تؤمن بالتطور التقني وتعمل على ترجمة الأفكار والخطط إلى مشروعات ملموسة على أرض الواقع، كما أن الأنظمة التعليمية الإلكترونية تستلزم تفاعلا جيدا مع المستحدثات التكنولوجية من قبل القيادات الأكاديمية والإدارية والأساتذة والطلبة والعاملين وأولياء الأمور والجهات ذات العلاقة.

2 - ضعف البنية التنظيمية:

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

كشفت دراسة (القزحي، 2019)، أنه لا توجد لائحة معتمدة للمركز، سواء كانت أكاديمية أو إدارية أو مالية أو لائحة شئون طلاب خاصة بالمركز، كما لا توجد قاعدة بيانات مالية للطلبة الملتحقين ببرامج التعليم عن بعد سواء إلكترونية أو ورقية، بالإضافة إلى تسليم عدد من شهادات الطلبة الخريجين خارج إطار إدارة الخريجين، وهناك العديد من شهادات الطلبة الخريجين محجوزة في الكليات المعنية لعدم صرف مستحقات إنجازها، ومن التحديات أيضا وجود دفاتر امتحانات في كنفوتول المركز رفض الأساتذة استلامها، كما توجد دفاتر امتحانات ونتائج لديهم يرفضون تسليمها حتى تصرف مستحقات تصحيح تلك الدفاتر، وهناك طلبة متعثرون دراسيا في السعودية بسبب إغلاق المركز، وعدم وجود مختص خاص بصفحة المركز في الفيس بوك، وضعف البنية التحتية المناسبة لتسيير أعمال المركز مثل المكاتب، كما توجد على المركز التزامات مالية متعددة كأجور محاضرات وجهها لوجه، ونماذج امتحانات، وتصحيح دفاتر امتحانات، ومصروفات قضائية، ومستحقات كليات، وإعداد شهادات.

وعلى الرغم من حصول مركز التعليم عن بعد بجامعة صنعاء على ترخيص رسمي من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، غير أن تقرير الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة للعام (2010) قد أشار إلى وجود عدد من التحديات التي واجهها مركز التعليم عن بعد بالجامعة، أبرزها عدم إصدار ضوابط قانونية من لوائح وقرارات تنظم قواعد العملية التعليمية للتعليم عن بعد وتحديد المعايير الأكاديمية المطلوبة لاعتماده، وعدم الحصول على ترخيص رسمي من الجانب السعودي بممارسة النشاط التعليمي للتعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية. (الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، 2010).

ومن التحديات في هذا الجانب غياب الرؤية المستقبلية لدى السلطة وضعف الوعي المجتمعي، حيث كشفت دراسة (الرميمة، 2009)، عن قلة الاهتمام من قبل الدولة بهذا النظام وذلك نتيجة عدم وضوح الرؤيا عند بعض المسؤولين القائمين على العملية التعليمية بأهمية نظام التعليم عن بعد، إضافة إلى وجود نظرة سلبية لنظام التعليم عن بعد من قبل المسؤولين عن السياسة التعليمية والمجتمع نفسه، وهذا يعود إلى قلة استخدام التكنولوجيا الحديثة وعدم التعرف على أهمية الأنظمة التعليمية الإلكترونية الحديثة.

3 - ضعف البنية المادية والمعلوماتية:

- يعاني المركز من ضعف البنية التحتية والمعلوماتية، وبحسب ما جاء في (العواضي، 2019) توجد عدد من التحديات أهمها:
- عدم توفر مقر مستقل لتسيير أعمال المركز الأكاديمية والإدارية وبما يتلاءم مع معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي.
 - عدم صرف مستحقات الكادر التدريسي والإداري منذ فترة طويلة.

- لا توجد كشوفات بأسماء الطلبة المسجلين في برنامج التعليم عن بعد منذ أول دفعة، وكذلك لا توجد بيانات مالية عن تلك الدفع كما لا توجد بيانات أو وثائق مالية وإدارية مكتملة في الكمبيوترات أو في ملفات ورقية.
- هناك العديد من الشهادات الخاصة بالطلبة الخريجين تستكمل بشكل فردي وبطرق غير صحيحة وليست محصورة في إدارة الخريجين بحسب الاختصاص وإنما بطريقة عشوائية.
- هناك العديد من شهادات طلبة التعليم عن بعد تم استلامها من قبل بعض الموظفين في المركز ونيابة شئون الطلاب ولا نعرف ما هو مصيرها ومصير الرسوم الخاصة بها. والعمل بهذه الطريقة مخالف لجميع القوانين واللوائح والنظم الإدارية الخاصة بالجامعة وهذا يسبب فسادا وضياعا لأموال الجامعة وضياعا ووثائق الطلبة بين الموظفين والكليات.
- عدم وجود نافذة إلكترونية أو صفحة في الفيسبوك لمعرفة أوضاع الطلبة وتلقى مشكلاتهم والوقوف عليها وإيجاد الحلول لها أولاً بأول. وهو ما يثبت ضرورة وجود مسئول عن هذه البوابة أو النافذة يعمل على متابعة وحل هذه الإشكاليات وحلها أولاً بأول.

4 - ضعف التوجيه والإرشاد الأكاديمي:

تغيب الخدمات الإدارية والتقنية المساندة للكادر الأكاديمي في مركز التعليم عن بعد، حيث يفترق المركز إلى قلة توفر الإطار البشري المختص بتقديم الخدمات الإدارية، وتسهيل التواصل بين المعلمين والمتعلمين، وتجهيز كل متطلبات التعليم عن بعد. كما لا توجد برامج الإعداد والتهيئة، ولا اهتمام بالإرشاد الأكاديمي، سواء في التعليم النظامي، أم التعليم عن بعد. (الرميمة، 2009)، كما لا توجد سياسات وبرامج تسويق واضحة وبرامج إرشادية تساعد الطلبة على اختيار التخصصات المناسبة لهم وفقاً لنظام التعليم عن بعد، ولا يعرف المجتمع المحلي ما الذي يتوفر لدى الجامعة من برامج تعليمية معتمدة سواء كانت نظامية أو إلكترونية ولا تتوفر أدلة أو نشرات للتوعية وتعريف المجتمع بالبرامج المعتمدة.

5 - قلة توفر برامج التدريب والتأهيل للموارد البشرية:

تفتقر جامعة صنعاء إلى برامج التدريب والتأهيل للموارد البشرية فيها من أكاديميين وإداريين بصورة عامة وفي المجال التقني بوجه خاص، وخلصت دراسة (المطري، 2011)، إلى أن نسبة من أخذوا دورات في الحاسب الآلي في الجامعة (70%)، ونسبة من أخذوا دورات في التعلم الإلكتروني (17%)، ونسبة من أخذوا دورات في مهارات التعلم الإلكتروني (38%).

6 - ضعف الجودة وإغفال المعايير الدولية:

على الرغم من وجود ضوابط وقواعد بشأن التعليم عن بعد، صادرة عن وزارة التعليم العالي بقرار وزاري عام 2007، إلا أن نسبة التزام جامعة صنعاء بها ضعيفة، ولا توجد رقابة فاعلة لتتبع هذا النظام، بهدف تجويد مخرجاته، كما يؤخذ على مركز التعليم عن بعد، عدم الرجوع إلى المعايير الفنية والتربوية، في تصميم وإعداد برامج ونظم التعليم الإلكتروني. (وزارة التخطيط، 2014، 46).

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

كما أن هناك حاجة لتطوير منظومة التعليم عن بعد في جامعة صنعاء نظرا لوجود عدد من التحديات والمعوقات التي تحول دون التحاق الأعداد المفترض قبولها في التعليم النظامي لدى مؤسسات التعليم العالي اليمنية، وقلة الجامعات الحكومية في الأقاليم المترامية الأطراف، وفي الأرياف والجزر اليمنية المتعددة، وصعوبة انتقال الأسر الفقيرة إلى المدن التي توجد بها جامعات، إضافة إلى صعوبة تغطية كثير من الأسر اليمنية لنفقات التعليم النظامي، وقلة الفرص التعليمية، ناهيك عن التحديات التي تواجهها المرأة والفتاة في مجال التعليم، نظرا لقلة وجود مساكن للطالبات في معظم المدن والجامعات. (الخطيب وآخرون، 2019، 110).

وفي ضوء ما تقدم؛ فإن هناك تحديات كثيرة تواجه التعليم عن بعد في جامعة صنعاء، تتلخص أبرزها في ضعف القدرة المؤسسية في مجال التقنية، وقلة التجهيزات المادية، وضعف التخطيط الاستراتيجي لهذا النوع من التعليم، وقلة الخبرات والموارد البشرية المدربة، وعدم وجود تدريب وإعداد مسبق على التعامل مع الأدوات التكنولوجية ووسائل الاتصال الإلكتروني سواء للأساتذة أو للطلبة، وضعف خدمة الإنترنت، وعدم تغطيتها لمختلف المحافظات والمناطق بالإضافة إلى انقطاعها وتوقف الخدمة أحيانا، وخاصة في الأرياف، والمناطق النائية، وانقطاع الكهرباء، بالإضافة إلى شيوع الأمية التكنولوجية، ونقص الثقافة العلمية التقنية لدى الكثير من الهيئة التدريسية، وصعوبة تعامل الطلبة مع نمط تعليمي جديد، لم يعهده في مرحلة التعليم العام، كما أن انقطاع المرتبات إلى جوانب عدد من المشكلات الإدارية والفضية والمالية في السنوات الأخيرة؛ أسهم في توقف المركز كلية عن تقديم خدماته التعليمية والاستشارية والتدريبية.

إجابة السؤال الرابع:

ما سبل التغلب على تحديات التعليم عن بعد بجامعة صنعاء؟

قبل التطرق لسبل التغلب على التحديات التي تواجه نظام التعليم في جامعة صنعاء، ينبغي تسليط الضوء بإيجاز على التحديات التي تواجهها جامعة صنعاء بصورة عامة، حيث إن هناك جملة من التحديات الداخلية والخارجية سواء على مستوى الإدارة الجامعية أو البرامج التعليمية بشقيها التقليدي والإلكتروني، كما أدى انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 الجديد إلى تفاقم الوضع وزيادة حدة التحديات التي تواجه جامعة صنعاء، والذي تسبب في تعليق الدراسة في الكليات والمراكز العلمية والبحثية، وشيوع القلق والخوف لدى الأساتذة والطلبة وأولياء الأمور والمجتمع بأكمله، مما يتطلب وضع عدد من الحلول والمعالجات لمواجهة آثار الأزمات والأوبئة، ويعد التعليم عن بعد أحد الخيارات المساعدة لمواجهة تلك التحديات وتخفيف حدتها.

وفي ذات السياق؛ هناك مبررات ودواعي كثيرة تتطلب الاهتمام بالتعليم عن بعد، وتطوير سياساته وإدارته وبرامجه وكل ما يلزمه من ضوابط وإجراءات رسمية وقانونية، وتتولى أمره الإدارة الجامعية، وتشرف عليه وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومن هذه المبررات - على سبيل المثال لا الحصر - وجود جاليات يمنية، وأعداد كبيرة من المغتربين اليمنيين بالخارج، وكثير منهم يرغبون في مواصلة

التعليم الجامعي، حيث إن مصروفات التعليم الجامعي في البلاد الأخرى عالية الكلفة، كما ان هناك تشريعات وقوانين صارمة تحول بينهم وبين الالتحاق بالتعليم الجامعي في بعض البلدان العربية والاجنبية، ناهيك عن وجود ثقافات لا تنسجم مع تعاليم الإسلام، ومع الثقافة والعادات والتقاليد العربية، ومن الضرورة بمكان سرعة الوصول إليهم، وإتاحة الفرص التعليمية أمامهم، وهذا لن يتأتى إلا من خلال تطوير نظام التعليم عن بعد، وفتح عدد من المراكز وفق ضوابط موضوعية، تماشيا مع التطورات المعاصرة، واستجابة للظروف الحالية، كما أنه - من المتوقع - أن ملتحي هذا النوع من التعليم هم من القادرين على دفع رسوم الدراسة، والتي ستسهم في زيادة الإيرادات الذاتية للجامعة، وتصبح أقرب إلى الجامعة المنتجة، مما يزيد من قدرتها التنافسية أمام المؤسسات المماثلة عربيا ودوليا، وبهذا الشكل تكون الجامعة قد نجحت في توليد إيراداتها، وتكون الوزارة قد أسهمت في خدمة مواطنيها، والمستهدفين من التعليم، داخل الوطن وخارجه (الخطيب وآخرون، 2019، 110 - 111).

وباستقراء أدبيات البحث تم الوصول إلى جملة من المعالجات والحلول للتغلب على تحديات التعليم عن بعد بجامعة صنعاء يمكن إيجازها فيما يأتي:

- 1 - تنمية الثقافة التنظيمية والتقنية لدى منتسبي جامعة صنعاء حول أهمية التعليم عن بعد باعتباره أحد الأنظمة التعليمية المعتمدة عالميا.
- 2 - تعزيز القدرة المؤسسية والبنية التحتية وخاصة البنية التقنية للجامعة.
- 3 - تحديث اللوائح التعليمية وجعل التعليم عن بعد نظاما معتمدا في الظروف الطبيعية وفي أوقات المخاطر والأزمات والكوارث.
- 4 - تطوير الأساليب الإدارية والانتقال إلى الإدارة الإلكترونية تدريجيا.
- 5 - استئناف المشروعات التطويرية المتعثرة في مجال الأتمتة ومنها رقمنة المكتبة المركزية بالجامعة.
- 6 - توفير برامج تدريبية للأساتذة وللطلبة وللعاملين في مجال التقنية والتعليم عن بعد.
- 7 - استحداث وحدة لإنتاج المحتوى العلمي الإلكتروني وتدريب الأساتذة على امتلاك مهارة إعداد المقررات الإلكترونية وطريقة استخدام التطبيقات اللازمة.
- 8 - استقطاب الكوادر العلمية الوطنية التقنية المهاجرة وتوفير حياة كريمة لهم.
- 9 - تطوير البرامج والمقررات الدراسية لمركز التعليم عن بعد بجامعة صنعاء وفقا لمعايير جودة برامج التعليم عن بعد الصادرة عن اتحاد الجامعات العربية 2020.
- 10 - تنفيذ تعليمات وزارة التعليم العالي باختيار الجامعات والكليات تطبيق النظام التعليمي الذي سيتم استخدامه لإدارة العملية الإلكترونية (LMS)، Learning Management System، وغيره من البرامج والتطبيقات المناسبة، وحث الجامعات على نشر ثقافته بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة.
- 11 - تعزيز التعاون والشراكة بين الجامعة وقطاع الاتصالات والمؤسسات الإنتاجية والجامعات الأخرى لتطوير نظام التعليم عن بعد باعتباره نظاما تعليميا إلكترونيا بديلا تتم إتاحتة في الأوقات

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

العادية كأداة مساعدة في العملية التعليمية، وكأداة أساسية في أوقات الأزمات والكوارث والأوبئة.

12 - محاكاة التجارب العربية المميّزة مثل جامعة القدس المفتوحة والجامعة العربية المفتوحة وغيرها.

التوصيات:

توصل البحث إلى جملة من التوصيات والمقترحات يمكن إيجازها فيما يأتي:

- نشر ثقافة التعليم الإلكتروني ومتطلبات تطويرها بجامعة صنعاء.
- وضع اللوائح المنظمة للتعليم عن بعد وتعزيز الثقافة التنظيمية للعاملين والمستفيدين من التعليم عن بعد.
- تعزيز التجهيزات والموارد التقنية للأزمة لنظام التعليم عن بعد بجامعة صنعاء.
- استقطاب الكفاءات العلمية التقنية المهاجرة خارج الوطن لتطوير التقنية في التعليم الجامعي.
- تأسيس مركز مستقل للتعليم عن بعد وتزويده بالتجهيزات والموارد للأزمة.
- تدريب الموارد البشرية الأكاديمية والإدارية على التقدم التقني ومتطلبات تطوير التعليم عن بعد.
- إعادة هندسة الهياكل والعمليات للإدارة الجامعية، واتباع أساليب الإدارة الإلكترونية وبما يتناسب مع العصر الرقمي.
- إيلاء المواقع والمنصات الإلكترونية والمستودعات الرقمية ونظم المعلومات أهمية بالغة.
- الاستفادة من الخبرات وتعزيز التعاون مع المؤسسات الجامعية المماثلة عربياً ودولياً.
- تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى القطاع الخاص وشركات التقنية والأنظمة الرقمية والاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت لمساندة الجامعة على التحول الرقمي.
- استيعاب حملة التعليم عن بعد في سوق العمل والقطاعات الحكومية والخاص.
- السماح لخريجي التعليم عن بعد الالتحاق ببرامج الدراسات العليا اسوة بخريجي التعليم النظامي.

المقترحات:

- 1 - إجراء دراسة عن مدى جاهزية مؤسسات التعليم العالي للتحول الرقمي.
- 2 - إجراء دراسة عن تطوير الأنظمة التعليمية الإلكترونية على المستوى الوطني.
- 3 - إجراء دراسة حول متطلبات تأسيس جامعات رقمية بالجمهورية اليمنية.

المراجع:

1. الأبرط، نايف علي صالح.(2018). أهمية ومعوقات توظيف تقنيات التعليم في التدريس من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، المجلد (6)، العدد (10)، يناير - يونيو 2018م، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، اليمن، ص: 10 - 33.
2. باحشوان، عبدالله عيظة.(2007). مستقبل التعليم عن بعد في جامعة حضرموت للعلوم والتكنولوجيا، ورشة التعليم الإلكتروني عن بعد 2007، جامعة صنعاء، اليمن.
3. جامعة صنعاء.(2008). قرار رئيس الجامعة رقم (310) لسنة 2008م بشأن مركز التعليم عن بعد في الجامعة، مكتب رئيس الجامعة، جامعة صنعاء، اليمن.
4. جامعة صنعاء.(2011). قرار رئيس الجامعة رقم (586) لسنة 2011م بإلغاء العقد المبرم بين جامعة صنعاء وممثل الجامعة في نظام التعليم عن بعد في المملكة العربية السعودية.
5. الجرادي، خالد محسن ثابت.(2005). رؤية مستقبلية لإنشاء جامعة مفتوحة في الجمهورية اليمنية، أطروحت دكتوراه، أصول تربية، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
6. الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة.(2010). تقرير الجهاز التفصيلي بنتائج الفحص والمراجعة للعملية التعليمية نظام التعليم عن بعد جامعة صنعاء بمنطقتي (جدة - الرياض) بالمملكة العربية السعودية للفترة من العام الدراسي 2004 - 2005م وحتى 2007 - 2008م، الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، رئاسة الجمهورية، اليمن.
7. حجي، احمد اسماعيل.(2000). الإدارة التعليمية والمدرسية، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.
8. الحيفي، عبدالله محمد هاشم.(2009). معوقات استخدام أعضاء هيئة التدريس في كليات العلوم و التربية ،جامعة صنعاء للتقنيات التعليمية الرقمية، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، اليمن.
9. الخطيب، خليل محمد.(2020). الخارطة الجامعية بالجمهورية اليمنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.
10. الخطيب، خليل محمد، شرف الدين، علي يحيى، العواضي، علي عبدالله.(2019). تطوير أداء المراكز العلمية بجامعة صنعاء في ضوء أهدافها ومسئولياتها الاجتماعية، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، المجلد (7)، العدد (12)، يناير - يونيو 2019، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، اليمن، ص: 96 - 126.
11. الدعيس، عبدالكريم سعيد عبده قاسم.(2016). تطوير نظم المعلومات الإدارية في الجامعات اليمنية، أطروحت دكتوراه، إدارة وتخطيط تربوي، التربية، صنعاء، اليمن.
12. الدهشان، جمال علي خليل.(2020). أزمة التعليم والتعلم في ظل كورونا: الأفق والتحديات، متوفر على الرابط: <https://www.new-educ.com> بتاريخ 4 / 5 / 2020.
13. الرميمة، عفيف عبدالله.(2009). التعليم الجامعي عن بعد وافاقه المستقبلية في الجمهورية اليمنية :جامعه العلوم والتكنولوجيا نموذجا، أطروحت دكتوراه، تونس، تونس.
14. سالم، فضل راجع عبد القوي.(2014). تصور مقترح لتطوير الاتصالات الإدارية الإلكترونية في جامعة عدن، أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، اليمن.
15. سلامة، عمرو عزت.(2020). الدليل العلمي لجودة برامج التعلم عن بعد، صادر عن مجلس ضمان الجودة والاعتماد في اتحاد الجامعات العربية، عمان، الأردن.
16. الشحات، ممدوح.(2007). التعليم عن بعد والجامعة الرقمية، ندوة التعليم عن بعد والجامعة الرقمية، القاهرة، مصر، 4 - 8 - 2007، المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

17. الشماري، محمد ضيف الله. (2016). مذكرة مرفوعة إلى رئيس جامعة صنعاء برقم (46) بتاريخ 2016/8/2. مركز التعليم عن بعد، جامعة صنعاء، اليمن.
18. الشماري، محمد ضيف الله. (2020). التعليم عن بعد في اليمن، مقابلة شخصية، مكتب مستشار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.
19. صالح، إبراهيم عبد الله حسين. (2012). واقع استخدام التعليم الإلكتروني في كلية التربية والألسن جامعة عمران بالجمهورية اليمنية (دراسة مسحية)، رسالة ماجستير القاهرة، مصر.
20. العبدلي، حمود علي عبده. (2018). واقع توظيف أعضاء هيئة التدريس في جامعة الحديدة لتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أدائهم التدريسي والبحثي، مجلة دراسات في التعليم الجامعي وضمان الجودة، المجلد (6)، العدد (11)، يوليو - ديسمبر 2018م، مركز التطوير الأكاديمي وضمان الجودة، جامعة صنعاء، اليمن، ص: 532 - 552.
21. عقيدة، مطهر علي. (2010). التماس الأكاديميين للمعلومات العلمية على شبكة الإنترنت (دراسة ميدانية مقارنة بين مصر و اليمن)، رسالة ماجستير، جامعة أسيوط، مصر.
22. العواضي، علي عبد الله. (2019). تقرير مرفوع إلى رئيس جامعة صنعاء بتاريخ 11/11/2019، مركز التعليم عن بعد، جامعة صنعاء، اليمن.
23. عوني، روان. (2018). ما هو الوباء، مقال علمي منشور على الموقع الإلكتروني: https://mawdoo3.com/%D9%85%D8%A7_%D9%87%D9%88_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%A1#cite_note-I99FDfnqJD-1، بتاريخ 12/9/2020.
24. القزحي، ماهر علي محمد. (2019). تقرير مقدم من مدير مركز التعليم عن بعد إلى رئيس الجامعة، مركز التعليم عن بعد، جامعة صنعاء، اليمن.
25. قعشوش، علي علي محمد ناصر. (2011). واقع التعليم عن بعد في الجامعات والمعاهد العليا اليمنية ومدى تطبيقه في تدريس مادة الرياضيات، أطروحة دكتوراه أم درمان الإسلامية، السودان.
26. المجلس الأعلى لتخطيط التعليم. (2015). مؤشرات التعليم في الجمهورية اليمنية، مراحل - أنواعه المختلفة، رئاسة الوزراء، المجلس الأعلى لتخطيط التعليم، الأمانة العامة، صنعاء، اليمن.
27. المطري، إبراهيم ناجي صالح. (2011). دراسة تقييمية للتعليم الإلكتروني في الجامعات اليمنية في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة ماجستير، أسيوط، مصر.
28. معزب، محمد علي مصلح. (2008). دراسة تقييمية لاستخدام مستحدثات تكنولوجيا التعليم بكليات التربية في الجامعات الحكومية اليمنية وخطة مقترحة لتطوير استخداماتها. رسالة ماجستير، معهد البحوث العربية، القاهرة، مصر.
29. وزارة التخطيط. (2014). محور التعليم العالي والبحث العلمي، مشروع الرؤية المتكاملة للتعليم في اليمن، وزارة التخطيط والتعاون الدولي. صنعاء، اليمن.
30. وزارة التعليم العالي. (2006). الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي في الجمهورية اليمنية و خطة العمل المستقبلية: 2006 - 2010، مشروع تطوير التعليم العالي، وزارة التعليم العالي، صنعاء، اليمن.
31. وزارة التعليم العالي. (2009). إيقاف القبول والتسجيل في نظام التعليم عن بعد والتعليم المفتوح في الداخل والخارج في كافة الجامعات اليمنية الحكومية والأهلية، مذكرة وزير التعليم العالي والبحث العلمي إلى وزير الخارجية بتاريخ 9 - 31 - 2009م، وكالة نيبوز نت.

32. وزارة التعليم العالي.(2014). القرار الوزاري رقم (872) بشأن الموافقة على منح جامعة صنعاء - ترخيص أولي - لفتح برنامج التعليم عن بعد في الداخل، الإدارة العامة للشئون القانونية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، اليمن.
33. وزارة التعليم العالي.(2014). دليل التعليم العالي، 2014 / 2015، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، صنعاء، اليمن.
34. وزارة التعليم العالي.(2020). القرار الوزاري رقم (37) لسنة 2020، بشأن استئناف الدراسة، وعقد الاختبارات للعام الدراسي 2019 / 2020، والترتيب للعام الجامعي القادم 2020 / 2021، وفقا للمشروع المقرر من مجلس الوزراء واليته وإجراءاته التنفيذية، وزارة التعليم العالي، صنعاء، اليمن.
35. وزارة الشئون القانونية. (2010). تشريعات التعليم العالي، قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (174) لسنة 2007م، بشأن إنشاء مركز تقنية معلومات التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة الشئون القانونية، اكتوبر، 2010، صنعاء، اليمن.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

الملاحق:

ملحق رقم (1)

مذكرة وزير التعليم العالي إلى وزير الخارجية بتاريخ 31 سبتمبر لسنة 2009

REPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
Minister's office

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
مكتب الوزير

Ref: - المرجع -
Date: - التاريخ -
Attach: - المرفقات -

المحترم
الأخ الأستاذ الدكتور / أبو بكر عبدالله القريبي
وزير الخارجية

تحية طيبة وبعد ..

فديكم - وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أطيب التحايا - ونود الاحاطة بأن
المجلس الاعلى للجامعات أقر ايقاف القبول والتسجيل في نظام التعليم عن بعد
والتعليم المنتوج في الداخل والخارج في كافة الجامعات الحكومية والاملية ومخاطبة
الجامعات والشعار سفارة بلادنا في الرياض والقنصلية في جده بذلك

وعليه: يرجى التكرم بتوجيه السفارة في الرياض والقنصلية في جده باغلاق أي
مكتب يتوم بالتسجيل بنظام التعليم عن بعد - علما بأن مكتب تلك الجامعات فتحت
فوز ترخيص سبق من وزارة التعليم العالي

وتقبلوا خالص التحايا.....

أ.د. صالح علي باسرة
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

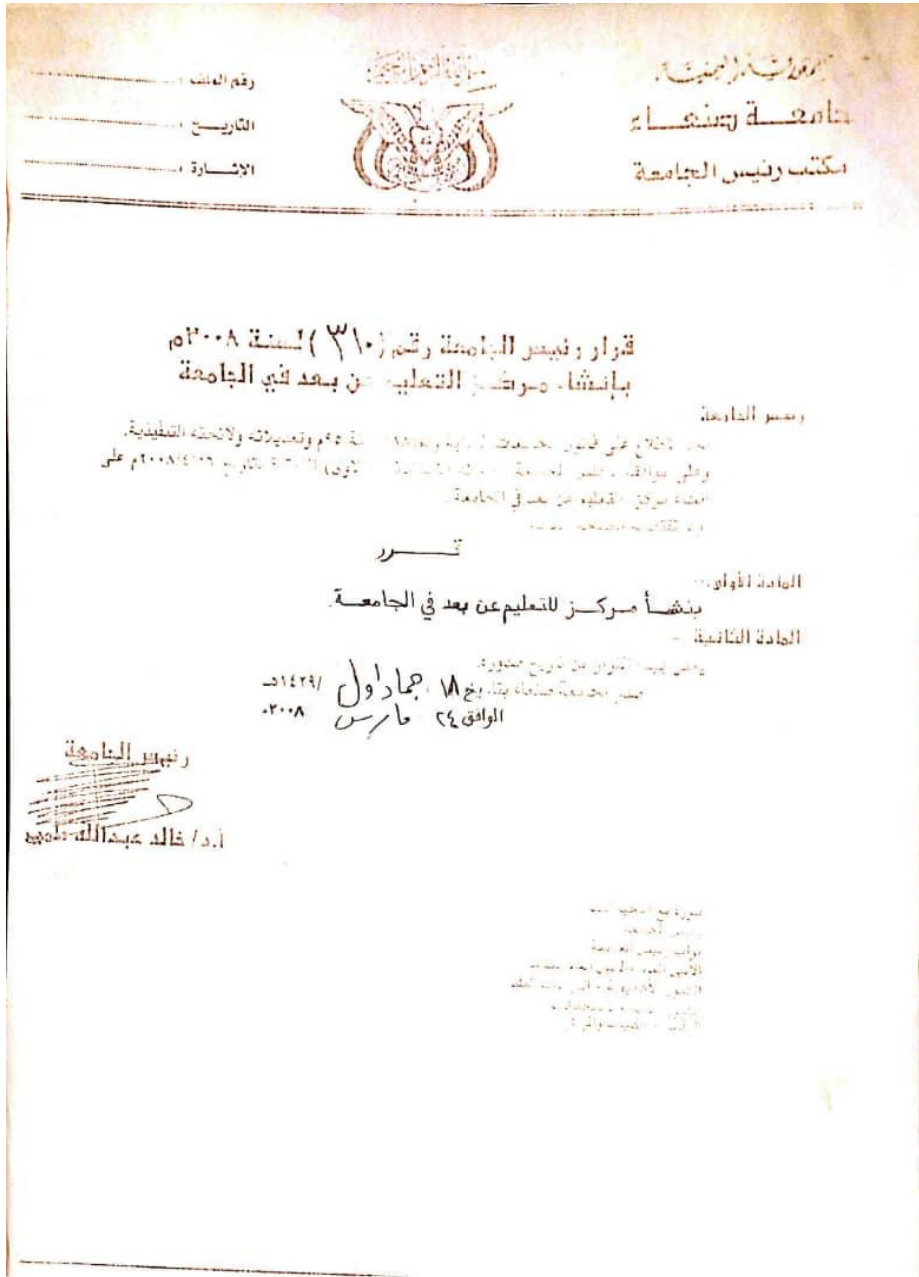
صورة مع التحية:

- بوليصة الإيداع رقمين - مجلس الوزراء
- الأخ / مدير مكتب رئاسة الجمهورية

nabaneews.net

ملحق رقم (2)

قرار رئيس الجامعة رقم (310) لسنة 2008 بشأن مركز التعليم عن بعد



الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

ملحق رقم (3)

قرار وزير التعليم العالي رقم (872) لسنة 2014 بشأن الموافقة على منح جامعة صنعاء الترخيص

الأولي لفتح برنامج التعليم عن بعد

جمهورية اليمن
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
الإدارة العامة للشؤون القانونية

EPUBLIC OF YEMEN
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Directorate of Law Affairs

قرار وزاري رقم 872 لسنة 2014
بشأن الموافقة على منح جامعة صنعاء - الترخيص الأولي - لفتح برنامج التعليم عن بعد

وزير التعليم العالي والبحث العلمي

- بعد الاطلاع على القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م بشأن التعليم العالي.
- وعلى القرار الجمهوري رقم (١٨٤) لسنة ٢٠١١م بشأن تشكيل حكومة الوفاق الوطني وتسمية أعضائها وتعديلاته.
- وعلى القانون رقم (١٨) لسنة ١٩٩٤م بشأن الجامعات اليمنية وتعديلاته ولائحته التنفيذية.
- وعلى القرار الجمهوري رقم (١٢٩) لسنة ٢٠١٠م بشأن اللائحة التنظيمية للوزارة.
- وبناء على منكرة جامعة صنعاء رقم ٢٨٥٢ بتاريخ ٢٠١٤/٨/١٨

قـرر

مادة أولى: الموافقة الأولية - على منح جامعة صنعاء - الترخيص الأولي - لفتح برنامج التعليم عن بعد في التخصصات الانسانية الآتية -
ادارة، محاسبة، لغة انجليزية، علم نفس، علم اجتماع، لغة عربية - دراسات اسلامية، شريعة وقانون، صحافة، علاقات عامة في المركز الرئيسي.

مادة ثانية: يلتزم الجامعة باستيفاء بقية المتطلبات في المواعيد المحددة وفقاً للقرار الوزاري (٧٠) لسنة ٢٠٠٧ م.

مادة ثالثة: الإشراف والمتابعة من القطاع المختص ومجلس الاعتماد الأكاديمي للتأكد من استكمال متطلبات البرامج وقبل بداية العام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ والالتزام بمعايير الجودة مستقبلاً.

مادة رابعة: تشكل لجنة للنزول الميداني لتقييم بعد مرسومته الشهر من تاريخ صدور هذا الترخيص للتأكد من سير العملية التعليمية في البرامج

مادة خامسة: يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره وعلى الجهات المختصة تنفيذه كل فيما يخصه.

صدر بديوان عام الوزارة
بتاريخ ١٤٣٥ / ١ / هـ
الموافق ٢٠١٤ / ٩ / ٨

شام شرف عبدالله
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

صورة الشرف عبدالله
وزير التعليم العالي والبحث العلمي

الممسوحة ضوئياً بـ CamScanner

تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل معالجتها

د خليل الخطيب

أ د عبداللطيف حيدر

أ.م.د شرف الحمدي

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى معرفة تحديات التعليم الإلكتروني في البلدان النامية واليمن وسبل معالجتها، وتمثلت مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

1. ما معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي في اليمن؟
2. ما الحلول المقترحة لتطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي في ظل الظروف المتاحة بالجمهورية اليمنية؟

واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أسلوب تحليل المضمون كأداة لجمع البيانات، وبعد استقراء الأدبيات والتقارير والخبرات المعاصرة، توصل البحث إلى جملة من النتائج، أبرزها:

- أدى ظهور فيروس كورونا (COVID-19)، إلى فرض إعلان حالة الطوارئ والاستجابة لمخاطر التباعد الاجتماعي، وإيقاف كافة النشاطات التعليمية في جميع الدول ومنها الجمهورية اليمنية مما سبب عدم استكمال دراسة الفصل الثاني للعام الجامعي 2019/2020، وتفادياً لأثار الفيروس المحتملة سعت الدول إلى التحول من التعليم التقليدي (وجهاً لوجه) إلى التعلم الإلكتروني.
 - تبين وجود عدد من التحديات الكبيرة التي تواجه المدارس والجامعات في مجال التعليم الإلكتروني تم تصنيفها إلى خمسة أبعاد، كالآتي: (بعد الحوكمة، وبعد مصادر التعلم، والبعد التقني، والبعد الثقافي، وبعد المعرفة السابقة).
 - تمثلت أبرز التحديات في ضعف البنية التحتية، وغياب تشريعات قانونية واضحة، وضعف خدمات الإنترنت، وغياب الثقافة التقنية، وصعوبة امتلاك المتعلمين للوسائل التكنولوجية، وعدم وجود خبرات كافية لدى المعلم والمتعلم حول المستجدات التكنولوجية وطرق تفعيلها في التعليم، وعدم توفر المحتوى العلمي للمقررات الدراسية. وقدم البحث جملة من المعالجات لمواجهة تحديات التعليم الإلكتروني. وفي ضوء النتائج قدم البحث جملة من التوصيات.
- الكلمات المفتاحية: تحديات - التعليم الإلكتروني - العالم الثالث - اليمن - كورونا - كوفيد 19.

مقدمة:

تتعدد أنماط التعليم العالي حول العالم؛ وذلك بحسب إمكانات الجامعات وقدرات الموارد والكوادر البشرية لديها؛ ومن الأنماط الشائعة نمط التعليم التقليدي، الذي يعتمد على وسائل تعليمية تقليدية، كالكتاب الورقي والقلم والسبورة والمحاضرة. وحديثاً ظهرت أنماط جديدة ناتجة عن التطور التقني والتحول الرقمي، وهي تعتمد على التكنولوجيا والإنترنت، والقاعات والمنصات الافتراضية، ومنها: التعليم المفتوح، والتعليم عن بعد، والتعليم الإلكتروني، وغيرها.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

وفي مطلع العام 2019، تسبب فيروس كورونا (COVID-19) في انقطاع أكثر من 1.6 مليار طفل وشاب عن التعليم، وذلك في 161 بلداً حول العالم، أي أن ما بين 60 - 80% من الطلبة الملتحقين بالمدارس انقطعوا عن الذهاب إلى مدارسهم وجامعاتهم وفقاً لتقارير كل من البنك الدولي واليونسيف؛ حيث قامت بلدان عديدة بإغلاق المدارس والجامعات في كثير من مناطقها، مما أثر في تعليم الدارسين (البنك الدولي، 2020، واليونسكو، 2020).

وتواجه المدارس والجامعات في معظم أنحاء العالم عدداً من التحديات بسبب هذا الفيروس، والتي من أبرزها تحديات التحول من التعليم التقليدي (وجهاً لوجه) إلى التعلم الإلكتروني. وفي البداية، تحمس العديد من المعلمين والطلبة في جميع أنحاء العالم ورأوا ضرورة التوجه نحو التعلم الإلكتروني. فقامت المدارس والجامعات بإعداد الخطط للتدريس عبر الإنترنت لطلبتها لاسيما وأن هذا النوع من التدريس ليس جديداً في أغلب الجامعات الجيدة بصفته داعماً للتدريس التقليدي أو بصفته وسيلة التدريس الوحيدة كما في عددٍ من الجامعات الغربية الحديثة. ومع ذلك، تبين أن بعض أعضاء هيئة التدريس والطلبة غير المتمرسين باستخدام التقنيات الحديثة لم يستطيعوا التأقلم مع متطلبات هذا النوع من التعليم كما واجهتهم تحديات تقنية وغير تقنية، وهذا أثار كثيراً من الأسئلة عند الطلبة بل حتى أساتذتهم سواء حول قدراتهم على التعامل مع التكنولوجيا الحالية أم حول التحديات العديدة التي تواجههم، وبخاصة في الدول النامية، التي تعد اليمن إحداها.

وفي الجمهورية اليمنية، تعتمد الجامعات على النظام التقليدي بصورة أساسية، أما الأنظمة التعليمية الرقمية فلا تزال في مهدها، وحيث إن اليمن تعاني أساساً من ضعف القدرة المؤسسية لقطاع التعليم العالي، فقد أضافت جائحة كورونا تحديات جديدة تضاف إلى التحديات الموجودة، مما يستلزم تشخيص التحديات التي تواجهها الجامعات اليمنية بما فيها تحديات التعليم الإلكتروني، وتبسيط الضوء عليها، وتناولها بالدراسة والتحليل، لتقديم جملة من التوصيات والمقترحات العلمية والعملية لمواجهتها، التي تساعد صناع القرار، وخبراء السياسات التعليمية، وقادة المؤسسات التعليمية للتوصل إلى معالجات جادة نحوها، وهو ما يهدف إليه البحث الحالي.

مشكلة البحث وأسئلته:

تتمثل مشكلة البحث في زيادة المخاوف تجاه تداعيات الأوبئة العالمية، ومنها جائحة كورونا كوفيد - 19، التي تسببت في توقف العملية التعليمية حول العالم، وشيوع حالة من القلق والاضطراب لدى المجتمعات والشعوب، ووقوف البلدان النامية عاجزة عن التحول الرقمي، والانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني أسوة بالبلدان المتقدمة، في ظل ضعف القدرة المؤسسية للجامعات بوجه عام، والقدرة التقنية بوجه خاص، علاوة على غياب الرؤى والمقترحات العملية التي قد تسهم في تخفيف مخاطر أزمة كورونا الراهنة والمتوقعة، مما ولد الحاجة إلى الدراسات والبحوث لتشخيص تحديات التعليم الإلكتروني في البلدان النامية، ومنها اليمن، وتقديم الحلول المناسبة بشأنها. وفي ضوء ما تقدم؛ تتبلور مشكلة البحث في السؤالين الآتيين:

1. ما معوقات تطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي في اليمن؟
2. ما الحلول المقترحة لتطبيق التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي في ظل الظروف المتاحة بالجمهورية اليمنية؟

أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي إلى:

1. تحديد المعوقات التي تواجه استخدام التعليم الإلكتروني من قبل مؤسسات التعليم العالي اليمنية.
2. تقديم المقترحات لمواجهة معوقات التعليم الإلكتروني لزيادة كفاءة وفعالية التعليم الإلكتروني في التعليم الجامعي.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في أنه يسלט الضوء على المعوقات التي تواجه التعليم الإلكتروني في اليمن، ويقدم مقترحات علمية وعملية في ظل الإمكانيات المتاحة حالياً.

مصطلحات البحث:

– **التحديات:** يمكن تعريف التحديات بأنها مشكلات أو صعوبات أو عوائق تظهر بفعل تأثير تغيرات في البيئة المحلية أو الإقليمية أو الدولية.

– التعليم الإلكتروني:

يعرف التعليم الإلكتروني، بأنه: "التعليم الميسر والمدعوم باستخدام تقنيات الاتصال والمعلومات، والذي يشمل أنشطة عديدة من التعلم المدعوم إلى التعلم المتنوع (مزيج من التعليم التقليدي والتعلم باستخدام التقنيات المتعددة)، إلى التعلم الكامل عبر الشبكة، ويتضمن ذلك استخدام الأقراص، ومؤتمرات الفيديو، والتعلم التفاعلي عبر الشبكة، والبريد الإلكتروني، وعبر الأقمار الصناعية، وغيره (مطهر، 2007، 4). وتعرفه منظمة إديوكز الأمريكية، بأنه: "التعليم الذي يشمل مكوناً على الإنترنت، يساعد على التشارك، ويتيح للمتعلمين الوصول إلى محتوى معرفي يتجاوز قاعة الدرس" (حيدر، 2015، 77).

– البلدان النامية:

البلدان النامية، وفقاً لما ذكره بعض المؤلفين مثل كوالث وبيتمان روستو والت وبيتمان روستو، هي البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية من أساليب الحياة التقليدية المتعددة نحو أسلوب الحياة الحديث منذ الثورة الصناعية في إنجلترا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ميلادية (Rostow, 1960).

حدود البحث:

اقتصر البحث على تحليل واقع التعليم الإلكتروني في البلدان النامية ومنها اليمن، من حيث تشخيص التحديات، وتقديم جملة من المقترحات لمواجهتها.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

منهجية البحث وأدواته:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب تحليل المضمون أداة لجمع البيانات والمعلومات، من خلال الأدبيات والتقارير الدولية والمحلية ذات الصلة، المنشورة والموثقة، وتحليلها وتفسير نتائجها، واستخلاص أبرز الرؤى والتوصيات بشأن موضوع البحث.

خلفية نظرية:

- تعريف التعليم الإلكتروني:

يعرف التعليم الإلكتروني بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يُقدّم فيه المحتوى التعليمي بوسائط إلكترونية مثل الإنترنت أو الأقمار الصناعية أو الأقراص الليزرية أو الأشرطة السمعية/ البصرية " (الكيلاني، 2004)".

ويعرف بأنه طريقة للتعليم الإلكتروني باستخدام آليات الاتصال الحديثة كالحاسوب والشبكات والوسائط المتعددة من أجل إيصال المعلومة للمتعلمين بأسرع وقت، وأقل كلفة، وبصورة تمكن من إدارة العملية التعليمية وقياس وتقييم أداء المتعلمين " (طنطاوي، 2003).

ويعرف أيضاً بأنه منظومة تفاعلية ترتبط بالعملية التعليمية التعلمية، وتقوم هذه المنظومة بالاعتماد على توفر بيئة إلكترونية رقمية تعرض للطالب المقررات والنشاطات بواسطة الشبكات الإلكترونية والأجهزة الذكية. (Berg & Simonson, 2018).

وعليه، يمكن القول إن التعليم الإلكتروني هو أحد أشكال التعليم التي يوفر فيها المحتوى التعليمي ونشاطات التعلم باستخدام بيئة إلكترونية رقمية بما يساهم في تحقيق المتعلمين لأهداف التعلم.

نشأة التعليم الإلكتروني في اليمن:

كانت بداية التعليم الإلكتروني في اليمن بصدور قرار مجلس الوزراء رقم (262) لسنة 2002م، بشأن تعزيز إمكانات الجامعات وبعض المدارس الثانوية في تعليم مادة الحاسوب، وتلاها بسنوات قرار مجلس الوزراء رقم (71) لسنة 2010م بشأن إدخال خدمة الإنترنت مجاناً لأغراض التعليم في مدارس التعليم الأساسي والثانوي. وفي عام 2012، أصدرت وزارة التربية والتعليم قراراً وزارياً رقم (412) بإنشاء إدارة التعليم الإلكتروني.

ويعزى تأخر اليمن في تطبيق التعليم الإلكتروني إلى العديد من الأسباب التقنية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولكن معدل انتشار هذا النمط الجديد من التعليم وتسارع وتيرته بشكل كبير في أغلب الجامعات والمؤسسات التعليمية العربية والعالمية، حثم على المؤسسات التعليمية في اليمن الحكومية منها والأهلية استكشاف هذا النمط من التعليم، وإن كان بصورة محدودة. كما أن مكتب التربية والتعليم بأمانة العاصمة أطلق المرحلة الأولى من مشروع المدرسة الإلكترونية التي تشمل نحو (20) مدرسة، الذي يهدف إلى تعميم المواقع الإلكترونية على جميع مدارس أمانة العاصمة الحكومية والأهلية وربطها بمواقع المناطق التعليمية ومكتب التربية والتعليم.

وقامت بعض الجامعات الحكومية والأهلية بإنشاء مواقع إلكترونية على شبكة الإنترنت، واستخدمته بعضها في تعزيز برامج التعليم عن بعد عبر مواقع الجامعات، أو قامت بإنشاء مواقع خاصة بالتعليم الإلكتروني مستخدمة فيه بعض الأدوات وعناصر التفاعل مع طلبتها. وفي إطار برامج التعليم عن بعد، قامت بعض الجامعات الحكومية والأهلية بتطوير مواد تعليمية رقمية سواء عبر استخدام البريد الإلكتروني أو وضع محاضرات على اليوتيوب أو تحويل الكتب الدراسية في صورة تعلم ذاتي، لكن قلة قليلة هي التي اتبعت المعايير عند إعداد المواد التعليمية مثل شرائح البوربوينت أو صفحات الويب. لكن لم يكن في صورة منهجية كما نعرف عن التعليم الإلكتروني اليوم.

ومع ظهور جائحة كورونا العام الماضي، عممت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي على الجامعات بضرورة استخدام التعليم الإلكتروني لاستكمال الفصل الثاني من العام الجامعي الماضي، وبالرغم من تحمس الوزارة والجامعات إلا إن التجربة واجهت العديد من التحديات، لعل من أهمها: ضعف البنية التقنية في البلاد، وضعف شبكة الإنترنت، وتكلفتها الباهظة جداً، واقتصارها على المدن الرئيسية وغيابها عن المناطق والقرى النائية، وتدني الوضع المعيشي للمواطن اليمني، وقلة خبرة أعضاء هيئة التدريس في التعليم الإلكتروني، وشيوع الأسلوب التقليدي في التدريس الجامعي، لذلك قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ضرورة العودة للتعليم النظامي لاستكمال بقية المقررات الدراسية مع عمل الاحتياطات الاحترازية لضمان سلامة الطلبة.

نتائج البحث:

تحديات التعليم الإلكتروني في دول العالم الثالث واليمن وسبل معالجتها:

تشير الدراسات المتوفرة حالياً وخبرة الباحثين حول محاولات التعليم الإلكتروني في البلدان النامية إلى أن التعليم الإلكتروني غالباً ما يواجه العديد من التحديات الكبيرة (Kohn, Maier & Thalmann, 2007, Wambui & Black, 2009, and Mahmud & Gope, 2009)، التي تصنف في خمسة أبعاد، هي: بعد الحوكمة، وبعد ومصادر التعلم، والبعد التقني، والبعد الثقافي، وبعد المعرفة السابقة.

أولاً - بُعد الحوكمة:

يتمثل هذا البعد في التحديات الآتية:

1. غياب الهيكلية المعاصرة: يقصد به تقادم الهياكل التنظيمية للمؤسسات التعليمية، مما يجعلها عاجزة عن الاستجابة للتطورات المعاصرة أو الكوارث المفاجئة. وفي هذا السياق، لا توجد وحدة أو إدارة عامة خاصة بالتعليم الإلكتروني سواء على مستوى الوزارة أم على مستوى معظم مؤسسات التعليم العالي اليمنية.
2. السياسات والمعايير: ويتمثل هذا التحدي في أن السياسات الحالية لا تتسق مع متطلبات التعليم الإلكتروني.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

3. العمليات الإدارية: وفي هذا التحدي، تبرز بوضوح البيروقراطية والأساليب التقليدية في الإدارة التي لا تلتقي مع متطلبات التعليم الإلكتروني التي تستلزم المرونة وسرعة اتخاذ القرار.
4. المواقع الإلكترونية: ويتمثل هذا التحدي في إهمال مؤسسات التعليم العالي لمواقعها الإلكترونية، فلم توجد ثقافة الحصول على المعلومة من تلك المواقع.
5. دور الإعلام: يقصد به ضعف دور الإعلام تجاه قضايا التعليم والتقنية، وهذا أمر مؤسف كثيراً، لأنه يحرم مجتمع التعليم العالي من وصول الأفكار والمستجدات العلمية للجمهور المستهدف وقطاعات المجتمع.

ثانياً - البعد التقني:

يشمل البعد التقني، التحديات الآتية:

1. ضعف أو قدم البنية التحتية: لا شك أن البنية التحتية في عدد كبير من دول العالم النامي ضعيفة وركيكة نتيجة للأوضاع الاقتصادية الهشة لهذه الدول التي لم تمكنهم من تحديث تلك البنية لتواكب التطورات والمتطلبات المعاصرة من ترقية تلك البنية المهمة لتلبية احتياجات مواطنيها ومنهم طلبتها. وبشكل عام، يتضمن هذا البعد التحديات الآتية: بنية تحتية قديمة، مثل الخطوط الأرضية القديمة ونقص أو غياب الكهرباء، حيث إن البنية التحتية الرقمية في بلادنا قديمة ولم تُبنَ لاستيعاب البيانات الرقمية. كما أن بلادنا تعاني من نقص كبير للكهرباء، فتعاني جميع أنحاء البلاد تقريباً من انقطاع التيار الكهربائي، وتواجه المناطق الساحلية والصحراوية كل صيف مشكلة ضخمة من نقص أو ندرة الكهرباء.
2. انخفاض عرض النطاق الترددي: يستلزم التعليم الإلكتروني إشراك المحتوى العلمي للمقررات الدراسية، وهذا يتطلب استخدام مجموعة برامج مختلفة من مكونات الوسائط المتعددة، لكن كما نعرف فإن عرض النطاق الترددي في اليمن ضعيف، بل ربما يكون الأضعف في العالم، وهذا يؤدي إلى أن يجعل العملية صعبة على الطلبة عند تنزيل ملفات نصية خاصة إذا ما كانت كبيرة الحجم، ناهيك عن مشاهدة محاضرات تبتث على الإنترنت. وتشير التقارير الدولية إلى أن اليمن يمتلك أضعف بنية تقنية تحتية، إذ يبلغ متوسط السرعة الرقمية (0.38 Mbps)، بينما المتوسط العالمي هو 11.03 Mbps، وفي الدولة الأسرع في العالم هي تايوان وبسرعة (85.02 Mbps).
3. ضعف القدرة المؤسسية التقنية: لأن معظم مؤسسات التعليم العالي اليمنية لم تكن في موقف يدفعها لتطبيق التعليم الإلكتروني، فإن بنيتها المؤسسية التقنية ضعيفة.
4. الوصول إلى التكنولوجيا: لا نضمن أن يمتلك كل طالب حاسبا آليا أو حتى حاسبا آليا منزليا. وهذا ينتج عنه ما يسمى "الوصول المحدود أو الغائب أو غير الكافي إلى الأجهزة والبرامج". فكما نعرف فإن الوصول إلى التكنولوجيا في البلدان النامية ضعيف، سواء في المدارس والجامعات أم المنازل.
5. الوصول إلى الإنترنت: معاناة اليمن كبيرة فيما يتصل بالوصول إلى الإنترنت، وهي تتمثل في ضعف الاتصال، وضعف خدمة الإنترنت الموثوقة، وبطء أوقات الشبكة.

6. صيانة الأجهزة والبرامج الحاسوبية: وهذا يسبب في معاناة كبيرة للمواطن والطالب اليمني، وهي خدمة ركيكة ومكلفة وغير موثوقة في الوقت نفسه.
7. نقص مرافق التدريب: إذ لا توجد مرافق كافية للتدريب على التعليم الإلكتروني في المدارس والجامعات اليمنية. فما تم تطويره من مواد تعليمية رقمية، تم على مستوى الخبرة الشخصية، وقلة قليلة هي التي تتبع المعايير عند إعداد المواد التعليمية، مثل شرائح البوربوينت أو صفحات الويب. وبالتالي؛ فإن الافتقار إلى التوجيه والتدريب المناسبين في هذه البلدان ذات الاقتصاد المنخفض مثل بلادنا يُعد أيضا مسألة مهمة للغاية يجب معالجتها.
8. ضعف الدعم الفني: عادة عندما يتم التوصل عن بعد بين المعلم والمتعلم باستخدام تقنية التعليم الإلكتروني قد تظهر بعض المشكلات، فبعضهم ربما لا يجيد استخدامها أو ربما لم يسمع عنها ولاسيما طلبة المرحلة الأولى. وقد يجد الطلبة أن العملية تتطلب انتقالاً صعباً، كما قد تحصل مشكلات تقنية أحياناً، على سبيل المثال انطفاء الجهاز أو فصل الإنترنت أو أعطال البرامج ومشكلاتها التي تحدث فجأة.
9. تحدي امتلاك البرمجيات اللازمة: يمتلئ السوق المحلي في الوقت الحالي بالعديد من نظم التعليم، التي تقدم الخدمات والوظائف المرتبطة بإدارة التعليم ومحتوى التعلم وتدعم ممارسات التعليم التقليدي، لكن امتلاك نظام لإدارة التعليم الإلكتروني يضم جميع الوظائف والتطبيقات التي تقدمها نظم إدارة التعليم الإلكتروني المتقدمة ويتوافق مع معايير التعليم الإلكتروني العالمية مثل SCORM وغيرها - قد يكون صعباً في هذه الظروف.
10. خصوصية البيانات: يُعد الأمن المعلوماتي من أهم المعوقات التي تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني المتمثل في الخوف من اختراق المنظومة المعلوماتية مما يترتب عليه فقدان خصوصية المستفيدين وسريتهم، حيث إن من مظاهر الأمن المعلوماتي سرية المعلومات وسلامتها وضمان بقائها وعدم حذفها أو تدميرها. فعندما يتطلب منا التعامل مع التعليم الإلكتروني عبر شبكة الإنترنت، فإن علينا التضحية بخصوصيتنا، لا سيما عندما يقدم كبار موردي برامج التعلم الإلكتروني عروضاً سخية مجانية مؤقتة. حيث تنطوي زيادة قضاء الوقت أمام الشاشة والنشاط عبر الإنترنت على مخاطر عديدة؛ فقد أدى التحول المفاجئ في نمط حياتنا المتمثل في التعلم عبر الإنترنت، دون التخطيط والتدريب والوعي الكافيين، إلى زيادة كبيرة في المخاطر التي قد يواجهها الطلبة ومقدمو الرعاية من ناحية الخصوصية والأمان، مما يعرضهم لمختلف التهديدات أثناء استخدامهم لهذه الأدوات التكنولوجية الجديدة .
11. المواقع الإلكترونية: إهمال المواقع الإلكترونية لمؤسسات التعليم العالي، مما يجعل الطلبة والمجتمع ينصرف عن متابعتها.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

ثالثاً - البعد الثقافي:

يمثل هذا البعد تحدياً حقيقياً بالنسبة لكثير من الطلبة وحتى بعض أعضاء هيئة التدريس، وهو يشمل التحديات الآتية: تحدي اللغة، وتحدي السياق الاجتماعي، وتحدي التفاعل، وتحدي التقاليد، والتحدي التعليمي.

1. عدم تحديث التشريعات واللوائح المنظمة: أدى توقف الدراسة والتحول المفاجئ إلى الدراسة عبر الإنترنت في بعض الحالات إلى القلق وأثار تساؤلات بين الطلبة حول مستقبلهم الأكاديمي، وبخاصة اعتماد مؤهلاتهم العلمية.
2. تحدي ضعف الوعي: نجد - بشكل عام - أنه لا يزال هناك نقص في الوعي بين السكان، وخاصة أولياء الأمور، حول فعالية التعلم الإلكتروني، حيث يشعر العديد من أولياء الأمور أن التعليم التقليدي أفضل.
3. السياق الاجتماعي: يتضمن هذا التحدي في الآراء والتقاليد المحلية النموذجية لمجتمع أو مجموعة، حيث إننا نجد أنه يغلب على معظم المحتوى الرقمي المتوفر حالياً السياق الغربي سواء في المصادر الغربية أم المصادر العربية التي تقلد المحتوى الغربي.
4. التقاليد: يتمثل هذا التحدي في جوانب الحذر التي يأخذ بها أولياء أمور الطلبة بالنسبة للتواصل الرقمي بين الطلبة الذكور وزميلاتهم الإناث.
5. المحتوى غير مناسب أخلاقياً على الإنترنت: يخشى كثير من أولياء أمور الطلبة من إمكانية وصول الطلبة إلى ذلك النوع من المحتوى بمجرد دخولهم على الإنترنت، إذ يعتقد كثير من أولياء الأمور أن هذا قد يؤثر على النمو العقلي والصحي والجسدي لأبنائهم وبناتهم.
6. منظمات التعلم المهنية: حيث لا توجد جمعيات علمية مساندة تؤطر المتخصصين وتوفر الدعم المهني لهم.

رابعاً - بُعد التعلم:

يتمثل هذا البعد في التحديات الآتية:

1. ندرة مصادر التعلم الإلكترونية: نلاحظ غياب مصادر التعلم الرقمية المناسبة، وهنا من الملاحظ أنه لا تتوفر مواد تعليمية جاهزة للتعلم الإلكتروني بلغات الدول النامية ومنها اللغة العربية، وذلك على الرغم من الإقرار بأن هناك محاولات لاستخدام الكتاب الإلكتروني الذي يمكن أن يوصف بأنه أشبه بكتب التعليم عن بعد، وكذلك توفر بعض المحتوى التعليمي الرقمي على تطبيقات إلكترونية مثل اليوتيوب، غير أننا نلاحظ عدم انتظام المحتوى العربي على الإنترنت، وضعف المحتوى بشكل عام، والتعليمي بشكل خاص، كما نلاحظ وجود مشكلة حقيقية في الوصول المناسب والمفيد لهذا المحتوى باستخدام محركات البحث. ويرجع ذلك إلى نقص الخبرة وكذلك نتيجة الحاجة إلى موارد مالية كبيرة لتطوير المحتوى الرقمي. ونتيجة لذلك، فإن معظم محتوى التعلم الإلكتروني له تفاعل منخفض وتأثير سلبي على المتعلمين.

2. التفاعل: يتطلب التعليم الإلكتروني درجة عالية من الدافعية الذاتية التي يفتقر إليها المتعلمون لدينا. ويتمثل هذا التحدي في نقص خبرة أعضاء هيئة التدريس في تحفيز المتعلمين مما يجعل هذا التحدي من أكثر تحديات التعلم الإلكتروني شيوعاً، والتي يجب على محترفي التعليم الإلكتروني التغلب عليها. لذلك، هناك حاجة إلى ابتكار طرق جديدة لإشراك المتعلمين في التعلم الإلكتروني، ومنها الأخذ بالتعلم النشط الذي يجبر الطلبة على التفاعل عند قراءة المحتوى الرقمي.
3. صعوبة إشراك المتعلمين عبر الإنترنت: يُعد إشراك المتعلمين بنشاط إلكتروني أحد العوامل الرئيسية في تحديد نجاح برنامج التعلم الإلكتروني. كما يتطلب التعلم عبر الإنترنت درجة عالية جداً من التحفيز الذاتي التي يفتقر إليها المتعلمون لدينا. وهنا نلاحظ أن المتعلمين يجدون صعوبة في الانهماك في لقاءات التعلم الإلكتروني الجديد.
4. بيئة التعلم: يمكن النظر إلى هذا التحدي على أن الطلبة وأساتذتهم تعودوا على بيئة تعلم معينة (التدريس الصفّي التقليدي) لفترة طويلة من الزمن قبل التعليم الإلكتروني، وبالتالي فهم غير قادرين على الانفتاح على بيئات تعلم جديدة مثل التعلم الإلكتروني.
5. صعوبة تقييم فهم الطلبة: يمكن أن يكون أحد التحديات الشائعة في التعليم الإلكتروني هو تقييم ما إذا كانت المحاضرة حققت التأثير المقصود في المتعلمين؛ أي هل حققت الهدف المتمثل في تلبية متطلبات تعلم المتعلمين؟ وكذا تعدد وسائل التعليم وعدم تجانس وتفاوت مستويات رضا الطلبة، وعدم وجود متابعة مهنية لرصد النوعية والإرشاد وترك الموضوع بالكامل لأعضاء هيئة التدريس واجتهاداتهم الشخصية.

خامساً - بعد الخبرة:

- يتعلق هذا البعد بالأفراد؛ إذ يشير إلى خصائص المستخدم ويحتوي على ثلاث تحديات، هي:
1. تحدي الأمية التقنية، وتحدي الكفاءة، وتحدي إتقان لغة أجنبية وبخاصة الإنجليزية. حيث الأمية التقنية: يتمثل هذا التحدي في ضرورة إتقان الطلبة مهارات الكمبيوتر والمعلومات، حيث تشير كثير من الدراسات المحلية أن الطلبة ذوو مستوى منخفض بشكل عام في هذه المهارات.
 2. كفاءة استخدام مصادر التعلم الرقمية: وهذا يتمثل في القليل من المعرفة السابقة لدى معظم الطلبة وعدد من أعضاء هيئة التدريس أو عدم المعرفة بكيفية التعامل مع مصادر التعلم التقنية.
 3. اللغة: تستخدم اليمين بشكل شائع لغتها الأم في التعليم ولاسيما في العلوم الاجتماعية والإنسانية، كما أن استخدام اللغة الإنجليزية بين الجمهور منخفض بشكل ملحوظ، ومعظم الوثائق الخاصة بالتعليم الإلكتروني مكتوبة باللغة الإنجليزية. من ناحية أخرى؛ هناك عدد قليل جداً من الخبراء الذين يمكنهم أو لديهم الوقت لترجمة هذه المواد إلى اللغة العربية بكفاءة وفعالية، وهذا ربما يكون سبباً رئيساً للطلبة لمعارضة التعليم الجديد القائم على التكنولوجيا.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

معالجات تحديات التعليم الإلكتروني:

يمكن استخلاص المعالجات الآتية للتعامل مع تلك التحديات بالاسترشاد بالدراسات السابقة في هذا المجال (Kohn, Maier & Thalmann, 2007, Wambui & Black, 2009, and Mahmud & Gope, 2009).

أولاً - معالجة تحديات الحوكمة:

1. تحدي غياب الهيكل: وهنا نقترح استحداث وحدة تختص بالتعليم الإلكتروني في مركز تقنية المعلومات في التعليم العالي وفي مؤسسات التعليم العالي، تتلخص مهمتها في متابعة التطورات في مجال التعليم الإلكتروني عربياً ودولياً، واستخلاص أفضل الممارسات وتقديم الدعم الفني والتقني لمؤسسات التعليم العالي وإعداد الأدلة الإرشادية وإصدار المطبوعات ذات العلاقة ومساعدة الجامعات في إعداد المحتوى الرقمي (رقمنة المحتوى التعليمي).
2. تحدي قدم السياسات والمعايير: وهنا نقترح تحديث السياسات ومعايير جودة التعليم العالي وتضمينها معايير جودة التعليم المفتوح والتعليم عن بعد بالاسترشاد بتلك الصادرة عن اتحاد الجامعات العربية 2020، والتدرج في عملية التحول الرقمي في التعليم الجامعي وفق خطة خمسية تشرف عليها وزارة التعليم العالي ويشترك في إعدادها كافة المستفيدين بالتزامن مع نشر ثقافة التحول الرقمي وتهيئة الجامعات والطلبة والمجتمع للتعامل مع التعليم الإلكتروني كضرورة وقت الأزمات والأوبئة.
3. تحدي العمليات الإدارية: وهذا يستلزم تطوير الأساليب الإدارية لدى إدارة الجامعات باتباع الإدارة الإلكترونية بالتدريج، وتوظيف التقنيات الحديثة في مختلف العمليات الإدارية والتعليمية والبحثية وفي عمليات الاتصال الإداري بين الوحدات الإدارية المختلفة.
4. تحدي غياب دور الإعلام: ويتمثل في ضعف دور الإعلام تجاه قضايا التعليم والتقنية، وهذا يستلزم من وسائل الإعلام المختلفة مساندة المؤسسات التعليمية وتهيئة المجتمع والطلبة وأولياء الأمور وقادة التعليم العالي لأنماط التعليم الإلكتروني. وتأسيس وحدة النشر والإعلام العلمي كوحدة تابعة لمركز تقنية المعلومات تهتم بإعداد ونشر المراسد العلمية والنشرات الدورية والبرامج والمقابلات والFLASHات التلفزيونية والإذاعية التوعوية وغيرها. وكذلك تصميم برامج ونشاطات تهدف إلى تعزيز العلاقة بين قطاع التعليم وقطاع الاتصالات والأنظمة الرقمية وشركات التقنية والمهندسين المحليين لمعرفة إمكانية توظيف المستحدثات التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم والتعلم.

ثانياً - معالجة التحديات التقنية:

1. تحدي ضعف أو قدم البنية التحتية: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال تعديل المحتوى الرقمي بحيث تتمكن البنية التحتية الحالية من التعامل معه، وذلك كما سنرى أيضاً في التحدي الآتي.

2. تحدي انخفاض عرض النطاق الترددي: يمكن التغلب على هذا التحدي والتحدي السابق، من خلال استراتيجيتين: استراتيجية طويلة المدى، واستراتيجية قصيرة المدى:

بالنسبة للاستراتيجية طويلة المدى، نقترح الآتي:

أ. تحسين إمكانية الوصول والاتصال بالإنترنت، وهذا يستلزم مزيداً من التحسين في خدمة الإنترنت المقدمة حالياً، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع مستوى البنية التحتية التكنولوجية في البلاد، وكذلك خفض رسوم الوصول إلى مستوى أكثر بحيث تكون الأسعار معقولة تناسب ظروف الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.

ب. وضع خطط بديلة في وسائل تكنولوجيا الاتصالات المستخدمة في أنظمة التعلم الإلكتروني في حالة انقطاع الإنترنت، مثل التوجه نحو عمل شبكة سحابية وطنية، وبناء شبكة لاسلكية، والاعتماد على الخدمات المحلية، واستخدام شبكات الهواتف الخلوية (النقالة)، وتوفير المناهج الدراسية للجامعات على الشبكات المحلية.

ج. تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحسين أداء الشبكة وسرعة الاتصال وتخفيض الكلفة كي يقلل من مشكلات الاتصال بالشبكة من خارج المؤسسات التعليمية.

بالنسبة للاستراتيجية قصيرة المدى، نقترح الآتي:

أ - تقسيم المحاضرات الكبيرة إلى أجزاء أصغر لدعم فهم الطلبة واحتفاظهم بالمعلومات. وهذا الأسلوب مفيد أيضاً من وجهة النظر التقنية؛ حيث يؤدي ذلك إلى تسريع تحميلها على أجهزة الحاسوب وكذلك تنزيلها، خاصة عبر الاتصالات الخلوية. فلا داعٍ لتحميل محاضرة بأكملها، بل يمكن تقديم محاضرات قصيرة 5-10 دقائق تكون مكثفة تقتصر على عرض النقاط التي قد يصعب على الطلبة فهمها. كما يمكن تقليل دقة الرسومات ومقاطع الفيديو أو إعادة تنسيق المحتوى.

ب - توفير مصادر التعلم على ناقلات البيانات، مثل الأقراص المضغوطة CD، واليو إس بي فلاش USB.

ج - استخدام التقنيات الصوتية: في بعض الأحيان، نتعلق بفكرة إعداد المقررات بصورة رقمية مبالغ فيها على شرائح البوربوينت مثلاً، في حين يكون ما يحتاجه المتعلمون منا حقاً هو محتوى تعليمي يسهل الوصول إليه يمكنهم استخدامه أثناء التنقل! وهنا تُعدُّ المحاضرات الصوتية فقط بديلاً مناسباً لهؤلاء المتعلمين؛ حيث لا تشكل الملفات الصوتية سوى جزءاً صغيراً من حجم ملف الفيديو عالي الدقة، ويمكن أن تكون طريقة جذابة للتعلم أثناء القيادة أو التنقل.

د - تقديم المقرر في صورة نصية: سيوافق أي شخص استمتع بكتاب على أن النص يمكن أن يكون وسيلة جذابة للتعلم! فإذا كنت تحاول التوصل إلى طريقة سهلة للوصول إلى الجميع، فحاول تقديم ملف بي دي إف (PDF) مكتوب بشكل جيد وسريع التنزيل - ويمكن

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

- للمتعلمين مراجعته من أجهزتهم المحمولة. وهنا يمكن أيضا تجزئة الكتاب إلى فصول أو وحدات بحيث يسهل عليك تحميلها وعلى الطلبة تنزيلها.
- ه - بالنسبة للمقررات التي تتطلب استخدام الفيديو، يمكن التوضيح بجودة دقة التصوير مقابل إمكانية إيصالها إلى الطلبة. كما يمكن استخدام تطبيقات إلكترونية شهيرة مثل اليوتيوب والفيمو لوضع بعض مقاطع الفيديو المهمة عليها.
- و - استخدم التطبيقات المناسبة ومنها جوجل كلاس التي تمكن الطالب من الاطلاع على المادة العلمية إذا كان خارج تغطية الإنترنت.
3. تحدي ضعف القدرة المؤسسية التقنية: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال دراسة الاحتياجات الفعلية لكل مؤسسة تعليمية والعمل على توفيرها بما ييسر تطبيق التعليم عن بعد في ظل الإمكانيات المتاحة.
4. تحدي الوصول إلى التكنولوجيا: نعرف أن كثيرا من طلبتنا لا يمتلكون حاسبات إلكترونية شخصية أو حتى منزلية، لذلك يمكن التفكير في كيفية استخدام التعلم المتنقل/ الخليوي (M-Learning)، الذي يتم عبر برامج وسيطة تسمى الناشر عبر الجوال. وقد تساعد تقنيات التعلم المتنقل (M-Learning) أيضا في التغلب على هذه الحواجز إذا انخفضت تكاليف الوصول إلى الإنترنت عبر الهاتف المحمول كما هو الحال في البلدان المتقدمة، وأصبح بإمكان المزيد من الأشخاص الوصول إليه.
5. تحدي الوصول إلى الإنترنت: يمكن معالجة هذا التحدي من خلال عمل اتفاقية مع وزارة الاتصالات بمنح طلبة المدارس والجامعات أوقات مجانية أو مخفضة على الإنترنت.
6. تحدي صيانة الأجهزة والبرامج الحاسوبية: لا يستهدف تحدي الصيانة عملية التعلم مباشرة، وبالتالي لا يمكن إزالته عن طريق التكيف. وكما ورد في دراسة أوغندية، يمكن توفير ورش صيانة مجانية أو بتكلفة رمزية.
7. تحدي نقص مرافق التدريب: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال التدريب الرقمي سواء على الشبكة الدولية أم باستخدام ناقلات البيانات، مثل الأقراص المضغوطة، واليو إس بي فلاش.
8. تحدي ضعف أو غياب الدعم الفني: هذا يستلزم من المؤسسات التعليمية أن تشكل إدارات للتعليم الإلكتروني تُعنى بمساعدة الأساتذة والمتعلمين وتقديم الدعم الفني اللازم عند الحاجة، كما يفترض أن يتم تسجيل المحاضرة للعودة إليها عند الطلب.
9. تحدي عدم امتلاك البرمجيات المناسبة للتعليم الإلكتروني: نقترح أن يتم البحث عن نظام مناسب لإدارة التعليم الإلكتروني وبخاصة تلك المفتوحة المصدر، وبرامج المحاكاة التي ستسهل على الطالب فهم المادة العلمية.
10. تحدي خصوصية البيانات: نرى هنا أن إيجاد توازن بين الانتقال الأسرع إلى التعلم الإلكتروني وتحديد أولويات أمان البيانات ليس بالأمر السهل؛ فعلى الرغم من أن الشركات تقدم عروض شراكة سخية للمعلمين والطلبة، غير أن دعاة خصوصية البيانات يوصون باستخدام تلك

المنتجات فقط التي لا تستخدم بيانات الطلبة لأي غرض يتجاوز الغرض التعليمي. الدخول في شراكة بين المؤسسات التعليمية والشركات أمر غير مرغوب فيه دون توقيع عقد شراكة واضحة يضمن الخصوصية وأمن المعلومات. فمثلا برنامج Zoom، وهي شركة خدمات مؤتمرات عن بُعد، ظهر أنها تسمح لمدير الجلسة بتسجيل الحوار وتخزين جميع سجلات مؤتمرات الفيديو على مساحة تخزين، لذلك يتعين علينا اتباع نهج مدروس في اختيار الأدوات الرقمية للتعامل مع التعلم عبر الإنترنت.

11. تحدي غياب القنوات التعليمية: وهنا ندعو إلى استثمار القنوات الفضائية المحلية إلى جانب القناة التعليمية الموجودة، واستحداث قناة فضائية أخرى بحيث تخصص للتعليم العالي والجامعي، وذلك لعرض ما يمكن من المقررات والمحاضرات والدروس مع جدولة وتزمين تلك المقررات حتى يتمكن الطلبة من متابعتها بواسطة التلفاز دون الحاجة إلى النت.

12. تحدي إهمال المواقع الإلكترونية: ويتمثل هذا التحدي في إهمال مؤسسات التعليم العالي لمواقعها الإلكترونية، فلم توجد ثقافة الحصول على المعلومة من تلك المواقع.

ثالثاً - معالجة تحديات البعد الثقافي:

تشير تحديات الاختلافات الثقافية مباشرة إلى مصادر التعلم، وبالتالي يمكن استهدافها عن طريق التكيف.

1. تحدي ضعف الوعي: استخدام النهج المدمج في التعلم؛ فنحن ندرك أننا في فترة انتقالية بين الوضعين التقليدي والتعلم الإلكتروني، لذلك يجب ان يتم الانتقال تدريجياً من التعلم التقليدي إلى التعلم الإلكتروني، وعليه نقترح استخدام النهج المدمج الذي يوظف النظامين التقليدي والإلكتروني في العملية التعليمية. ونعني هنا إنشاء بيئة تعليمية تجمع بين العديد من طرق التعلم المختلفة مثل التفاعلات وجها لوجه والتعلم الذاتي والتعلم الفردي والتفاعلات عبر الإنترنت.

2. تحدي السياق الاجتماعي: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال توفير صور وسياقات محلية وتضمينها للمواد التعليمية الرقمية.

3. تحدي التقاليد: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال برامج توعوية وزرع الثقة في نفوس الطالبات عند التعامل مع زملائهن.

4. تحدي المحتوى غير المناسب أخلاقياً على الإنترنت: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال استخدام تطبيقات حماية إلكترونية قوية تمنع وصول مثل تلك المواد الرقمية إلى الطلبة، وذلك بالتنسيق مع وزارة الاتصالات.

5. تحدي المسؤولية الاجتماعية: يمكن التغلب على ضعف المسؤولية الاجتماعية من خلال نشاطات تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى القطاعين الحكومي والخاص من جهة والقطاعات الإنتاجية والتعليمية من جهة أخرى وتجسير التعاون مع شركات التقنية والأنظمة الرقمية والاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت لمساندة الجامعات على التحول الرقمي.

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

6. تحدي غياب منظمات التعلم: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال حشد الطاقات الوطنية في مجال تقنية المعلومات وتأسيس جمعية علمية وطنية من مختلف التخصصات لتبادل الخبرات ودراسة إمكانية وضع مقررات رقمية مشتركة تضم نخبة من المتخصصين في مجال التقنية ونظم المعلومات والتعليم الإلكتروني من مختلف الجامعات والمراكز والمؤسسات المختلفة لتقديم أفضل الممارسات والتطبيقات الناجحة في مجال التعليم الإلكتروني.

رابعاً - معالجة تحديات البعد التعليمي:

1. تحدي ندرة مصادر التعلم الإلكترونية: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال دعم أعضاء هيئة التدريس مالياً وفنياً لإعداد محتوى تعليمي إلكتروني؛ حيث لا بد لنا من العمل على تنظيم المحتوى المتوفر حالياً وإعادة هيكلته بطريقة مناسبة للتعلم الإلكتروني ، وذلك قبل وفي أثناء إضافة محتوى تعليمي عربي جديد حتى نضمن سهولة الوصول إليه من قبل المتعلمين. وفي التحدي الآتي نعرض بعض المقترحات العملية في هذا الخصوص.
2. تحدي التفاعل: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال عمل دورات مختلفة للمتعلمين مباشرة او غير مباشرة، وربط محصلات المتعلمين بالتعليم الإلكتروني ، والتشجيع والتحفيز المستمر من قبل أعضاء هيئة التدريس، وإضافة نشاطات تعليمية ضمن المحتوى الرقمي تشرك الطلبة في عملية التعلم بعد كل محاضرة وفي نهاية كل وحدة دراسية، وذلك من خلال استخدام تطبيقات نظم إدارة التعلم (Learning Management Systems)، مثل مووديل Moodle، وهو تطبيق مجاني. كذلك نرى أنه من الجيد أيضاً تشجيع التعاون بين الأقران من خلال إنشاء منتديات ؛ حيث يمكن للمتعلمين التعاون مع بعضهم البعض، أو تقسيم المتعلمين إلى مجموعات ثم يُطلب منهم تقديم تعليقات، مع مراعاة أن إحدى مزايا التعلم الإلكتروني هي أنه يمكن للمتعلم أن يعمل وفقاً لسرعته الخاصة، مع الاستمرار في الاستفادة من خبرة ومهارات أقرانك عبر الإنترنت.
3. تحدي تغيير بيئة التعلم: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال جعل التعليم الإلكتروني أكثر تشويقاً، كما في التحدي رقم 2 أعلاه.
4. تحدي إشراك المتعلمين عبر الإنترنت: للتغلب على هذا التحدي، من المهم جعل مقررات التعلم الإلكتروني جذابة وملهمة قدر الإمكان. حتى الموضوعات الجافة أو المملة يمكن ان تصبح مثيرة وفعالة باستخدام وسائل الوسائط المتعددة ويمكن ان تكون ذات صلة ومثيرة للاهتمام للمتعلمين. وهذا سوف يمنح المتعلمين الفرصة للانغماس في الموضوع، بدلاً من مجرد القراءة عنه.
5. صعوبة تقييم فهم الطلبة: يمكن التخفيف من هذا التحدي من خلال دمج التقييمات في شكل اختبارات عبر التواصل الإلكتروني باستخدام برامج التعليم الإلكتروني LMS التي تساعد على تتبع نشاطات المتعلم ومدى تقدمه، وهنا يكون للإدارات المعنية ولمراكز تقنية المعلومات دور محوري.

خامساً - معالجة تحديات بعد الخبرة:

1. تحدي الأمية التقنية: يمكن التغلب على هذا التحدي من خلال تصميم برامج تدريبية توضع على ناقلات البيانات (الفلاشات والأقراص المضغوطة) ويتم توزيعها على الطلبة.
2. تحدي كفاءة استخدام المصادر الرقمية: يمكن استخدام الطريقة السابقة لتدريب الطلبة على اكتساب مهارات التعامل مع المواد التعليمية الرقمية.
3. تحدي اللغة: يمكن تقديم دورات رقمية قصيرة ومكثفة للطلبة في اللغة الإنجليزية حول كيفية التعامل مع التقنيات الحديثة والمواد التعليمية الرقمية، فضلاً عن تفعيل مراكز الترجمة لمساعدة الجامعات على ترجمة المادة العلمية الأجنبية وتقديم دورات تدريبية في الترجمة للأساتذة والباحثين والطلبة وخاصة من التخصصات التطبيقية.

جدول رقم (1) ملخص تحديات التعليم الإلكتروني في اليمن وسبل معالجتها المتاحة

التوصية	وصفه	التحدي	البُعد
استحداث وحدة تهتم بالتعليم الإلكتروني في مركز تقنية المعلومات لتلخص مهمتها في متابعة التطورات في مجال التعليم الإلكتروني عربياً ودولياً واستخلاص أفضل الممارسات وتقديم الدعم الفني والتقني لمؤسسات التعليم العالي وإعداد الأدلة الإرشادية وإصدار المطبوعات ذات العلاقة وإعداد المحتوى الرقمي (رقمنة المحتوى التعليمي). استحداث وحدات للتعليم الإلكتروني على مستوى الجامعات.	- غياب وحدة أو إدارة عامة خاصة على مستوى الوزارة وحتى الجامعات تهتم بالتعليم الإلكتروني.	1. تقادم الهياكل التنظيمية	
تحديث السياسات ومعايير جودة التعليم العالي وتضمينها معايير جودة التعليم المفتوح والتعليم بالاسترشاد بمعايير مماثلة مثل تلك الصادر عن اتحاد الجامعات العربية 2020. التدرج في عملية التحول الرقمي في التعليم الجامعي وفق خطة خمسية تشرف عليها وزارة التعليم العالي ويشترك في إعدادها كافة المستفيدين بالتزامن مع نشر ثقافة التحول الرقمي وتهيئة الجامعات والطلبة والمجتمع للتعامل مع التعليم الإلكتروني كضرورة وقت الأزمات والأوبئة.	- عدم مواكبة السياسات والمعايير للتطورات المتسارعة في التعليم العالي	2. السياسات والمعايير	
تطوير الأساليب الإدارية لدى إدارة الجامعات باتباع الإدارة الإلكترونية بالتدرج . توظيف التقنيات الحديثة في مختلف العمليات الإدارية والتعليمية والبحثية وفي عمليات الاتصال الإداري بين الوحدات الإدارية المختلفة.	- شيوع البيروقراطية والأساليب التقليدية في الإدارة.	3. العمليات الإدارية	الحوكمة
مساندة المؤسسات التعليمية من قبل وسائل الإعلام المختلفة وتهيئة المجتمع والطلبة وأولياء الأمور وقادة التعليم العالي لأنماط التعليم الإلكتروني. تأسيس وحدة النشر والإعلام العلمي كوحدة تابعة لمركز تقنية المعلومات تهتم بإعداد ونشر المرصود العلمية والنشرات الدورية والبرامج والمقابلات والفلاشات التلفزيونية والإذاعية التوعوية وغيرها. تصميم برامج ونشاطات تهدف إلى تعزيز العلاقة بين قطاع التعليم وقطاع الاتصالات والأنظمة الرقمية وشركات التقنية والمهندسين المحليين لعرفة إمكانية توظيف المستحدثات التكنولوجية الحديثة في عملية التعليم والتعلم.	- ضعف دور الإعلام تجاه قضايا التعليم والتقنية.	4. دور الإعلام	
استراتيجيات طويلة المدى: تحسين إمكانية الوصول والاتصال بالإنترنت، وهذا يستلزم مزيداً من التحسين في خدمة الإنترنت المقدمة حالياً، ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع مستوى البنية التحتية التكنولوجية في البلاد، وكذلك خفض رسوم الوصول إلى مستوى أكثر بحيث تكون بأسعار معقولة تناسب ظروف الطلبة وأعضاء هيئة التدريس. وضع خطط بديلة في وسائل تكنولوجيا الاتصالات المستخدمة في أنظمة التعلم الإلكتروني في حالة انقطاع الإنترنت، مثل التوجه نحو عمل شبكة سحابية وطنية، بناء شبكة لاسلكية، والاعتماد على الخدمات المحلية، واستخدام شبكات الهواتف الخليوية	- ضعف أو قديم البنية التحتية.	5. البنية التحتية	
	- انخفاض عرض النطاق الترددي	6. عرض النطاق الترددي	التقنية

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

التوصية	وصفه	التحدي	المُبد
<p>(النقالة)، وتوفر المناهج الدراسية للجامعات على الشبكات المحلية.</p> <p>- تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتحسين أداء الشبكة وسرعة الاتصال وتخفيض الكلفة كي يقلل من مشكلات الاتصال بالشبكة من خارج المؤسسات التعليمية.</p> <p>استراتيجيات قصيرة المدى:</p> <p>- تقسيم المحاضرات الكبيرة إلى أجزاء صغيرة.</p> <p>- توفير مصادر التعلم على ناقلات البيانات</p> <p>- استخدام التقنيات الصوتية</p> <p>- تقديم المقرر في صورة نصية</p> <p>- التضحية بجودة دقة التصوير التضحية بجودة الفيديو مقابل إمكانية إيصالها إلى الطلبة.</p> <p>- استخدام التطبيقات المناسبة ومنها جوجل كلاس التي تمكن الطالب من الاطلاع على المادة العلمية إذا كان خارج تغطية الإنترنت.</p>			
<p>- تعمل مؤسسات التعليم العالي على توفير متطلبات التعليم الإلكتروني التقنية.</p>	<p>عدم توفر الأجهزة والأدوات التقنية الكافية لإطلاق التعليم الإلكتروني.</p>	7. ضعف القدرة المؤسسية التقنية	
<p>- استخدام التعلم المتنقل/ الخولي (M-Learning)</p>	<p>لا يمتلك كل طالب حاسب آلي أو حتى حاسب آلي منزلي.</p>	8. الوصول إلى التكنولوجيا	
<p>- عمل اتفاقية مع وزارة الاتصالات لتوفير الدعم اللازم لتطبيق التعليم الإلكتروني في المؤسسات التعليمية اليمنية.</p>	<p>يعاني الطلبة اليمنيين من صعوبة الوصول إلى الإنترنت أو ضعفها.</p>	9. الوصول إلى الإنترنت	
<p>- توفير ورش صيانة مجانية أو بتكلفة رمزية.</p>	<p>صيانة الأجهزة والبرامج الحاسوبية</p>	10. الصيانة	
<p>- توظيف التدريب الرقمي بالاسترشاد بتجارب عربية وعالمية وفيرة.</p>	<p>نقص مرافق التدريب</p>	11. مرافق التدريب	
<p>- توفير مراكز صيانة على مستوى الجامعات والكليات.</p>	<p>ندرة أو غياب الدعم الفني للطلبة وأعضاء هيئة التدريس.</p>	12. الدعم الفني	
<p>- توفير البرمجيات المناسبة لتطبيق التعليم الإلكتروني مع التركيز على البرمجيات مفتوحة المصدر.</p> <p>- توفير برامج المحاكاة (Simulation)</p>	<p>عدم توفر البرمجيات المناسبة لتطبيق التعليم الإلكتروني.</p>	13. البرمجيات	
<p>- الحذر في التعامل مع البرمجيات المجانية الأجنبية.</p>	<p>تخوف الطلبة وأعضاء هيئة التدريس من التنازل عن خصوصية بياناتهم</p>	14. خصوصية البيانات	
<p>- استثمار القنوات الفضائية المحلية إلى جانب القناة التعليمية الموجودة</p> <p>- استحداث قناة فضائية أخرى بحيث تخصص للتعليم العالي والجامعي، وذلك لعرض ما يمكن من المقررات والمحاضرات والدروس مع جدولة وتزمين تلك المقررات حتى يتمكن الطلبة من متابعتها بواسطة التلفاز دون الحاجة إلى النت.</p>	<p>نقص القنوات التعليمية الفضائية واقتصارها على قناة واحدة لا تفي بالغرض</p>	15. غياب القنوات التعليمية.	
<p>- إيلاء المواقع الإلكترونية والمستودعات الرقمية ونظم المعلومات أهمية بالغة.</p>	<p>إهمال المواقع الإلكترونية للمؤسسات التعليمية</p>	16. المواقع الإلكترونية	
<p>- استخدام النهج المدمج في التعلم، فنحن ندرك أننا في فترة انتقالية بين الوضعين التقليدي والتعلم الإلكتروني، لذلك يجب ان يتم الانتقال تدريجياً من التعلم التقليدي إلى التعلم الإلكتروني، ونعني هنا إنشاء بيئة تعليمية تجمع بين العديد من طرق التعلم المختلفة مثل التفاعلات وجها لوجه والتعلم الذاتي والتعلم الفردي</p>	<p>ضعف الوعي المجتمعي</p>	17. الوعي المجتمعي	الثقافة

التوصية	وصفه	التحدي	الْبُعد
والتفاعلات عبر الإنترنت.			
- توفير صور وسياقات محلية وتضمينها للمواد التعليمية الرقمية.	غلبة السياق الغربي على المحتوى الرقمي المتوفر على الإنترنت	18. السياق الاجتماعي	
- إعداد برامج توعوية وزرع الثقة في نفوس الطالبات عند التعامل مع زملائهن.	حذر أولياء أمور الطلبة من التواصل الرقمي بين الطلبة الذكور وزميلاتهم الإناث.	19. التقاليد	
- استخدام تطبيقات حماية إلكترونية قوية.	المحتوى غير مناسب أخلاقياً على الإنترنت	20. المحتوى	
- تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى القطاعين الحكومي والخاص من جهة والقطاعات الإنتاجية والتعليمية من جهة أخرى وتجسير التعاون مع شركات التقنية والأنظمة الرقمية والاتصالات ومزودي خدمة الإنترنت لمساندة الجامعات على التحول الرقمي.	ضعف المسؤولية الاجتماعية لدى القطاعين الحكومي والخاص	21. المسؤولية الاجتماعية	
- حشد الطاقات الوطنية في مجال تقنية المعلومات وتأسيس جمعية علمية وطنية من مختلف التخصصات لتبادل الخبرات ودراسة إمكانيات وضع مقررات رقمية مشتركة تضم نخبة من المتخصصين في مجال التقنية ونظم المعلومات والتعليم الإلكتروني من مختلف الجامعات والمراكز والمؤسسات المختلفة لتقديم أفضل الممارسات والتطبيقات الناجحة في مجال التعليم الإلكتروني.	غياب الجمعيات العلمية المساندة	22. منظمات التعلم	
- دعم أعضاء هيئة التدريس في عملية إعادة هيكلة المحتوى التعليمي المتوفر ليتناسب مع متطلبات التعلم الإلكتروني.	غياب مصادر التعلم الرقمية المناسبة	23. مصادر التعلم.	
- استخدام تطبيق مودل Moodle لتقديم نشاطات تعليمية ضمن المحتوى الرقمي تشرك الطلبة في عملية التعلم بعد كل محاضرة وفي نهاية كل وحدة دراسية.	يفتقر الطلبة إلى الدافعية المناسب للتفاعل مع المواد التعليمية الرقمية.	24. تحدي التفاعل	
- توفير الكوادر الفنية وتحفيزها لجعل التعليم الإلكتروني أكثر تشويقاً	تعود الطلبة وأساتذتهم على بيئة تعلم معينة (التقليدية)	25. بيئة التعلم	التعليم
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية إشراك الطلبة في التعليم الإلكتروني.	نقص الخبرة في إشراك الطلبة في التعلم الإلكتروني	26. تحدي إشراك المتعلمين	
- تدريب أعضاء هيئة التدريس على كيفية تقييم فهم الطلبة في أثناء التعلم الإلكتروني.	صعوبة تقييم فهم الطلبة في التعليم الإلكتروني	27. تقييم فهم الطلبة	
- تصميم برامج تدريبية توضع على ناقلات البيانات (الفلاشات والأقراص المضغوطة)	افتقار الطلبة وبعض الأساتذة لمهارات الحاسوب ومهارات تقنيات المعلومات.	28. الأمية التقنية	
	نقص كفاءة استخدام مصادر التعلم الرقمية	29. الكفاءة	
- تقديم دورات رقمية قصيرة ومكثفة للطلبة في اللغة الإنجليزية.			
- تفعيل مراكز الترجمة لمساعدة الجامعات على ترجمة المادة العلمية الأجنبية وتقديم دورات تدريبية في الترجمة للأساتذة والباحثين والطلبة وخاصة من التخصصات التطبيقية.	الافتقار للمهارات اللغوية للتعامل مع تقنيات المعلومات	30. اللغة	المعرفة

تحديات التعليم عن بعد في جامعة صنعاء وسبل التغلب عليها لمواجهة الأزمات والأوبئة

التوصيات:

- بالإضافة إلى المعالجات المقترحة أعلاه للتغلب على تحديات تطبيق التعليم الإلكتروني في اليمن، نرى أيضاً الأخذ بالآتي:
1. إعداد استراتيجية وطنية للتعليم الإلكتروني يتعاون في ذلك رئاسة الوزراء، ووزارات التعليم الثلاث، ووزارة الاتصالات، وشركات التلفون النقال، ومزود خدمة الإنترنت.
 2. العمل المستمر على تحديث البنية التقنية على المستوى الوطني وتوفير بدائل عملية لحل مشكلة الاختناقات التقنية الحالية.
 3. إعفاء الواردات التقنية من الرسوم الجمركية وجعلها متاحة للجمهور بسعر مناسب.
 4. إطلاق مرصد وطني للتعليم الإلكتروني يُعنى بمتابعة ورصد القرارات والنشاطات والبرامج والتطبيقات والإجراءات المتبعة في قطاع التعليم العالي المحلي ونشره ورقياً وإلكترونياً أولاً بأول.
 5. تحليل الدراسات المتخصصة في مجال تقنية المعلومات وأنظمة التعليم الإلكتروني وإدارة الأزمات واستخلاص التوصيات والمقترحات وتزويد صناع القرار وقادة المؤسسات الجامعية بأبرز ما جاء فيها.
 6. استيعاب حملة التعليم (الشهادات العليا) في تخصص التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والأهلية وتقديم الدعم اللازم لهم للنهوض بهذا المكون المهم في التعليم.
 7. استقطاب العقول الأكاديمية المهاجرة وتوفير متطلباتها وحقوقها المادية والمعنوية.
 8. إجراء دراسات تقويمية لنظام التعليم الإلكتروني وتحديد معوقاته ومتطلبات تطويره باستمرار.
 9. إستحداث محتوى رقمي في الثانوية العامة وفي العام الأول من مرحلة البكالوريوس لتهيئة الطلبة للتعليم الإلكتروني وفقاً لتوصيات إتحاد الجامعات العربية.
 10. الاهتمام بالعنصر البشري لإدارة التعليم الإلكتروني، من خلال التعليم والإعداد المسبق، والتدريب أثناء الخدمة، إذ يحتاج التعليم الإلكتروني إلى كوادر بشرية مؤهلة تأهيلاً خاصاً، من حيث امتلاك الثقافة التقنية، وإجادة التعامل مع الأجهزة الإلكترونية الخاصة بالتعليم عن بعد، والتعليم المفتوح، من حواسيب، وسبورات إلكترونية، وأجهزة القاعات الافتراضية، والاستديوهات، وأجهزة البث الفضائي، وإعداد البرامج التعليمية، والمحتوى المعرفي، بما يتناسب مع هذا النظام.
 11. متابعة ورصد الدراسات والبحوث والمؤلفات والمطبوعات ذات العلاقة بالتعليم الإلكتروني العربية والأجنبية والاستفادة منها.
 12. دراسة التجارب العربية المميزة في مجال التعليم الإلكتروني ومنها تجربة جامعة القدس المفتوحة والجامعة العربية المفتوحة والجامعة البريطانية والأردنية والخليجية وغيرها واستخلاص أبرز ملامحها للاستفادة منها.

13. تأسيس جائزة التميز في التعليم الإلكتروني (للمؤسسات وللأفراد)، بحيث يتم اختيار أفضل جامعة وأفضل أستاذ جامعي في التعليم الإلكتروني .
14. إنشاء منصات تعليمية إلكترونية لكل جامعة ونشر المقررات الإلكترونية عليها وتبادل الخبرات بين الجامعات وإتاحة المحتوى الرقمي على الإنترنت وعلى أقراص مضغوطة.
15. توفير برامج النمو المهني للأستاذ الجامعي وللعاملين ودورات تدريبية مجانية في مجال التقنية تقدمها الوزارة برعاية قطاع الاتصالات ونادي الأعمال اليمني.
16. بناء مستودعات رقمية على مستوى كل جامعة تضم ما يتوفر لديها من مصادر المعلومات الإلكترونية وتيسير الوصول الحر إليها ونشر الإنتاج العلمي لكل جامعة على مواقعها الإلكترونية.

المراجع:

- البنك الدولي (2020). التعليم في زمن فيروس كورونا: التحديات والفرص، مدونات البنك الدولي، 2020/3/30، <https://blogs.worldbank.org/ar/education/educational-challenges-and-opportunities-covid-19-pandemic>
- حيدر، عبداللطيف (2015). إعادة هيكلة التعليم العالي: من تعليم عالٍ إلى تعلم عالٍ. صنعاء الجمهورية اليمنية.
- الغنبر، خالد بن سليمان والقحطاني، محمد بن عبد الله (2009). أمن المعلومات، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية .
- الكيلاني، تيسير (2004). "التعليم الافتراضي عن بعد (المباشر الافتراضي)، مكتبة لبنان - بيروت.
- طنطاوي، محمد عبد الحليم (2003). مشروع الجامعة المصرية للتعلم عن بعد، مجلة كلية التربية العدد 39، جامعة الزقزيق سبتمبر/أيلول/2003.
- مطهر، محمد (2007). الضوابط العامة للتعليم المفتوح والتعليم عن بعد. ورشة التعليم الإلكتروني عن بعد، جامعة صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- اليونسكو (2020). التعليم: من الاضطراب إلى التعافي، <https://ar.unesco.org/covid19/educationresponse>
- Berg, G. & Simonson, M. (2018). Distance learning. *Britannica*. <https://www.britannica.com/topic/distance-learning>
- CEOWORLD magazine **Revealed (2020). Countries With The Fastest Internet Speeds, 2020**, <https://ceoworld.biz/2020/02/21/revealed-countries-with-the-fastest-internet-speeds-2020/>
- Kohn, Maier & Thalmann (2010). Knowledge Transfer with E-Learning Resources to Developing Countries: Barriers and Adaptive Solutions. 10.1007/978-3-7908-2355-4_2.
- Mahmud & Gope, (2009). Challenges of Implementing E-learning for Higher Education in Least Developed Countries: A case study on Bangladesh, International Conference on Information and Multimedia Technology. DOI 10.1109/ICIMT.2009.27□
- Wambui & Black (2009). Factors that impede adoption of e-learning in developing countries: Advice for moving beyond challenges with integrating e-learning platforms at Polytechnic of Namibia. <https://www.semanticscholar.org/paper/88046d5d65b198382734a38b33d9e9b76594ce6a>
- Rostow, W. (1960). The stages of economic growth: a non-Communist manifesto. Cambridge [England], University Press.

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

د. حسين شيخ بن الشيخ أبو بكر

ملخص البحث:

أصبح تحقيق الأمن الفكري هدفا رئيسا من الأهداف الاستراتيجية للجامعة، لذلك هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري، من خلال معرفة دورها تجاه قضايا المجتمع وبالذات الأمن الفكري، وتوضيح الأسس والآليات التي تقوم عليها الجامعة في غرس الوعي بأهمية الأمن الفكري لدى المجتمع بداية من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة وبقية مكونات المجتمع. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الاستقرائي والاستنباطي، لتحقيق أهداف الدراسة، و توصلت الدراسة إلى نتائج من أهمها:

1. لم تُعطَ للأمن الفكري أهمية داخل اليمن سواء بالدراسات النظرية أم التجريبية، وكذلك كان غائبا عن وعي الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، ولم يكن جزءا من أهداف وغايات الجامعة.
 2. الأمن الفكري درع حصين للمجتمع من جميع النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأي اختراق له يعني انهيارا لجميع هذه المقومات، وكذلك للفرد والمجتمع.
 3. تأثرت هوية وثقافة المجتمع بثقافات دخيلة على المجتمع، مما أفقدها كثيرا من ثقافتها وهويتها الأصيلة بسبب عدم وجود الأمن الفكري لحمايتها.
- ومن أهم التوصيات:

1. وضع خطة استراتيجية وطنية من قبل الجامعة، تتمثل أهدافها وغاياتها الكبرى في تحقيق الأمن الفكري لطلبة الجامعة.
2. تطوير المناهج الدراسية من قبل الجامعة،_ويكون الأستاذ الجامعي أحد أركان عملية التطوير لتواكب جميع التطورات، وتكون درعا حصينا لأي غزو فكري خارجي أو داخلي.

Abstract

Achieving intellectual security has become a major objective of the University. Therefore, the study aimed at identifying the role of the university in enhancing intellectual security, by identifying its role towards the issues of society, especially intellectual security. it also intends to clarify the foundations and mechanisms used by the university to instill awareness of the importance of intellectual security in the community including the faculty members, students and other components of society. The researcher followed the descriptive analytical approach, as well as the inductive and deductive approach, to achieve the objectives of the study. The study revealed the following results:

- 1- Intellectual security has not been given importance in Yemen either in theoretical or experimental studies. It was also absent from the awareness

of the university and faculty members, and it was not part of the goals and objectives of the university.

- 2- Intellectual security is a strong shield for protecting the society in all security, political, economic and social aspects. Any breakthrough means collapse of all these elements, as well as the individual and society.
- 3- The identity and culture of society have been affected by alien cultures, and this has led to the loss of much of their culture and identity because of the lack of intellectual security to protect them.

The most important recommendations are:

- 1- The university should develop a national strategic plan, whose objectives and major concerns should be the achievement of intellectual security for the university students.
- 2- 2 - The university should develop curricula and the university professor should be one of the pillars of the development process so as to keep pace with all developments, and stand as a shield for any intellectual invasion being either external or internal.

إن تناول دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري هو محاولة لإثارة المناقشة حول دور الجامعة من أجل الخروج بقضاياها الحيوية من حيز المناقشات المعتادة، التي تنحصر في تكافؤ الفرص أو إتاحة التعليم الجامعي للجميع أو تحسين نوعيته أو علاقتها بسوق العمل؛ فدور الجامعة أهم من هذا بكثير، مع أهمية القضايا السابقة، وضرورة الاتفاق المجتمعي بشأنها، غير أن النظرة الشاملة له تجعلنا ننظر للجامعة من منظور أمن الوطن والمواطن، وبالذات الأمن الفكري، وقدرة الوطن الاستراتيجية على مواجهة المتغيرات السريعة.

ويعد الأمن الفكري من المصطلحات والمفاهيم الحديثة في الدراسات الاجتماعية، وازداد اهتمام المجتمعات به في الوقت الراهن، وذلك لأهميته البالغة في حياة الأفراد واستقرار المجتمعات، لكونه أساس الأمن كله، كالأمن العقدي والنفسي، والأمن الداخلي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإعلامي. والأمن الفكري هو المسؤول عن الحفاظ على هوية المجتمع، والربط بين أفراد، وتحديد سلوكهم وتكييف ردة أفعالهم تجاه الأحداث؛ فهو يهدف إلى حماية العقول، والمحافظة على أمن الوطن، وتثبيت قيم المواطنة والانتماء وتعزيزها لدى الطلبة، لحماية المجتمع من التطرف والإرهاب. وتقع مسؤولية تعزيز الأمن الفكري على جميع مؤسسات الدولة، لكنها تعد مسؤولية أكبر لدى مؤسسات التعليم وبالذات الجامعات؛ فقد اكتسبت الجامعة مجموعة من السمات، ميزتها عن غيرها من المؤسسات التعليمية، إذ هي مكان الامتياز العقلي، وتثقيف الفكر، والمعرفة الموضوعية، وهي مكان يجمع مختلف التيارات الفكرية، ويسمح بحرية المناقشة والاختلاف في الرأي للوصول إلى الحقائق، ولقد أصبحت هذه السمات من محددات هوية الجامعة، واحتفظت بها كالجينات الوراثية، حيث إنها باتت تشكل المنطق الداخلي للجامعة كفكرة (محمود، 2009: 22). وبهذه السمات تستطيع الجامعة أن تحافظ على عقول الشباب من الانحراف الفكري الذي هو أساس تكوين الفكر المتطرف وممارسات الإرهاب. والانحراف الفكري لا يمكن معالجته قبل أن يتحقق الأمن الفكري في المجتمع، وذلك

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

بالاستفادة القصوى من العملية التعليمية بكل مكوناتها ومقوماتها، وتأثيرها في وقاية المجتمع من الفكر والسلوك المنحرف بشكل عام. (بثينة، 1430: 10)

والمؤسسات التعليمية (ولاسيما الجامعات) منوط بها تحصين الشباب ضد الأفكار الوافدة وتحقيق الأمن الفكري؛ فالجامعة مسؤولة عن بناء شخصية الأفراد وصقلها بما يتوافق مع القيم الاجتماعية والأخلاقية من خلال وضع الخطط المدروسة، والبرامج الدراسية لزرع الأمن الفكري في عقول الطلبة ضمن مفردات المناهج الدراسية التي يتم انتقاؤها بعناية فائقة بحيث تحقق مبدأ الأصالة والمعاصرة معا ، بالإضافة إلى تربية الطلبة على حب الوطن وتعميق شعور الانتماء والحفاظ على موروثاته و قيمه الحضارية، وكذلك المحافظة على مقدراته وممتلكاته. (الثويني، 1434: 4)

مشكلة الدراسة:

لقد نتج عما يحدث في الساحة الدولية من تطورات سريعة في مختلف مجالات الحياة، وما صاحبها من تغيرات مفاجئة وسريعة في المجتمع، ومؤسساته، وقيمه، وعاداته، وتقاليده - نتج عنه ازدياد سريع في عدد القضايا، والجرائم، والانحرافات الفكرية والسلوكية التي لم تعد تهدد حياة إنسان أو مجتمع بعينه؛ بل أصبحت تهدد الأمن والسلم الدوليين بصفة عامة، والأمن الوطني بصفة خاصة، مما دفع كثيرا من المهتمين والباحثين في مجال الوقاية من الجريمة، وتحقيق الأمن والطمأنينة للمجتمعات للمطالبة بمشاركة فاعلة لأفراد المجتمع ومؤسساته في تحمل المسؤولية الأمنية، ومنها الجامعة. (الاء، 2017: 3)

فالجامعة تقوم بدور مهم في الأمن الفكري من خلال حماية عقول الشباب من الأفكار والقيم والمعتقدات الخارجة عن ثقافة المجتمع وقيمه ومثله، التي تؤدي بهم إلى التطرف الفكري المنحرف لمحاربة ثقافة المجتمع ومن ثم محاربة المجتمع نفسه. ولهذا فللجامعة مكانة متميزة، ولها دور مهم؛ فهي تمثل الرأس من الجسد، وإليها تتجه الأنظار كقدوة حسنة في تأكيد وتعزيز معاني الأمن والرقي الحضاري على كافة الصعد. ومن خلال ما سبق يحاول البحث أن يجيب عن السؤال الآتي : ما دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري؟ ويتفرع من هذا السؤال عدة أسئلة فرعية وهي:

1 ما أهمية الأمن الفكري؟

2 ما مقومات الأمن الفكري؟

3 ما دور الجامعة في حماية ومعالجة فكر الطلبة؟

4 ما أثر فقدان الأمن الفكري على المجتمع؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على دور الجامعة في تعزيز الأمن الفكري، من خلال معرفة دورها تجاه قضايا المجتمع وبالذات الأمن الفكري، وتوضيح الأسس والآليات التي تقوم عليها الجامعة في غرس الوعي لأهمية الأمن الفكري لدى المجتمع بداية من أعضاء هيئة التدريس، والطلبة وبقية مكونات المجتمع، وأيضا لفت انتباه القائمين على التعليم العالي بأهم المشكلات المجتمعية مثل الأمن الفكري.

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال ما تمر به المنطقة العربية وبالذات اليمن، وكذلك بعض البلدان الإسلامية من صراعات ونزاعات سياسية وعقائدية، أثرت على هذه البلدان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، مما جعل هذه البلدان تحت وطأة الجهل والفقر والمرض، وإذا تتبعنا أسباب هذه المشكلات فسنجد الفكر هو المحرك لجميع قوى الإنسان وطاقاته واختياراته وانفعالاته؛ فالأفكار لديها القدرة على تشكيل الإنسان ونظرتة عن نفسه ونظرتة للآخرين، ولديها القدرة على تشكيل الوعي الفردي والمجتمعي، فإذا أردنا الإنسان أن يكون متوازنا فكريا وانفعاليا وجسديا، فلا بد أن نهتم بفكره أولا، ولهذا اکتسبت هذه الدراسة أهميتها من هذا المنطلق. وتزداد أهمية الحاجة للأمن الفكري في الوقت الحاضر نتيجة لظهور الاضطرابات السياسية والأمنية والاقتصادية، ونتيجة لظهور فئات من دعاة الغلو والتشدد والتطرف باتت تستهدف أمن الوطن والمواطن، وأغلبهم من فئة الشباب. لذا أصبح تحقيق الأمن الفكري هدفا رئيسا من الأهداف الاستراتيجية للجامعة.

منهج الدراسة:

بما أن الدراسة نظرية اعتمدت على الدراسات السابقة والكتابات الأدبية في هذا الموضوع، وما يتعلق بدور وأهداف التعليم الجامعي والعام على الطالب والمجتمع، وكذلك النظر إلى واقع التعليم اليمني ودوره في تعزيز الأمن الفكري - فقد لجأ الباحث إلى المنهج الوصفي التحليلي، لكونه مناسباً لنوع هذه الدراسة، وكذلك إلى المنهج الاستقرائي والاستنباطي، للاستقصاء والتتبع لمضامين الأمن الفكري لإسقاط بعض جوانبه على واقعنا.

محاور الدراسة:

المحور الأول: تعريف الأمن الفكري.

المحور الثاني: أهمية الأمن الفكري.

المحور الثالث: الأمن الفكري في الشريعة الإسلامية:

المحور الرابع: مقومات الأمن الفكري.

المحور الخامس: دور الجامعة في حماية ومعالجة فكر الطلبة.

المحور السادس: أثر الأمن الفكري على المجتمع.

المحور الأول: تعريف الأمن الفكري.

التعريف اللغوي :

الأمن والأمان في اللغة: مصدران بمعنى الطمأنينة وعدم الخوف، قال ابن منظور في لسان العرب: "الأمان والأمانة بمعنى واحد، وقد أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الأمان والأمان والأمن ضد الخوف" (ابن منظور، 1996م، مادة: أمن، ج 1، 223). والفكر في اللغة معناه: إعمال النظر في الشيء. (الفيروزآبادي، 1996، (باب الفاء)، 588)

التعريف الاصطلاحي:

الأمن الفكري يعني الحفاظ على المكونات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة، أو الأجنبية المشبوهة، فهو يصب في صالح الدعوة لتقوية هذا البعد من أبعاد الأمن الوطني. (الفيضي، 1437: 4)

وفي تعريف آخر للأمن الفكري أنه " اطمئنان مجتمع الدولة إلى قدرته على التصدي للاتجاهات الفكرية التي من شأنها أن تؤثر سلبا على تصوره لمشكلاته ورؤية أسبابها وجذورها وصلبها وهوامشها وتناقضاتها الداخلية وعلاقاتها التبادلية مع غيرها ومن ثم تقرير حلولها وفق منهج صحيح رشيد مستقيم يراعي الواقع والمصالح الحقيقية للدولة وينسجم مع مبادئها وأصولها الثابتة الكبرى. (الشحراء، 2004: 84) نقلا عن: (الفيضي، 1430: 9)

ويعرف أيضا بأنه " سلامة فكر الإنسان وعقله وفهمه من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهمه للأمور الدينية والسياسية وتصوره للكون بما يؤول به إلى الغلو والتنطع أو إلى الإلحاد والعلمنة الشاملة. (الجحني، 2005: 185) نقلا عن: (الفيضي، 1430: 9)

وفي تعريف آخر أن الأمن الفكري هو " النشاط والتدابير المشتركة بين الدولة والمجتمع لتجنب الأفراد والجماعات شوائب عقدية أو فكرية أو نفسية تكون سببا في انحراف السلوك والأفكار والأخلاق عن جادة الصواب أو سببا للإيقاع في المهالك. (الجحني، 2005: 185) نقلا عن: (الفيضي، 1430: 10)

وهناك تعريفان آخران للأمن الفكري، الأول يُعنى " بالتصورات والقيم التي تكفل صيانة الفكر وحفظه من عوامل الشطط وبواعث الانحراف وأسباب التلوث، التي تمثل عاملا خطيرا على الفكر تميل به عن الجادة وتخرجه عن وظيفته الأساسية، التي تتمثل في إثراء الحياة بالسلوك القويم والآثار النافعة وحفظ للضروريات، فيغدو عامل تخريب وتهديد لكل ضروريات المجتمع ومصالحه" ويتناول التعريف الثاني: الأمن الفكري بأنه: المفاهيم والتصورات الاعتقادية والمبادئ الثقافية والقيم والقناعات التي تشيد بأسباب السلامة والطمأنينة والسعادة، وتشيعها وتبثها في المجتمع، وتقويه من عوامل الخوف والإرهاب ومسببات الخطر ونحوها من دوافع الجنوح نحو الجريمة والعنف التي تهدد النفوس أو الأموال أو العقائد أو الأعراض أو العقول. (القرارة، 2005: 14- 15) نقلا عن: (الفيضي، 1430: 10)

ويعرف: بأنه " سلامة الفكر من الانحراف، لتحقيق الأمن والاستقرار في مجالات الحياة المختلفة. (اللاء، 2017: 9)

ومن خلال التعاريف السابقة نقول إن الأمن الفكري: هو الحفاظ على عقيدة المواطن وفكره ونفسيته وثقافته من أي شوائب أو دخيل واضطراب بواسطة الأفراد والمجتمع والدولة للحفاظ على الهوية والمواطنة والأمن والسلام المجتمعي.

المحور الثاني: أهمية الأمن الفكري:

يتطلع المجتمع دائما إلى سيادة الأمن والاستقرار في جميع أرجائه، وقد يكلف هذا الأمر الكثير من المال والجهد والوقت للمجتمعات، وقد لا تصل تلك المجتمعات إلى بلوغ تلك الغاية إذا لم تبدأ بتحسين عقول أفرادها من شوائب الفكر الضال، والعقيدة الفاسدة، وثقافة التغريب التي تصارع عادات المجتمع وتقاليد. (الاء، 2017: 9)

إن الأمن الفكري وسيلة للمحافظة على هوية الأمة وشخصيتها إذ في حياة كل أمة ثوابت تمثل القاعدة التي تُبنى عليها الأمة، ولذا يهاجمها الأعداء؛ لأن هذه القواعد هي الرابط الذي يربط بين أفرادها، والصبغة التي تصبغ وتحدد سلوك أفرادها، وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث، ولأنها التي تجعل للأمة استقلالها وتميزها، وتضمن بقاءها وعدم فنائها في الأمم الأخرى؛ فإنه إن لم يكن للأمة هوية مستقلة، فإنها تذوب في الأمم القوية الغالبة. ولأن هوية الأمة هي التي تحدد علاقات أفراد الأمة بالآخرين؛ ولذلك تسعى المجتمعات إلى تنشئة أبنائها على قيمها ومبادئها التي تشكل الهوية الأصلية لها، ولهذا يجب أن تكون المحافظة على الهوية الإسلامية والعربية واليمينية هدفا أساسا تسعى إليه الجامعة والتربية والتعليم في المجتمعات الإسلامية والمجتمع اليمني. (الحربي، 2008: 49)

إن الأمن الفكري لكل أمة هو الذي يحفظ هويتها؛ إذ في حياة كل أمة ثوابت تمثل القاعدة التي تبنى عليها الأمة، ويهاجمها الأعداء، فحفظ الهوية هو الرابط الذي يربط بين أفرادها، والصبغة التي تصبغ الأمة، وتحدد سلوك أفرادها، وتكيف ردود أفعالهم تجاه الأحداث. وكذلك تجعل للأمة استقلالها، وتميزها، وتضمن بقاءها وعدم فنائها في الأمم الأخرى. وهوية الأمة هي التي تحدد علاقات أفراد الأمة بالآخرين. وإحياء الأمة مرتبط بمعرفة هويتها؛ فالصلح الذي يريد أن يحيي أمة مواتا لا بد أن يحدد هوية الأمة، ويجلي أبعاد تميزها بين الأمم ليساعد في الدفع النفسي والشعوري إلى إحياء مجد الأمة، والإسهام في دفعها نحو السبق الحضاري. وليس تحديد الهوية لونا من ألوان الترف الفكري، بل هو مقوم من أهم مقومات حياة الأمة، ومقرر لطبيعة الصلة بينها وبين الأمم الأخرى. وإن الإنسان لا يستطيع أن يحدد موقفه من غيره، قبل أن يحدد موقفه من نفسه: من هو؟ ومن يكون؟ وماذا يريد؟ وبدون هذا الحسم للهوية الذاتية، لا يمكن تحديد أي موقف فعال من أي قضية من قضايا المصير والتقدم، والحياة الكريمة. (فوزي، اكتوبر 2017م: (189-178)، وإن حفظ الأمن الفكري لا يقل أهمية عن الأمن الروحي والمالي، بل لا يستقر الأمن الروحي ولا المالي إذا انعدم الأمن الفكري، وقد جاء الدين الحنيف لحفظ العقل (الفكر)، وجعله علماء الدين من الضرورات الخمس التي اتفقت جميع الشرائع على حفظها ورعايتها. قال الله تعالى: (إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَاللَّأْنَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (المائدة: 90). لهذا وجبت المحافظة عليه من قبل الفرد والمجتمع، فالعقل مكن حضارة الأمة وتقدمها، والأمن الفكري حماية للمجتمعات من الوقوع في الفوضى الفكرية غير المنضبطة بالحكمة وثقافة البلد وعاداتها وتقاليد المستندة على تعاليم الدين

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

الحنيف الوسطي المتسامح، والأمن الفكري أمن للاعتقاد، فمتى أمن الناس على أفكارهم صلحت معتقداتهم، والأمن الفكري محقق للأمن الأخلاقي. (الصاعدي، 1431: 2019).

فالأمة المسلمة والعربية (وبالذات اليمن) أولى من غيرها بحماية فكرها وثقافتها وهويتها من الاضمحلال أمام أخطار الغزو الثقالي، الذي تعددت أساليبه وتنوعت أشكاله التي تغتال العقائد وتهدم الثقافات، وتضع ثقافات جديدة تضر بوحدة نسيج ثقافة البلدان، مما ينتج عنه صراع عقائدي فكري في الأمة الواحدة، ويحدث ذلك بسبب عدم الوعي بقيمة الأمن الفكري، الذي هو عماد حماية عقل الشباب من الانحراف والخروج عن جادة الطريق. ولذلك فإن الاهتمام بالأمن الفكري هو في حقيقته أمن العقيدة والثقافة والقيم والهوية، الذي لا غنى عنه ولا قيمة للحياة بدونه. (الضيبي، 1437: 3) إن الأمن الفكري حالة تشعر الفرد والمجتمع بالطمأنينة على ثقافته وأعرافه ومكونات أصالته ومنظومته الفكرية من أن يصيبها التشويه أو التشويش أو الاختراق أو الضبابية أو التعقيم، والأمن الفكري هو أن يعيش الناس في بلدانهم وأوطانهم وبين مجتمعاتهم آمنين مطمئنين على مكونات أصالتهم، وثقافتهم النوعية ومنظومتهم الفكرية.

ولا شك أن الأمن الفكري حاجة ضرورية لا تستقيم الحياة بدون توفره وذلك لعدة أسباب:

أولاً: إن الأمن الفكري أحد مكونات الأمن بصفة عامة؛ بل هو أهمها وأساس وجودها واستمرارها، والأمن هو النعمة التي لا يمكن أن تستقيم الحياة بدونها. ولذلك امتن الله بهذه النعمة على كفار قريش قال تعالى (فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ) (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) (سورة قريش).

وجعل الرسول - صلى الله عليه وسلم - من توفر له الأمن كمن حيزت له الدنيا كلها، قال الرسول - صلى الله عليه وسلم - : (من أصبح منكم آمناً في سربه، معافى في جسده، عنده قوت يومه، فكانما حيزت له الدنيا) (البخاري، 1994م) : رقم (300)).

ثانياً: إن الأمن الفكري يتعلق بالمحافظة على الدين، الذي هو إحدى الضرورات الخمس التي جاءت الشريعة الإسلامية بحمايتها والمحافظة عليها. (مركز البحوث، 2016: 2-3)

ومن خلال الأمن الفكري يمكن تحصين الشباب في مواجهة دعاة الغلو والتطرف والعنف خصوصاً إذا أدركنا أن نسبة غير قليلة من الشباب يعاني فراغاً فكرياً وثقافياً ملحوظاً، وإن بعض الشباب تلقوا العلم من مصادر مشبوهة، وأن بعضهم تم استغلاله من قبل عناصر استطاعت الوصول إليهم، فوجدتهم بمثابة أرض خصبة لغرس الأفكار المتطرفة لعدم وجود الحصانة الفكرية اللازمة لديهم، فعملت على تلقينهم كثيراً من المبادئ والمعتقدات الخاطئة، حتى أصبحوا أداة للقتل والتدمير وتهديد أمن المجتمع وترويع أفرادهِ. وإن الأمن الفكري يمثل تحصيناً للفرد مما يمكن أن يهدد شخصيته وتكاملها في محيطه البيئي والاجتماعي الذي يعيش فيه، ومن ثم فهو يعمل على درء الأخطار عن ذاته وعمن حوله، بل يعمل الأمن الفكري على تحصين النفس بالمبادئ الأخلاقية والسلوكية التي تعمل على حفظ هذه الشخصية وحريتها، وحماية الفرد ضد أي خطر يهدد حياته وصيانته لها من الخوف

والحفاظ على سلامة العقيدة والشريعة وتنقيتها من الشوائب التي تدخل عليها بفعل التطورات الحياتية. (الثويني، 1434: 17-18)

وتأسيسا على ما سبق يجب الاهتمام بالأمن الفكري، وضرورة اعطائه أولوية خاصة؛ نظرا لمكانته بين جوانب الأمن الأخرى، ودوره في التصدي لكل فكر منحرف، ومحاربة الغلو والتطرف والتشدد في شتى المجالات، وحماية الأفراد والمجتمعات من الانحراف والخروج عن الوسطية والاعتدال في فهم مختلف القضايا، وتحقيق الأمن والطمأنينة والاستقرار في مناحي الحياة المتعددة، ولا سيما في ظل الانفتاح الثقافي والانفجار المعرفي وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات الذي يعيشه العالم، ما أسهم بشكل كبير في تهديد الخصوصية الثقافية والهوية الفكرية، لذلك كان لزاما إعطاء الأمن الفكري أهمية كبيرة. (النحيلي، 2014: 42)

المحور الثالث: الأمن الفكري في الشريعة الإسلامية:

الإسلام رسالة سماوية واضحة المعالم، يستند أساسا على وحدانية الخالق - سبحانه وتعالى - وأن الله خلق الإنسان في أحسن صورة لعبادته والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال الله تعالى: (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (سورة الذاريات آية: 56)

اهتمت الشريعة الإسلامية بحفظ الضرورات الخمس التي يستند عليها الأمن بمفهومه الشامل (وهي الدين والنفس والعقل والعرض والمال) باعتبارها ولاية من الولايات العامة التي يعمل على رعايتها وحمايتها ولي أمر المسلمين. (سيف الدين، 1998: 63)

كما يتصف الدين الإسلامي بأنه رسالة سماوية تدعو إلى عبادة الله من خلال النصوص الشرعية في القرآن والسنة، ويعد الأمن الفكري في الإسلام نتاج هذه الرسالة، وأن هذا الفكر ينتسب إلى الأمة الإسلامية التي وصفها الله - سبحانه وتعالى - بالوسطية. قال الله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا) (سورة البقرة: 143).

يُعد الأمن الفكري في الإسلام من الضرورات الدينية التي جاء بها الإسلام، ومطلبا يسعى المسلم والدولة الإسلامية إلى تحقيقه، فقد جاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: (وَأِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنَا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنَّ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْقَائِمِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ) (سورة البقرة: 125) وقوله تعالى: (وَهَذَا الْبَلَدِ الْأَمِينِ) (سورة التين: 3).

وللشريعة الإسلامية دور كبير في تعزيز الأمن الفكري وذلك من خلال ما جاءت به الشريعة من المحافظة على الضرورات الخمس، وتعد المحافظة على العقل من أهم هذه الضرورات؛ فالاختلال في الفكر سيؤدي بطبيعة الحال إلى جنوح الفرد والمجتمع عن الطريق المستقيم. (السديس، 2005: 25)

المحور الرابع: مقومات الأمن الفكري:

إن تحقيق الأمن الفكري يعد واجبا دينيا وأخلاقيا ووطنيا، كما أنه مسؤولية تضامنية بين الدولة والمجتمع بجميع شرائحه ومؤسساته، ونظرا لتعدد الجهات التي ينبغي أن تشترك في العمل لتحقيقه

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

واتساع نطاق العمل وتشعب مجالاته؛ فتحقيقه والمحافظة عليه يحتاج إلى برامج طموحة وأهداف بعيدة المدى .

إن الوصول إلى أقصى درجات التعاون بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية لتطبيق أي استراتيجية وطنية لتحقيق الأمن الفكري يقتضي أن تكون لها منطلقاتها الشرعية والوطنية والنظامية لتستمد منها المشروعية، وتلقي القبول والقناعة بها، ومن ثم المبادرة بتنفيذها، ومن ذلك على سبيل المثال انطلاقها من الدين الإسلامي الذي يقوم على الوسطية والاعتدال، وينتهي عن الابتداع والغلو في الفكر، ويدعو لنزع العصبية والطائفية التي تؤدي إلى الفرقة وإثارة الفتن، ويدعو إلى الحوار والتسامح ويحث على حب الوطن والانتماء إليه بما يكفل تحقيق الأمن بمفهومه الشامل.

و الجامعة من أهم المؤسسات المجتمعية التي يقع على عاتقها تحقيق متطلبات الأمن الفكري، بإعداد خطة استراتيجية وطنية تتمثل أهدافها وغاياتها الكبرى في تحقيق الأمن الفكري لطلبة الجامعة والمتفق مع مقاصد الشريعة الإسلامية وأحكامها، وتحقيق الوسطية والاعتدال فكراً وممارسة لدى جميع الطلبة، وتعزيز الولاء والانتماء والمواطنة الصالحة، من خلال متطلبات تتعلق بأهداف التعليم الجامعي، ومتطلبات تتعلق بالمناهج والمقررات الدراسية، ومتطلبات تتعلق بالإدارة والقيادة الجامعية، ومتطلبات تتعلق بالمعلم الجامعي، ويكون التركيز على المعلم الجامعي وذلك عند مناقشة دوره. (الثويني، 1434: 20)

ويدون تحديد مقومات الأمن الفكري للجامعات، يُعد الأمن الفكري ضرباً من التجريد التصوري الذي ينقطع عن الواقع، ومن ثم فإن تحديد أهم المقومات سيوفر البنية التحتية المشتركة لتحقيق الأمن الفكري.

أولاً: المقومات الثقافية:

أصبح هدف التعليم بصورة عامة وعلاقة الجامعة بالمجتمع، كعنصر من عناصرها، هو إعداد أناس لعالم دائم التغيير، يحتاج الفرد والمؤسسات والحكومات على حد سواء من أجل التلاؤم والتكيف والإسهام في التغيير وصنعه وضبطه وتسييره، وليس الانجراف الأعمى مع تيارات الأحداث مُساقين دون دراية إلى ما يريده صانعوهم. وعليه، تبقى المعرفة حقاً طبيعياً لكل إنسان، ويقع على عاتق جامعاتنا اليوم، كما كان من المفروض أن يكون من زمن بعيد، مسؤولية الاستجابة لحاجات المجتمع الذي أنشئت من أجله، وينبغي أن يكون المجتمع وحاجاته وصعابه ومشكلاته مواضيع دراسات جادة من قبل أساتذة الجامعات وطلبتها. ولابد لمؤسسات التعليم العالي أن تستجيب للحاجات الثقافية للمجتمع لتسهم في تنشيط بنيته الاجتماعية والارتفاع بمستواه الفكري والثقافي. (بينة، 1430: 12) ومن هنا فإن الجامعة تتحمل جزءاً كبيراً من مسؤولية حماية المجتمع من كل فكر ضال أو منحرف من خلال ما ينبغي أن تقوم به من أدوار وأن تسهم في صنع سياج أمني يحصن الشباب من كل فكر دخيل، ويعزز انتماءهم لدينهم وأمتهم ووطنهم ويجعلهم أكثر قدرة على الحفاظ على هوية المجتمع وثقافته وقيمه ومثله، وأكثر وعياً بأخطار الفكر التكفيرى، وكل فكر هدام. (الحازمي، 2010: 135- 143)

الجامعات مستهدفة من قبل الجماعات المتطرفة، لما توفره هذه الجامعات من أجواء مناسبة لنشر الأفكار، وتكوين الجماعات التي تتبنى هذه الأفكار والأيدولوجيات، بحكم وجود عدد كبير من الطلبة الذين يمتازون في هذه المرحلة بالحيوية والنشاط والاندفاع والرغبة في التغيير، ويعدون في مرحلة مهمة من مراحل تكوين شخصياتهم ونظرتهم للحياة وللمجتمع، وتحديد مواقفهم من مختلف القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية. ويقع على عاتق الجامعة، دراسة متطلبات الطلبة واحتياجاتهم النفسية والعقلية والاجتماعية والثقافية، لتتمكن الجامعة من خلال أسس موضوعية وتخطيطية مدروسة تحديد ما يقدم لهم في صورة مناهج ومقررات دراسية، أو ما يدور داخل الصف الجامعي أو خارجه، وما تفرزه هذه العلاقات بين الطلبة أنفسهم أو بين الطالب وعضو هيئة التدريس باعتبارهما قطبي العملية التعليمية داخل الجامعة. (بينة، 1430: 13)

هناك الكثير من أعضاء هيئة التدريس بمؤسسات التعليم العالي لم ينالوا إعدادا تربويا خاصا بالمناهج وأساليب التدريس، وكيفية التعامل مع الطلبة تعليميا وفكريا، وغيرها من الأمور التربوية اللازمة له بوصفه أستاذا ومعلما ومربيا. ويتم في الغالب تعيين عضو هيئة التدريس بعد حصوله على درجة علمية عليا في أحد العلوم المختلفة، وذلك دون النظر للكفاية التدريسية أو المهنية أو الفكرية، بل ربما دون مراعاة لسماته الشخصية التي ينبغي أن تكون معيارا أساسيا عند اختياره عضوا بهيئة التدريس. وإذا كان هناك قصورا في الكفايات التدريسية والمهنية والفكرية وفي السمات الشخصية لعضو هيئة التدريس؛ فلا يجب أن يمارس وظائفه العلمية والتربوية إلا بعد أن يتلقى التدريبات التربوية الكافية التي تؤهله للقيام بأدواره المختلفة خير قيام، وليس هناك بديل إلا بتحسين أداء عضو هيئة التدريس بالتدريب أثناء الخدمة، وتنوع أساليب تحسين أداء الأستاذ الجامعي أثناء الخدمة وتعدد. ومن أهم هذه الأساليب ما يعرف اصطلاحا بالأساليب الذاتية والأساليب المهنية.

ويتطلب من أعضاء هيئة التدريس فهم المجتمعات الطلابية والسعي إلى احتضان الطلبة والاهتمام بهم؛ فكما يشير "فيليب جاكوب" فإن المعلمين الذين يقبلون التواصل مع الطلبة والحديث الهادئ معهم يكونون أكثر تأثيرا على الطلبة من الآخرين. (محمود، 2009: 186)

والأستاذة في حاجة إلى الإلمام بوعي أكبر بحاجات الطلبة العقلية، كما يجب أن يكونوا أكثر وعيا بعوامل تنمية شخصياتهم، وبالمواقف التي تشكل غموضا في حياة الكثيرين منهم، كما أن التغيير في خصائص المجتمع الطلابي في جامعاتنا يطرح العديد من القضايا والتي تطرح بدورها أدوارا جديدة على أعضاء هيئة التدريس القيام بها، منها: (محمود، 2009: 187)

أ- أصبحت جامعاتنا جامعات ذات أعداد كبيرة، وهذا النمط من الجامعات يحتاج إلى طرائق تدريس، ووسائل تعليمية، وأساليب توجيه للطلبة تختلف عن تلك التي تحتاجها جامعات الأعداد القليلة (جامعات الصفوة).

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

ب - وجود طلبية من مختلف الطبقات أدى إلى نوع من عدم التجانس في المجتمعات الطلابية، سواء من حيث المستوى الاقتصادي أم الخلفيات الثقافية والاجتماعية للطلبة، وهذا يطرح على الجامعة قضية كيفية إجراء التنشئة الاجتماعية لهم بما يحقق نوعا من التقارب بينهم فكريا وقيميا.

ج - مع التغيرات التي أصابت المجتمع الجامعي وتحول الجامعات لتصبح جامعات عامة لكافة أبناء الشعب وليست جامعات صفوة؛ فلا بد أن تتغير المعايير الأكاديمية والأخلاقية لقبول الطلبة وترفيعهم داخل الجامعات، وعملية تطوير المعايير يقع على عاتق أساتذة الجامعات بالدرجة الأولى.

ثالثا: الحرية الأكاديمية:

وهو منح الأكاديميين والطلبة، والجامعات بشكل عام حرية تشكيل الحرم الجامعي وأنشطته على النحو الذي يراه القائمون على شؤونه والمستفيدون منه؛ بحيث يتوفر لأعضاء هيئة التدريس وطلبة الدراسات العليا حرية طرح آرائهم وأفكارهم ومعارفهم وإجراء بحوثهم بحرية وفق المنهجية العلمية المتعارف عليها بعيدا عن الوصاية والرقابة السلبية، والضغط غير المنهجية، والسلطة غير القيمية التي لا تحتكم إلى أعراف وتقاليد تحمي أعضاء هيئة التدريس والطلبة وتحفظ لهم حقوقهم.

والحرية ليست ممارسة سلوك غير منضبط أو متفلت من كل قيد قيمى وأخلاقي، وإنما هي حرية منضبطة بالقيم والأفكار والعادات والتقاليد والأعراف والقوانين والتشريعات، وهي حزمة تشكل سلوك الفرد وتضبط مساراته الفردية والمجتمعية من خلال النظام الاجتماعي، وأساليب الضبط الاجتماعي.

(بينة، 1430: 18) وأن لا يكون الإطار المرجعي لعضو هيئة التدريس من رؤى خارجة عن ثقافة البلد نفسها، ولا رؤى غربية أو شرقية، وأي موضوعات تناقش لابد للحوارات التي تدور حولها أن تكون نابعة من الواقع الذي نعيشه، ومعبرا عن هويتنا.

وهناك أدوار جديدة للأستاذ الجامعي لتحقيق الأمن الفكري منها: (الثويني، 1434: 28 - 30)

1- دوره في تربية النقد لدى الطلبة.

إن دور عضو هيئة التدريس يتمثل في تربية الطالب وتدريبه على القدرة النقدية، والتمييز بين الخطأ والصواب، وبين الصحيح والزائف، وبين العلمي والتجاري، وبين الحقائق والدعاية، وبين الأخلاقي والمنحرف، ومن ثم توعية الطلبة بأمثال هذا الخلط، وتكوين قدرات نقدية عند التعامل مع البيانات والبرامج والمواقع على شبكات الانترنت. وتقدير آرائهم ووجهات نظرهم دون تسفيه أو مصادرة أو فرض آراء وأفكار على الطلبة، وهذه القدرات تشجع على استخدام العقل، وممارسة التأمل والتفكير، وعدم قبول أي فكرة أو معتقد أو اتجاه أو تيار دون التفكير فيه والافتناع به أو نقده، مما يسهم في توطيد الأمن الفكري للطلبة. وقد يتحول الأستاذ الجامعي إلى داعم وبشكل غير مباشر للفكر المتطرف دون أن يدرك ذلك عبر تخليه عن نقد الظواهر السلبية في المجتمع بحجة أنه غير مسؤول، فهو بذلك يفتح الأبواب أمام ثقافة التطرف أن تمتد إلى ساحات أوسع؛ حيث لا تواجه بالنقد الذي يعد من مقومات الحياة الجامعية، الذي يصقل مواهب الطلبة ويحثها على التفكير، فلا بد أن ينتقد الأستاذ الجامعي الظواهر السلبية وينشر ثقافة النقد بين أوساط التلاميذ. (بشرى، 2018 : 35)

2- دور المعلم في تفعيل الحوار الفكري:

إن دور المعلم في تحقيق الأمن الفكري لطلبته يتمثل في تفعيل الحوار الفكري مع الآخر، فأبي حوار يراد له النجاح لا يجوز أن تكون غايته العمل على إلغاء الآخر واستبعاده أو التقليل من شأنه والادعاء باحتكار الحق ذاته، ويمكن إرساء هذا المفهوم لدى الطلبة من خلال غرس المعنى الحقيقي لأدب الحوار الذي ينطلق من الاحترام المتبادل ومن نظرة إنسانية شاملة تقوم على احترام الكرامة الإنسانية، وانتفاء الأنانية، والفهم المتبادل بمعنى التسليم بحق كل طرف في أن يكون مفهوما من الطرف الآخر دون أي لون من ألوان التشويه والتزييف. إن دور المعلم الجامعي هو تشجيع الحوار بين جميع الأطراف المختلفة فكريا من أجل تصحيح الانحرافات وتحصين الطلبة ضدها والتحذير من أخطارها، وتقويم الاعوجاج الفكري والسياسي للطلبة بالحجة والبرهان، وتربية الطلبة على مبادئ الحوار الهادف الذي يمنع التعصب ويحقق التسامح، ويرفض ثقافة العنف ضد الآخر، مما يساهم في أمنهم الفكري، ويرسخ فيهم الاتجاهات الإيجابية نحو القيم المرغوبة التي تؤكد مفاهيم الديمقراطية والمشاركة، وهذا من أهم مبادئ تحقيق الأمن الفكري لطلبة الجامعة. (فوزي، أكتوبر 2017م: 198)

3- دور المعلم في الرقي بفكر الطلبة:

إن دور المعلم هو الرقي بفكر الطلبة وإبعادهم عن بعض التيارات السلبية السائدة في المجتمع، و التشدد في أمر الدين والجدلية في العقيدة والشككية في العبادة والخشونة في الدعوة والضيق بالخلاف، وغرس المفاهيم الصحيحة للعقيدة الإسلامية في عقول الطلبة بما تشتمل عليه من حصانة فكرية، ووعي أمني والحفاظ على المكونات والموروثات الثقافية الأصيلة في مواجهة التيارات الثقافية الوافدة والمشبوهة، وتجنب الوقوع في مهاوي الانحراف الفكري، وتحصين فكر الشباب من أي فكر أو تيار مضلل موجه من وسائل الإعلام المعاصرة أو جماعات متطرفة متشددة، وتبصيرهم بخطورة الانقياد وراء هذه الأفكار التي تؤثر في أمنهم الفكري، وتقديم الأدلة والبراهين وكشف مزاعم الجماعات المتطرفة ودحض حججهم. وإرساء روح الحوار البناء، والمناقشة الهادفة، ولاسيما أن المعركة والمواجهة فكرية في الأصل؛ مما يستدعي مواجهة الفكر بالفكر. والعمل على اكتشاف أعراض الانحراف الفكري مبكرا لدى الطلبة من أجل معالجتها من بدايتها ودراسة الأسباب والعوامل التي أدت إلى اعتناق بعض الشباب للأفكار المشوهة والمضللة، التي توقعهم في براثن الجريمة والانحراف. (الثويني، 1434: 30)

4- دور المعلم في مواجهة التعدي على الخصوصية الثقافية:

إن دور المعلم يتمثل في مواجهة الهجمة الشرسة ومحاولات إلغاء خصوصيتنا الثقافية والفكرية بشكل حاد، من خلال طغيان الثقافة الغربية التي تشع علينا من خلال وسائل الاتصال الفعالة، وتبني بعض الطلبة تصوراتها وأفكارها وتشربهم من مبادئها وقيمتها، وقد انعكس ذلك سلبا على الطلبة؛ حيث يتم تسطيح الوعي الثقافي والفكري، وتوهين الانتماءات الوطنية. وإن دور المعلم يتجسد في الحفاظ على كل ما هو إيجابي من تراثنا الفكري والتيقظ الشديد عند وضع المناهج واختيار المقررات، بحيث تحقق التناغم والانسجام بين القيم وعولمة القيم بحيث لا يكون هناك صراع أو تناقض يساهم في

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

تشكيك الطلبة في الثقافة السائدة، والانفتاح على جميع التيارات الفكرية والثقافية والاستفادة من إيجابياتها ومواجهة المشبوه منها والمضلل، وبيان أخطارها، وما يترتب عليها من آثار خطيرة على الأمن الفكري للطلبة. (الثويني، 1434: 30)

رابعاً: المقومات التعليمية والتربوية:

المنهج التعليمي (المحتوى والطرق) : لكي نحمي الطالب الجامعي والشباب بشكل عام، ومن ثم المجتمع؛ فلا بد أن يعتمد المنهج على الإقناع والتأمل والرؤية الواضحة، وأن يدرك الطالب من خلاله المناقشات التاريخية بمنهج نقدي، وأن يكون عند الطالب ملكة القيام بمشروعات مستقلة، حتى لا يلجأ إلى استزراع مشروعات ثقافية مجلوبة من ثقافات أخرى، وتكوين وعي ثقافي جديد منبثق من الوعي الثقافي القديم المرتبط بالماضي، لا جلب وعي ثقافي من الخارج. ومن هنا سوف يبدأ الشباب بصورة تدريجية في رؤية أنفسهم ومجتمعهم من خلال منظورهم الخاص، وسوف يصبحون على وعي بإمكاناتهم وقدراتهم التي يمتلكونها، وهنا تتحقق النقطة التاريخية التي تبدأ فيها بارقة حلول الأمل محل الضياع . (فريري، 2006: 47) وإيجاد حلول مع الشباب للمشكلات، من أجلهم وليست مفروضة عليهم ورفض الأوامر الفوقية، وأن يكون أسلوب التعليم يهيئ الطالب للتأمل والتفكير في أنفسهم، وفي مسؤولياتهم، ودورهم في المناخ الثقافي الجديد، بل وأكثر من هذا على التأمل والتفكير في قدرتهم لممارسة عمليات التأمل والتفكير ذاتها. (فريري، 2006: 50 - 51) وعلى التعليم الجامعي إخراج الشباب من الحالة غير المتعدية من الوعي كالفعل غير المتعدي أي (لا تمتد إلى المفعول به)، وهذه هي حالة الوعي حين ينحبس تفكيرهم، وهي جماعات البيئات المطوَّعة والمنكفئة على ذاتها، والناس الذين يمتلكهم الوعي غير المتعدي لا يتمكونون من تفهم المشكلات التي تتعدى مجال ضرورتهم واحتياجاتهم البيولوجية، وتتركز اهتماماتهم حول مجرد البقاء، ويفتقدون أي شعور بالحياة في أي مستوى زمن آخر، وبهذا تصعب عليهم إمكانات التمييز بين الأمور، ولذلك تضطرب وتختلط مدركاتهم في فهم الأحداث وفي تحديات البيئة؛ مما يوقعهم فريسة للأفكار والقيم الخاطئة وكذلك فريسة للتفسيرات السحرية نتيجة لعدم إدراكهم الكامل لقضايا التفكير الخاصة بالأسباب والنتائج. ولن يصبح الطلبة على وعي متعدد إلا عندما تتسع قوة إدراكهم في الاستجابة للقضايا والأسئلة التي تدور في سياقهم المجتمعي، وعندما تنمو قدراتهم على الدخول في حوار لا مع غيرهم فحسب، بل مع العالم الذي يحيط بهم، والابتعاد عن التضييق في التخصص المفرض؛ لأنه تنكش آفاق رؤية المرء، ويكون إنسانا مستهلكا، وفي الوقت ذاته تناقص قدرته الناقدة، وأن يستند تعليم الطالب على تعليم يستدعيه أن يقول أولا (إنني أتعجب) عن طريق التساؤل، بدلا من مجرد القول (إنني أفعل) والمطلوب هو طاقة الحيوية الفكرية، بدلا عما أطلق عليه (ألفريد نورث)، نقل " الأفكار الخاملة " أي تلك الأفكار التي يستقبلها العقل دون توظيفها أو اختبارها أو التي لم تدخل في تكوينات فكرية طازجة. (فريري، 2006: 77)

وان الذي يؤدي عمليا إلى تفاقم حالة السداجة في وعينا هي مناهجنا التقليدية في انفصالها عن الحياة وفي تركيزها على ألفاظ خاوية ومجردة من الواقع الذي تعنيه، واعتمادها الساذج على عبارات طنانة وعلى وسيلة الحفظ، وعلى الميل إلى تجريد المعارف، وان ثقافتنا اللفظية مرادفة لقصورنا في اصطناع الحوار والفحص والبحث في معالجة مشكلاتنا. ولكي يكون التعليم حقيقيا فعليه أن يسلك طريق تحرير البشر، وأن ينصرف إلى التغلغل العميق للإمساك بإيقاظ روح التوعية، التي تحفز البشر نحو ما يسلكون وما يعلمون، وتعميق هذه الروح التي تنمو من خلال التوعية عن طريق أسلوب سيكولوجي مثالي ذاتي. (فريري، 2006: 212)

خامسا: الأنشطة الطلابية:

ولكون المقررات الدراسية تعنى بالأمور التعليمية والتربوية فإن للنشاط الطلابي غير الصفي دورا فعالا في تزويد الفرد بالمبول والاتجاهات الإيجابية كحب التعلم والاطلاع وتكوين علاقات إيجابية مع الأساتذة والطلبة، وكذلك تحفظ الطلبة من الوقوع فريسة في أيدي الأفراد والجماعات غير المنظمة والمتطرفة، لوجود الفراغ وعدم تكوين العلاقات الإيجابية بين الزملاء والأساتذة. ولن تكون هناك علاقة أبوية وأخوية بين الأستاذ والطالب إلا إذا كانت هناك أنشطة داخل القاعة وخارجها، وعلى مستوى الكلية والجامعة؛ فالأنشطة لها دور مهم وبارز في التأثير على سلوكيات الطالب وشخصيته من خلال دورها الإيجابي في تحقيق الحصانة ضد الوقوع في فخ الانحرافات الفكرية ذات الضرر على الفرد والمجتمع. والأنشطة الطلابية تهدف إلى بناء وإعداد شخصية الطالب الجامعي بجوانبها المختلفة، وتعزيز الأمن الفكري من خلال هذه الأنشطة ليكون ذا شخصية متوازنة ومتكاملة، وأن يمتلك مهارات وقدرات عقلية وفكرية وعلمية تساعده على مواجهة الأفكار الهدامة وخدمة مجتمعه. وبناء على ذلك فإن للأنشطة الطلابية دورا كبيرا في تعزيز ثقافة الأمن الفكري لدى طلبة الجامعة، فضلا عن وقايتهم من الانحراف الفكري الذي يتجه بهم إلى مسارات أخرى لا تتفق مع معايير وقيم المجتمع الذي يعيشون فيه، لذا فإن الأنشطة تعد مهمة جدا كما ورد في: (الراشد، 2005: 486)، وضرورية لتحقيق الأهداف الآتية:

- 1- تنمية الهوية الجامعية الثقافية للطلبة بما يكفل نمو شخصياتهم بصورة طبيعية من خلال تطوير برامج ثقافية ذات روح وطنية تشعرهم بالانتماء والولاء.
- 2- إشراك الطلبة في عملية حل المشكلات واتخاذ القرارات الجامعية المتعلقة بشؤونهم.
- 3- اعتماد برامج توجيهية وإرشادية تُعنى بالأمن الفكري للطلبة وإشراك وتوعية أعضاء الهيئة التدريسية التي تتعامل مع الطلبة بشكل مباشر من خلالها.
- 4- إثراء البرامج والخطط الدراسية بالفعاليات والنشاطات المنهجية الموجهة نحو الهدف. ومجالات الأنشطة الطلابية تختلف باختلاف ميولهم واتجاهاتهم، منها: الأنشطة الثقافية، والأنشطة الفنية، وأنشطة العلاقات الاجتماعية، والأنشطة الرياضية. ويتم تفعيل هذه الأنشطة كما ورد في (عدوان، 2017: 31-32)، من خلال الآتي:

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

1- إظهار وسطية الإسلام واعتداله والاعتزاز به والانتماء له؛ حيث الثبات على المنهج الصحيح ومعرفة كل فكر منحرف والبعد عن الغلو والتطرف، والعمل على تحصين الطلبة من كل هذه الأفكار وخطورتها قبل وصولها إليها، ومدى خطرها على الفرد والمجتمع.

2- تشجيع الطلبة على الانضمام للنوادي الطلابية لتحقيق نموهم الذاتي والإبداعي، بما يمكنهم من تحقيق المواطن الصالح، وخدمة مجتمعه بعيدا عن الإرهاب الفكري والتطرف، وتعزيز الحوار الهادف بين الطلبة بما يعزز الأمن الفكري الداخلي.

3- تعميق الحوار بين الطلبة من خلال إقامة الفعاليات الدينية والثقافية والوطنية لإتاحة الفرصة للتعبير عن آرائهم من خلالها، وعقد مناظرات بين طلبة الجامعة لممارسة الحوار الهادف بعيدا عن التعصب الفكري، الإرهاب للآخرين، وتفعل المسرح الهادف في إبراز الجوانب الإيجابية للأمن الفكري، ومواجهة الفكر بالحجة والبرهان، والعمل على مواجهة هذه الأفكار بكل هدوء وبسرية حتى لا تؤثر على مكونات المجتمع.

4- توعية الطلبة وتحصينهم فكريا من الأفكار والتيارات الدخيلة والحذر منها لأنها مصدر الفتنة والشبهة، وحمايتهم من الأفكار وخطورها وحمايتهم من كل دعوة منحرفة، وتعريفهم بالأحكام الشرعية وكيفية التعامل ما بين المسلمين أنفسهم وبين أصحاب الديانات الأخرى حتى لا تختلط عليه المفاهيم والأفكار الصحيحة من الأفكار الفاسدة.

5- صيانة الثقافة والفكر الإسلامي الأصيل الذي يسود المجتمع والدفاع عن كيانه وجوده وهويته عن طريق التصدي بالدراسة والتحليل والنقد للتيارات الفكرية الوافدة، وإبراز ما قد يكون بها من نقص أو خطأ أو زيف وضرورة منح الفرصة للتفكير الجديد إذا اتصف بالجدية والعمق وركونه إلى المنطق، وأن يعبر عن نفسه وأن يفصح عن موقفه، ولا تفرض عليه قيودا قبل دراسته وحسن توجيهه.

المحور الخامس: دور الجامعة في حماية ومعالجة فكر الطلبة:

تعد الجامعة من أكبر المؤسسات القادرة على بلورة مفهوم الأمن الفكري وتحقيقه من خلال مقوماتها وقيمها، وبالتالي فإن ذلك يحملها مسؤوليات كبيرة في إعداد الشباب وبلورة بنائهم الفكري بمختلف أبعاده، الذي بدونه لن تستطيع الجامعة تأدية رسالتها كما هو مأمول منها. (عامر، 2007: 87-61) وإن شريحة الشباب تعد في أي مجتمع عدته الأساسية نحو مستقبل أفضل، فضلا عن كون الشباب هو صاحب هذا المستقبل؛ فهو الرصيد الحقيقي للوطن من رأس المال البشري، وهو العنصر الأكثر أهمية وحيوية في عملية التخطيط لمستقبل أي مجتمع في الرقي والتطور، وهذا الشباب لا يوجد في معزل عن مجريات الحياة من حوله، لذلك فإن دوره يؤثر في هذه المجريات ويتأثر بها بما قد ينعكس على سلوكه وأخلاقياته وشكل علاقاته الاجتماعية وانتماءاته. (المحم، 2009: 7)

وبما أن للشباب ثقافة ذات طبيعة متميزة تشكل منظومة القيم وموجهات السلوك، وتنطلق من حاجات الشباب ووضعهم في المجتمع ويمدى إحساسهم بمشكلاته؛ فإن هذا الوضع ينطوي على خطورة استغلال هذه الخصائص لدى الشباب من قبل جماعات؛ حيث يمكن اختطافهم عبر مؤثرات ثقافية

اجتماعية ، وهنا يكمن الخطر؛ فإذا لم يستفد المجتمع من هذه الخصائص في توجيه الشباب وحشدهم في البناء والتنمية والتطور، وإذا لم تعمل مؤسسات المجتمع على اشباع حاجاته وتنظر في مطالبه وتستمع إلى مقترحاته وآرائه فإن الشباب يبحث بصورة غير مشروعة ليعبر عن سخطه وغبه وسط جماعات الإرهابيين، الذين يسهل عليهم تجنيد مثل هؤلاء الشباب الساخطين الغاضبين ليعودوا إلى مجتمعهم حاقدين ناقمين مقتنعين أن لغة العنف هي السبيل الأفضل والأسرع للتغيير، وهي الحل الأكثر شمولاً لمعضلة دور الشباب في المجتمع، وهذا الدور الذي لم يسمح للشباب أن يمارسوه وأن يشاركوا من خلاله في البناء والتنمية والتطور في المجتمع. (الغرابية، 2008: 37)

وإن أخطر عملية يمكن أن تواجهها الجامعات وفقاً للسّمات التي يتميز بها الشباب لا تكمن في كيفية استخدام المعايير التعليمية أو توزيع التخصصات المختلفة، ولكنها تكمن في ما يحمله الطلبة من أفكار ويأتون بها إلى الجامعة؛ إذ أن الانضباطية في الدخول والخروج والمراقبة التي كانت متوفرة في المراحل الثانوية تفقد قيمتها في المرحلة الجامعية حيث الحريات في التحرك والدخول والخروج والمرجعيات البيروقراطية؛ إذ يمكن من خلاله أن تشكل ثقافات فكرية يمكن اعتبارها امتداد لجماعات خارج نطاق الجامعة، ليس بين الطلبة فقط بل حتى بين الأساتذة أيضاً. (تركي، 1990: 135)

ولذا فإن أول ما يقع على الجامعات من مستلزمات دورها هو أولوية دراسة متطلبات الطلبة واحتياجاتهم النفسية والعقلية والثقافية لتتمكن من خلال سياستها تحديد ما يقدم لهم في صورة مناهج ومقررات دراسية أو ما يدور داخل الحرم الجامعي من مناشط ثقافية، وما تعزز طبيعة الحياة الجامعية وما تتطلبه من علاقات داخل الصف الجامعي أو خارجه، وما تفرزه هذه العلاقات بين الطالب وعضو هيئة التدريس باعتبارهما قطبي العملية التعليمية داخل الجامعة. (حسن، 1990: 68)

وللكشف عن احتياجات ومتطلبات الطلبة لأبد من مراجعة وتحليل الثقافة القائمة التي يعيش فيها الشباب والتعرف على النظم التعليمية وأساليبها في تنمية شخصية الفرد وتقويم أدائها، وتحديد المشكلات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية القائمة في المجتمع للتعرف على متطلبات المجتمع في النواحي المختلفة؛ لأن تحديد المتطلبات يعني التعرف على جانب كبير من حاجات الشباب والمعوقات التي تحول دون تحقيقها ومحاولة إيجاد الحلول المقترحة لأزالتها. (بدران، 2004: 83).

وبما أن العبء الأكبر يقع على الأستاذ الجامعي باعتباره أهم مُدخل للعملية التعليمية بالجامعة، كونه يعد مصدراً رئيسياً للمعرفة لطلبته؛ فإنه لا بد له من احترام أفكارهم وآرائهم وجهودهم، سواء أكان في مجال مادته العلمية أم في مجال النشاطات الثقافية الأخرى، التي تدور بينه وبينهم، وهذا يتطلب منه الإدراك التام والواعي لمتطلباتهم الفكرية والنفسية والأخلاقية ليسهل عليه إيجاد السبل التي تساعد على تنمية تفكيرهم مع اهتمامه المستمر بتصحيح كافة الأفكار والتوجهات التي قد تصل إلى عقولهم أو مسامعهم عبر القنوات الأخرى للاتصال الاجتماعي، مع توضيح بعض القضايا عن طريق الحوار والمناقشة الحرة وإبداء الرأي والالتزام بترسيخ بعض القيم والعقائد التي تتعرض لتيارات فكرية مختلفة؛ إذ قد يتحول الأستاذ الجامعي إلى داعم وبشكل غير مباشر للفكر

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

المتطرف دون أن يدرك ذلك عبر تخليه عن نقد الظواهر السلبية في المجتمع بحجة أنه غير مسؤول، فهو بذلك يفتح الأبواب أمام ثقافة التطرف أن تمتد إلى مساحات أوسع حيث لا تواجه بالنقد الذي يعد من مقومات الحياة الجامعية الذي يصقل مواهب الطلبة ويحثها على التفكير.

ولو تأملنا مناهج التعليم الجامعي لوجدنا أنها قد فشلت بدرجة كبيرة في وضع الحلول المناسبة للمشكلات التي يتعرض لها المجتمع، وهذا يعود إلى استخدام أساتذة الجامعة لأساليب التدريس التقليدية التلقينية في تعليمهم وتدريبهم لطلبتهم، التي تقوم على حشو أذهان الطلبة بالمعارف والمعلومات دون أن يكون هناك وعي بضرورة ربط برامج التعليم بالواقع الذي نعيشه، وهذا ما يؤدي إلى إجهاد الذاكرة واستهلاك العقل وتعطيل أعمال الفكر بنقل المعلومات لهم. (عبدالمجيد، 2005: 171)، لذا فإن الخطورة التي يمثلها المنهج هي كونه يضم مجموعة من المعارف والمعلومات، ولا يعني هذا أن محتوى المنهج هو المعرفة، فالمحتوى هو سجل للرموز والأشكال والصور، أما المعرفة فهي المعنى الذي يكسبه المتعلم من تعامله مع هذا المحتوى، لذلك فقد تتولد لدى المتعلم عند تعامله مع المحتوى معرفة مختلفة تماما عما هو في المنهج، ومن هنا تستغل هذه الثغرة في تمرير الأفكار المنحرفة للمتعلم عبر ما يسمى بالمنهج الخفي والمقصود به: ما يقوله الأستاذ لطلبته والأباء لأبنائهم والطلبة بعضهم لبعض ومن خلال القراءات الحرة والمواد التي تصل إلى الطلبة بطرق الاتصال غير الرسمية، وأثره في نقل الثقافة يفوق أثر المنهج الرسمي، وهنا يكمن خطر عدم التمييز بين المحتوى والمعرفة عندها تذهب كل القيم التي كانت تستهدفها سياسات التعليم الجامعي في غرسها لدى الطلبة عبر هذا المنهج أدرج الرياح وأخطرها القيم الفكرية فتغدو عقول الطلبة على قدر من الهشاشة والخواء ما يجعل اختراقها فكريا من السهولة نظرا لافتقادها تلك الحصانة التي كان على المنهج توفيرها لهم. (عبدالمجيد، 2005: 184)

المحور السادس: أثر الأمن الفكري على المجتمع:

إن أهمية الأمن الفكري تنبع من تبوئه مرتبة متقدمة بين أنواع الأمن الأخرى، ومن ارتباطه الوثيق بتلك الأنواع؛ فمتى وجدت الحماية للعقل الإنساني أدى ذلك إلى تحقق الأمن الفكري الذي بدوره يؤدي إلى استتباب الأمن في الجوانب الأخرى باعتبار ذلك نتيجة طبيعية. وإن الاهتمام بالأمن الفكري ضرورة حتمية للمحافظة على أي بلد وحضارة، فأي حضارة يمكن أن تتعرض للتهديد، إذا غاب وعيها بالفعل الحضاري، أو غاب عنها وعيها بالمسؤولية الحضارية، والمحافظة على هذا الوعي وتنميته وتطويره لا يكون إلا بالأمن الفكري، لا بالقوة والقتال؛ لأن الحضارة أساسها نظام القيم والمعتقدات والعقائد والمبادئ المؤسسة للحياة العملية والحياة الاجتماعية... وكل هذه المجالات الحياتية، تؤسس في النهاية لفكرة مجردة لا يشترط أن يكون لها وجود مادي فإذا انهارت هذه القيم، انهارت هذه الحضارة. (رفيق، 2001: 11-12)

ولا يتصور الفرد مدى أهمية الأمن الفكري وما يترتب على تحقيقه من إيجابيات إلا بتأمل وإدراك مدى الأضرار المترتبة على فقدانه أو اضطرابه. وفي ظل الثورة المعلوماتية، ومع تطور وسائل

الاتصال، وسهولة انتقال الثقافات وتأثر بعضها ببعض بما يؤدي ذلك من غزو فكري وثقافي، يكون لزاما على كل ذي لب أن يدرك مدى أهمية الأمن الفكري باعتباره أهم السبل في الوقاية من الانحراف الفكري. وإن الأمن الفكري لكل أمة هو بحفظ هويتها؛ إذ في حياة كل أمة ثوابت تدافع من أجلها وتسعى إلى المحافظة عليها لأنه هو سر وجودها وتميزها ولأنه هو سبب استقلالها وبقائها، ولأنه هو الرابط بين أفرادها. (الهديلي، 1432هـ: 54)

والأمن الفكري يضمن سلامة المجتمع في جميع تفاصيل حياته الدينية والاجتماعية والسياسية وغيرها، ويؤمن للمجتمع حمايته واستقراره في حياته العامة، كما أن الأمن الفكري هو إحساس المجتمع بأن منظومته الفكرية ونظامه الأخلاقي الذي يرتب العلاقات بين أفراد داخل المجتمع ليس في موضع تهديد من فكر متطرف وافد. (العصيمي، 2005: 150)

وأهمية الأمن الفكري تكمن في العلاقة الطردية بينه وبين الأمن الاجتماعي؛ بل حتى الوطني. فإذا انحرف الفكر وتطرف فإن ذلك سيؤدي إلى اختلال الأمن في جوانبه المختلفة، فتحدث التعديات المختلفة من القتل، والتشريد، وتهديد الأمنين، وانتهاك الأعراض وانتشار الفوضى. ومن هنا تأتي أهمية معالجة الانحرافات الفكرية من خلال جهة مجتمعية شاملة تشترك فيها جميع المؤسسات العامة والخاصة، وبالأخص مؤسساتنا وأنظمتنا التربوية وفي مقدمتها الجامعة. (بوقحوص، 2018)

ويترتب على غياب الأمن الفكري الكثير من الأضرار الاجتماعية والثقافية والأخلاقية التي تنعكس بشكل واضح على نمط التفاعل بين أفراد المجتمع، ويمكن أن نوجز أهم الأخطار لغياب الأمن الفكري على الطلبة في: (الثويني، 1434هـ: 26)

- 1 - الأخطار الثقافية: فقد أثبتت الدراسات أن وسائل الإعلام وما تبثه من أفكار وقيم في بعض الفضائيات قد يضعف مستوى التعليم لدى الطلبة فيشغلهم عن الدراسة ويضيع أوقاتهم بلا فائدة ويشيع فيهم الخمول وعدم الجدية ويضعف لغتهم العربية، إضافة إلى تلقينهم مفاهيم وثقافة غربية عن مفاهيمنا وثقافتنا الإسلامية، تقوض هويتنا .
- 2 - البعد الأخلاقي: فبعض الفضائيات وشبكة الإنترنت والمواقع الإباحية تسهم جميعها في الدعاية إلى أمور تخالف تعاليم الدين الحنيف، وتشير الغرائز وتؤدي إلى شيوع الرذيلة، وهي موجّهة خاصة للشباب الجامعي بغرض وقوعهم في براثن التيارات المنحرفة.
- 3 - الأخطار الاجتماعية: خصوصا ما يتعلق بنشر الأفكار والمفاهيم التي تتعارض مع القيم والمبادئ الاجتماعية وتقليد الأنماط التي تتعارض مع النسق الاجتماعي، مما يترتب عليه غياب القيم والمثل العليا في المجتمع.

الأمن الفكري والغلو والتطرف:

إن من متطلبات تحقيق الأمن الفكري اعتماد مبدأ الوسطية، الذي لا بد أن يرتضيه المجتمع منهجا له، وأن ضعف التنشئة الفكرية هو أحد أسباب التطرف الفكري لدى الشباب، إذ إنه مع ضعف التنشئة الفكرية يتراجع بالضرورة الشعور بالقواسم المشتركة بين الأفراد، وتعتبر المؤسسة التربوية (وبالذات

الجامعة) ذات دور محوري في تحديد اتجاهات التنشئة الفكرية والاجتماعية. (النصر حسن، 2015م: 243)

وتعتبر فئة الشباب الحلقة الأكثر أهمية عند الحديث عن الفكر المعتدل لمواجهة الفكر المتطرف؛ فالشباب في البلاد العربية هو أكثر فئات المجتمع استجابة للتطرف والغلو، وهذا النوع يضم طلبة المدارس الثانوية العامة والكليات والجامعات ومتخرجيها، الذين لديهم الاستعداد ليصبحوا الأشد تحمسا من بين المشاركين في الجماعات الإسلامية الداعية إلى العنف. وقد أسهمت مجموعة متنوعة من عوامل الأزمة في إحداث شعور حاد بالغربة عند الشباب العربي واليميني، تمثل في فقدان الأمن النفسي والبطالة وضياع الهوية والظلم الاجتماعي وضياع الكرامة القومية في مواجهة إسرائيل والغرب. وليس من المصادفة أن توجد نسبة عالية من الشباب في عضوية الجماعات الأصولية في التخصصات العلمية في مقابل أولئك المتخصصين في الإنسانيات. (دكمجيان، 1981: 81) وجميع هذه العوامل ساعدت في صنع الإرهاب، فالإرهاب مصطلح قد استخدم لوصف العنف الذي يصدر من التطرف في الفكر والنفس، فهو ظاهرة عالمية وقد يصدر من ما هو ديني أو سياسي أو اجتماعي، ومن أصوليات أخرى يهودية أو مسيحية، ولكن المصطلح ارتبط بالعنف المرتبط بالدين والحركات الإسلامية، وترتبط ظاهرة العنف بالتطرف الديني، وسيلة لتحقيق الأفكار التي يؤمن بها المتطرفون. فالتطرف لم يرد مفهومه لفظا في الكتاب والسنة، ولكن ورد بمعنى الغلو، وعليه فإن التطرف ليس له أصول شرعية، وإنما استعمل للتعبير عن مفهوم الغلو في الدين. (النصر حسن، 2015م: 248)

والتطرف: هو الخروج عن القواعد الفقهية _ العرف والقانون _ وكذلك الخروج عن القيم والأطر الفكرية والدستورية، التي حددها المجتمع وارتضاها، وبذلك قد يكون التطرف فكريا أو سلوكيا، وقد يتخذ التطرف اتجاها عقليا وحالة نفسية في شكل (تعصب) وقد يصل التطرف إلى نهاية مقياس الاعتدال، ويكون ذلك إما نتيجة لضغوط الأفكار أو السلوك، أو نتيجة لأساليب قمعية يقوم بها النظام الحاكم ضد معتنقي هذه الأفكار، وقد يكون بسبب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ورجوع كثير من المغتربين من الخليج إلى اليمن، وبذلك يتحول التطرف إلى عمل سياسي، ويلجأ إلى استخدام العنف لتحقيق المبادئ التي يؤمن بها. (السقاف، 2002: 395-397)

ويرى الكثير من الدارسين أن حالات العنف والتطرف في الدول العربية والإسلامية أنها مرتبطة بمشكلة التنمية في مجالاتها المختلفة، وذلك بسبب المشكلات الأمنية والسياسية والاقتصادية والثقافية؛ حيث إن هذه المشكلات باقية بغير حل. (السقاف، 2002: 420)

ومن مظاهر التطرف العنف في التعامل والخشونة في الأسلوب، والغلظة في الدعوة، والتطرف كظاهرة هو نوع من القلق الزائد الذي يعاني منه المتطرف إما لفرغ فكري، أو لنظرة تشاؤمية، أو طاعة عمياء لأحد القادة الدينيين، ومحاولة لإعادة الإسلام إلى مكانه في المجتمع الإسلامي. (السقاف، 2002: 398) ويلاحظ من كل ذلك أن الغلو والتطرف يبدأ فكريا ثم يتحول إلى ظاهرة سلوكية تتمثل في العنف والإرهاب.

وإذا نظرنا إلى واقع اليمن (وبالذات حضرموت) نجد أن المدرسة الحضرمية أسست على الوسطية والاعتدال في الفكر والسلوك، وغيرها من مناطق اليمن، واستمرت على هذا المنهج إلى الآن رغم تعاقب الاختراقات الفكرية من الخارج، غير أن محاولات الاختراق باءت بالفشل، وذلك نظرا للحماية الفكرية، المتمثلة بالعلماء والأربطة والمؤسسات التعليمية الأخرى، لكن في الفترة الأخيرة حصل هناك غزو فكري، حاول أن يطمس الهوية والثقافة اليمنية، ونجح نوعا ما في ذلك، لضعف المؤسسات التعليمية الدينية والجامعات، وأيضا بسبب تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ودعمتها بعض الأنظمة السياسية السابقة لأغراض سياسية، ووجدت بعض الأفراد والجماعات المتشددة متأثرة بذلك الغزو؛ حيث عملت على تغيير ثقافة وفكر بعض الشباب، الذي ولد عندهم الفكر المتشدد والعنف والإرهاب. والمخرج من هذه المشكلة اللجوء إلى الأمن الفكري، بالرجوع إلى أصول الفكر والثقافة اليمنية، وإظهارها وحمايتها مع تطويرها بما يتناسب تطورات العصر، وحماية هويتنا من أي اختراق، وهذا لن يتأتى إلا بالتعليم والتعلم وتطويره، ليحقق أهدافه، ومن أهمها حماية فكر شبابنا وثقافة مجتمعنا وهويته.

ولذلك ظاهرة التطرف ظاهرة فكرية سلوكية وصناعة تعليمية خاطئة، وأفضل عملية استباقية للوقاية منها تتمثل في إشهار التعليم الصحيح في وجهها لحماية المجتمع من ضرورها، ويمكن الوقاية من التطرف في المؤسسات التعليمية ونشر الفكر المعتدل كما ورد في (الشلاش، 2017: 9) عبر ما يأتي:

. المناهج الدراسية والمقررات: من خلال إعادة النظر فيها بحيث تتضمن موضوعات تغذي الفكر السليم، وتعظم من القيم الاجتماعية الإيجابية، وتسمو بتعليم الدين السمح، وتبعد عن مواطن الشبهات وتوضح حرمة إزهاق الأرواح بغير حق، وخطورة ترويع الأمنين، والاستشهاد بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية، التي تربي النفس على القيم الفاضلة وتنهاي عن ارتكاب المحرمات والإفساد في الأرض ونبد الظلم، وتعظم العدل، وتعمق مفهوم الولاء الوطني لدى الجميع.

. عضو الهيئة التدريسية: الأستاذ له دور عظيم؛ فإصلاح المناهج لا يكفي لواد التطرف، فمن ينفذ المناهج جزء رئيس منه، فهو من يؤسس الفكر السليم، أو يهدم كل ما يُبنى إذا كان مقتصرًا في تعليمه لطلبته على نقل المعلومة فقط، والآخر حين يكون من حاملي الفكر الملوث؛ فيعتمد إلى دس السم في العسل.

. تنوع الوسائل التعليمية: مثل التقنيات التربوية والتعليمية، والاعتناء بالمكتبة المدرسية لتكون جاذبة ومشوقة، والاهتمام بالمرح والمنتديات الشعرية، وتنظيم المسابقات المتنوعة وابتكار وسائل تجعل من الجامعة أو المدرسة مهوى أفئدة الطلبة.

نتائج البحث:

1. لم يعط الأمن الفكري أهمية داخل اليمن سواء بالدراسات النظرية أو التجريبية، وكذلك هو غائب عن وعي الجامعة وأعضاء هيئة التدريس، ولم يكن جزء من أهداف وغايات الجامعة.
2. الأمن الفكري درع حصين للمجتمع من جميع النواحي الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأي اختراق له يعني انهيار لجميع هذه المقومات، وكذلك للفرد والمجتمع .
3. تأثرت هوية وثقافة المجتمع بثقافات دخيلة على المجتمع، مما أفقدها كثيرا من ثقافتها وهويتها الأصيلة بسبب عدم وجود الأمن الفكري لحمايتها.
4. وجود اضطراب فكري وخلل عقائدي، أحدثته بعض الجماعات التي اتصفت بالغلو والتطرف؛ حيث تم تجنيدها لإحداث هذا الخلل، مما نتج عنه انقسامات لأفراد المجتمع ومن ثم صراعات فكرية وعقدية، وصل إلى القتال.
5. الأمن الفكري يعني المنهج الحديث في التعليم، كلما ابتعدنا عن التعليم التقليدي استطعنا أن نحمي طلبتنا ومتخرجينا أن يقعوا فريسة للأفكار الهدامة والتطرف والغلو.
6. إن الاهتمام بالأستاذ الجامعي وتدريبه وتأهيله بالأساليب الحديثة في التعليم، والوعي بأهمية الأمن الفكري - له تأثير كبير على الأمن الفكري لدى الطلبة.

توصيات الدراسة:

باستقراء أدبيات الدراسة ونتائجها، تم استخلاص التوصيات الآتية:

- 1- الاهتمام بالأمن الفكري من قبل كل الدول العربية وبالذات اليمن، وذلك لما يمثله هذا النوع من الأمن على الاستقرار والنمو في جميع المجالات، وحفظ هوية البلد.
- 2- وضع خطة استراتيجية وطنية من قبل الجامعة، تتمثل أهدافها وغاياتها الكبرى في تحقيق الأمن الفكري لطلبة الجامعة.
- 3- تطوير المناهج الدراسية من قبل الجامعة، _ويكون الأستاذ الجامعي أحد أركان عملية التطوير، لتواكب جميع التطورات، وتكون درعا حصينا ضد أي غزو فكري خارجي أو داخلي.
- 4- عمل مراكز داخل الجامعة للأمن الفكري، تهتم بالأبحاث والدراسات وعمل دورات عن الأمن الفكري، لكل العناصر البشرية داخل الجامعة، وكذلك المجتمع والمدارس، لنشر ثقافة الأمن الفكري.
- 5- الاهتمام بالأستاذ الجامعي وتدريبه، ليواكب المرحلة الجديدة، وكيفية التعامل مع الطالب، وغرس ثقافة الأمن الفكري فيه.
- 6- الحفاظ على المدرسة اليمنية التي اعتمدت منهج الوسطية والاعتدال، وتطويرها بما يتناسب مع العصر، وجعلها غاية وهدفا في مناهجنا.

المراجع:

1. ابن منظور(1996) ، لسان العرب، بيروت: دار أحياء التراث العربي.
2. آلاء ، أتو عبدالفتاح دينو (2017) ، دور مديري المدارس الخاصة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة المرحلة الثانوية من وجهة نظر المعلمين في العاصمة عمان، رسالة ماجستير ، كلية العلوم التربوية جامعة الشرق الأوسط.
3. بثينة، بنت فهد (1430) ، الجامعات وصناعة الأمن الفكري، بحث قدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري في الفترة من 22 -25 جماد الأول لجامعة الملك سعود.
4. البخاري، (1994م) كتاب الأدب المفرد، رقم(300)السعودية: مكتبة الدليل.
5. بدران، شبل(2004): دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري، القاهرة: دار المعرفة الجامعية.
6. بشرى عبدالحسين،(2018م) دور الجامعات العراقية في تعزيز وحماية الأمن الفكري لدى الطلبة من وجهة نظرهم، العراق: جامعة كربلاء ، كلية التربية، مجلة الباحث، العدد: 27
7. بوقحوص، خالد أحمد (2018). البحرين: جريدة أخبار الخليج، <http://www.akhbar-alkhaleej.com/>، تاريخ الاطلاع 209/5/5
8. تركي، عبدالفتاح إبراهيم(1990): مستقبل الجامعات العربية بين قصور واقعها وتحديات الثورة العلمية، مؤتمر التعليم العالي في الون العربي (آفاق مستقبلية)، القاهرة: رابطة التربية الحديثة.
9. الثويني، محمد عبد العزيز (1434) ، دور المعلم الجامعي في تحقيق الأمن الفكري لطلبة في ضوء تداعيات العولمة، رسالة ماجستير كلية التربية جامعة القصيم.
10. الجحني، علي بن فايز، (1420)، رؤية للأمن الفكري وسبل الفكر المنحرف، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، السعودية، المجلد14 العدد 27.
11. الحازمي، حجاب بن يحيى، (2010)، الدور الأمني للمؤسسات التربوية والثقافية، مجلة التعاون، السعودية، المجلد33، العدد69.
12. الحربي، جبير بن سليمان،(2008) دور منهج العلوم الشرعية في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الصف الثالث الثانوي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية، المملكة العربية السعودية.
13. حسن، محمد حربي(1990)، دور الجامعة العربية في تنمية بيئتها، الرياض: مجلة الغدرة العامة. دكمجيان، رتشارد هرير (1989) ، الأصولية في العالم العربي، ترجمة: عبدالوارث سعيد، مصر: دار الوفاء
14. الراشد، أميرة راشد(2005)، رؤية مقترحة لتطوير التعليم لكليات التربية (واقع البحث العلمي والحلول المقترحة لتطويره)، الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.
15. رفيق، حبيب (2001) ، في فقه الحضارة العربية الإسلامية، حضارة الوسط نحو أصولية جديدة، مصر: دار الشروق.
16. السديس، عبدالرحمن بن عبدالعزيز، (2005)، الشريعة الإسلامية في تعزيز الأمن الفكري، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية - مركز الدراسات والبحوث، الرياض.
17. السقاف، فارس (2002)، ندوة: اليمن والعلم، تفاعل اليمن والعالم في العقد الأخير من القرن العشرين، مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مصر: مكتبة مدبولي . .
18. سيف الدين، أحمد (1998)، المؤسسات الدينية ودورها في تعميق الوعي الأمني، كتاب الندوة العلمية الثالثة والأربعون، تعميق الوعي لدى المواطن العربي، الرياض: مركز الدراسات والبحوث - أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.
19. الشلاش، عبدالرحمن بن سليمان (2017)، دور الجامعات والكليات الأهلية السعودية في نشر الفكر المعتدل - الواقع والتطلعات، بحث مقدم للملتقى العلمي بجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، السعودية: كليات عنيزة الأهلية.

الجامعات ودورها في تعزيز الأمن الفكري

20. الصاعدي، الحربي سلطان (1431)، دور الحوار في تعزيز الأمن الفكري، بحث مقدم لجائزة تعزيز الأمن الفكري، السعودية، المدينة المنورة : وزارة التربية والتعليم.
21. عامر، طارق عبدالرؤوف محمد(2007)، مشروع مقترح لتطوير دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء اتجاهات العالمية الحديثة، مجلة العلوم، القاهرة: معهد الدراسات التربوية بجامعة القاهرة.
22. عبدالمجيد، عواطف حسن علي(2005)، أثر المناهج التعليمية على المجتمع، الملتقى العربي الثاني للتربية والتعليم، بيروت: الفكر العربي.
23. عدوان، خالد محمود(2017)، تصور لتطوير دور مجالس الطلبة في تعزيز الأمن الفكري لدى طلبة الجامعات الفلسطينية، رسالة ماجستير في الإدارة التربوية ، جامعة غزة الإسلامية.
24. العصيمي، شاكر بن مقبيل (2005)، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودوره في الأمن الفكري، مصر: مركز الدراسات العربية
25. الغرابية، فاكر(2008)، الأمن الاجتماعي (الإرهاب وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط)، مأخوذ من شبكة الانترنت، 2019/5/10م
26. فريري، باولو، 2006: التعليم من أجل الوعي الناقد، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
27. الفقي، إبراهيم علي (1430)، الأمن الفكري المفهوم التطورات الإشكالات، بحث مقدم للمؤتمر الأول للأمن الفكري، المفاهيم والتحديات في الفترة من 22 - 25 جماد الأول ، بجامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
28. فوزي، عبدالله أحمد سمير، (اكتوبر 2017م)، دور الجامعات المصرية في تحقيق الأمن الفكري لطلبتها، مجلة كلية التربية، جامعة الأزهر، مصر، العدد(175 الجزء الثالث)
29. الفيروزآبادي (1996)، القاموس المحيط، بيروت: مؤسسة الرسالة.
30. الفيضي، عيسى بن سلمان(1437)، الأمن الفكري والتوعية الفكرية، "د.ب"، "ب.د"
31. محمود، يوسف سيد(2009)، رؤى جديدة لتطوير التعليم الجامعي، مصر: الدار المصرية اللبنانية.
32. مركز البحوث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة (2016)، تحقيق الأمن الفكري، جامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن.
33. الملحم، بينة بنت فهد بن عبدالمحسن(2009)، الجامعات وصناعة الأمن الفكري (قراءة سوسيولوجية لعلاقة الجامعات بالأمن الفكري في المجتمع السعودي) بحث مقدم للمؤتمر الوطني الأول للأمن الفكري (المفاهيم والتحديات)، جامعة الملك فيصل، الإحساء السعودية.
34. النحيلي، نايف بن راشد، (2014) دور التربية الإسلامية في تحقيق الأمن الفكري، السعودية: وزارة الداخلية السعودية - الدفاع المدني، نشر في 2014/3/16 م .
35. النصر حسن، محمد محمد ،(31 اكتوبر 2015م) التربية الوقائية للمؤسسات التربوية في مواجهة التطرف الفكري، مجلة دراسات في التعليم الجامعي، مصر ، العدد(31)
36. الهذيلي، ماجد بن محمد بن علي (1432)، مفهوم الأمن الفكري " دراسة تأصيلية في ضوء الإسلام " بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في الثقافة الإسلامية، السعودية : جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، كلية الشريعة.

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

Dr. Tareak A. H. Barakat

Dr. M. A. AlGorafi

Abstract:

There is a growing interest in improving the quality of higher education in Yemen. This is evident from the adoption of curriculum reviews by various universities, conferences centering around the quality of education, as well as the various institutions focusing on the quality of education. The drive has focused mainly on the perspective of the teaching profession. Little research has focused on the perspective of the students. This is viewed by the authors as a missing link since the students are the beneficiaries of the education they receive. Thereby, it is viewed as a fundamental perspective which should be incorporated in the overall drive for enhancing the quality of higher education in Yemen. This research attempts to bring the perspective of the students at the final year at the various departments in the Faculty of Engineering at Sana'a University. It is important for the various departments to know what students perceive as important and to evaluate their performance in the various factors in order to focus their efforts on the important factors where their performance is found to need attention. The research uses a quantitative approach using surveys to provide the student perspective on the weights of various factors that affect the quality of their education as well as the performance of the department on each of the factors.

Keywords: Quality of Higher Education, importance-performance analysis, student perspective, Faculty of Engineering, Sana'a University, Yemen.

Introduction:

Education is necessary for society to develop and prosper. As Sivakumar and Sarvalingam (2010, p. 20) state, "Education is one of the basic needs for human development and to escape from poverty". Brennan and Teichler (2008) add that higher education is important for social and economic impacts in society. Thereby, it is important for societies in general to have sufficient outflow of students from higher education (Akareem & Hossain, 2016). Yemen is no exception.

This highlights the importance of higher education and the need to continuously improve the quality of higher education. Private universities that have opened up in Yemen in recent years have played a major role in providing competition to the public universities and highlighting the need for quality assurance and improvement in the higher education sector. Despite the role of the Ministry of Higher Education and the National Higher Education Accreditation Board, quality remains viewed from the perspective of the providers of the education service.

There are various stakeholders of higher educational institutions, both internal and external. Stakeholders include parents, employers, society, students among others. The satisfaction of all the stakeholders is dependent on the satisfaction of the students. The input, process and output of quality are applied on the students (Ahmed et al., 2010; Sefer et al., 2017; Khan et al., 2011). Therefore, studying what students view as important in the quality of their education and gauging performance against that from the student perspective is of prime importance. Yet students are not considered the prime stakeholders in the current system for quality in higher education in Yemen.

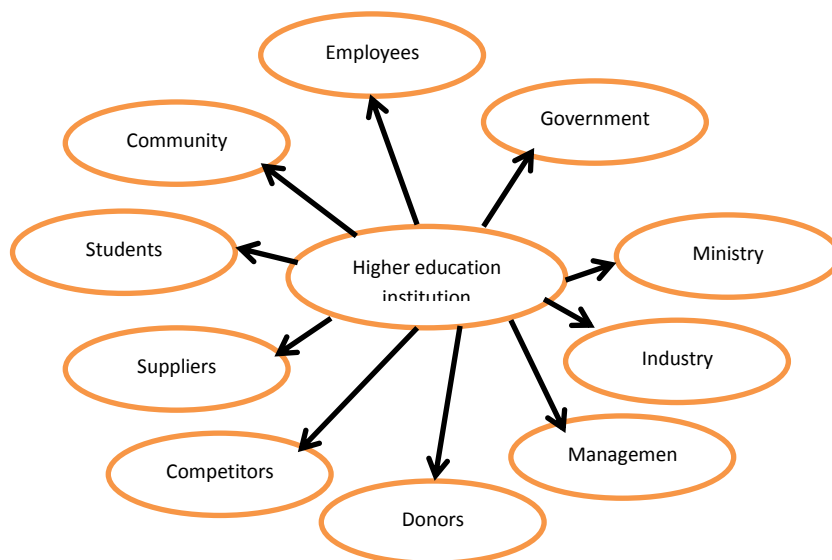


Figure 1. Stakeholders of higher education [redrawn from Sefer et al. (2017)]

This paper attempts to address this gap. A survey was used to measure the student perception of what is important in the quality of education received as well as their perception of the performance of the various departments in the Faculty of Engineering at Sana'a University. The objective was to establish and rank the factors that students perceive as important in their education at the final year of their undergraduate studies at the various programs offered. The survey was also designed to allow students to rate the performance of each of the factors in the Faculty of Engineering in the various departments. The performance-importance matrix provides a simple and good assessment of where efforts need to be applied to enhance the quality of education at the various departments. The survey was analyzed to determine if there are any differences in student perceptions regarding the weighting of importance as well as performance by program.

Sana'a University was established in 1970 as the first university in the then Yemen Arab Republic. The first faculties were Law and Education. The Faculty of Engineering was added in 1983 with the Civil Engineering

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

Department. Sana'a University has since expanded to 17 faculties and the Faculty of Engineering has expanded to become 5 departments: Civil, Architectural, Electrical, Mechanical and Mechatronics. The Faculty of Engineering is the first in Yemen and boasts about 4,000 students and is one of the highest quality conscious faculties. For this reason it was chosen to perform this research.

The results of this research will shed some light on the needs of the students and their perspective on the quality of higher education received. This may then be used by the Department of Engineering as well as the Ministry of Higher Education and the National Accreditation Board to enhance the quality of education in the Faculty of Engineering at Sana'a University.

Literature Review:

Much of the literature provides varying views on the issue of quality of education as well as the factors that determine quality (Ashraf, et al., 2009). Various criteria for quality of education are provided in the literature. However, a very limited amount of research has been performed on quality of higher education in Yemen, and particularly at the undergraduate level in the engineering programs.

Universities have recognized that their ranking depends on the quality of their services (Aly & Akpovi, 2001). Services provided by the education sector are largely intangible and hard to measure. The outcome of education is engrained in the individuals whether that is knowledge, characteristics or behavior (Michael, 1998).

Quality lacks a clear definition (Sefer, et al., 2017) since it may be regarded as an outcome, property or process. Furthermore, conceptions of quality are relative to the stakeholder. Ashraf et al. (2009) state that quality in education is difficult to define and measure and it may be important to establish what is understood by "quality". Different professionals such as educators, researchers and politicians have different perceptions of quality of education (Ashraf, et al., 2009). Furthermore, there is no universally accepted definition of quality applying specifically to higher education (Michael, 1998). Accreditation agencies operating in each country have evaluated and accredited degrees and educational work offered as an attempt to assess the quality offered by the institutions (Tsinidou, et al., 2010). Despite the lack of a clear definition of quality, the importance of service quality is recognized (Tan & Simpson, 2008), and research on service quality in higher education has increased over the last two decades (Legcevic, 2010).

Some researchers are of the view that quality of education should not be measured solely on dimensions of student learning achievements relating to traditional curriculum and standards. Quality should be measured as to the relevance of what is taught and learned as well as the fit to the present and future needs of the students (Ashraf, et al., 2009), citing (Coombs, 1985).

Furthermore, Ashraf et al. (2009), citing the World Bank, state that they put forth the following concept: An adequate definition must include student outcomes (The World Bank, 1995, p. 46). They add that most education professionals would also include the learning environment in the definition.

Khan et al. (2011) state that out of the many external and internal stakeholders of educational institutions, students are considered to be one of the most important. They add that all the process of quality implications are applied on them and they bridge the relationship between institutions and other stakeholders (parents, employers and society) and student satisfaction leads to other stakeholder satisfaction. Ahmed et al. (2010) state that the higher the level of student satisfaction the greater the quality of students.

Sefer et al. (2017) state that higher education institutions should establish their needs and demands focusing on students as they are stakeholders and customers whose satisfaction is attached to service quality. (Khan, et al., 2011) state that students are the basic customers of educational institutions and as such should center service and education on students. (Emery, et al., 2001) add that students should be assessed and analyzed as the product of educational institutions. Khan et al. (2011) citing Low (2000) add that educational institutions are placing emphasis on increasing the satisfaction level of students with the quality of service and are regularly judged on level of satisfaction.

(Athiyaman, 1997, p. 539) defines perceived service quality “as an overall evaluation of the goodness or badness of a product or service”. An important determinant of satisfaction is the quality of service (Shemwell, et al., 1998; (Cronin Jr. & Taylor, 1992). Therefore, it is important for universities to focus on the quality of service to increase the satisfaction level of students (Helgesen & Nettet, 2007).

The students are satisfied with the institution, in which students have a positive perception regarding the service quality of academic institution (Gruber, et al., 2010). With increasing competition, providing better quality services is the main tool used by academic institutions (Donaldson & Runciman, 1995). Positive perception about the quality of service offered leaves a positive image in the mind of students, which finally leads them towards a higher level of satisfaction (Alves & Raposo 2010; Ahmed, et al., 2010). Perceptions and expectations of customers regarding service quality are the basis of customer satisfaction (Christou & Sigala, 2002).

The measure of customer satisfaction in higher education is a rather new phenomenon. It is even newer in Yemen. A measure of customer satisfaction created by (Martilla & James, 1977) that was used in marketing research is the Importance–Performance Analysis (IPA). IPA is simple and practical method to use, and thereby, has gained popularity as a measure of customer satisfaction in various research areas (Silva & Fernandes, 2010; Djeri et al., 2018; Ormanovic et al., 2017). IPA has been used in measuring

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

student perceptions in higher education as to the importance and performance of various attributes (e.g. Silva & Fernandes, 2010; Anderson, et al., 2016).

The IPA matrix consists of four quadrants where customers evaluate the importance and performance of the attributes of the service under evaluation for an organization. The y-axis represents the Importance of the attribute while the x-axis represents the Performance of the attribute. Figure 2 shows the four quadrants dividing the Importance-Performance Indicators where each quadrant is explained in the following Table 1:

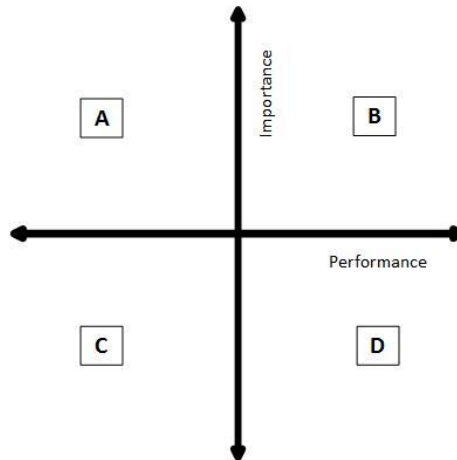


Figure 2. IPA quadrants (redrawn from Silva & Fernandes, 2010)

Table 1. IPA quadrants and meaning

Quadrant	Importance Rating	Performance Rating	Meaning	Comments
A	High	Low	Is a main weakness and requires immediate attention to enhance performance	This research will concentrate on this quadrant
B	High	High	Are strengths and should be maintained	
C	Low	Low	Weaknesses not requiring additional attention	
D	Low	High	Resources committed here should be used elsewhere	

Methodology:

This study focused on the students in the Department of Engineering at Sana'a University regarding their perceptions of the importance of factors affecting the quality of their education and rating the performance of the department on the same factors. The questionnaire was divided into two sections. The first section was demographic information which included department in the Faculty of Engineering, gender, age, and whether they were admitted as a general non-paying student or a paying student as shown in Table 1. No names or IDs were requested in order to maintain confidentiality and allow students to be more comfortable in responding.

It is important at this junction to describe the difference between paying and non-paying students. Paying and non-paying students is a particular situation to Sana'a University since it is a public university and was established to be free of charge to admitted students. However, as government funding dwindled to almost nothing, the university had no choice but to find another source of income to maintain itself. It was then decided to maintain the capacity for free of charge students at about 150 students at the Faculty of Engineering. These are the students with the highest grades in the entrance test and high school grade. Those who passed the entrance test but whose grades were less than the admitted 150 could join the Faculty of Engineering but would have to pay for their education. These paying students (about 150) became the source of income for the various faculties at the university including the Faculty of Engineering.

Table 2. Demographic information

Survey			
STUDENT PERCEPTIONS OF SERVICE QUALITY AT the Faculty of Engineering at SANA'A UNIVERSITY			
			Date:
INSTRUCTIONS			
SECTION A: Please fill in your demographic information.			
SECTION B: Please rate each service quality characteristic based on your perception of its importance and your perception on the university's performance for the specified characteristic.			
SECTION C: Please answer each of the discussion questions.			
SECTION A: DEMOGRAPHIC INFORMATION			
		Gender:	Age:
Department:	Paying or Non-Paying	Year of Study:	

The second section of the survey questionnaire was developed from a literature review regarding the factors that affect student perception of service quality (Beaumont, 2012; Tsinidou et al., 2010; Akareem et al., 2016; Dumitriu, 2018; Butt & ur Rehman, 2010; Clewes, 2003; Abdullah, 2005; LeBlanc & Nguyen, 1997; Solinas et al., 2012; Nadiri et al., 2009). The factors were found to be grouped together under several headings: Teaching; Academic staff; Course structure; Academic facilities; Administrative staff; Personal development; Career prospects; and, Other factors. Lists of factors were grouped under each of the headings totalling 79 factors. These were grouped under eight main groups as shown in the following Table 3.

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

Table 3. Groups and Factors of Service Quality

Factor number	Group Title	Factor of service quality	Factor number	Group Title	Factor of service quality	
1	Teaching	Quality of lectures	32	Academic Facilities and Access	Adequate classes and laboratories	
2		Quality of seminars	33		Quality of academic facilities and learning resources	
3		Range of teaching methods	34		Access to academic facilities and learning resources	
4		Relevance of course material	35		Accommodation	
5	Academic Staff	Academic qualifications	36		Catering services	
6		Knowledge and experience of academic staff about subject	37		Sport facilities	
7		Professional experience and skills	38		Medical facilities	
8		Communication and presentation skills	39		Access to administration	
9		Class preparation skills	40		Cultural events	
10		Teaching methods	41		Accessibility to location of facilities	
11		Availability of academic staff	42		Library textbooks and journals	
12		Guidance and counseling by academic staff	43		Ease of borrowing library materials	
13		Willingness to provide individual attention	44		Friendliness of and assistance of library staff	
14		Prompt and efficient feedback on work	45		Library working hours	
15		Faculty relationship with students	46		Electronic library	
16		Faculty's evaluation system (of students)	47		Administrative Services	Knowledge of administrative staff
17		Business links	48			Availability of administrative staff
18		Research activity	49			Staff ability to understand student needs
19	Flexibility of grading system by academic staff	50	Staff ability to deal with queries promptly and efficiently			
20	Curriculum and Course Structure	Curriculum design and planning with up-to-date information	51	Friendliness of staff		
21		Course content and book	52	Information material		
22		Educational material	53	Support, guidance, counselling and advice		
23		Structure of courses	54	IT support		
24		Course structure information	55	Internet		
25		Elective courses	56	Working hours		
26		Laboratories	57	Social opportunities		
27		Weekly timetable	58	Careers service		
28		Organization and management of course	59	Student welfare		
29		Course flexibility	60	Provision of other facilities and services		
30		Flexible class and exam schedule	61	Career	Employment opportunities	
31	Faculty training (from university authority)	62	Postgraduate programs			
32	Adequate classes and laboratories	63	Studies abroad			
33	Quality of academic facilities and learning resources	64	Business links			
34	Academic Facilities and Access	Access to academic facilities and learning resources	65	Other	Campus location and layout	
35		Accommodation	66		Physical appearance of the university	
36		Catering services	67		The reputation of the university	
37		Sport facilities	68		Internal student feedback systems	
38		Medical facilities	69		Admission procedure	
			70		Previous results of students	

39	Access to administration	71	Institutional status (ranking)
40	Cultural events	72	Environmental influences (political and others)
41	Accessibility to location of facilities	73	Smaller student-faculty ratios
42	Library textbooks and journals	74	Higher tuition and other fees
43	Ease of borrowing library materials	75	Promotional activities (through media and others)
44	Friendliness of and assistance of library staff	76	Extra-curricular activities by students
45	Library working hours	77	Student participation in graduation projects
46	Electronic library	78	Parent's education level of students
		79	Parent's economic status (low-medium-high income level) of students

The questionnaire used a 10-point scale from 1-10 where 1 is very poor and 10 very good for both the importance and performance measures. A total of 449 surveys were distributed to the students of the 5 departments in the Faculty of Engineering. The total number of returned surveys was 273 (79 % return rate) and of those only 217 were complete as 56 incomplete surveys were rejected (21 % of the total). The analysis was performed using SPSS (2009) software.

Result:

The following Table 4 summarizes the results of the student survey with the entire student body and each department separately. The student responses of High Importance and Low Performance are in bold in the same table.

Table 4. Summary of student importance-performance responses to various factors

Group Title	Factor	All students		Architecture students		Civil students		Electrical students		Mechanical students		Mechatronics students	
		Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf
Teaching	1	8.69	4.73	8	5.22	8.29	3.93	9.29	4.47	9.75	5.1	8.78	6.33
	2	8.72	3.42	8.67	3	8.34	3.41	9.35	2.94	9.5	2.6	8.48	4.63
	3	8.93	4.44	8.56	5.06	8.93	4.07	9.26	3.97	9.4	4.6	8.56	5.37
	4	8.96	4.78	8.5	5.61	9	4.17	9	4.44	9.5	5	8.93	5.93
Academic Staff	5	9.15	5.91	8.72	5.61	9.05	5.75	9.47	5.65	9.2	6.5	9.22	6.59
	6	9.19	5.80	8.44	6.44	9.17	5.47	9.32	5.15	9.7	6.9	9.37	6.52
	7	8.64	4.92	7.61	6.28	8.56	4.61	9.03	4.18	9.1	5.1	8.81	5.54
	8	9.04	4.78	8.61	6.11	8.95	4.29	9.21	3.88	9.4	6	9.19	5.67
	9	8.55	4.85	7.78	5.17	8.49	4.27	8.59	4.41	9.3	6.7	8.89	5.76
	10	8.74	4.39	7.78	4.44	8.59	4.19	9.15	3.41	9.4	6.8	8.96	5.15
	11	9.05	6.83	9.17	6.17	8.71	7.47	9.41	5.79	9.8	8	9	6.72
	12	8.60	4.95	8.11	4.78	8.53	5.56	8.88	3.26	9.1	5.3	8.56	5.7

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

Group Title	Factor	All students		Architecture students		Civil students		Electrical students		Mechanical students		Mechatronics students	
		Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf
	13	8.38	3.22	<u>8.67</u>	<u>3.72</u>	8.44	3.19	8.29	2.41	7.6	4.3	8.44	3.56
	14	8.83	3.72	8.89	4.28	<u>9.1</u>	<u>3.37</u>	8.82	2.74	8.7	4.7	8.26	4.96
	15	8.56	3.88	8.67	4.33	8.8	3.46	8.76	3.21	7.3	4.2	8.19	5.22
	16	8.61	3.76	8	3.44	<u>8.97</u>	<u>3.93</u>	8.44	3.12	7.7	3.1	8.81	4.67
	17	7.89	4.11	7.11	4	7.95	4.15	8.18	3.29	8.2	5.6	7.78	4.59
	18	8.43	4.14	9.11	4.83	7.93	3.93	8.47	3.35	8.5	4	8.96	5.19
	19	<u>8.93</u>	<u>3.18</u>	8.22	3.28	8.8	2.88	<u>9.41</u>	<u>3</u>	<u>9.3</u>	<u>2.7</u>	<u>8.93</u>	<u>4.15</u>
Curriculum & Course Structure	20	<u>9.53</u>	<u>3.73</u>	<u>9.17</u>	<u>3.89</u>	<u>9.71</u>	<u>3.36</u>	<u>9.59</u>	<u>2.65</u>	9.3	4	9.41	5.7
	21	9.43	5.16	8.83	5.67	9.64	4.8	9.56	4.41	9.7	6.1	9.07	6.22
	22	9.40	5.32	8.94	6.39	9.56	4.98	9.41	4.35	9.5	5.8	9.3	6.37
	23	8.89	4.57	8.44	5.44	8.9	4.71	<u>9.18</u>	<u>2.82</u>	8.7	5.5	8.89	5.52
	24	8.79	4.21	8.22	4.17	8.88	4.47	9	2.91	8	3.9	9	5.41
	25	7.42	3.16	6.39	2.72	7.54	3.14	8.32	2.79	6.7	2.7	6.96	4.11
	26	9.44	4.93	<u>8.89</u>	<u>3.78</u>	9.69	6.02	9.53	3.82	<u>9</u>	<u>3</u>	9.3	5.44
	27	8.99	5.74	8.83	5.56	8.73	6.1	9.21	5.18	9.3	4.1	9.26	6.41
	28	9.05	4.61	9	5.22	8.9	4.61	9.21	3.62	9.8	4.5	8.96	5.52
	29	9.24	4.32	9.06	4.44	9.32	4.47	9.32	3.56	<u>9.9</u>	<u>3.8</u>	8.81	5.07
	30	9.22	5.20	9.22	5.44	9.27	4.86	9.29	4.59	8.9	5.6	9.15	6.37
	31	<u>9.13</u>	<u>3.03</u>	8.44	4.06	<u>9.25</u>	<u>2.93</u>	<u>9.59</u>	<u>3</u>	<u>9.90</u>	<u>3.1</u>	8.41	2.59
Academic Facilities & Access	32	9.68	5.12	9.67	4.44	9.73	5.86	9.65	4.09	<u>9.65</u>	<u>2.5</u>	9.52	6.22
	33	9.32	4.52	<u>9.11</u>	<u>3.61</u>	9.25	5.02	9.59	3.71	<u>9.80</u>	<u>3.7</u>	9.04	5.37
	34	9.28	4.10	<u>9.17</u>	<u>3.67</u>	9.27	4.34	<u>9.56</u>	<u>3.26</u>	<u>9.2</u>	<u>3.4</u>	9.04	5.19
	35	8.89	3.62	7.72	2.89	8.85	4.22	9.29	3.56	<u>9.4</u>	<u>2.1</u>	<u>9.07</u>	<u>3.44</u>
	36	8.82	1.86	8.22	1.61	8.86	1.78	9.12	1.97	<u>9.4</u>	2	8.56	2
	37	8.22	1.63	8.56	1.83	8.34	1.61	8.29	1.71	8.8	1.5	7.44	1.48
	38	8.84	1.52	<u>9.11</u>	<u>1.56</u>	<u>8.95</u>	<u>1.47</u>	<u>9.18</u>	<u>1.62</u>	8.7	1.6	8.07	1.44
	39	8.82	2.20	8.44	2.06	8.86	2.54	<u>9.18</u>	<u>1.68</u>	8.8	1.8	8.52	2.37
	40	7.68	2.58	8.22	2.33	7.88	2.88	7.62	2.24	7.7	1.3	6.96	3
	41	8.26	3.57	8.61	3.83	8.32	4.08	8.35	2.85	7.2	2.5	8.15	3.56
	42	9.11	5.24	8.5	4.83	9.27	5.95	9.62	5.41	9.3	4.2	8.48	4.15
	43	9.13	6.39	8.78	5.5	9.25	7	9.35	6.18	9.2	5.7	8.78	6.19
	44	9.04	5.99	8.78	5.44	9.08	6.51	9.29	6.35	8.5	3.7	9	5.59
	45	9.01	5.14	<u>9.28</u>	<u>3.44</u>	9.2	6.14	9.09	4.88	8.7	3.2	8.44	5.15
	46	<u>9.24</u>	<u>1.94</u>	<u>8.94</u>	<u>1.39</u>	<u>9.51</u>	<u>1.66</u>	<u>9.53</u>	<u>2.35</u>	<u>9</u>	<u>1.9</u>	8.56	2.41
Administrative Services	47	<u>9.22</u>	<u>3.74</u>	<u>9.39</u>	<u>3.78</u>	<u>9.31</u>	<u>3.73</u>	9.38	4.12	<u>9</u>	<u>2.2</u>	<u>8.81</u>	<u>3.85</u>
	48	9.31	4.19	<u>9.5</u>	<u>3.61</u>	9.34	4.69	9.59	3.91	8.6	3.8	<u>9.04</u>	<u>3.96</u>
	49	<u>9.49</u>	<u>2.74</u>	<u>9.17</u>	<u>3.06</u>	<u>9.71</u>	<u>2.61</u>	<u>9.74</u>	<u>2.59</u>	<u>9</u>	<u>2.8</u>	<u>9.07</u>	<u>2.96</u>

Group Title	Factor	All students		Architecture students		Civil students		Electrical students		Mechanical students		Mechatronics students	
		Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf	Imp	Perf
	50	<u>9.43</u>	<u>3.04</u>	<u>9.56</u>	<u>3.17</u>	<u>9.42</u>	<u>2.75</u>	<u>9.76</u>	<u>2.79</u>	8.6	3.7	<u>9.22</u>	<u>3.67</u>
	51	<u>9.29</u>	<u>2.93</u>	<u>9.39</u>	<u>2.61</u>	<u>9.44</u>	<u>3.08</u>	<u>9.59</u>	<u>2.5</u>	7.8	4	<u>9.07</u>	<u>2.93</u>
	52	<u>9.15</u>	<u>3.86</u>	<u>8.89</u>	<u>3.5</u>	9.12	4.34	<u>9.35</u>	<u>3.18</u>	8.7	4.4	<u>9.3</u>	<u>3.7</u>
	53	<u>9.09</u>	<u>2.66</u>	<u>9.17</u>	<u>3.33</u>	<u>9.22</u>	<u>2.34</u>	<u>9.26</u>	<u>2.47</u>	8.8	3	8.67	3
	54	<u>9.10</u>	<u>2.52</u>	8.56	3.06	<u>9.19</u>	<u>2.37</u>	<u>9.59</u>	<u>2.21</u>	<u>9.1</u>	<u>1.8</u>	8.67	3.15
	55	<u>9.21</u>	<u>1.51</u>	<u>8.94</u>	<u>1.61</u>	<u>9.46</u>	<u>1.22</u>	<u>9.56</u>	<u>1.44</u>	<u>9.2</u>	<u>2.1</u>	8.41	1.93
	56	9.08	4.39	<u>8.72</u>	<u>3.44</u>	9.32	5.08	9.32	4.03	8	4.4	<u>8.89</u>	<u>3.96</u>
Personal Development	57	8.61	3.83	8.56	5.44	8.66	3.68	8.65	2.74	9.3	4	8.26	4.41
	58	8.91	2.39	8.28	2.89	8.69	2.32	<u>9.71</u>	<u>1.85</u>	<u>9.4</u>	<u>2.8</u>	8.63	2.74
	59	<u>9.18</u>	<u>2.28</u>	<u>9</u>	<u>2.61</u>	<u>9.19</u>	<u>2.22</u>	<u>9.65</u>	<u>1.68</u>	<u>9.5</u>	<u>3</u>	8.56	2.7
	60	<u>9.20</u>	<u>2.71</u>	<u>9.17</u>	<u>3.11</u>	<u>9.08</u>	<u>2.88</u>	<u>9.76</u>	<u>1.91</u>	<u>9.8</u>	<u>3</u>	8.56	2.96
Career Prospects	61	<u>9.52</u>	<u>2.28</u>	<u>9.44</u>	<u>2.11</u>	<u>9.51</u>	<u>2.27</u>	<u>9.85</u>	<u>1.88</u>	<u>9.2</u>	<u>3.2</u>	<u>9.3</u>	<u>2.59</u>
	62	<u>9.41</u>	<u>2.36</u>	<u>9.11</u>	<u>3.44</u>	<u>9.41</u>	<u>2.42</u>	<u>9.71</u>	<u>1.47</u>	<u>9.4</u>	<u>3.2</u>	<u>9.26</u>	<u>2.33</u>
	63	<u>9.34</u>	<u>2.43</u>	<u>9.5</u>	<u>2.11</u>	<u>9.24</u>	<u>2.76</u>	<u>9.53</u>	<u>1.91</u>	<u>9.4</u>	<u>2.9</u>	<u>9.19</u>	<u>2.37</u>
	64	<u>9.59</u>	<u>2.45</u>	<u>9.83</u>	<u>2.33</u>	<u>9.64</u>	<u>2.64</u>	<u>9.62</u>	<u>2.03</u>	<u>9.85</u>	<u>2.6</u>	<u>9.15</u>	<u>2.59</u>
Other	65	9.23	6.86	9.61	7.67	9.03	7.07	9.47	6.26	9.5	5.5	9	7.11
	66	9.14	6.62	9.56	7.39	9	6.37	9.35	6.47	9.10	6.4	8.56	6.93
	67	9.65	6.04	9.33	6.94	9.76	6.14	9.74	5.38	9.5	4.9	9.56	6.48
	68	<u>9.20</u>	<u>2.19</u>	<u>9.06</u>	<u>2.89</u>	<u>9.17</u>	<u>1.76</u>	<u>9.24</u>	<u>2.03</u>	<u>9.3</u>	<u>2.3</u>	<u>9.26</u>	<u>2.81</u>
	69	9.20	4.83	9.11	4.28	9.15	5.05	9.47	4.32	<u>9</u>	<u>3.9</u>	9.11	5.7
	70	9.07	4.14	9	4.44	<u>9.15</u>	<u>4</u>	9.18	3.88	8.8	3.6	8.93	4.78
	71	9.70	5.46	9.67	7	9.69	5.81	9.82	3.74	9.4	5.4	9.7	5.85
	72	7.34	5.20	6.89	6.83	7.17	4.69	7.62	4.35	8.3	7.1	7.33	5.56
	73	8.53	5.10	8.44	5.11	8.85	5.24	8.5	4.44	7.7	4.9	8.22	5.7
	74	8.07	4.80	7.28	5.22	7.75	4.44	8.5	4.74	7.2	3.3	9.11	5.93
	75	7.50	2.70	6.56	2.44	7.63	2.75	8.12	2.24	6.2	2.2	7.56	3.52
	76	8.50	2.53	8.5	2.33	8.47	3	8.74	1.79	7.9	2.1	8.48	2.7
	77	9.37	5.22	8.56	6.94	9.41	5.29	9.76	4.18	9.2	4.4	9.41	5.52
78	8.09	5.51	7.83	7.56	8.25	5.34	8.65	5.71	8.7	5.8	7	4.19	
79	8.16	4.64	7.33	5.56	8.27	4.1	8.26	4.68	8.8	3.6	8.11	5.52	
	Mean	8.92	4.04	8.66	4.24	8.94	4.08	9.17	3.51	8.91	3.96	8.73	4.54

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

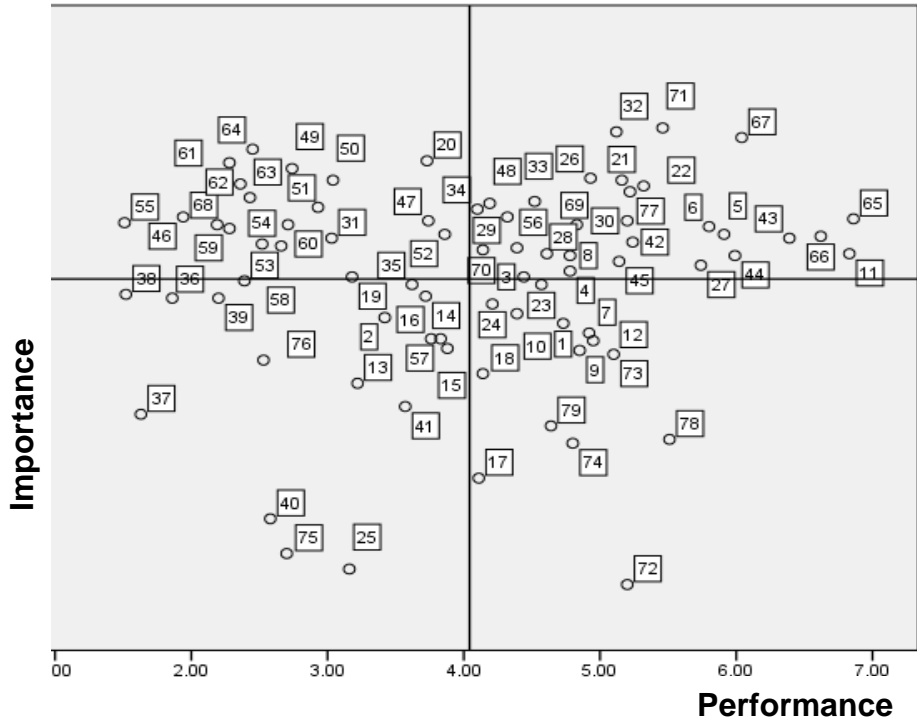


Figure 3. Importance-Performance Relationship for all students

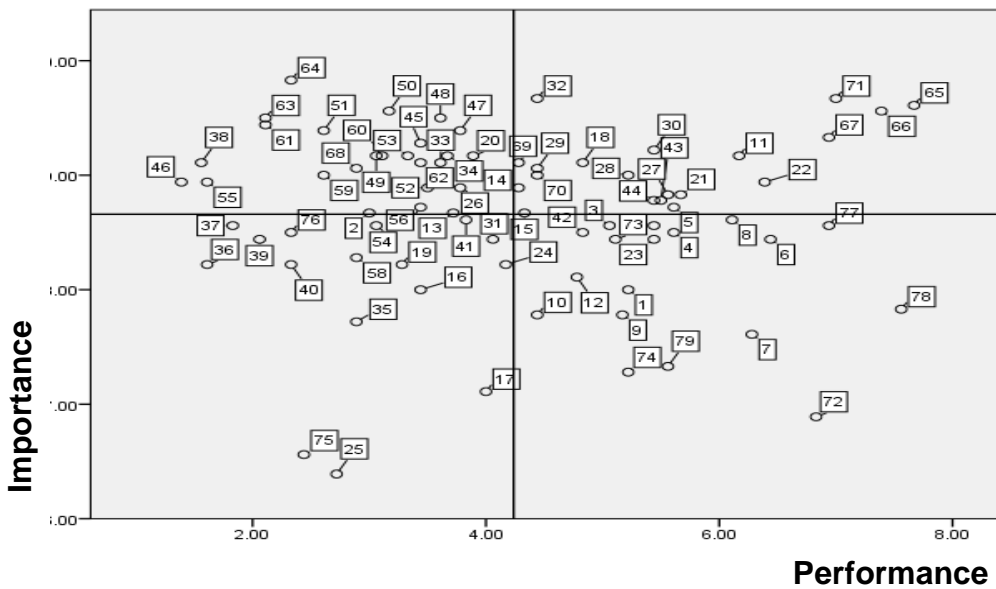


Figure 4. Importance-Performance Relationship for Architecture students

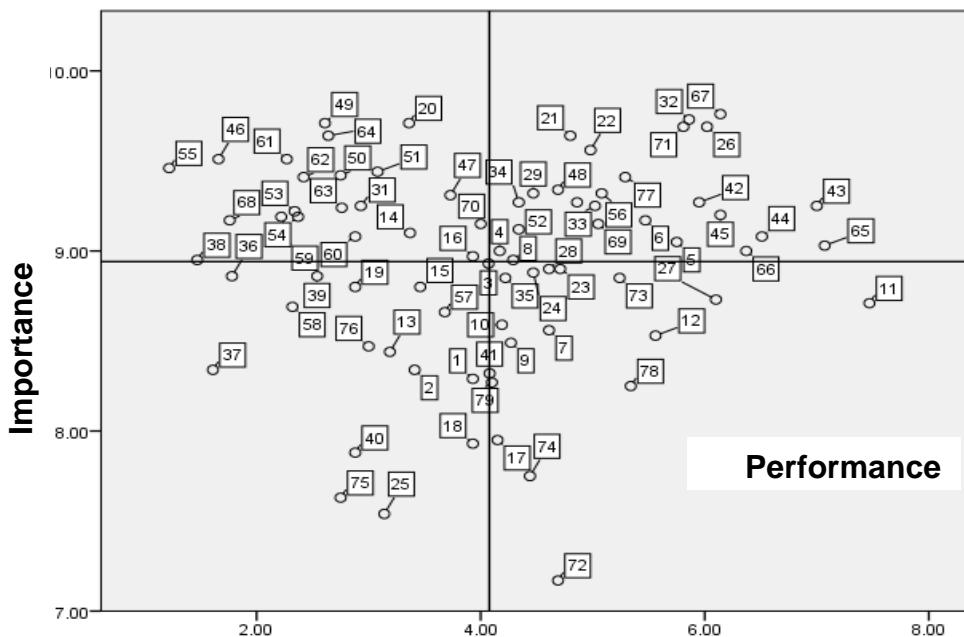


Figure 5. Importance-Performance Relationship for Civil Students

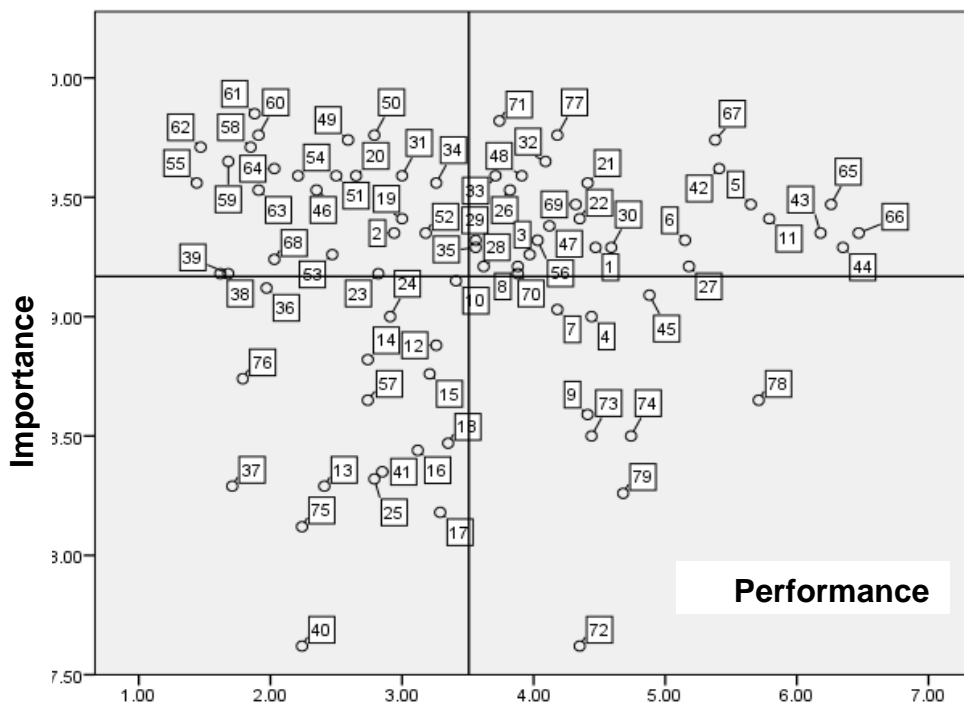


Figure 6. Importance-Performance Relationship for Electrical students

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

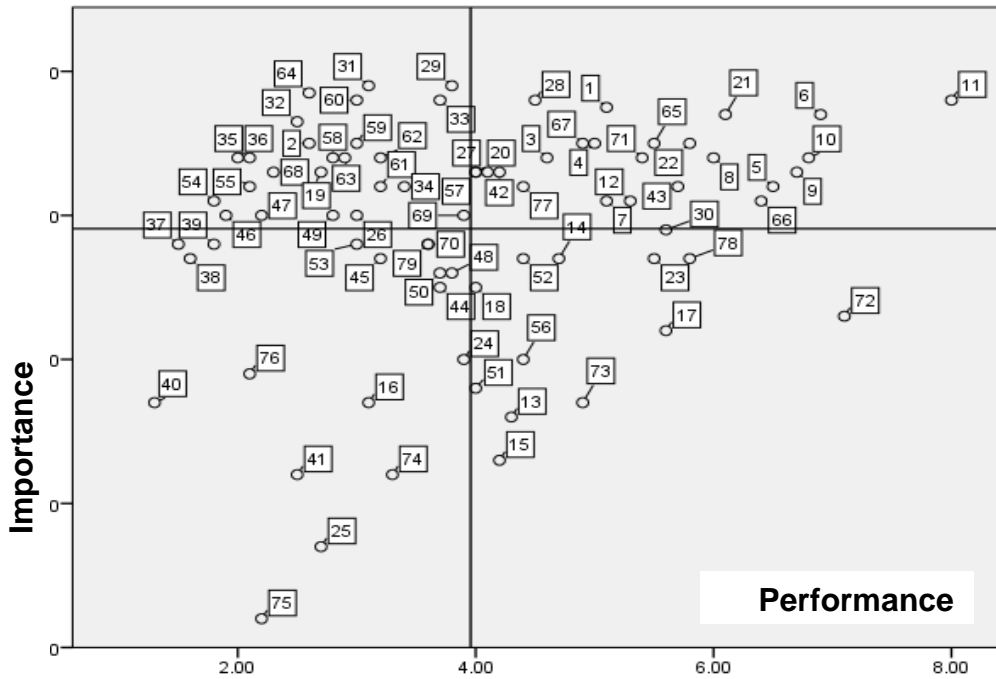


Figure 7. Importance-Performance Relationship for Mechanical students

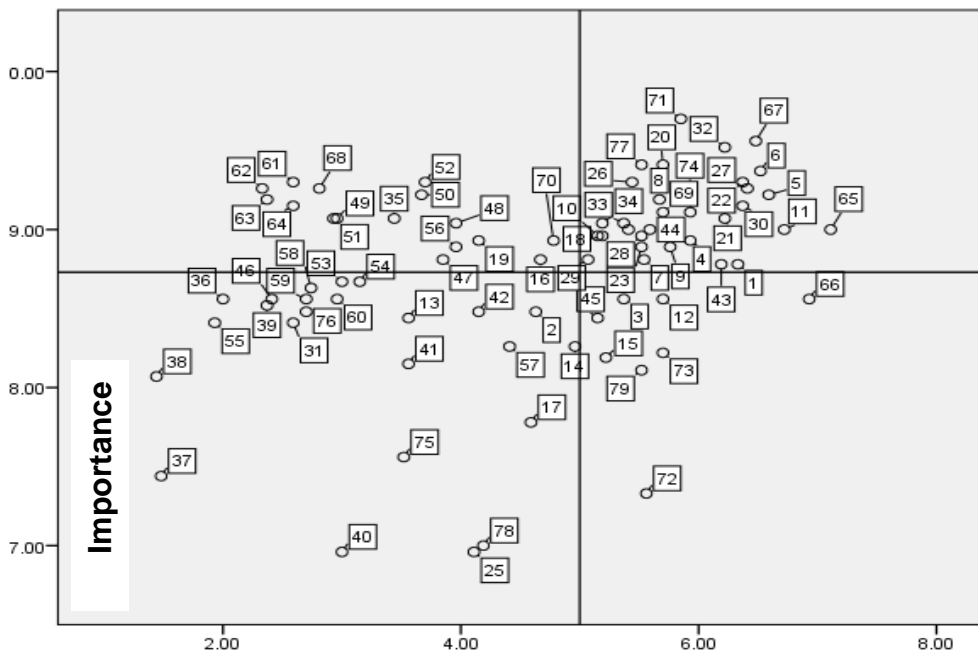


Figure 8. Importance-Performance Relationship for Mechatronics students

Analysis:

From Table 2 above, it is seen that the highest performance ratings came from the mechatronics department students followed by architectural and then by civil engineering students. All the means are higher than the average student body. The mechanical and electrical students rated performance lower than the average of the student body showing dissatisfaction of the students.

Figure 3 to Figure 8 provide a diagrammatical presentation of the results of the entire student body and for each department. The performance-importance graphs are a simple and effective way to assess student satisfaction in the listed factors. In general, there are four quarters low to high performance and low to high importance. The quarter of interest is the high importance with low performance as this indicates what factors to pay attention to correcting. The following paragraphs present the analysis of the findings according to the whole student body as well as each department singly for each group of factors.

The analysis found the demographic factors were not a factor in the responses of the students in terms of age, gender or paying or non-paying. However, there were differences in responses depending on the department. The following tables provide a summary of the results of factors for each group which students found of high importance with low performance.

The first basic group was the Teaching group with four factors with the results as shown in Table 3. The second factor (quality of seminars) was found to be unimportant and the performance was rated as low. The exception was provided by the architectural, electrical and mechanical students. This reflects the student need in these departments for more individual attention and hands on experience to be provided through seminars.

The second group of factors, Academic Staff, included factors such as academic staff qualifications, experience knowledge and communication skills. The general student body, especially electrical, mechanical and mechatronics viewed factor 19 (flexibility in the grading system) as important but performance was rated low. The grading system in the Faculty of Engineering is pre-set based on whether the course is theoretical or practical (i.e. has a practical side such as labs). The university would need to review their grading system to allow for flexibility. Architectural student's responses found that factor 13 (willingness to provide individual attention) was important and performance was rated low where these students needed academic staff to be more willing to provide individual attention.

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

Civil engineering students viewed factor 14 (prompt and efficient feedback on work) and factor 16 (faculty evaluation system) as important and was rated low. Civil students need more prompt and efficient feedback on their work as well as more flexibility on evaluation of students. The civil engineering student body constitutes about half of all students in the Faculty of Engineering, and thereby, the faculty members are slower in providing feedback and less able to evaluate their students.

The third group of factors was grouped under Curriculum and Course Structure. Factors under this group heading included curriculum design, course content and book, structure of courses, laboratories and course flexibility and evaluation and faculty training by the university. The general body of students found that there is a need to pay attention to the curriculum design and planning (factor 20) with up-to-date information as they viewed this factor as important and rated it low. There is a need to update the course curriculum and plan. A similar conclusion was found for faculty training by the university authority (factor 31) with the exception of architectural and mechatronics students who viewed this factor as unimportant. There is a need to develop a training program for faculty staff by the university. The structure of courses (factor 23) was rated important where performance was low only by electrical students showing a need to pay attention to the structure of courses. The electrical department shall need to review the structure of their courses. Architectural and mechanical students viewed the laboratory curriculum (factor 26) as important but rating performance low. The laboratory curriculum requires a review and updating the courses and laboratories themselves. Factor 29 (course flexibility) was rated important with low performance by mechanical students only viewing the need for attention to course flexibility. There is a need to review the course grading system in place now.

The fourth group of factors was grouped under Academic Facilities and Access. There were 14 factors under this group. The general student body found that the electronic library (factor 46) was important but rated the performance low with the exception of mechatronics students who viewed this as unimportant. Generally, there is a need to provide an electronic library where at the time of the survey there was no electronic library. Adequate classes and laboratories (factor 32) was viewed as important with low performance only by the mechanical students. There is a need to upgrade the class and laboratory facilities. Factor 33 (quality of academic facilities and learning resources) was rated important with low performance only by architectural and mechanical students showing the need to pay attention to the quality of academic facilities and learning resources. Factor

34 (access to academic facilities and learning resources) was rated important with low performance only by architectural, electrical and mechanical students showing the need to pay attention to the access to academic facilities and learning resources as well as enhancing the facilities. The various departmental students voiced the need for attention to student accommodation (factor 35), catering services (factor 36), medical facilities (factor 38), the difficulty of access to administration (factor 39) and library working hours (factor 45) rating the importance as high with low performance. Accommodation, catering services, medical facilities need to be provided for the students. Furthermore, access to administration needs to be easier and systemized and library working hours needs to be extended.

The fifth group of factors was grouped under Administrative Services. There were 10 factors regarding administrative staff, IT support, internet and working hours (factors 47 to 56). There was a general agreement of the student body that this group of factors was rated highly important with poor performance, with the exception of factor 48 (availability of administrative staff) and factor 56 working hours which were rated as unimportant. Administrative services require urgent attention by establishing a new administrative system and train the staff on new administrative procedures.

The sixth group of factors was grouped under Personal Development. The four factors in this group were social opportunities (factor 57), careers service (factor 58), student welfare (factor 59) and provision of other facilities and services (factor 60). Electrical and mechanical students viewed careers services as important with low performance, thereby, attention is required to be paid to careers services to link with industry to provide job opportunities for the new graduates. The general student body viewed a need to pay attention to student welfare and provision of other facilities and services with the exception of mechatronics students who viewed these factors as unimportant. The Faculty of Engineering should review its policies in such a way that student welfare is a priority and should also plan for the development of facilities and services to suit the needs of the students.

The seventh group of factors was grouped under Career Prospects. There were four factors included in this group. They are employment opportunities (factor 61), postgraduate programs (factor 62), studies abroad (factor 63) and business links (factor 64). The general student body viewed these factors as important with low performance signalling that all factors in this group required attention. The Faculty of Engineering needs to establish links with the industry to provide employment opportunities to

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

graduates as well as provide guidance in the required postgraduate curriculum for further study.

The eighth and last group of factors was grouped under 'Other'. There were 15 factors in this group where the student body without exception found this factor important with low performance voicing the need to pay attention to the internal student feedback systems (factor 68). Mechanical students voiced the need to pay attention to admissions procedures (factor 69) and civil students voiced the need to pay attention to providing previous results faster (factor 70). The student feedback system needs to be upgraded as well as admissions procedures. There is also a need to provide results faster. An electronic system may assist in this regard.

Conclusions:

Teaching

It is important not to rely on the traditional lecturing and teaching methods. There is a need to provide additional learning methods such as seminars to add to the subject matter. This would provide students with a more thorough understanding of the subjects.

Academic Staff

The grading system is pre-set at Sana'a University in general. This does not allow academic staff any flexibility in the grading system. This needs to be corrected to allow academic staff a reasonable amount of flexibility. Furthermore, there are subjects deemed as 'theoretical' and are graded based on classwork and final exam. In reality, there are classes that include projects and research which are not incorporated in the grading system such as the 'Project Management' course.

The academic staff need to provide more individual attention to their students, particularly in departments which work on that basis such as architecture. The number of civil engineering students is large in comparison to the other departments. The grading and evaluation of the students consume time and individual evaluation of students becomes difficult. A method must be devised to speed up the grading and provide better evaluation of students.

Curriculum and Course Structure

The curriculum and course structures generally need to be re-evaluated and improved. This is particularly true for such departments as the electrical department where advances in the industry require the course structure and contents to be updated more regularly. Courses need to be designed and planned with course flexibility in mind. Additionally, new academic staff should be provided with training by the university regarding teaching skills and methods in order to teach courses in a proper manner.

Academic Facilities and Access

The academic facilities at the Faculty of Engineering need upgrading as the students responded. The students viewed that there is a need for an electronic library. (An electronic library was being implemented at the time and should be of use by the coming year). Other students at various departments found the need to the quality of, and ease of access to, academic facilities and learning resources including the adequacy of classrooms and laboratories. Generally, attention needs to be paid to student accommodation, catering services and medical facilities. There is a need to extend library working hours to accommodate student schedules.

Administrative Services

It is evident from the student survey that there is a major problem regarding administration and the services they provide. The only factor found to be appropriate in this group was the working hours. There are issues with IT support and internet (which is not available on campus) as well as required information to be provided such as procedures.

Personal Development

The Faculty of Engineering has generally not played a role in the personal development of the students. This was clear in the responses where the entire student body thought that student welfare and provision of other facilities were important and where attention was lacking. Students in two departments added career services as needing attention.

Career Prospects

Career prospects for the general student body were important but where attention needs to be provided. This includes all the factors in the group without exception and was voiced by students in all departments. The Faculty of Engineering has made attempts at connecting students with the industry but these have been lacking a coordinated effort making it ineffective.

Other

The students find it important to have in place a feedback system that is fast and effective. This is an area where the various departments' performance is not good. The need to submit results in a timely manner is required for grading and admissions procedures need to be shortened. The Faculty of Engineering has been working on these issues and has succeeded in reducing the admissions procedures to two days. However, the grading system still needs to be worked on.

Limitations and further research:

This study was performed for satisfaction from the perspective of the student and in one faculty at Sana'a University. Further research should be

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

performed to get the perspectives of other stakeholders such as teachers and parents. It would be viable to perform such surveys regularly to gauge student satisfaction on the same factors in light of improvements being made. Further research may be performed across institutions to compare policies and procedures.

References:

- Abdullah, F. (2006). Measuring service quality in higher education: HEDPERF versus SERVPERF. *Marketing Intelligence & Planning*, 24(1), 31-47.
- Abdullah, F. (2006). The development of HEDPERF: a new measuring instrument of service quality for the higher education sector. *International Journal of Consumer Studies*, 30(6), 569-581.
- Ahmed, I., Nawaz, M., Zulfqar, A., Zafar, A., Shaukat, .., Usman, A., . . . Ahmed, N. (2010). Does service quality affect students' performance? Evidence from institute of higher learning. *African journal of business management*, 4(12), 2527-2533.
- Akareem, H. S., & Hossain, S. S. (2016). Determinants of education quality: what makes students' perception different? *Open Review of Educational Research*, 3(1), 52-67. doi:10.1080/23265507.2016.1155167
- Alves, H., & Raposo, M. (2007). Conceptual Model of Student Satisfaction in Higher Education. *Total Quality Management*, 18, 571-588. doi:10.1080/14783360601074315
- Aly, N., & Akpovi, J. (2001). Total quality management in California public higher education. *Quality Assurance in Education*, 9, 127-131. doi:10.1108/09684880110399077
- Anderson, S., Hsu, Y.-C., & Kinney, J. (2016). Using Importance-Performance Analysis to Guide Instructional Design of Experiential Learning Activities. *Online Learning*, 20(4). doi:10.24059/olj.v20i4.732
- Ashraf, M. A., Ibrahim, Y., & Joarder, M. H. (2009). Quality education management at private universities in Bangladesh: An exploratory Study. *Jurnal Pendidik dan Pendidikan*, 24, 17-32.
- Ashraf, M., Osman, A., & Ratan, S. (2016). Determinants of quality education in private universities from student perspectives. *Quality Assurance in Education*, 24, 123-138. doi:10.1108/QAE-09-2013-0040
- Athiyaman, A. (1997). Linking student satisfaction and service quality perceptions: the case of university education. *European Journal of Marketing*, 31(7), 528-540.
- Beaumont, D. J. (2012). Service Quality in Higher Education: The students' viewpoint. Manchester: A dissertation submitted to the University of Manchester for the degree of Bachelor of Science in the Faculty of Humanities.
- Brennan, J., & Teichler, U. (2008). The future of higher education and of higher education research. *Higher Education*, 56(3), 259-264. doi:10.1007/s10734-008-9124-6
- Brockerhof, L., Huisman, J., & Laufer, M. (2015). *Quality in higher education: A literature overview*. Ghent: Universiteit Gent, Centre for Higher Education Governance Ghent.
- Butt, B. Z., & ur Rahman, K. (2010). A study examining the students satisfaction in higher education. *Procedia Social and Behavioural Sciences*, pp. 5446-5450.
- Christou, E., & Sigala, M. (2002). Innovation in hospitality and tourism education. *International Journal of Tourism Research*, 4(1), 65-67. doi:10.1002/jtr.330.abs
- Clewes, D. (2003). A Student-centred conceptual model of service quality in higher education. *Quality in Higher Education*, 9(1), 69-85. doi:10.1080/13538320308163

- Coombs, P. (1985). *The world crises in education: The view from the eighties*. New York: Oxford University Press.
- Cronin Jr, J., & Taylor, S. (1992). Measuring service quality - A reexamination and extension. *The Journal of Marketing*, 56, 55-68. doi:10.2307/1252296
- Djer, L., Stamenković, P., Blešić, I., Milićević, S., & Ivkov, M. (2018). An importance-performance analysis of destination competitiveness factors: case of Jablanica district in Serbia. *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, 31(1), 811-826.
- Donaldson, B., & Runciman, F. (1995). Service quality in further education: An insight into management perceptions of service quality and those of the actual service provider. *Journal of Marketing Management*, 11(1-3), 243-256. doi:10.1080/0267257X.1995
- Dubovicki, S., & Banjari, I. (2014). Students' attitudes on the quality of university teaching. *Journal of Contemporary Educational Studies*, 2, 42-58.
- Dumitriu, D. (2018). Enhancing the quality of services and reputation level in technical engineering higher education. *TEM Journal*, 7(2), 381-390.
- Emery, C., Kramer, T., & Tian, R. (2001). Customers vs. products: Adopting an effective approach to business students. *Quality Assurance in Education*, 9, 110-115. doi:10.1108/09684880110389681
- Goncalves, J., Pinto, A., Batista, M., Pereira, A., & Ambrosano, G. (2014). Importance-performance analysis: Revisiting a tool for the evaluation of clinical services. *Health*, 6(5), 285-291. doi:10.4236/health.2014.65041
- Gruber, T., Fub, S., Voss, R., & Glaser-Zikuda, M. (2010). Examining student satisfaction with higher education services using a new measurement tool. *International Journal of Public Sector Management*, 23(2), 105-123.
- Helgesen, U., & Nettet, E. (2007). What accounts for students' loyalty? Some field study evidence. *International Journal of Educational Management*, 21, 126-143. doi:10.1108/09513540710729926
- Katrien Struyven, F. D.-3. (2005). Students' perceptions about evaluation and assessment in higher education: a review. *Assessment & Evaluation in Higher Education*, 30(4), 325-341. doi:10.1080/02602930500099102
- Khan, M. M., Ahmed, I., & Nawaz, M. M. (2011). Student's perspective of service quality in higher learning institutions: An evidence based approach. *International Journal of Business and Social Science*, 2(11), 159-164.
- Leblanc, G., & Nguyen, N. (1997). Searching for excellence in business education: An exploratory study of customer impressions of service quality. *International Journal of Educational Management*, 11, 72-79. doi:10.1108/09513549710163961
- Legcevic, J. (2010). Determinants of service quality in higher education. *Interdisciplinary Management Research*, 6, 631-647.
- Martilla, J., & James, J. (1977). Importance-performance analysis. *Journal of Marketing*, 41(1), 77-79. doi:10.2307/1250495
- Mazzarol, T., Soutar, G., & Thein, H. H. (2000). Critical success factors in the marketing of an education institution – A Comparison of institutional and student perspectives. *Journal of Marketing for Higher Education*, 10(2), 39-57.
- Michael, S. (1998). Restructuring US higher education: analyzing models for academic program review and discontinuation. *Association for the Study of Higher Education*, 21(4), 377-404.
- Nadiri, H., Kandampully, J., & Hussain, K. (2009). Students' perceptions of service quality in higher education. *Total Quality Management & Business Excellence*, 20, 523-535. doi:10.1080/14783360902863713

STUDENT PERCEPTIONS OF QUALITY EDUCATION IN THE FACULTY OF ENGINEERING AT SANA'A UNIVERSITY

- Okogbaa, V. (2016). Quality in Higher Education: The Need for feedback from students. *Journal of Education and Practice*, 7(32), 139-143.
- Ormanović, Š., Čirić, A., Talović, M., Alić, H., Jelešković, E., & Čaušević, D. (2017). Importance-performance analysis: Different approaches. *Acta Kinesiológica*, 11(2), 58-66.
- Quinn, A., Lemay, G., Larsen, P., & Johnson, D. M. (2009). Service quality in higher education. *Total Quality Management & Business Excellence*, 20(2), 139-152. doi:10.1080/14783360802622805
- Ryan, T. (2015). Quality assurance in higher education: A review of literature. *Higher Learning Research Communications*, 5(4). doi:10.18870/hlrc.v5i4.257
- Saris, W. E., & Gallhofer, I. N. (2014). *Design, evaluation, and analysis of questionnaires for survey research* (2nd edition ed.). Hoboken, New Jersey: John Wiley & Sons, Inc.
- Schindler, L., Puls-Elvidge, S., Welzant, H., & Crawford, L. (2015). Definitions of quality in higher education: A synthesis of the literature. *Higher Learning Research Communications*, 5(3). doi:10.18870/hlrc.v5i3.244
- Sefer, A., Zeliha, B., & Senem, Ş. E. (2017). An evaluation of service quality in higher education: Marmara and Niğde Omer Halisdemir Universities' Department of Education Students. *Universal Journal of Educational Research*, 5, 2056-2065.
- Shemwell, D., Yavas, U., & Bilgin, Z. (1998). Customer service provider relationships: An empirical test of a model of service quality, satisfaction and relationship oriented outcome. *International Journal of Service Industry Management*, 9, 155-168. doi:10.1108/09564239810210505
- Silva, F., & Fernandes, P. (2010). Using Importance-performance analysis in evaluating institutions of higher education: A case study. (pp. 121-123). Cairo, Egypt: IEEE. doi:10.1109/ICEMT.2010.5657689
- Solinas, G., Masia, M. D., Maida, G., & Muresu, E. (2012). What really affects student satisfaction? An assessment of quality through a university-wide student survey. *Creative Education*, 3(1), 37-40. doi:10.4236/ce.2012.31006
- Struyven, K., Dochy, F., & Janssens, S. (2005). Students' perceptions about evaluation and assessment in higher education: a review. *Assessment & Evaluation in Higher Education*, 30(4), 325-341. doi:10.1080/02602930500099102
- Stukalina, Y. (2012). Addressing service quality issues in higher education: The educational environment evaluation from the students' perspective. *Technological and Economic Development of Economy*, 18(1), 84-98. doi:10.3846/20294913.2012.658099
- Tan, W., & Simpson, K. (2008). Overseas educational experience of Chinese students: an evaluation of service quality experience in New Zealand. *Journal of Research in International Education*, 7(1), 93-112.
- The World Bank. (1995). *Priorities and strategies for education*. Washington, DC: The World Bank.
- Tsinidou, M., Gerogiannis, V., & Fitsilis, P. (2010). Evaluation of the factors that determine quality in higher education: An empirical study. *Quality Assurance in Education*, 18(3), 227-244. doi:10.1108/09684881011058669
- Wong, M., Nishimoto, H., & Philip, G. (2011). The Use of importance-performance analysis (IPA) in evaluating Japan's E-government services. *Journal of Theoretical and Applied Electronic Commerce Research*, 6(2), 17-30. doi:10.4067/S0718-18762011000200003

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص أطروحة دكتوراه للباحثة: رجاء محمد احمد الهمداني. (2017).
بعنوان: بناء برنامج تدريبي لتطوير مهارات القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية
في ضوء مدخل الإبداع الإداري.

هدف الدراسة:

بناء برنامج تدريبي لتطوير مهارات القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الإبداع الإداري، وذلك من خلال معرفة درجة ممارسة القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية لمهارات الإبداع الإداري.

الخبرات والتجارب:

تتوفر عدد من الدراسات السابقة، ولا توجد خبرات وتجارب دول محددة.

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، أبرزها:

أن درجة ممارسة القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية الحكومية لمهارات الإبداع الإداري متوسطة بشكل عام، وأن أعلى درجة ممارسة من قبل القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية لمهارات الإبداع الإداري كانت في مجال (الطلاقة وتشجيع الإبداع وتنميته)، يليه في المرتبة الثانية مجال (المرونة والقبالية للتغيير)، وفي المرتبة الثالثة مجال (اتخاذ القرار وحل المشكلات)، ثم مجال (روح المجازفة والمخاطرة) في المرتبة الرابعة، وفي ضوء نتائج الدراسة قامت الباحثة ببناء برنامج تدريبي مقترح لتطوير مهارات القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية في ضوء مدخل الإبداع الإداري.

التوصيات:

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها:

- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على طرح آرائهم وأفكارهم البناءة في الكلية بما يعود بالنتائج الإيجابية على الإبداع الإداري داخل الكلية، أو القسم العلمي.
- تطبيق قيم العدل والمساواة في التعامل مع أعضاء هيئة التدريس، ومع العاملين والسماح لهم بإبداء الآراء والمقترحات، والاستفسار عن المعلومات والبيانات الخاصة بقرارات العمل.
- العمل على نشر الثقافة الإبداعية بعمل ملصقات، وكتيبات ونشرات توضح مفاهيم الثقافة الإبداعية، وأدوارها في عملية الإبداع.
- استخدام أساليب إدارية حديثة مثل تفعيل مبدأ المشاركة في صنع القرارات، والعمل الجماعي بما يشجع الإبداع.
- العمل على توفير مناخ عام يشجع على الإبداع في كافة جوانب العملية التعليمية.
- إتاحة الفرصة لأعضاء هيئة التدريس للنمو المهني والإداري من خلال الدورات التدريبية، والمؤتمرات والندوات، وورش العمل ومتابعتهم، وإزالة الصعوبات التي تواجههم.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

- غرس الثقة في نفوس أعضاء هيئة التدريس من خلال التفويض ، ومنحهم السلطات المناسبة مع مراعاة قدراتهم وإمكاناتهم ومهاراتهم وتدعيمها بدلاً من تصيد الأخطاء.
- الاهتمام بعمليات الإبداع الإداري، وذلك من خلال التطبيق الفعال للأفكار المبدعة، وتحفيز العاملين على إبداء آرائهم ومواهبهم الإبداعية الخلاقة.
- كما توصي الباحثة الجهات المسئولة العليا بالجامعات اليمنية بضرورة ما يلي:
- نشر ثقافة التوعية بأهمية الإبداع الإداري في الإدارات الأكاديمية داخل الكليات والأقسام العلمية، وبأهمية تطبيقه، في اتخاذ القرارات، ورسم الأهداف، والتخطيط، والوصول للأهداف المرجوة.
- الاهتمام بمراكز تطوير التعليم الجامعي، والعمل من أجل توسيع أنشطتها لتشمل تطوير كل مجالات التعليم الجامعي، وخاصة مجال تدريب القيادات الأكاديمية.
- الاهتمام ببناء برامج تدريبية خاصة بالقيادات الأكاديمية لتطوير مهاراتهم في كل المهام الإدارية الأكاديمية، وتطوير مهاراتهم على المهارات الإبداعية والأساليب الإدارية الحديثة .
- تخصص جزء من الميزانيات وتخصيصها في عقد دورات وورش عمل دورية لأعداد القيادات الأكاديمية قبل ابتدائهم بالعمل الإداري الأكاديمي.
- العمل على إيجاد معايير واضحة للإبداع وتحديد مستوياته في الكليات والأقسام العلمية، وتحقيق حرية تطبيق الإبداع في الكليات والأقسام العلمية.
- العمل بصورة دائمة على تطوير الهياكل الإدارية والأنظمة وأساليب العمل، وإعادة النظر في القوانين الإدارية والمالية وجعلها تعمل على تحفيز الإبداع، وتؤدي إلى إسهام ومشاركة كل العاملين.
- المحافظة على القيادات الأكاديمية الذين لديهم سمات وخصائص إبداعية، ولديهم سلوك إداري إبداعي، والحرص على استقطاب الكفاءات القيادية القادرة على بث روح الإبداع لدى مرؤوسيهـم.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص أطروحة دكتوراه للباحث إبراهيم احمد محمد الحمزي (2016).
بعنوان: أنموذج مقترح لتطوير أداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن
في ضوء مبادئ الحوكمة.

هدف الدراسة:

بناء أنموذج مقترح لتطوير أداء وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن في ضوء مبادئ الحوكمة، وذلك من خلال التعرف على واقع ومتطلبات ومعوقات تطبيق مبادئ الحوكمة في وزارة التعليم العالي في اليمن.

الخبرات والتجارب:

قدمت الدراسة عدد من اتجاهات ونماذج الحوكمة كما في: (فرنسا - ألمانيا - الدنمارك - كوريا الجنوبية - الصين - اليابان - كندا).

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، أبرزها:

- أن واقع تطبيق مبادئ الحوكمة في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في اليمن قد حصل على واقع تطبيق بدرجة ضعيفة، مما يعني ضرورة تطويرها وفقا لمتطلبات الأداء في ضوء مبادئ الحوكمة.
- أن درجة حدة المعوقات بلغت عالية جدا.
- أن تقديرات العينة على متطلبات تطبيق مبادئ الحوكمة بلغت موافقة بدرجة عالية.

التوصيات:

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها:

- تبني الأنموذج المقترح لتطوير أداء وزارة التعليم العالي في ضوء مبادئ الحوكمة.
- إعادة هيكل التعليم العالي بما يتناسب مع تطبيق مبادئ الحوكمة وبما يمكنها من تطبيق الأنموذج المقترح .
- إعادة النظر في تشريعات وقوانين التعليم العالي من جهة، وتشريعات وقوانين وزارتي الخدمة المدنية والمالية من جهة أخرى.
- منح الصلاحيات التامة للوزارة لإدارة كافة شؤون مؤسسات التعليم العالي في اليمن بحيث تكون الجهة المسؤولة عن التعليم العالي ولتسهيل تطبيق عملية المساءلة والرقابة والمحاسبة المالية والإدارية.
- ضرورة العمل على تعزيز مفهوم الشفافية في الوزارة.
- تعزيز الوعي بين العاملين بمفهوم المساءلة وأهميتها وأهدافها وإيجابيات تفعيلها.
- العمل على الحد من معوقات تطبيق مبادئ الحوكمة وتوفير متطلبات.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص رسالة ماجستير للباحثة: هدى عبدالله أحمد الأكووع. (2016).
بعنوان: تصور مقترح للتوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر موظفيها

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للتوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء من وجهة نظر موظفيها من خلال التعرف على واقع التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء ومعرفة الصعوبات التي تواجه التوصيف الوظيفي، ومعرفة الوظائف في الجامعة ومواصفات شاغلها.

الخبرات والتجارب:

تتوفر عدد من الدراسات السابقة، ولا توجد خبرات وتجارب دول محددة.

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، أبرزها:

- غياب التوصيف الوظيفي في جامعة صنعاء، وغياب التحليل الشامل للوظائف في جامعة صنعاء والوصف التفصيلي لكل وظيفة ومواصفات شاغلها ولا يتوفر تصنيف لتصميمها وتحليلها.
- التركيز على تقسيم الوظائف إلى مجموعات رئيسية من أعلى إلى أسفل، وقصور في توزيع المهام والمسؤوليات في اللائحة التنظيمية على الوظائف القيادية والإشرافية والمجالس، وعدم وجود نظرة مستقبلية لتطوير الهيكل التنظيمي.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص أطروحة الدكتوراه للباحث: نجيب مصلح محمد عسكر. (2016). بعنوان: درجة ممارسة القيادة الريادية وعلاقتها بتحقيق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية في اليمن.

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى قياس درجة ممارسة القيادة الريادية في الجامعات الأهلية، والتعرف على مدى تحقق الميزة التنافسية في الجامعات الأهلية في اليمن من وجهة نظر عمداء الكليات، وتحديد العلاقة بين درجة ممارسة القيادة الريادية وتحقيق الميزة التنافسية في تلك الجامعات.

الخبرات والتجارب:

تتوفر عدد من الدراسات السابقة، مع ذكر عدد من الخبرات في مجال القيادة الريادية أبرزها: (القيادة الريادية في الجامعات الأمريكية - القيادة الريادية في الجامعات البريطانية - القيادة الريادية في الجامعات الأسترالية - القيادة الريادية في الجامعات السنغافورية).

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، أبرزها: يرى أفراد العينة أن درجة ممارسة القيادة الريادية متوفرة بدرجة (متوسطة) ، كما ان درجة تحقق الميزة التنافسية متوفرة بدرجة (متوسطة) أيضا وذلك في الجامعات الأهلية في اليمن.

التوصيات:

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها:

- أن تهتم الجامعات الأهلية باحتياجات المجتمع، من خلال إنشاء مراكز محو الأمية، ومراكز تدريب وتأهيل أفراد المجتمع، وفتح المرافق الرياضية والثقافية ليستفيد منها المجتمع المحلي.
- أن تهتم الجامعات الأهلية بالبحث العلمي من خلال إنشاء مراكز بحثية، وتخصيص ميزانية مناسبة للبحث العلمي، وإيجاد نظام حوافز لتشجيع الأساتذة والطلبة على البحث.
- أن تسعى الجامعات إلى التميز من خلال استقطاب علماء متميزين، ووضع خطط تمكنها من الحصول على شهادات وجوائز دولية، وكذا الحصول على براءات اختراع.
- أن تعمل الدولة على تضمين القيادة الريادية في المناهج التعليمية.
- أن تنشئ الجامعات اليمنية مراكز لتعليم وتدريب القيادة الريادية.
- العمل على نشر الوعي بمفهوم وأهمية القيادة الريادية في الجامعات الأهلية.
- وضع معايير لقياس الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي عموماً، والجامعات الأهلية على وجه الخصوص.
- التقويم المستمر لعمل الجامعات الأهلية، وتشجيع المتميز منها.
- تفعيل الدور الرقابي لوزارة التعليم العالي على الجامعات الأهلية.
- اعتماد نظام تصنيف خاص للجامعات اليمنية من قبل وزارة التعليم العالي ، يهدف إلى خلق المزيد من التنافسية بين الجامعات ، بحيث يتم تنفيذه سنوياً.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص أطروحة دكتوراه للباحثة: نبيلة حسن علي الصرايبي (2016).

بعنوان: أنموذج مقترح لتطوير العمليات الإدارية بجامعة صنعاء في ضوء منهج (Six Sigma).

هدف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى بناء أنموذج مقترح لتطوير العمليات الإدارية بجامعة صنعاء في ضوء منهج (Six Sigma)، وذلك من خلال التعرف على واقع العمليات الإدارية الجامعية (التخطيط – التنظيم – التوجيه – الرقابة)، ونسبة العيوب في هذه العمليات والأسباب التي أدت إلى ظهورها، ووضع الحلول المناسبة لها.

الخبرات والتجارب:

تتوفر عدد من الدراسات السابقة، ولا توجد خبرات وتجارب دول محددة.

نتائج الدراسة:

أظهرت نتائج الدراسة عن أن العمليات الإدارية بجامعة صنعاء والتي تتمثل في عمليات (التخطيط – التنظيم – التوجيه – الرقابة)، قد حظيت بدرجة تحقق قليلة من قبل عينة الدراسة على مستوى الأداة ككل. ومن الاستنتاجات للدراسة ما يلي:

- أن النمط الإداري السائد بالجامعة هو النمط البيروقراطي.
- أن المحسوبية والوساطة والحزبية تسببت في تفشي الفساد الإداري.
- استنزاف الوقت والجهد والمال.
- أن المركزية الشديدة المتبعة في الجامعة أوجدت فجوة بين الإدارة العليا والإدارات التنفيذية، الذي اثر بشكل واضح على عملية التخطيط الإداري.
- سيادة بعض النظم التقليدية التي تؤثر سلبا على الأداء الإداري ومنها: القناعة بعدم جدوى نظام الرقابة، وعدم وجود نظام واضح وفاعل وحديث للمساءلة والمتابعة.

التوصيات:

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها:

- نشر الوعي بين العاملين بالجامعة بأهمية تطبيق منهج (Six Sigma) في تطوير العمليات الإدارية.
- تنمية المهارات الإحصائية للقيادات الإدارية والعاملين بالجامعة لإنجاح النموذج المقترح.
- إعداد وتنفيذ البرامج التدريبية لفريق الأنموذج المقترح ورصد موازنة كافيته لتنفيذه.
- إعداد دليل إجرائي لتنفيذ الأنموذج المقترح.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص أطروحة دكتوراه للباحث: محمد عبد الله محسن الحسني (2016).

بعنوان: التحديات الحالية والمستقبلية لكليات المجتمع في الجمهورية اليمنية واستراتيجية مواجهتها.

هدف الدراسة:

تشخيص التحديات الحالية والمستقبلية التي تواجه كليات المجتمع اليمنية الحكومية ووضع إستراتيجية مواجهتها من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس وعمداء الكليات ونوابهم والإداريين العاملين فيها.

الخبرات والتجارب:

تتوفر عدد من الدراسات السابقة، ولا توجد خبرات وتجارب دول محددة.

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، أبرزها:

- موافقة عينة الدراسة بدرجة كبيرة على جميع محاور التحديات الحالية الستة وجاءت مرتبة كالتالي : (التجسير - تنوع البرامج - ملاءمة البرامج مع احتياجات سوق العمل - الجودة والاعتماد - الإتاحة - التمويل).
 - موافقة عينة الدراسة بدرجة كبيرة على جميع محاور التحديات المستقبلية الستة، وجاءت مرتبة كالتالي : (ملاءمة البرامج مع احتياجات سوق العمل - تنوع البرامج - التمويل - التجسير - الجودة والاعتماد - الإتاحة).
- أهم الاستنتاجات فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه كليات المجتمع:
- عجز كليات المجتمع عن تقديم فرص تعليمية بمختلف برامجها بالمستقبل نظرا اعدم التوسع في فرص الإتاحة في كليات المجتمع الحكومية.
 - غياب التنوع في البرامج التي تقدمها كليات المجتمع وبما يراعي احتياجات سوق العمل من الكوادر المؤهلة والمدرية.
 - التعيينات غير المدروسة للقيادات فيها والتي لا تدرك خصوصية هذه الكليات، وكذا التعيينات العشوائية لأعضاء هيئة التدريس وغياب الكادر الفني وقلة التجهيزات.
 - ضعف التنسيق بين كليات المجتمع وبين القطاع الخاص، وعدم مبادرة سوق العمل بتحديد احتياجاته من المتخرجين والتخصصات المطلوبة لديه.
 - شحة الاعتمادات المالية المرصودة في موازنة كليات المجتمع وضعف مخصصاتها التمويلية اللازمة للتحديث والتطوير.
 - أن غياب التجسير بين كليات المجتمع الحكومية اليمنية والجامعات اليمنية سوف يسفر عن عزوف الطلاب عن هذه الكليات التقنية حيث وهي لا تلبى طموحاتهم من خلال إعطائهم أولوية مواصلة الدراسة والحصول على البكالوريوس.

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها:

- مراجعة البيئة التشريعية لتعزيز وتطوير منظومة التعليم التقني (كليات المجتمع)، بحيث تصبح كليات المجتمع ضمن مؤسسات التعليم العالي وهناك تجسير يختص بالعلوم التطبيقية، يبدأ بالتعليم التقني وينتهي بالبكالوريوس والماجستير والدكتوراه.
- تطوير القدرات المؤسسية من خلال تطوير الهياكل التنظيمية والإدارية للوزارة والجهاز التنفيذي للمجلس الأعلى لكليات المجتمع .
- توفير نظام للبرامج التدريبية تمكن الشباب والفتيات وكافة الفئات العمرية من الحصول على فرص عمل في القطاعات الاقتصادية التقليدية من خلال التعليم المستمر ومراكز خدمة المجتمع.
- الدعم المالي والمشورات والدراسات الفنية المسحية لسوق العمل المحلي والإقليمي وربط مخرجات هذه الكليات بسوق العمل.
- تدريب وتأهيل كوادر هذه الكليات وتزويدهم بالمهارات اللازمة في استخدام الوسائل والتقنيات الحديثة بما يتفق مع الأدوار المطلوبة منهم.
- تفعيل اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء صندوق تنمية المهارات والاستفادة من الفرص والمنح الخاصة بكليات المجتمع بصورة عاجلة وعدم ربطها بالروتين الإداري الحالي بالوزارة والبحث عن مصادر تمويل جديدة.
- تشكيل لجان متخصصة للعمل على توحيد مسميات الأقسام والتخصصات في كل الكليات.
- تطبيق مبدأ الثواب والعقاب لقيادة الكليات.
- العمل على زيادة الإتاحة للطلبة المقبولين وفتح برامج جديدة .

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

ملخص أطروحة دكتوراه للباحث: مبروك صالح علي السوداني.(2016).
بعنوان: تطوير كفاءة الأداء الإداري للقيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية
في ضوء متطلبات التنمية الإدارية المعاصرة.

هدف الدراسة:

تقديم رؤية مقترحة لتطوير الكفاءة الإدارية لدى القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية

الخبرات والتجارب:

قدمت الدراسة خبرات عالمية أبرزها (الولايات المتحدة الأمريكية – إنجلترا – كندا – استراليا).

نتائج الدراسة:

كشفت الدراسة عن جملة من النتائج، أبرزها:

- أن مستوى الأداء العام للممارسة القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية لكفاءات الأداء الإداري المناطة بمجالات عملهم كان بدرجة متوسطة، ومستوى الأداء هذا غير مجدي بدرجة كبيرة في العصر الحالي الذي تعد جودة الأداء الإداري سمة من سماته، ومن ثم فإن هؤلاء القادة بحاجة لمزيد من التدريب والتأهيل القيادي ضمن عمليات التنمية الإدارية في سبيل رفع الكفاءة الإدارية لديهم لتصل الى مستوى التمكن والإتقان.
- تنظر القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية إلى برامج التنمية الإدارية على أنها برامج ذات أهمية عالية جدا من شأنها أن تفيد في رفع كفاءة أدائهم الإداري، وإنهم بحاجة مستمرة لتلقي مزيد من هذه البرامج من أجل تنمية وتطوير مستوى أدائهم الإداري الحالي والمستقبلي.

التوصيات:

قدمت الدراسة عدداً من التوصيات أبرزها:

- ضرورة توجه الجامعات اليمنية نحو تخطيط وتنظيم عمليات تطوير الأداء الإداري بمختلف جوانبه لاسيما تطوير الكفاءة الإدارية لدى قادة الجامعة.
- سن القوانين واللوائح والأنظمة الخاصة بتحقيق التنمية المهنية لقادة الجامعات اليمنية، وتسهيل الإجراءات النظامية المشجعة على ذلك؛ مع التأكيد على ضرورة أن يصبح التدريب على مهارات العمل الإداري شرطاً رئيساً لترقي عضو هيئة التدريس لتولي منصب قيادي في الجامعة.
- الاهتمام بتقويم كفاءة وفاعلية أداء القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية؛ مع ضرورة اتباع أساليب علمية مبنية على معايير موضوعية وواضحة في عملية تقويم الأداء.
- وضع خطة إستراتيجية وأهداف واضحة لاختيار القيادات الأكاديمية بالجامعات اليمنية بناءً على مواصفات جديدة ترتبط بمعايير علمية تستند إلى الكفاءة والخبرة العلمية والعملية.

ملخصات رسائل ماجستير ودكتوراة

- إيجاد توصيف وظيفي واضح لطبيعة عمل القيادات الأكاديمية في الجامعات اليمنية بمختلف مستوياتهم الإدارية يفسر الاختصاصات الملقاة على عاتق كل منهم؛ مع مراعاة خصوصية كل وحدة إدارية وما تتطلبه من مهام ومسؤوليات قيادية.
- وضع إستراتيجية واضحة ومنظمة لإقامة برامج ودورات تطوير الأداء العلمي والإداري، سواءً على مستوى الجامعة أما لكليات أما لأقسام بحيث تتركز هذه البرامج على تحسين أداء القيادات الأكاديمية في الجامعة وتنمية كفاءتهم الإدارية.
- إنشاء مراكز تدريب متخصصة تتولى إعداد قادة الجامعة وتطوير أدائه في أثناء الخدمة للقيادات الموجودة حالياً، وكذا تأهيل أعضاء هيئة التدريس لتولي مناصب قيادية في إطار المؤسسة الجامعية مستقبلاً.
- تفعيل دور مراكز التطوير الأكاديمي الموجودة في بعض الجامعات اليمنية، مع التركيز على التحديث المستمر للأداء في هذه المراكز، وتقديم التسهيلات اللازمة لها، وتزويدها بالكوادر ذات الكفاءة في مجال التدريب، وتوفير الدعم المالي المناسب لنجاحها.
- عقد المؤتمرات وتنظيم الندوات وورش العمل لمناقشة التطورات المعاصرة في مجال العمل الإداري الجامعي، وكذلك مناقشة المستجدات في مجال للتنمية الإدارية والتدريب القيادي، مع تقديم التسهيلات اللازمة لمشاركة قادة الجامعة في المؤتمرات المحلية أو العربية أو الدولية.
- تعاون الجامعات اليمنية مع الجامعات العربية والعالمية التي تهتم بتطبيق برامج التنمية الإدارية بشكل ناجح لتطوير كفاءة أداء قادة الجامعة، بغرض تبادل الخبرات الإدارية، وتزويد القيادات الأكاديمية بالخبرة المباشرة في تطبيق مهارات العمل الإداري الجامعي.